

کتاب

(تنبيه) قد جعلنا في أعلى الصفحة الأولى من هذا المجلد
ودونهما حاشية حسن جلي بمقتضى ما وجدنا في واحد منها بجدول فاذا انفردت إحدى
الحاشيتين في صحيفة نهنا على ذلك

(الطبعة الأولى على نسخة)

سنة ١٣٢٥ - ١٩٠٤

مطبعة البغدادية بآرام محاطة بمبصر
«صاحبها محمد اسماعيل»

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(المقصد الثاني) ليس الجسم مجموع اعراض مجتمعة خلافا للنظام والنجار من المعزلة (فانهما ذهبا الى ان الجواهر مطلقا اعراض مجتمعة وهذا باطل) لما علمت ان العرض لا يقوم بذاته (سواء كان واحداً أو متعدداً) بالناس ما بلغ فلا بد من انتهائه الى جوهر يقوم به (فلا يكون الجوهر اتقائم بذاته مجموع اعراض وحدها) وبالجمل فبطلانه ضروري (اذ كل عاقل يعلم ان الامر المجتمع من امور يتمتع قيامها بنفسها لا يكون قائما بذاته بل محتاجا الى امر آخر يقوم به) وما ذكرناه تنبيه على الحكم البديهي فلا يتجه عليه ان الكل من حيث هو كل قد يخالف حكمه حكم كل واحد منه وقد يستدل على امتناع تركيب الجوهر من العرض بأدلة الجوهر الفرد متعيز بالاتفاق فلو كان مركبا من الاعراض فكل واحد من تلك الاعراض اما ان يكون متعيزا بالذات فهو جوهر ويلزم منه ان يكون الجوهر الفرد مركبا

(قوله خلافا للنظام) هذا موافق لما هو المذكور في كتب المعزلة من ان الجسم عند النظام مركب من اللون والطعم والرائحة ونحو ذلك من الاعراض فتبيل في الجمع بين هذا القول منه والقول منه بتركبه من الاجزاء الغير المنتهية ان الجوهر الفرد عنده مركب من الاعراض او ان له قولين لكن المذكور في شرح المقاصد ان الظاهر من كتبهم ان مثل الاكوان والاعتقادات والآلام والذات وما أشبه ذلك اعراض لا تدخل لها في حقيقة الجسم وفاقا وأما الالوان والاشواء والعلوم والروائح والاصوات والكيفيات المدوسة من الحرارة والبرودة وغيرها فمند النظام جواهر بل أجسام حق صرخ بان كلا من ذلك جسم لطيف واذا اجتمعت وتداخلت حمل الجسم الكشيف وعند الجمهور كذلك اعراض لان الجسم عند ضرار بن عمرو والحسين النجار مجموع من تلك الاعراض وعند الاخيرين جواهر مجتمعة تحمها تلك الاعراض فما وقع في المواقف خلافا للنظام ليس على ما ينبغي والصواب مكان النظام ضرار فعل هذا لانيتم الجمعية عليه بان الامر المجموع من امور غير قائمة بذاتها يتمتع ان يكون قائما بالذات كما لا يخفى (قوله مملقا) جسا كان أو جزأ لا يتجزى

[قوله اما أن يكون متعيزا بالذات فهو جوهر] اذ لا معنى للجوهر عند المشككين الا المتعيز بالذات فلا يرد ان الاتفاق على كل جوهر متعيز لا يستلزم القول بان كل متعيز جوهر مع ان صحة الاستدلال موقوف عليه

من جواهر فلا يكون جوهرًا فرداً ولا يكون متحيزاً بالذات ومن المعلوم ان ضم مالا يتحيز الى مالا يتحيز لا يوجب التحيز وزيفه الامدى بجواز كون الانضمام شرطاً للتحيز (احتجاج بوجهين الاول ان الجواهر من حيث هي جواهر متجانسة) لا اشتراكها في صفات نفس الجوهر وهي التحيز والقيام بالنفس وقبول الاعراض (والاجسام) كالنار والهواء والماء (مختلفة) بالضرورة (فليست) الاجسام (عبارة عن جواهر) مؤلفة والا كانت متماثلة فتكون اعراضاً مجتمعة (فلنا) لانسلم ان الجواهر متجانسة (بل الجواهر) عندها (مختلفة بذواتها)

(قوله فلا يكون جوهرًا فرداً) لكونه مركباً من أمور كل واحد منها متحيزاً بالذات فتقسم في الحجم (قوله ان الجواهر من حيث هي جواهر) أي مع قطع النظر عن عوارضها (قوله والا كانت الخ) اشارة الى أن الدليل قياس استثنائي وليس قياساً اقترانياً على هيئة الشكل الثاني كما يتبادر من ظاهر العبارة لان النتيجة حينئذ لا يحصل شيء من الاجسام من الجواهر الفردة لانه ليس مركباً وتقريره انه لو كان الاجسام عبارة عن الجواهر المؤلفة لكانت متماثلة والتالي باطل اما الملازمة فلان الجواهر متماثلة وأما بطلان التالي فلأن الاجسام مختلفة فالمقدمة الاولى لاثبات الملازمة والثانية لا بطلان التالي

(قوله فتكون اعراضاً) أي اذا لم يكن الاجسام جواهر مؤلفة تكون اعراضاً مجتمعة اذ يمكن للوجود، منحصر في الجوهر والعرض ويرد عليه انه يجوز ان يكون مركباً من الجواهر والاعراض (قوله لانسلم ان الجوهر الخ) في شرح المقاصد هذا الجواب لا يتم على مذهب المانعين ويتم الزاماً لان النظام قائم بتمائل الجواهر الفردة الاقرب منع اختلاف الاجسام بحسب الذات بل بحسب العوارض المستندة الى ارادة المختار والاختلاف انما هو مذهب النظام وفيه ان بعض المعتزلة لا يقولون بتمائل الجواهر ويتم الجواب على مذهبهم وان القول بتمائل الاجسام كلها بان تكون صفات النفس بين التحيز

(قوله فلا يكون جوهرًا فرداً) فيه بحث لان معنى الجوهر الفرد ما لا يتقسم بحسب المقدار أصلاً وهو لا يتألف أن يكون له أجزاء كالمبولى والصورة للجسم

[قوله ومن المعلوم أن ضم مالا يتحيز الخ] فيه بحث لان قوله أولاً يكون متحيزاً رفع الایجاب الكلى فيجوز أن يكون بعضها متحيزاً بالذات فلا يلزم ما ذكره من المحذور ويمكن أن يدفع بان المقصود ابطال مذهب النظام القائل بتركب الجوهر من بعض الاعراض وانما لم يقتصر على الشق الثاني مع انه كاف في المقصود توسيماً للدائرة فلا يضر عدم تصريحه بابطال ما ذكر من الاحتمال الخ

[قوله الاول ان الجوهر الخ] هذا الوجه على تقدير تمامه لا يثبت مذهبها أعني كون الجسم بعض الامراض المجتمعة بل انما يثبت كون الاعراض داخلة في حقيقة الجسم وفي قول الشارح فلا حاجة بنا حينئذ الى دخول الاعراض في حقائق الجواهر اشارة الى هذا

وما ذكر من اشتراك الجواهر في الصفات المذكورة لا يدل على تماثلها في الحقيقة لجواز ان تكون تلك الصفات اعراضاً عامة مشتركة بين حقائقها المتخالفة فلا حاجة بنا حينئذ الى دخول الاعراض في حقائق الجواهر (ولذلك) أى ولمدم دخولها فيها عندنا (قلنا) ان الاعراض لا تبقى (لما سر) (والجواهر باقية لما سيأتى ولا يخفى انه يمكن ان تجعل معارضة بأن يقال الاعراض غير باقية فلا تكون داخلية في الجواهر الباقية لان انتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل (واعلم أنه لا يحصى لمن اعترف بنجاس الجواهر) الافراد وتماثلها في الحقيقة كالاشاعة قاطبة وأكثر المتزلة) عن جعل الاعراض داخلية في حقيقة الجسم فيكون الجسم حينئذ جوهراً مع جملة من الاعراض) منضمة الى ذلك الجوهر اذ لو كانت مؤلفة من الجواهر المتجانسة وحدها كانت الاجسام كلها متماثلة في الحقيقة وأنه باطل بالضرورة واما النظام والنجار فقالا ان الجواهر اذا تركبت من اعراض مختلفة فهي مختلفة واذا تركبت من اعراض متجانسة فهي متجانسة

والقيام بالذات وقبول الاعراض وغيرها فما يشترك فيه الاجسام وما عداها من الصفات المعللة مكابرة (قوله الى دخول الاعراض) وتركبها منها

(قوله ان تجعل معارضة) أي دليلك وان دل على ان الاجسام اعراض مجتمعة لكن عندنا ما ينفيه وهو انه لو كانت الاجسام اعراضاً مجتمعة، لكانت الاجسام غير باقية لان الاعراض غير باقية وهي أجزاء الاجسام وانتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل ثم هذه المعارضة لا تتم على النظام على ما خصه شارح المقاصد بقوله بتجدد الاجسام أيضاً فيكون الجسم عندهم الخ وما في الملخص من لزوم عدم بقاء الاجسام ضرورة ان انتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل فانما يلزم لو قيل بدخوله جملة معينة لا بخصوصها بل أي جملة من الاعراض للمماثلة للتجدة كما قال الحكماء في بقاء الهولي بالصورة الجسمية والا فلا

[قوله معارضة بان يقال الخ] فيه ان هذه المعارضة لا تصح على مذهب النظام لان الاجسام غير باقية عنده كالأعراض ويمكن أن يقال الكلام تحققي لا لازمي وبقاء الاجسام ضروري فلا يضر عدم قبول الخضم وفيه ما فيه

[قوله عن جعل الاعراض داخلية في حقيقة الجسم] وعن عدم الفرق بين الجواهر والاعراض في التجدد والبقاء ضرورة ان تحدد الجزء يوجب تجدد الكل فيلزم المصير الى أن القائل بعدم بقاء الاعراض هو الشيخ الأشعري وهو لا يقول بتماثل الجواهر بل الموجودات عنده حقائق مختلفة وأما الاشاعة فهم قائلون ببقائها وأنت خبير بان هذا مخالف لما سبق في مباحث الاعراض من أن الشيخ الأشعري ومتبعيه من محقق الاشاعة قائلون بعدم البقاء والحق أن يختار القائل بتماثل الجواهر الافراد تماثل الاجسام وان الامتياز بينهما بامور خارجة عن حقيقةهما

قالا ولذلك اتصفت الاجسام المؤلفة منها تارة بالتخالف وأخرى بالتماثل الوجه (الثاني أنه اذا وجد الجسم) بل الجوهر (وجد الاعراض واذا اتقى) الجوهر (انتفت وبالعكس) أي اذا وجدت الاعراض وجد الجوهر واذا انتفت اتقى (قلنا التلازم) بينهما وجوداً وعدمًا (لا يفيد الوحدة ولا دخول أحدهما في الآخر) كالتضايقين (المقصد الثالث الجسم) اما مركب من أجسام مختلفة الحقائق فلا شك ان أجزاء المختلفة موجودة فيه بالفعل ومتناهية كالحيوان واما بسيط وهو مالا يكون كذلك كالماء مثلاً والنزاع انما وقع فيه فنقول الجسم (البسيط) لا شك (أنه يقبل القسمة) والتجزئة بان يفرض فيه شيء غير شيء (فاما ان الأجزاء) التي يمكن فرضها (توجد) كلها (بالفعل أولاً) توجد كذلك (واياها كان فاما متناهية أو غير متناهية فالاحتمالات) العقلية (أربعة الأول الأجزاء) التي يمكن فرضها كلها موجودة (بالفعل ومتناهية وهو مذهب) جمهور (المتكلمين وهو القول بتركبه من الأجزاء التي لا تجزى) أصلاً لا قطعاً لصغرهما ولا كسراً لصلابتهما ولا وهما لعجز الوهم عن تمييز طرف منها عن طرف آخر ولا فرضاً عقلياً أيضاً وانما قلنا انه القول بتركبه من تلك الأجزاء (اذ لو كانت الأجزاء متجزئة) أي قابلة للانقسام ولو فرضنا (لم تكن الانقسامات الممكنة كلها حاصلة بالفعل) فلم تكن الأجزاء التي يمكن فرضها موجودة بأسرها فيه بالفعل وهو خلاف المقدور (وحاصله ان قولنا كل ما يمكن من الانقسامات حاصل بالفعل) وهو معنى قولنا جميع الأجزاء الممكنة بحسب الفرض موجودة بالفعل (يلزمه) قولنا (كل ما ليس بحاصل بالفعل) من الانقسام (فليس بممكن) فتكون الأجزاء الموجودة بالفعل ممتنعة الانقسام من جميع الوجوه (الثاني الأجزاء) كلها (بالفعل وغير متناهية) مع امتناع الانقسام عليها لما عرفت (وهو قول النظام) من المستزلة وانكشافاً لميسر من الاوائل (الثالث الأجزاء) كلها (بالقوة ومتناهية وينسب الى محمد الشهرستاني صاحب كتاب المال والنجل

(قوله لا يفيد الوحدة) بل يفيد الاتينية لان التلازم لا يكون الا بين شيئين

[قوله واذا انتفت اتقى] تمامه في غير الكون محل بحث

[قوله ولا فرضاً عقلياً] أي فرضاً مطابقاً للواقع بان يوجد فيه شيء غير شيء في نفس الامر وان عجز الوهم عن تمييز الشئين بناء على ان هذا التمييز معنى جزئي متفرع على الاحساس ولا احساس بهما لغاية الصغر فلا تمييز لاهم بينهما

الرابع) الاجزاء كلها (بالقوة وغير متناهية وهو مذهب الحكماء) واعلم ان المذهبيين الاولين يقتضيان خروج جميع الانقسامات الممكنة الى الفعل اما متناهية او غير متناهية والمذهبيين الاخيرين يقتضيان ان لا يكون هناك انقسام بالفعل بل يكون الجسم البسيط متصلا في نفسه لا منفصل فيه أصلا الا أنه يقبل انقساما امامتناهيا أي واصلا الى حد يقف عنده ولا يمكن تجاوزه اياه فيكون الانقسام منتهيا الى أجزاء لا تجزى وقد تركب الجسم منها بالقوة كما ذهب اليه الشهرستاني ويقرب منه ما نقل عن أفلاطون من أن الجسم بالتجزئة ينتهي الى ان ينمحق فيعود هيولى واما غير متناه لا بمعنى ان تلك الانقسامات يمكن أن تخرج من القوة الى الفعل بل بمعنى ان الجسم من شأنه ان يقبل الانقسام دائما ولا ينتهي انقسامه الى جزء لا يمكن فرض انقسامه وهذا مثل ما ذهب اليه المتكلمون من أنه تعالى قادر على ما لا يتناهى مع أنهم يحيلون انصاف أمور غير متناهية بالوجود سواء كانت مجتمعة أو متعاقبة فليس مرادهم الا ان قدرته تعالى لا تنتهي الى حد لا يمكن مجاوزتها اياه فقس حال القابلية على حال الفاعلية واذا تمهد هذا فنقول ههنا مذهب خامس وهو مذهب ديمقراطيس فانه ذهب الى أن الجسم البسيط مركب من أجسام صغار لا تنقسم بالفعل بل بالفرض فلا تكون الاحتمالات المذكورة منحصرة في المذاهب الاربعة وذلك لانه اذا لم تكن جميع الانقسامات حاصلة بالفعل جاز ان لا يكون شيء منها بالفعل وان يكون بعضها بالفعل دون بعض كما هو

(قوله الى أن ينمحق) أى ينمحي الاتصال والامتداد الذى هو حقيقة الجسم عنده فيعود اجزاء الامتداد لها قابلية للاتصال كالماء اذا جزء ثم يعاد في اياه واحد

[قوله ينتهي الى أن ينمحق فيعود هيولى] واعلم انك قد نيت في أول الموقف على مذهب وانه لا يقول بالهيولى المصطلحة وحينئذ فلا معنى لقوله بانمحاق الجسم وعوده هيولى الا أن يريد بالهيولى ما هو في حكم الجرم الفرد أو نفسه كذا قيل ولك أن تقول مراده انه يعود معدوما كما ان الهيولى عنده كذلك ويشعر به لفظ الانمحاق كما عرفت معناه

(قوله فيعود هيولى) المراد ما هي المصطلح عندهم

(قوله فقس حال القابلية على حال الفاعلية) أي فليعتبر ما في قابلية الجسم الى الاجزاء بحال فاعلية الباري للاشياء فان الجسم من شأنه وقوته أن ينقسم دائما ولا ينتهي انقسامه الى حد لا يمكن انقسامه كما ان مقدورات الله تعالى غير متناهية بمعنى ان قدرته لا تنتهي الى تعد لا يكون قادرا على مزيد منه (قوله وذلك لانه اذا لم تكن جميع الانقسامات حاصلة الخ) لزوم هذا من ترك سور الكلى فيحتمل ما ذكره بخلاف المذهبيين الآخرين

مذهبه نعم اذا جعل المبحث هو الجسم المفرد وهو الذي لا يتركب من أجزاء هي أجسام
كان مذهبه خارجاً عنه فان قلت اذا كان بعض الانقسامات حاصلًا دون بعض احتمال ان
تكون أجزاء الجسم الموجودة فيه بالفعل المتصلة في أنفسها قابلة للانقسام في الجهات كلها
أو في جهتين أو في جهة واحدة أو مختلطة منها فهذه احتمالات سبعة خارجة عن المذاهب
الاربعة قلت هذا صحيح الا ان ستة منها لم يذهب اليها أحد فهي احتمالات عقلية لا مذاهب
(المقصد الرابع في حجة جمهور المتكلمين) على مذهبهم (وهي نوعان النوع الاول
ان ينين أولاً ان كل منقسم) أي قابل للانقسام (له أجزاء بالفعل) أي يكون جميع ما يقبل
الانقسام إليه من الأجزاء حاصلة بالفعل (ثم يبين أنها) أي تلك الانقسامات والأجزاء
الحاصلة بالفعل (متناهية) فيعلم من الاول ان أجزاء الجسم للبسيط حاصلة بالفعل غير قابلة
للانقسام ومن الثاني تناهيها (أما الاول) وهو ان كل ما يقبل القسمة فهو منقسم بالفعل
(فلجوه) ثلاثة (الاول التقابل للقسمة لو كان واحداً) في نفسه غير منقسم بالفعل (لزوم
انقسام الوحدة والثاني باطل فالشرطية) أي استلزام المقدم للتالي (لانه يلزم) على ذلك
التقدير (قيام الوحدة) الحقيقية (بما يقبل القسمة وانقسام المحل يوجب انقسام الحال فيه

(قوله فهي احتمالات عقلية الخ) والتقسيم الحاصر للاحتتمالات العقلية أن يقال الجسم اما مركب من
أجسام مختلفة أو ليس بمركب منها فاما أن لا يكون مركباً فاما من اعراض أو جواهر اما أجسام متفقة أو
سطوح أو أجزاء لا تجزى فهذه هي الاحتمالات بعضها مذاهب وبعضها لا
(قوله وانقسام المحل الخ) الانقسام الى أجزاء غير متناهية في الوضع لا يوجب انقسام شيء منها
انقسام الآخر سواء كانت الأجزاء خارجية كالهيولى والصورة أو عقلية كالجلس والفصل والى أجزاء
متباينة في الوضع وتسمى مقدارية انقسام المحل بالاتفاق ضرورة ان الأجزاء المتباينة في الوضع بان يشار الى
كل واحد منها أين هو من صاحبه في الحال يستلزم تباينها في المحل وأما انقسام المحل الى الأجزاء المتباينة
فهو موجب لانقسام الحال الى تلك الأجزاء اختلفوا فيه فمنهم من قال بالاستلزام وادعى الامام في الملخص
البداهة فيه واستدل عليه البعض بما في المتن ونفسيله ان الحال في المحل المنقسم اما أن يكون بتمامه حاصلًا في كل
جزء منه وهو باطل أو في بعض الأجزاء وهو خلاف المفروض أو بعينه وهو الانقسام أو لا يكون شيء من
أجزائه فلا حلول أصلاً والشبهة إنما هو في بطلان هذا القسم فانه يجوز أن يكون جلالاً في شيء من أجزائه
وقال بعضهم الحلول في التقسيم ان كان من حيث ذاته يوجب انقسام الحال انقسام المحل وان كان لا من حيث
ذاته بل من حيث انه غير منقسم فلا وصول للطراف والاضافات من هذا القبيل وسدوا حلالاً سريانياً

(قوله فهذه احتمالات سبعة) الثلاثة الأول منها ظاهرة والاربعة الأخيرة منها هي التي ذكرها بقوله
أو مختلطة منها وهي الحاصلة من اختلاط الاثنين من الثلاثة أو من اختلاط مجموعها وقوله الا أن الستة
منها لم يذهب اليها أحد فاما الاحتمال الاول منها فهو مذهب خامس ذهب اليه ديمقراطيس كما مر آنفاً

ضرورة ان الحال في أحد الجزئين غير الحال) في الجزء (الآخر والاستثنائية) أى بطلان التالى (بينة اذ لا معنى للوحدة الا كونها لا تنقسم) يعنى ان وحدة الشئ عبارة عن عدم انقسامه فلا بد ان يكون مفهوم عدم الانقسام الحال فيه غير منقسم اذ لو انقسم لم يكن وحدة بل اثنينية حالة في ذلك الشئ وهذا الوجه مبنى على ان الوحدة صفة وجودية سارية في محلها لكن الظاهر انها صفة اعتبارية متعلقة بمجموع الامر المنقسم من حيث هو مجموع فاذا ورد عليه القسمة زالت الوحدة * الوجه (الثانى لو كان القابل للانقسام واحدا) في نفسه متصلا في حد ذاته (كان التفريق) الوارد على ذلك القابل (اعداما له) وإيجادا لغيره (والتالى باطل اما الملازمة فلان التفريق حينئذ اعدام لهوية) هي متصلة في حد ذاتها (واحداث لهويتين) منفصلتين لم تكونا موجودتين في تلك الهوية الاتصالية والا كانت منقسمة بالفعل والمفروض خلافه وقد وجب كون التفريق على ذلك التقدير اعداما واحداً (فان من الحال ان الشئ المعين يكون تارة هوية) واحدة لا انفصال فيها أصلاً (وتارة هويتين) متفاصلتين (وأما بطلان اللازم فلانه) أى اللازم (يوجب ان يكون شق البعوض بآبرته للبحر المحيط اعداما لذلك البحر وإيجادا لبحرين آخرين وبديهة العقل

(عبد الحكيم)

(قوله صفة وجودية سارية الخ) في شرح المقاصد وأجيب بالوحدة من الاعتبارات العقلية ولو سلم فليست من الاعراض التى تنقسم بانقسام المحل فملى هذا مافى الشرح في الحقيقة جواباً بان منع الوجودية ومنع البراية لكن التحقيق بان كونها وجودية يستلزم كونها سارية لهي صفة معلة وذلك لانها اذا كانت موجودة في الخارج كان قيامها في الخارج بالمحل الموجود في الخارج فهو منقسم فيلزم انقسامها اما اذا كانت اعتبارية كان قيامها في الذهن بمجموع المحل من حيث انه مجموع اما اذا لم يمتد العقل زالت عنه الوحدة ولم يلزم انقسامها وبهذا اندفع مافى الشرح الجديد بان البديهة لا تفرق بين الامور الموجودة في الخارج والاعتبارية الموجودة في نفس الامر فلما جاء في الاعتباري شغل كل المحل لا بطريق السريان جاز في الخارج أيضاً ذلك وانما قلنا اندفع لان الامور الاعتبارية عارضة للمجموع من حيث المجموع فاذا زالت الحيزية زالت تلك الامور الاعتبارية بخلاف الامور الموجودة قائماً عارضة من حيث ذاته المنقسمة لابعبار حيزية الاجتماع (قوله وقد وجب كون التفريق على ذلك التقدير الخ) أى على تقدير كون التفريق اعداما لهوية اتصالية واحداً واحداً لهويتين وكما كان كذلك كان اعداما لما ورد عليه واحداً لغيره فهو اشارة الى كبرى القياس المطلوبة المدالة بقوله فان من الحال الخ وتقريره ان التفريق على تقدير كون الجسم متصلاً في نفسه اعداما لهوية اتصالية واحداث لهويتين وكما كان كذلك اعداما لما ورد عليه واحداً لغيره لان من الحال الخ ولا يخفى ما فيه عن البعد والتكلف والاطهر ان يقال واذا كان كذلك كان اعداما لما ورد عليه واحداً لغيره

تفيه) وقد اجيب عنه بأنه استبعاد لا يفيد اليقين ودعوى الضرورة في محل الخلاف غير مسبوقة * الوجه (الثالث ان مقاطع الاجزاء) في الامر المقابل للانقسام اليها (تمايزة بالفعل فان مقطع النصف غير مقطع الثلث ضرورة وكذا الربع والخمس) وغيرهما من الاجزاء (بالغا ما بلغ) فان مقاطعها تمايزة بأسرها (وذلك) أي تمايز مقاطع الاجزاء التي يمكن فرضها (يوجب التمايز) في تلك الاجزاء (بالفعل) اذ لو لم تكن الاجزاء تمايزة في الوجود لم تختلف بتلك الخواص التمايزة واجيب عنه بان مفهومات المقاطع أوصاف اعتبارية يمتثلها العقل عند فرض التجزئة وذلك لا يوجب تمايز محالها الا بحسب الفرض ايضا (واما الثاني) وهو ان تلك الاجزاء الحاصلة بالفعل من الانقسامات الفعلية متناهية (فلو جوه) ثلاثة ايضا (الاول لو كانت المسافة) المتناهية التمداد (مركبة من اجزاء غير متناهية) موجودة فيها بالفعل كما ذهب اليه النظام (لا يمنع قطعها في زمان متناه) اذ لا يمكن قطعها الا بحد قطع نصفها ولا قطع نصفها الا بحد قطع نصف نصفها وهكذا الى ما لا نهاية له فامتنع قطعها الا في زمان غير متناه (ولم يلحق السريع البطيء) اذا توسط بينهما مسافة قليلة فان تلك

(قوله وقد اجيب عنه بأنه استبعاد الخ) والتحقيق انه ان أريد الجزء المانع للاتصال فلا شك في انعدامه كما اذا كان التركيب من الاجزاء بالفعل وان أريد بالجزء المانع التركيب وان أريد نفس الماء فهو مجتمع مع الاتصال والتفريق فقوله واجيب الخ أي لا نسلم ان المقاطع تمايزة في الخارج بل تمايزها في الذهن بعد فرض القسمة

(قوله واجيب عنه بأن مفهومات المقاطع الخ) وقد يجاب أيضاً بأن الانقسامات عندهم متناهية وهو يستلزم تنامي الاقسام فما لانهاية له لا يتصور له نصف أو ثلث أو ربع أو غيرها ورد بأنه انما يمتنع ذلك فيما هو غير متناه بحسب الكمية المتصلة أو المنفصلة واما فيما هو متناه المقدار لكنه قابل للانقسامات غير متناهية فلا وانما يمتنع ان لو كان هناك أقسام بالفعل غير متناهية بالعدد وليس كذلك اذ معنى قبول الجسم لانقسامات غير متناهية كما مر آنفاً انه يمكن خروجها من القوة الى الفعل بل انه من شأنه وقوته أن ينقسم دائماً ولا ينتهي انقسامه الى عدد لا يمكن انقسامه كما ان مقدمات الله تعالى غير متناهية بالعنى المذكور آنفاً

(قوله الاول لو كانت المسافة) هذا الوجه على تقدير تناسله يدل على امتناع تركيب الجسم من اجزاء غير متناهية ولو في جهة واحدة فقط من الجهات الثلاثة دبر

(قوله ولم يلحق السريع البطيء) وانما لم يقل ولم يلحق المتحرك الساكن مع ان الواقع انه لم يلحق متحرك ساكناً أصلاً فضلاً عن أن يلحق ذلك المتحرك متحركاً آخر وان كان بطيئاً وذلك لان المقصود

المسافة مركبة من اجزاء غير متناهية لا يمكن للسرير قطعها في زمان متناه فلا يلحق البطيء قطعا (وبطلان اللازم) وهو امتناع قطع المسافة المتناهية في زمان متناه وعدم لحوق السريع للبطيء (دليل بطلان اللزوم) وهو كون تلك المسافة مركبة من اجزاء موجودة بالفعل غير متناهية ويحكي ان الملف لما أورد هذا الالتزام على النظام التجا الى القول بالطفرة فقال ان المتحرك قد يقطع المسافة بان يحاذي بعض أجزائها دون بعض ولا حاجة له الى هذه المكابرة بل يكفي ان يقول كما ان المسافة المتناهية مركبة من اجزاء موجودة غير متناهية كذلك الزمان المتناهي مشتمل على اجزاء غير متناهية فيقابل اجزاء المسافة والزمان معا فيمكن قطعها فيه واعلم ان النظام لم يكن قائلا بالجزء الذي لا يتجزأ وتركب الجسم منه الا انه لزمه ذلك من حيث لا يدري فانه لما وقف على أدلة نفاة الجزء ولم يقدر على ردها أذعن لها وحكم بان الجسم ينقسم اتقسامات لا تنتهي لكنه لم يفرق بين ما هو موجود في الشيء بالقوة وبين ما هو موجود فيه بالفعل فظن ان جميع الانقسامات التي لا تنتهي حاصلة

(قوله وهو كون تلك المسافة الخ) فان قيل بطلان اللازم المذكور انما يستلزم بطلان تركيب المسافة من اجزاء غير متناهية وكل مسافة مركبة من اجزاء غير متناهية قلت تنهى الاجزاء في الامتدادات الثلاثة يستلزم تنامي الشكل بناء على ان الاجزاء التي وسط المسافة المتناهية للاجزاء التي في الامتدادات الثلاثة المتصلة بعضها ببعض لا يزيد عليها في العدد انه لا يجوز ان يتصل بجزء واحد جزآن أو نقول المراد كون المسافة من حيث هي مسافة أي من حيث وقع فيها الحركة متناهية والنظام يقول بعدم التنامي بالفعل في كل امتدادات غير متناهية اذ لو تناهت في امتداد بناء على ان جميع الانقسامات الممكنة عنده حاصلة بالفعل والانقسامات في كل امتداد غير متناهية اذ لو تناهت في امتداد لزم الجزء وما في حكمة (قوله ولا حاجة له) أي للنظام الى هذه المكابرة وهي القول بالطفرة وما يدل على كونه مكابرة انما هذا القلم فيحصل خط السواد من غير ان يبقى في خلاله اجزاء بيض وليس كذلك لفرط اختلاط الاجزاء البيضاء في السواد بحيث لا امتياز في الحس لان الاجزاء مصلقون عنها كثيرا بل لا نسبة لها الاجزاء بالسواد لكونها غير متناهية

هنا هو ايراد لازم آخر باطل فلو قال لم يالحق بالمتحرك الساكن لكان هذا اللازم مندرجا في اللازم الاول فلم يحصل المقصود هذا خالف

(قوله كذلك الزمان المتناهي مشتمل على اجزاء غير متناهية) هذا مع القول بتناهي الآتات المتجددة مكابرة ايضا فان بداهة العقل يقتضي عدم تنامي الزمان المركب من الآتات الغير المتشابهة المتتالية في التحديق كما لا يخفى

في الجسم بالفعل فصرح بان في الجسم أجزاء غير متناهية ، وجودة بالفعل ولزمه القول بالجزء فانه اذا كان كل انقسام ممكن في الجسم حاصلا فيه بالفعل فلا يكون من الانقسامات حاصلا في الجسم امتنع حصوله فيه فتكون أجزاءه غير قابلة للانقسام فقد وقع فيما كان هاربا عنه نافية له غير معترف به ومن ثمة نقل عنه انه لما عيره مثبذو الجزء على انقول بالطفرة أجاب بأنها ليست أبد مما لزمكم من القول بتفكك الرسى فالزمتهموه الوجه (الثاني انه) أى الجسم الذي نحن بصددده متناه بالحجم والمقدار فهو (محصور بين الطرفين) المحيطين به وكذا أجزاءه محصورة بينهما (وانحصار ما لا يتناهي بين الحاصرين محال) فاستحال ان تكون أجزاءه الموجودة فيه بالفعل غير متناهية الا ان يلزم التداخل فيما بين تلك الاجزاء لكنه مما تشهد البديهة ببطلانه الوجه (الثالث ان التأليف) هو ضم بعض الاجزاء الموجودة في الجسم الى بعض (لا بد ان يفيد زيادة حجم والا لكان حجم الاثنين كحجم الواحد وكذا الثلاثة والاربعة الى غير النهاية فلا يحصل من تأليف الاجزاء) وان كانت غير متناهية (حجم) أصلا (والفروض خلافه) لان الجسم له حجم ممتد في الجهات ولا شك ان هذا الحجم انما حصل له من تأليف أجزائه بعضها الى بعض (واذا كان التأليف يفيد زيادة حجم فليجعل التأليف من أجزاء متناهية في جميع الجهات فيحصل حجم في

(عبد الحكيم)

(قوله ومن ثمة) أي ومن أجل انه غير مقترن بالجزء أجاب بمعنى الجزء بهذا الجواب فان قوله لزمكم يدل على انه غير مقترن والا لزمه أيضاً
(قوله وكذا أجزاء الخ) ان أريد انحصارها مقدارا فسلم وان أراد انحصارها عددا ففيه النزاع
(قوله الا ان يلزم التداخل) لا ينفعه لانه يلزم تنامي الاجزاء المتناهية في الوضع لانه يقول ان جميع الانقسامات للممكنة الى الاجزاء المقدارية حاصلة بالفعل
(قوله مما يشهد الخ) أي مداخل له حجم أو مقدار فيما له حجم أو مقدار شبهة البديهة ببطلانه لانه يستلزم بطلان الحكم البديهي الاول وهو كون الكل المقدارى أعظم من جزئه المقدارى
(قوله وان كانت غير متناهية الخ) له ان يقول قياس غير المتناهي باطل فالاجزاء المتداخلة اذا كانت متناهية لا يفيد التأليف زيادة في الحجم واذا كانت غير متناهية يفيد عدم انقطاع التداخل فلا يمكن ان يقال جميع الاجزاء المتداخلة ليس حجما زائدا على حجم الواحد اذ لا جميع

الجهات) كلها (وهو الجسم) وتوضيحه ان كل عدد سواء كان متناهياً أو غير متناه فانه يشتمل على آحاد حقيقية أي غير منقسمة بالفعل لان حقيقة العدد مركبة من الآحاد قطعاً والمنقسم بالفعل عدد لا واحد فلو لم يوجد في العدد الا ما هو منقسم بالفعل لم يوجد فيه الواحد أصلاً فلا يكون عدداً قطعاً فاذا فرض ان أجزاء الجسم عدد غير متناه فلا شك ان فيها آحاداً متناهية فاذا أخذت تلك الآحاد وضم بعضها الى بعض حصل جسم مركب من أجزاء متناهية (فليس كل جسم مركباً من أجزاء لا تنتهي) فبطل الكمية التي ادعاها النظام فان قلت هذا جسم مصنوع وما ذهب اليه انما هو في الاجسام المخلوقة قلت ماذا كرهناه تصوير له مع كونه موجوداً في ضمن تلك الاجسام اذ لا بد ان ينضم فيها أجزاء متناهية بعضها الى بعض (ثم) اذا شئنا ان نبطل قوله بالكمية (نقول وهذا الجسم له حجم متناه وأجزاء متناهية والجسم الذي فيه البحث ماله حجم متناه) لتناهي الابعاد (وأجزاء غير متناهية) على زعمه (ولا شك ان بحسب ازدياد الاجزاء يزداد الحجم) لان حجم المؤلف من الاجزاء هو حجم الاجزاء المؤلفات المتضمنة لازدياد حجمه (فتكون نسبة الحجم الى الحجم نسبة الاجزاء الى الاجزاء لكن نسبة الحجم الى الحجم نسبة متناه الى متناه ونسبة الاجزاء الى

(عبد الحكيم)

(قوله وتوضيحه الخ) المقصود منه دفع ما قيل ان النظام لا يقول بوجود الجزء على الانفراد وانما يكون في ضمن الجسم وحاصل الدفع انه لا بد من وجود الواحد في تلك الكثرة التي ركب الجسم فاذا أخذ الآحاد المتناهية واعتبر الصلح بعضها ببعض حصل الجسم المتناهي الاجزاء في ضمن ذلك الجسم المتناهي مع كونه موجوداً في ضمن الاجسام المخلوقة لاصنع له فهو أيضاً جسم مخلوق الا انه مخلوق في ضمنها (قوله أي غير منقسمة الخ) لا يعني لا يمكن انقسامه فان وجوده غير لازم في العدد اذ اللازم وجود ما يتقوم به العدد وهو الواحد بالفعل

(قوله لان حجم المؤلف الخ) اندفع بهذا ما قيل ان ازدياد الحجم بحسب ازدياد مع كون السببتين مختلفتين بل يجوز أن يكون نسبة الجسمين من السلب التي يوجد في المقادير دون الاعداد فلا يوجد مثلاً في الآحاد لان نسبتها عددية وخلاصة الدفع انه ليس حجم المؤلف على تقدير التركيب من الاجزاء ليس الا مجموع احجام الاجزاء المؤلفات لا تغاير الا بالاعتبار فلا بد أن تكون النسبة في المقسار أي في العظام والصغر كسبة أجزائهما وما ذكرتم انما ينم اذا كان العظام والصغر غير تابع لكثرة الاجزاء آت وقتها وذلك مبني على ان الاجزاء وانبات الهول والمودة

الاجزاء نسبة متناه الى غير متناه فتكون نسبة المتناهي الى المتناهي كنسبة المتناهي الى غير المتناهي
 هذا خلف فلا يكون شئ من الاجسام المتناهية المقدار مؤلفاً من اجزاء غير متناهية ولا مهرب
 له عن ذلك أيضاً سوى تجويز التداخل اذ لا يجب حينئذ أن تكون نسبة الحجم الى الحجم نسبة
 الاجزاء الى الاجزاء لكنه باطل كما عرفت وهذه الوجوه الثلاثة لا تبطل القول بكون الجسم
 متصلاً واحداً قابلاً لانقسامات غير متناهية على معنى انها لا تقف على جيد لا يتجاوزه لان
 الجسم ليس حينئذ مشتملاً على اجزاء غير متناهية بالفعل بل بالقوة التي يستحيل خروجها
 بكليتها الى الفعل كما مر (النوع الثاني) من حجة جمهور المتكلمين على ما ذهبوا اليه (أن
 نين تركيب الجسم منها) أي من الاجزاء التي لا تجزأ (ابتداء) أي من غير استئانة بان كل
 قابل للانقسام فهو منقسم بالفعل كما في النوع الاول واما كون تلك الاجزاء متناهية فهو
 ظاهر أو معلوم مما مر آنفاً (وهو وجوه) شبهة (الاول النقطة) وهي ذات وضع
 لا تنقسم (موجودة اذ بها تماس الخطوط والخطوط بها تماس السطوح والسطوح بها تماس الاجسام
 وتماس الموجودين بالمعدوم ضروري البطالان) يعني أنه لا شبهة في ان الاجسام موجودة وانها
 تماس بامور موجودة منقسمة في الطول والعرض دون العمق والالزم التداخل بين المنقسمين في
 العمق أو كون التماس بجزئين منهما لا بهما فينتقل الكلام الى ذينك الجزئين وعدم انقسامهما
 ولا يتسلسل بل ينتهي الى ما لا ينقسم في العمق وذلك هو السطح فثبت وجوده ثم ان السطحين
 الموجودين يتماسان على أمر منقسم في الطول دون العرض والالزم أحد الأمرين كما عرفت
 وذلك هو الخط فثبت وجوده أيضاً ثم ان الخطين الموجودين يتماسان على امر ذي وضع

(قوله ولا مهرب له الخ) تجويز التداخل لا ينفع لما عرفت من أن الكلام في الاجزاء المتباعدة في
 الوضع وانها متباعدة وغير متناهية

(قوله وتماس الموجودين بالمعدوم الخ) لان التماس على ما في الشفاء كون الشئيين بحيث يكون طرفهما
 معاً في الوضع أي في قبول الاشارة الحسية ولا شك أن المعدوم لا يقبل الاشارة الحسية

(قوله لكنه باطل كما عرفت) أي من قوله ولكنه مما يشهد البديهة ببطلانه
 (قوله بل بالقوة التي يستحيل خروجها بكليتها الى الفعل كما مر) أي في المقصد الثالث من قوله اما
 متناهياً أي واسلاً الى حد يقف عنده ولا يمكن مجاوزته اياه واما غير متناه لا يعني ان تلك الانقسامات الخ
 (قوله وأما كون تلك الاقسام متناهية فهو ظاهري) يعني أنه لا بد منه في هذا النوع الا انه تركه لظهوره
 أو لكونه معلوماً

لا يتقسم أصلاً وهو النقطة (وأيضاً فانها) أى النقطة (طرف للخط وهو للسطح وهو للجسم وطرف الوجود . وجود) فتكون النقطة موجودة (ثم انها لا تنقسم) أصلاً (قلنا فى الجسم . وجود ذو وضع لا يتقسم فان كان جوهرآ فهو المطلوب) لان ذلك الجوهر الذى لا يقبل الانقسام بوجه من الوجوه جزء للجسم (والا) أى وان لم يكن جوهرآ بل عرضاً (لكان له محل لا يتقسم والا انقسم الحال فيه لما مر مراراً) وذلك المحل ان كان جوهرآ فذاك وان كان عرضاً كان له محل آخر (ولا يتسلسل بل ينتهي الى جوهر كذلك) أى غير منقسم (وهو الجزء الذى لا يتجزأ) وقد وقع جزءاً للجسم ثم اذا أخرجناه عن الجسم واعتبرنا التماس بالقياس الى ما كان مجاورآ له وهكذا ظهر ان أجزاء كلها جواهر غير قابلة للانقسام كما هو مطلوبنا وقد أجابوا عن ذلك بان النقطة عرض غير سار فى محله فلا يلزم من انقسام محلها انقسامها بل الاطراف كلها اعراض لكن الخط سار فى محله فى جهة واحدة فينقسم فى هذه الجهة فقط والسطح سار فى جهتين فينقسم فيهما فقط والنقطة لا سريان لها فلا انقسام فيها . الوجه (اثباتى الحركة موجودة) بالضرورة (وانها تنقسم الى حاضرة وماضية ومستقبلية فتقول ان الحاضرة منها موجودة والا لم يوجد الماضى) منها (ولا المستقبل لان الماضى ما كان حاضرا والمستقبل ما سيحضر) ولا شك ان الماضى منها لا وجود له حال كونه ماضيا

[قوله وطرف الوجود موجود] لانه اما جوهرآ وعرض قائم به

(قوله بل الاطراف الخ) كلمة بل لترقى بيان فائدة زائدة على المقصود لالاضراب

(قوله ولا شك الخ) ههنا تقريران الاول ما ذكره المصنف رحمه الله وهو انه لو لم يوجد الحاضرة

لم توجد الحركة أصلاً لان الماضى ما كان حاضرا والمستقبل ما سيحضر فوجودهما ليس الا بالحضور فاذا لم تكن الحاضرة موجودة لم يكونا موجودتين وثانيهما انه لو لم تكن الحاضرة موجودة لم تكن الحركة موجودة أصلاً لان الماضى والمستقبل معدومان لان الماضى سار معدوماً والمستقبل لم يوجد أصلاً وهذا التقرير لا يحتاج الى أخذ ما ذكره المصنف من أن الماضى كان حاضرا والمستقبل ما سيحضر كما ان تقرير المصنف لا يحتاج الى أخذان الماضى والمستقبل معدومان والشارح رحمه الله جمع بين المقدمتين لزيادة

(قوله وقد أجابوا عن ذلك) أى الحكماء قائم يزعمون ان انقسام الحال بانقسام المحل مختص بما يكون

حلوله سرانياً كالرياض فى الجسم

(قوله غير سار فى محله) اذ النقطة مثلاً عارضة للخط من حيث انتهائهما فى جهة لانه حيث هو هو

فلا يلزم من انقسامه انقسامها وقس عليها الخط بالسبب الى السطح والسطح بالسبب الى الجسم التبعيى

ولا المستقبل حال كونه مستقبلاً فإذا لم يوجد الحاضر لم يوجد شيء منهما قطعاً فلا وجود للحركة أصلاً وهو باطل بالضرورة فوجب أن تكون الحاضرة منها موجودة (وانها لا تنقسم) بوجه ولو فرضنا (والا لكان بعض أجزائها) المفروضة (قبل بعضها بعد لانها) أي الحركة (غير قار الذات ضرورة) فإذا فرض فيها جزآن امتنع أن يكونا مجتمعين (فلا يكون كلاها حاضراً) بل بعضها (هذا خلف) لأن المدة خلافه (وكذا جميع أجزائها) غير قابلة للانقسام (اذا ما من جزء) من أجزائها (الا وكان حاضراً حينئذ ما ثبت أن الحركة مركبة من أجزاء لا تجزأ فكذا المسافة) التي هي الجسم مركبة منها أيضاً (لانطباقها) أي انطباق الحركة (عليها) بحيث اذا فرض في احدهما جزء يفرض بازائه من الاخرى جزء فإذا كانت أجزاء الحركة غير قابلة للانقسام كانت أجزاء المسافة كذلك (أو نقول) يجب أن تكون أجزاء المسافة غير منقسمة (لانه لو انقسمت المسافة) التي يقع عليها جزء من أجزاء الحركة (لانتقسمت الحركة عليها) أعني ذلك الجزء من الحركة (فان الحركة الى نصفها) أي نصف المسافة (نصف الحركة اليها) قال الامام الرازي هذا أقوى ما احتج به مثبتو الجزء ويرد عليه أن الحركة بمعنى التقطع لا وجود لها أصلاً كما مر والحركة بمعنى التوسط موجودة في الآن الحاضر لكنها ليست منطبة على المسافة اذ لا جزء لها في امتداد المسافة بل هي موجودة في كل حد من الحدود

الايضاح والجواب عن هذه الحجة ظاهر لان الحركة متصلة في نفسها اذا قسمها الوهم باعتبار الزمان حصل فيه جزآن كل منهما واقع في زمانه والآن الحاضر الحد المشترك بين ذينك الزمانين يمنع وقوع الحركة فيه فالتقول بكون الحركة منقسمة الى الحاضرة والمستقبل وان عدم وجودها في الحاضر يستلزم عدمها مطلقاً وان الماضي كان حاضراً والمستقبل لم يوجد فانه لا يلزم من عدمها في الحال عدمها مطلقاً فانها موجودان في زمانها

(قوله أو نقول الخ) فالأول كان اثباتاً لتك المسافة من أجزاء لا تجزأ بطريق الاستقامة وهذا اثبات له بطريق الخلف

(قوله لا وجود له أصلاً كما مر) أي في المقصد الثاني من مباحث الاين على رأي الحكماء وفي مباحث الزمان أيضاً على أن الشارح صرح هناك بأن الحكماء لا يثبتون الحاضر من الزمان بل الحاضر عندهم هو الزمان الموهوم الذي هو قدر مشترك بينهما بمنزلة النقطة المفروضة على المطلوب ليس جزءاً من الزمان أصلاً الخ فليرجع اليها لمطلع كل فوائد حجة وعوائد كثيرة

المفروضة فيها فليس لنا حركة مركبة من أجزاء لا تتجزأ ثم يرسم من هذه الحركة الموجودة في الخارج أمر ممتد في الخيال منطبق على المسافة منقسم مثلها الى أجزاء لا تنقسم على حد لا يقبل الانقسام الوجه (الثالث برهن اقليدس) في الشكل الخامس عشر من المقالة الثالثة من كتاب الاصول (على وجود زاوية هي أصغر الزوايا وهي ما تحصل من مماسة خط مستقيم) لمحيط دائرة فهي (لا تنقسم) اذ لو انقسمت لم تكن أصغر الزوايا (ولا تصور) الزاوية التي لا تنقسم (الا بآيات الجزء) لان تلك الزاوية ان كانت جوهرية كانت جزءاً وان كانت عرضاً فلا بد لها من محل هو جوهر غير منقسم والجواب ان المبرهن في كتابه هو ان الزاوية الحادة الحادثة من حدة الدائرة والخط المماس لها أصغر من كل زاوية حادة مستقيمة الخطين لانها أصغر من جميع الحواد (الوجه الرابع نفرض كرة) حقيقية (تماس سطحاً مستوياً) حقيقية (لامكان الكرة والسطح) المذكورين (وتماسها ضرورة على) تقدير انتفاء الجزء كما هو مذهب الخصم (ذابه المماس) بينهما (لا ينقسم والا فاما) ان ينقسم

(قوله لانها أصغر الخ) فهي قابلة للقسم الى غير النهاية ويجعل بالقسم زاوية بين محيط الدائرة والخط المستقيم أصغر منها
(قوله لامكان الخ) في الشفاء لا يدري هل يمكن انه يوجد كرة على السطح بهذه الصفة في الوجود أو هو في النورم فقط على نحو ما عليه التعاليم فلا يدري انه ان كان في الوجود هل يصح مدحرجة أو لا عليه انتهى ولا خفاء في ان منع امكان وجود الكرة والسطح مكابرة لان الشكل الطبيعي للسطح الكرة بل واقعة لان الافلاك عندهم كرات حقيقية كذا وجود السطح المستوي لانه لا شك في وجود السطح فان كان مستوياً فهو المطلوب وان كان ذوات زوايا فلا بد من الانتهاء اليه لامتناع اشتاله على السطح وزوايا غير متناهية وقد مر ذلك في بحث الخلاه

(قوله هو انه الزاوية الحادة الحادثة من حدة الدائرة) الحدة بالنقاط الثلاث وذكر في المساح ان الحذب ما ارتفع من الارض والحدة التي في الظاهر يعني ان نفرض دائرة تماس حذبها خطاً مستقيماً بنقطة في وسط هذا الخط فيحدث هناك زاويتان حادتان ولا شك أن كل واحدة منهما تكون أصغر من كل حادة مستقيمة الضامين اذا فرض تساويهما في الضامين والوتر جميعاً وقوله لانها أصغر من جميع الحواد اذ لا شك ان الحادة الحادثة من حدة الدائرة الكبرى مع الخط المستقيم أصغر من الحادة الحادثة من حدة الدائرة الصغرى مع ذلك الخط المستقيم أيضاً فان أحد ضلعي الحادة الاولى يكون بين ضلعي الحادة الثانية فيكون وتر الثانية أطول من وتر الاولى كما يشهد به التخييل الصحيح
(قوله لانها أصغر من جميع الحواد) كما يظهر من أطراف النهايات وانها أيضاً متفاوتة

(في جهة) واحدة (فهو خط أو) في (أكثر) يعني في جهتين (فهو سطح ولا نطباؤه) أي ولا انطباق ما به المماس من الكرة (على السطح المستوي فهو مستو) سواء كان خطا أو سطحاً (فلا تكون الكرة) المفروضة (كرة) حقيقية لاستحالة ان يوجد على محيطها خط مستقيم أو سطح مستو بالضرورة (هذا خلف) فتعين ان يكون ما به المماس فيهما أسرها غير منقسم (ثم نفرض تدرجها على السطح) المستوي (بحيث تماسه بجميع أجزائها فتكون جميع الاجزاء) من ظاهر الكرة ومن ذلك السطح (غير منقسمة) وكذا الحال في الاجزاء التي في أعماقها (وهو المطلوب) وأجاب ابن سينا عن ذلك بان الكرة اذا ماست السطح على نقطة فانها لا تماسه على نقطة أخرى الا بحركة منقسمة في زمان منقسم ثم ان النقطة الاخرى ليست مجاوزة الاولى متصلة بها والا كانت منطبقة عليها اذ لا يمكن ان يتصور اتصال بين أسرين غير منقسمين الا بطريق الانطباق بينهما بكليتهما فلا بد ان يكون بين النقطتين خط وكذا الحال في سائر النقط التي تقع بها التماس بينها فلا يكون محيط الكرة

(قوله وأجاب ابن سينا النخ) لسبب اليه ما هو برىء منه فانه قال في الشفاء ليس يلزم أن تكون الكرة مماسة للسطح في أي حال كان النقطة لا غير بل يكون في حال الثبات والسكون كذلك فاذا تحركت باسط بالخط في زمان الحركة ولم يكن البتة وقته بالعمل تماس فيه بالنقطة الا في الوهم وذلك لا يتوهم الا مع توهم الآن والآن لا وجود له بالفعل انتهى ولا يخفى ان هذا الجواب تام لا ورود عايه للاعتراض الآتي (قوله ثم ان النقطة النخ) لاجابة الى هذه المقدمات لانه اذا ثبت أن المماس بالنقطة الاخرى انما هي بعد الحركة المنطبقة على الزمان والمسافة لم يلزم تنالي النقطتين اللهم الا أن يقال هذا اثبات اعدم التنالي بطريق آخر فكأنه قال ثم نقول بعد الاغماض عن كون المماس بالنقطة الاخرى بعد الحركة ان النقطة الخ ومع ذلك برد عليه ان اتصال النقطتين لا يستلزم وجود الخط بينهما فانهما متتاليان لان المتتاليان على ما في الشفاء هما اللذان ليس بينهما شيء من جنسهما وليستا بمنصلتين لان المنصل يقال للمقدار اذا انحدر طرفه وطرف غيره ولاحد الجسمين المتلازمين في الحركة ولا يقبل القسمة في ذاته بحيث يحصل بين القسمين حد مشترك وجميع هذه المعاني منتف ههنا وان أردت بالاتصال سوي المعاني الثلاثة المصطاحه فينه حتى ينظر في انتفاء في هاتين النقطتين وان انتفاء يستلزم وجود الخط بينهما

(قوله والا كانت منطبقة عليها) أي والا كان وضعها واحداً بحيث لا يمتاز ان في الاشارة الحسية أسلا (قوله فلا بد أن يكون بين النقطتين خط) ويكون هذا الخط مستقيماً ان كانت النقطتان على السطح المستوي وخملاً مستديراً ان كانت النقطتان على الكرة

ولا السطح المستوي مركبا من نقط متتالية لا يقال فعلى ما ذكرنا لا تحصل المماس على النقطة الاخرى الا بعد الحركة ففي حال الحركة لا بد من المماس فان كانت المماس على النقطة الاولى كانت الكرة ساكنة حال كونها متحركة وان كانت على نقطة متوسطة بينهم لما لم خلاف المقدر على انا ننقل الكلام الى تلك المتوسطة فوجب اذن ان لا يكون بين نقطتي التماس واسطة فيلزم تالي النقط لانا نقول المماس على النقطة الاولى وان كانت حاصلة في

(قوله فعلى ما ذكرنا لا نحصل الخ) العواب من انه يحصل المماس لانه المذكور سابقا وليس

بمرتب عليه

(قوله كانت الكرة ساكنة) لعدم التغير من الحالة الاولى حال كونها متحركة لان المفروض ان حال الحركة خلاف المقدر لان المقدر ان المماس على النقطة الثانية

(قوله ننقل الكلام الخ) لانها ايضا بعد الحركة ففي حال الحركة تكون المماس على نقطة اخرى بتوسط بين الاولى والمتوسط الاولى وهم جرا حتى يلزم وجود مماسات ونقاط غير متناهية مع كونها محصورة بين حاصرين بل نقول جميع هذه المماسات الغير المتناهية حاصلة بعد الحركة ففي حال الحركة لا بد من مماسة اخرى فلم يكن الجميع جميعا

(قوله المماس على النقطة الاولى الخ) منع للملازمة المستفادة من قوله فان كانت المماس على النقطة الاولى كانت الكرة ساكنة حال كونها متحركة يعنى لان لم لزوم كونها ساكنة حال كونها متحركة لان مماسة الكرة على النقطة المعينة من السطح الحادثة لكونها غير منقسم باقية في زمان حركة الدرجة الى ان نحصل المماس على النقطة المعينة الاخرى من السطح لان الكرة متحركة على نفسها فيتبدل نقاطها مع بقاء المماس بالنقطة الاولى من السطح واذا وصل الى النقطة الثانية من السطح حصل مماسة اخرى باقية مع حركة الكرة على نفسها الى ان يحصل النقطة الثالثة من السطح وهكذا وفيه بحث اما أولا فلان

(قوله لانا نقول المماس الخ) هذا اختيار للشق الاول ومنع للملازمة قوله كانت الكرة ساكنة حال كونها متحركة وقوله لكنها باقية في زمان حركة الدرجة ولمل السر في ذلك هو ان حركة الكرة المذكورة على السطح المذكور كانت مركبة من الحركة المستقيمة والحركة المستديرة معا فباغتيال الحركة المستديرة يتصور ان تبقى السائمة على نقطة واحدة من السطح زمانا وباعتبار الحركة المستقيمة يتصور ان تزول تلك السائمة بحيث لا تبقى هناك هذا ولكن بقي ان يقال انك قد اقررت انه لا بد ان يكون بين النقطتين خط فحركة الكرة على هذا الخط اما ان يكون لا بالمماس وهو باطل لانه خلاف المفروض واما ان يكون بالمماس وهذه المماس لا يتصور ان تكون على النقطة الاولى او على النقطة الثانية اذ المفروض هو ان يكون الحركة على الخط فيما بين النقطتين فتعين ان المماس كانت على نقطة متوسطة بينهم ما خفي اذ يلزم ما ذكر من انه خلاف المفروض وانه ينقل الكلام الى تلك المتوسطة فتأمل

آن لكنها باقية في زمان حركة الدحرجة المؤدية الى المماس على النقطة الاخرى ففي آن
 حصول هذه المماس الثانية نزول المماس الاولى وهكذا كل مماسة على نقطة تحصل في آن
 أو تبقى زمانا ولا ينافي ذلك استمرار حركة الكرة كما يظهر ذلك بالتخييل المصادق لحركة
 الدحرجة فلا يلزم تالي النقط والآتات الوجه (الخامس نفرض خطأ قائما على خط وبعبر)
 الخط الاول (عليه) أي على الخط الثاني (فانه يماس) الخط المار (في سروره جميع أجزاء
 ذلك) الخط الممرور عليه أو المماس بينهما (انما تكون بنقطة) لان المماس من الخط القائم
 المار هو طرفه الذي هو النقطة ومماس النقطة لا يكون الانقطة (فالخط الممرور عليه
 مركب من نقط) متتالية (و) كذلك (السطح) مركب (من خطوط) متتالية (والجسم)
 مركب (من سطوح) مجتمعة (وهو المطلوب) ويتجه عليه ان المتحرك هو التحيز بالذات
 فلا بد ان يكون منقسما في جميع الجهات كما سيأتي فالسطح والخط والنقطة لا تكون

الدحرجة حركة مركبة من مستقيمة ومن وضعية والمماس على النقطة الاولى باقية بالقياس الى
 الحركة الوضعية واما بالقياس الى الحركة المستقيمة التي وقعت على السطح فكلما والسائل انما أورد السؤال
 باعتبار هذه الحركة وقال انه لو كانت المماس على النقطة الاولى باقية بالقياس الى هذه الحركة كانت الكرة
 ساكنة بالقياس الى هذه الحركة والمفروض تحركها بهذه الحركة وأما ثانياً فلأنه لو قرر السؤال هكذا
 ان المماس بالنقطة المعينة على الاخرى لا يحصل الا بعد الحركة ففي حال الحركة لا بد أن تكون الكرة
 ساكنة وان كانت النقطة الاولى من الكرة على النقطة الاولى من السطح كانت الكرة ساكنة وان
 كانت بنقطة أخرى على نقطة أخرى متوسطين بين النقطتين الاوليين والاخرين لزم خلاف
 المفروض لم يتجه أن يقال المماس الاولى باقية الى حصول المماس الثانية فانها وقد تقررت بتبدل النقطة
 الاولى من الكرة فالق ما استفيد من الشفاء أن المماس حال على الحركة على الخط وليس فيها مماسة على
 النقطة الكرة فرض الآن وما قاله الامام من انه لو ماست الكرة السطح بالخط لوجب أن ينطبق من
 الكرة خط على ما خطه من ذلك السطح فيكون ذلك الخط مستقيماً لان المنطبق على المستقيم مستقيم
 فتكون الكرة متصلة فذوق بان استقامة الخط في الكرة انما يلزم لو كان انطباقه على خط السطح
 دفياً وأما اذا كان تدريجياً على ما هو اللازم ههنا قائماً يلزم وجود الخط المستدير في الكرة والاخر فيه
 (قوله ويتجه عليه الخ) وهكذا يتجه عليه ان الحركة متصلة منطبقة على المسافة المتصلة ليس فيها انقطاع
 بالفعل الا بعد فرض الآن في الزمان فبين ان كل نقطتين مفروضتين خط كما ان بين كل آيين زمان
 وبين كل جزئين حصول في حد

(قوله فلا بد وأن يكون منقسماً في جميع الجهات كما سيأتي) أي في أول مقصد يليه

الأعراض فكيف يتصور حركة خط عرضي على آخر مثله * الوجه (السادس لولا انتهاء
 الاجسام الى أجزاء لا تجزى لكان الانقسام في السماء والخردلة ذاهبا الى غير النهاية فتكون
 أجزاؤها الممكنة سواء) لان أجزاء كل واحدة منهما غير متناهية حينئذ (وهو بديهي البطلان)
 ويرد عليه ان الاجزاء فيهما وان كانت غير متناهية بالمعنى الذي عرفت الا أن مقادير أجزاء
 السماء ليست كمقادير اجزاء الخردلة فلا استحالة * الوجه (السابع لولا الجزء) وانتهاء تقسيم
 الجسم اليه (لكان يمكن ان تقسم الخردلة الى صفائح غير متناهية فتعمر) تلك الصفائح
 (وجه الارض) وتستروجوه السموات (وتفضل عليها بما لا يتناهى وأنه ضروري البطلان)
 ورد هذا بما عرفت من معنى لاتناهي الانقسام وامتناع خروج جميع الانقسام الى الفعل
 وجوداً بل فرضاً أيضاً قال المصنف (وبعض ذلك) الذي ذكرناه من حجج المتكلمين
 على اثبات الجزء وتركب الجسم منه (وان كان يمكن الجواب عنه جده لا فقيه للمصنف اقتناع)
 وطائفة باطن فارجع أنت الى انصافك في الاجوبة التي مر ذكرها * المقصد الخامس *
 حجة الحكماء على ان الجسم البسيط (واحد متصل) في نفسه (قابل للتقسيم الى غير النهاية
 لانه مركب) أي وليس بمركب من أجزاء لا تجزى (أنواع) أربعة * (النوع الاول

(قوله الوجه السادس الخ) يعني هذا الوجه السابع أخذناهو بالقوة بالفعل والجواب الفرق بينهما
 (قوله فارجع الخ) في شرح المقاصد ان حديث السكره والسراج قوي وتماسهما بجوهرهما ضروري
 انتهى وقد عرفت هذا الحديث بما لا مزيد عليه والالفاظ ان هذه الوجوه غير مفيدة للظن فضلاً
 عن الطائفة
 (قوله أي وليس بمركب) أشار الى أن قوله انه مركب ليس معطوفاً على قوله انه واحد كما هو الظاهر
 فيختل المعنى بل هو معطوف على قوله واحد

(قوله بالمعنى الذي عرفت) أي آخر المقصد الثالث بمعنى ان الجسم من شأنه أن يقبل الانقسام دائماً
 النح وقد ذكرناه مراراً الا أن مقادير أجزاء الخردلة فلا استحالة يعني أن اللازم الاستواء في عدد
 الاجزاء بأن يكون أجزاء كل منهما غير متناهية ولا استحالة فيه والحال استواء مقاديرهما وهو غير لازم
 ولا عبرة بما يقال من أن الاستواء في الاجزاء يستلزم الاستواء في المقدار ضرورة أن تفاوت المقادير انما
 هو بتفاوت الاجزاء بمعنى أن ما يكون مقداره أعظم يكون أجزاؤه أكثر فلا يكون أجزاؤه أكثر
 لا يكون مقداره أعظم
 (قوله فارجع أنت الى انصافك في الاجوبة التي الخ) إشارة انه يمكن الجواب من جميعها لا عن بعضها

ما يتعلق بالمحاذاة وذلك وجهان الاول كل متعيز (بالذات) يمينه غير يساره ضرورة) وكذا
 سائر جهاته المتقابلة متغايرة فظهر ان التعيز بالذات يجب أن يكون منقسماً في جميع الجهات
 فاستحال وجود الجزء الذي لا يتجزى وكذا وجود الخط والسطح الجوهريين فضلاً عن تركيب
 الجسم منها بخلاف النقطة والخط والسطح العرضيين فانها ليست بمتعيزة بذواتها حتى يتصور
 لها جهات ممتضية لانقسامها * الوجه (الثاني) انا اذا ركبتنا صفحة من أجزاء لا تتجزى ثم
 قاربنا بها الشمس فان الوجه المضي (من تلك الصفحة (أى) الوجه (الذي الى الشمس
 غير) الوجه (المظلم أى الذى الينا وهذا أيضاً ضرورى) فوجب أن تكون تلك الاجزاء
 منقسمة وقد أجيب عن هذين الوجهين بان اللازم منهما تعدد الاطراف ويجوز أن يكون
 لشيء واحد غير منقسم في ذاته اطراف هي اعراض حالة فيه ودفع هذا الجواب بان
 الطرفين المحاذيين لليمين واليسار مثلاً ان كانا جوهرين فهما جزآن للذى فرض غير منقسم
 وان كانا عرضين فاما ان يكونا حالين في محل واحد بحيث تكون الاشارة الى أحدهما عين
 الاشارة الى الآخر فيلزم ان يكون محاذي منه يمينه عين محاذي منه يساره وهو بديهي
 البطلان واما ان يكونا حالين في محلين متمايزين في الاشارة فيلزم الانقسام ولو فرضا اذ

(قوله كل متعيز بالذات يمينه غير يساره) يعنى ان محاذي منه لجهة اليمين غير محاذي منه لجهة اليسار
 والجواب ان هذا حكم وهمي من قياس غير المنقسم على المنقسم فانه لعدم انقسامه محاذ بنفسه لكل واحد من
 الجهات الست فله محاذيات متعددة باعتبار تعدد محاذي به من الجهات وهذه المحاذاة نقطة لمركز نقاطه
 محيطه بالدائرة فانها محاذية بنفسها لكل واحد منها وتحقق ان المحاذاة من الامور الاعتبارية التي ينزعمها
 الوهم من الشيء بالقياس الى الامور الواقعة منها وضع مخصوص ويكفى لاعتباره تعدد أحد الطرفين ولا
 يحتاج الى تعدد كل واحد منهما كالابوة المتعددة باعتبار تعدد الابناء من غير تعدد في ذات الاب ام لو
 كانت المحاذاة عرضاً قائماً بالجل فلا بد للمحاذتين من محلين فيلزم الانقسام وهذا الجواب مطرد في
 الاستدلال بنوع المحاذاة

(قوله واما ان يكونا الخ) بقى منها احتمال وهو ان يكونا حالين في محل واحد لكن لا يجحدان في
 الاشارة كالنقطتين الحاليتين في الخط على زعمهم فالوجه أن يقال ان كانا في محل واحد بحيث يجحدان في
 الاشارة كان محاذي يمينه عين محاذي يساره وان لم يجحدان في الاشارة الحسية يلزم انقسام المحل ولو هما
 يتبع الاشارة الى الحالين

فقط بحيث يجتنب الاتباع بوجه الاتباع وبالجملة الادلة المذكورة في النوعين لاثبات الجزء مردود لا يفيد
 الظن والقدر المشترك انما يفيد اذا أفاد كل منهما الظن وقد عرفت الامر

يمكن حينئذ أن يفرض فيه شيء غير شيء كما تشهد به البدئية (النوع الثاني ما يتعلق بالمماسه وهو) أيضاً (وجهان الاول لو تركب الجسم من أجزاء لا تتجزى فليست) تلك الاجزاء
أجزاء (لا تتجزى هذا خلاف) لكونه اجتماعاً لا تقيضين (بيانه) أنه اذا تركب الجسم منها
فلا بد لها من أن تكون مجتمعة مترتبة متلاصقة والا لم يكن هناك تركب حقيقة وحينئذ
فلاشك (ان الواضع) من تلك الاجزاء (في وسط الترتيب يحجب الطرفين عن التماس إذا
به يماس) الوسط (أحد الطرفين غير مابه يماس) الطرف (الآخر) اذ لو كانا متعددين لم
يكن الوسط حاجباً للطرفين بل كانا متماسين واذا كان الامر كذلك (فينقسم) الجزء
الوسط مع كونه غير منقسم (لا يقال لانسلم ذلك) أي حجب الوسط للطرفين حتى يلزم
انقسامه (لجواز التداخل) بين تلك الاجزاء (لانا نقول بطلانه ضروري) فان بدئية العقل
شاهدة بان المتخير بذاته يمنع أن يداخل مثله بحيث يصير حجمهما معا كحجم واحد منهما
(وان سلم) جواز التداخل (جدلا فيكون حيزها) أي حيز التداخلين (واحداً) ولا يزداد
بانضمام أحدهما الى الآخر مقدار (وكذا اذا انضم اليهما رابع وخامس) وغيرهما من
الاجزاء (بالغا ما بالغ فلا يكون ثمة ترتيب) بين الاجزاء (ولا وسط ولا طرف ولا يحصل
من تأليفها حجم) زائد على حجم كل واحد منها (وذلك) كله (خلاف المفروض) لانا
فرضنا تركب الجسم الذي هو حجم ممتد في الجهات الثلاث من تلك الاجزاء فلا بد أن
يكون بينها ترتيب وان يكون هناك وسط وطرف (ومع هذا) الذي ذكرناه من لزوم
خلاف المفروض على تقدير التداخل نقول (فالتداخل) بين جزئين انما تكون (بعدم المماسه)

(قوله تركب حقيقة) وان كان تركب في الحس بعدم الاحساس بالفرج

(قوله فبايه يماس أحد الخ) ان أريد بالتماس ما هو المصطلح وهو كون الشيئين بحيث يتحد طرفاهما في
الوضع فلا تماس بين الاجزاء اذ لا اطراف لها وان أريد به عدم الفرجة بينهما والتعريف في الوسط بنفسه
متصل بأحد الطرفين بمعنى ليس له انفصال عن كل منهما وهذا الجواب في جميع وجوه المماسه

(قوله وكذا اذا انضم اليهما رابع وخامس) فيه بحث ظاهر لم يجوز التداخل بين اثنين أو ثلاثة
ولا يجوز بين أربعة أو خمسة ولعل المقصود من ايراد هذا الكلام هو التلبيه دون الاستدلال فالتنم ههنا
لا يجدي كثير نفع

بينهما (فلا شك ان الملاقى) من أحد الجزئين (عند المماس غير الملاقى) منه (عند المداخلة التامة فيلزم الانقسام) في كل واحد من الجزئين ولا يذهب عليك ان لزوم الانقسام من التداخل انما يتم اذا كان التداخل حاداً بعد وجود الاجزاء وانضمام بعضها الى بعض اما اذا كانت الاجزاء متداخلة في ابتداء الخلقة بان خلقت كذلك فلا ه الوجه (الثاني لوجاز) ان يقع (جزء) لا يتجزى (على ملتي اثنين) من الاجزاء (لم يكن) ذلك الجزء جزءاً (لا يتجزى) بل كان منقسماً (والملزوم حق فاللازم) أيضاً (حق واللزوم بين فانه يكون) الجزء الواقع على ملتقاهما (بماساهما لا بالكلية) أي لا يجوز أن يكون بكليته مماساً لشيء منهما والا لم يكن واقفاً على الملتقى بل على أحدهما فوجب أن يكون ببعضه مماساً لأحدهما وببعضه مماساً للآخر (ولا معنى للانقسام الا ذلك واما حقيقة اللزوم) أعني وقوعه على ملتي جزئين (فلو جوه) ثلاثة (الاول لا شك أنه) أي الجزء الذي لا يتجزى على تقدير وجوده (يتحرك من جزء) مثله (الى) جزء (آخر) كذلك (فالتصاف بالحركة اما عند كونه بتمامه في الجزء الاول أو) في الجزء (الثاني أو) عند كونه (على الملتقى والاولان باطلان لانه) أي كونه في أحد الجزئين حاصل (اما قبل الحركة) وهو كونه في الجزء الاول (أو بعد الفراغ منها) وهو كونه في الجزء الثاني فلا يتصور اتصافه بالحركة حال كونه في أحدهما (وفي الثالث) أعني اتصافه بالحركة حال كونه على ملتقاهما (المطلوب الثاني) من هذه الوجوه (نفرض خطأ)

(قوله فلا شك ان الملاقى من أحد الجزئين الخ) هذا اذا كان المماس غير حال المداخلة فاما اذا كانا متعددين فلا انقسام
(قوله انه يتحرك الخ) هذا الوجه انما يتم اذا وجد الجزء على الافراد وأمكن حركته والقائلون بتركيب الجسم من الاجزاء يمتنعون وجود الجزء منفرداً فضلاً عن حركته
(قوله وبعد الفراغ الخ) أصحاب الجزء يقولون الحركة هي السكون الثاني في المكان الثاني فلا يسلمون كونه في الجزء الثاني بعد الفراغ منها
(قوله نفرض خطأ الخ) أصحاب الجزء يقولون هذه المفروض على نحو المفروض التي في التعاليمات ولا سلم تحقها في الخارج

(قوله ان الملاقى من أحد الجزئين) كلمة من ههنا تبعية
(قوله أي كونه في أحد الجزئين حاصل اما قبل الحركة) قيل لم لا يجوز أن يكون هو على الجزء الاول حال الحركة بأن يكون مماساً عليه باقية زماناً ما في حال حركته في الجزء اذ هو حال الحركة لو لم يكن زائلاً بهامه عن الجزء الاول يلزم انقسامه أو عدم حركته هذا خلف

مركبا (من أجزاء شفع كسنة) مثلاً (ونفرض فوق أحد طرفيه جزءاً وتحت الطرف (الآخر) من الخط (جزءاً) آخر (ثم) نفرض انهما (تحركا) أى تحرك كل منهما الى صوب الآخر على التبادل حركة (على السوية فلا بد أن يتجاوزا قبل أن يتجاوزا وذلك) التعاذي انما يكون (على المنتصف) من الخط (اذا) قد (فرضنا الحركتين سواء) في السرعة والبطء (وهو) أى منتصف الخط (ملقى الثالث والرابع) من تلك الاجزاء بالتساوي الى كل واحد من طرفي الخط كما يلوح بادنى تأمل صادق * (الثالث) منها (نفرض خطاً من أجزاء وتر) كالخمس مثلاً (ونفرض ذيك الجزئين كليهما من فوق كلا) منهما (من طرف) من طرفي الخط (ثم) نفرض انهما (يتحركان) أى كل منهما الى صاحبه حركة (سواء) فيلتقيان (لا محالة) في الوسط (وهو الجزء الثالث) من كل واحد من الطرفين (فيكون هو) أى الجزء الثالث (على ملتقاهما) لانهما مما عليه (وربما يمنع هذا بانهما) أى الجزئين المتحركين (يقيمان قبل) الجزء (الثالث) اذ شرط انتقاهما) الى الثالث (فراغ ما يسع الجزئين) مما ولا شك ان الثالث لا يسعهما بل يسع واحداً منهما * النوع (الثالث) ما يتعلق بالسرعة والبطء وحاصله أحد الامرين لازم) أى ثابت في الواقع على سبيل منع الخلو (اما انتفاء تفاوت الحركات بالسرعة والبطء واما تجزى الاجزاء) التي لا تجزى فانهما لا يجتمعان في الكذب لان عدم التجزي يستلزم انتفاء التفاوت وعدم الانتفاء أهني وجود التفاوت يستلزم التجزي (والاول) وهو انتفاء تفاوت الحركات (منتف) ضرورة ان الحركات متفاوتة في السرعة والبطء (ثبت الثاني) وهو تجزى الاجزاء (بيان لزوم أحد الامرين من طريقين أحدهما أنه اذا) تركبت المسافة من أجزاء لا تجزى فاذا (قطع السريع جزءاً) منها (فالبطيء لا يقف لما بينا) من قبل (ان البطيء ليس لتخلل السككنات فهو) أى البطيء (اذن يتحرك فاما ان يتحرك جزءاً أيضاً فالسريع كالبطيء وهو الاول) أعني انتفاء التفاوت فيما بين الحركات (أو أقل من جزء) اذ لا مجال لتوهم حركته أكثر من جزء (فيتجزى) الجزء الذي لا تجزى اثبت ما هو أقل منه (وهو الثاني) من الامرين اللذين أدعينا لزوم أحدهما * (وثانيهما) أى تأتي الطرفين المذكورين (ان نبين ان ثمة حركة

(قوله على سبيل منع الخلو) فان التجزي والانتفاء متحققان مما

(قوله بانهما يتفان) من وقف وقفاً أي ناسم انهما يلتقيان في الوسط بحيث يكون ذلك الوسط

سريعة وبطيئة متلازمتين) بحيث يستحيل انفكاك أحدهما عن الأخرى (فيستغني)
 حينئذ (عن الاستعانة بأن البطء ليس لتخلل السكنات بل يكون ذلك) أي تلازم هاتين
 الحركتين (دليلاً على ذلك) أي على أن البطء ليس للتخلل (مستأنفاً) كما نهيت عليه فيما
 مر وإذا كانت الحركتان متلازمتين (فمنعنا تقطع السرعة جزاً أن قطعت البطيئة مثلها لزم
 تساوي السرعة والبطيئة) وهو الأمر الأول (أو أقل لزم التجزئ) وهو الأمر الثاني
 (وذلك) أي تلازم السرعة والبطيئة حاصل (في صور) ست* (الأولى الدائرة الطوقية
 من الرحي مع الدائرة القطبية منها) فإن حركة الأولى سريعة لعول مسافتها وحركة الثانية
 بطيئة لقص مسافتها وهما متلازمتان (إذا لم تحركت الطوقية) مثلاً (ووقفت القطبية لزم
 التفكك وانقسام الرحي إلى دوائر) ممتدة (بحسب أجزائها) وانما يتضح ذلك بإخراج خطوط
 متلاصقة من مركز الرحي إلى الطوق العظيم منها في جميع الجهات فإن تلك الخطوط تكون
 مركبة من أجزاء لا تجزئ وتتركب من أجزاء تلك الخطوط أطواق متداخلة متفاوتة في
 الكبير والصغير والطوق العظيم منها مركب من أطراف هذه الخطوط فإذا تحرك هذا
 الطوق ولم يتحرك الطوق الذي يلاصقه فقد انفك أحدهما عن الآخر وكذا إذا تحرك
 الطوق الثاني ولم يتحرك الثالث وهكذا إلى الطوق الذي هو أصغرهما فلزوم تفكك الرحي
 عند تحركها على مثال دوائر محيطة ببعضها ببعض (ولو كانت) الرحي (من حديد أو ما هو
 أشد منه ثم التصاقها عند الوقوف بحيث لا يمكن أن يتفكك منها جزء بأبلغ السمي وذلك)
 الذي ذكرناه من تفكك الرحي حال تحركها والتصاقها حال سكونها (وإن كان مما لا يمنع

(حسن جوابي)

(قوله لزم التفكك وانقسام الرحي) هنا منع مبني على قولهم أن محور الكرة لم يكن متحركاً حين
 ما يتحرك تلك الكرة على ذلك المحور مع أنه لم يلزم التفكك حينئذ أصلاً فعلى هذا لم لا يجوز أن يتحرك
 الرحي ولا يتحرك قطبه أصلاً ويتحرك الدائرة القطبية منه تارة وتقف أخرى فتدري حركتها أبطأ من
 حركة الدائرة الطوقية ويكون ذلك بواسطة استعدادات شرائط مختلفة ومع ذلك لم يلزم تفكك الرحي
 أصلاً وهذا ليس بأبعد من القول باستمرار حركة الدائرة زماناً على نقطة واحدة كما مر وكذا الكلام
 في سائر الصور الست فتأمل وقوله ولو كانت الرحي هذا وصل متعاقب بقوله لزم التفكك وقوله ثم
 التصاق مرفوع عطفاً على التفكك المذكور

في قدرة الله تعالى فالمقل حازم بعدمه كسائر الداديات ومعلوم) لكل عاقل (ان الله تعالى لم يخلق في الرحي كل هذه) الغرائب و (العجائب ليثبت مذهبكم * الصورة الثانية فرجاره شعب ثلاث فثبت واحدة) منها (وتدور اثنتان حتي يرسم دائرتين الداخلية صغيرة والخارجية كبيرة) ولا شك ان هاتين الشعبتين (بتمان) الدائرتين معا بحر كتيههما (وهما متلازمتان ضرورة والانفكاك) بين الشعبتين (هنا مع عدم التناثر) والتسايط (ابعد) من الانفكاك بين أجزاء الرحي * الصورة (الثالثة من وضع عقبه على الارض ويدور على عقبه فانه يرسم دائرتين احدهما بعقبه) وهي أصغر (والاخرى باطرافه) وهي أكبر (وان شئت فافرضه) أي الدائر على عقبه (ماداً بأعه فرأس أصبعه يرسم دائرة أكبر بكثير) من الدائرة التي يرسمها عقبه وحركتهما متلازمتان لانه اذا تحرك رأس أصبعه جزءاً لم يقف عقبه أصلاً والا لزم تقطع ذلك الشخص على قياس ماسر (ونحن نعلم بالضرورة أنه لا ينقطع جزءاً جزءاً) كيف وتفرق الاتصال يوجب الالم مع أنه لا يجرد الما أصلاً (وان شئت فافرضه) أي رسم الدائرة الصغيرة والكبيرة (في الفلك في كوكبين يدور أحدهما قريب القطب والاخر على المنطقة) فان حركتهما في رسم الدائرتين متلازمتان والا لزم الانحراف في الافلاك

(قوله فالعقل جازم النخ) أصحاب الجزء لا يعمنون الجزم بعدمه بل يقولون انه مستبعد عادة واذا ساق البرهان الى تركيب الجسم من الاجزاء فلزوم المستبعدات لا يضره كما قال الحكماء ان البرهان يتعلق الى اتصال الجسم في نفسه فلزوم انعدام البحر بشق البعوضة ووجود البحرين الاخيرين المستبعد لا يضره ان ثبوت سكون بين كل حركتين يستلزم وقوف الجبل في الجولمانمة الخردة المستبعد ولا ضير في ذلك (قوله أبعد النخ) لاشبهة في الاستبعاد لكن الامور الحقيقية تستلزم المستبعدات كاستناع الخلاء يستلزم امورا يستبعدها العقل استبعاداً قريباً من الاستحالة

(قوله كيف وتفرق النخ) تفرق الاتصال انما يوجب الالم اذا كان طبيعياً ولا نسلم وجوده فيما نحن فيه (قوله فان حركتهما النخ) فيه ان رسم الدائرتين اذا وقعت الاجزاء على وضع واحد بحيث يتصل

(قوله كل من هذه الغرائب والعجائب) ومن الغرائب هو ما أعطي كل من أجزاء الرحي من التقطعة حتى علم الابطأ منها انه كم ينبغي أن يقف حتى لا يزول عن سمتيه الذي كان له مع ان الانسان على كمال فطنته يعجز عنه وقوله صغيره وكبيره يجوز بالنصب والرفع (قوله أبعد من الانفكاك بين أجزاء الرحي) فان أجزاء الرحي لسكونها في احيازها لا يقتضي التناثر والتسايط لاقتضائها الاحياز التي يكون بعد الانفكاك

وان لا تكون موصوفة بالشدة والاحكام * الصورة (الرابعة الشمس مع ظل الخشبة
المفروزة حذاءها فان الظل يقطع) بالانتقاص (من الصباح الى الظهر قدراً من الارض
محدوداً) كذراع أو ذراعين مثلاً (والشمس) في هذه المدة (تقطع ربع فلكها) فحركتها
أسرع من حركة الظل بكثير (من غير وقوف الظل) عن الحركة (لان الشعاع) الخارج
من الشمس المار برأس الخشبة الواصل الى طرف الظل (انما يقع بخط مستقيم) كما تشهد
به التجربة الصحيحة (ووقوف الظل) عن الحركة مع تحرك الشمس يبطل الاستقامة
في الخط الشعاعي لان الشمس اذا كانت في ارتفاع وقد وصل منها خط شعاعي مار برأس
الخشبة الى طرف الظل على الاستقامة فاذا انتقلت الى ارتفاع أعلى ولم ينقص الظل أصلاً
كان القدر الواقع من ذلك الخط فيما بين رأس الخشبة وطرف الظل باقياً على حاله وقد تغير
ما كان منه بين الشمس والخشبة عن وضعه فلا يكون ذلك القدر الذي كان متصلاً به على
الاستقامة في وضعه الاول متصلاً به كذلك في وضعه الثاني والا كان خط واحد
مستقيم متصلاً على الاستقامة بخطين ليسا في سمت واحد وهو باطل بالضرورة
* الصورة (الخامسة دلو على رأس حبل مشدود طرفه الآخر) بوتد (في وسط
البئر مع كلاب يجفل في ذلك الحبل) عند الوتد (ويعد به فالدلو والكلاب يصلان الى رأس
البئر ممّا فالدلو قطع مسافة البئر حين ما قطع الكلاب نصفه من غير وقوف)

على هيئة الدائرة ووقوعها على هذا الوضع حال التركيب ليس ضرورياً فلا نحمل الدائرتان ولو سلم فاللازم
الانحراف وهو غير الانحراف فانه تباعد الاجزاء بعضها عن بعض والانحراف لا يستلزمه ولو سلم فالانحراف
جائز بل واقع عند اصحاب الجزء

(قوله انما يقع بخط النج) وليه ان الاستقامة الحقيقية محل بحث والاستقامة الحسية التخيلية بنافي
عدم الاستقامة الحقيقية

[قوله مع كلاب] ظرف مستقر وقع حالا من الضمير المستكن في الظرف أعنى قوله على رأس حبل

(قوله طرفه الآخر) أي الطرف الآخر للحبل المذكور وقوله بوتد الوتر ههنا خشبة أو حديدة
معتزة في حلق وسط البئر وقوله مع كلاب هو بضم الكاف وتشديد اللام يقال له بالتركي جنكل
(قوله فالدلو قطع مسافة البئر الخ) مثلاً اذا فرضنا بئراً عمقها مائة ذراع وفي منتصفها خشبة شدة عليها
طرف حبل طوله خمسون ذراعاً وعلى طرفه الآخر دلو ثم شدونا كلاباً معرب قلاب على طرف حبل
طوله خمسون أيضاً وأرسلناه في البئر بحيث وقع الكلاب في الحبل الاول على طرفه المشدود في الخشبة

للكلاب (ضرورية) فقد تلازمت حركة سرية وبطيئة وندتوهم النظام تساوي هاتين الحركتين في السرعة فاستدل بذلك على الطفرة * الصورة (السادسة جزء يتحرك جزءاً على خط متحرك جزءاً آخر) في جهة حركة ذلك الجزء (ولنفرض اب ح خطاً) سا كنا مركباً من أجزاء ثلاثة (ونفرض) أيضاً (كه خطاً) مركباً من جزئين كائنا (على اب) بحيث يكون ك واقفاً بازاء او ه واقفاً بازاء ب (و) نفرض (ز جزء) كائنا (على ك) من خط كه بحيث يلزم من حركة هذا الخط حركته هكذا ز (فاذا تحرك ك) بحركة خط كه على خط ا ب ح (من ا الى ب فقد تحرك ه) د ه ا ب ح بتلك الحركة من ا الى ح وفرضنا (مع ذلك تحرك ز) على خط كه (من ك و كان) أي ك (مقابل ا) في ابتداء الفرض (الي ه) أي تحرك ز من ك الى ه (وهو) أي ه وان كان مقابل ب ابتداء لكنه (الآن مقابل ج) فيكون ز حينئذ مقابل ج أيضاً (فقد تحرك ز) بمجموع حركته الذاتية والعرضية (جزئين حين تحرك ك) بحركة واحدة (جزاً) واحداً فان ز وك كانا معاً يذيان ل ا من خط اب ح قبل الحركة والآن قد صار ز محاذياً ل ج وك محاذياً ل ب فقد ثبت حركتان متلازمتان سرية وبطيئة وهو المطلوب وان شئت قلت (حين تحرك ز) بمجموع حركته (جزاً) واحداً (يكون ك تحرك أقل من جزء وفيه المراد) الذي هو انقسام الجزء * (النوع الرابع ما يتعلق بالاشكال الهندسية وهو وجوه) ستة * (الاول ان نفرض مربعاً من أربعة خطوط كل خط منها) (من أربعة أجزاء) ونجتهد في ضم الخطوط بعضها الى بعض غاية الاجتهاد (فذلك) المربع (ستة عشر جزءاً) هكذا

الراجع الى الدلو وكيفية أن يكون الدلو المشدودة بطرف الجبل واقفاً في البر ويكون الطرف مشدوداً بالوند الذي في شط البر ويكون الكلاب متعلقاً بذلك الجبل عند الوند قائمة ذلك الجبل بالكلاب بان يمد جبل الكلاب يكون وصول الكلاب والوند معا الى رأس البر وحركة الدلو سرية لانها قطعت كل مسافة البر وحركة الكلاب بطيئة لتقطعها نصف مسافة

(قوله جزء يتحرك الخ) أصحاب الجزء لا يقولون بوجود الجزء على الافراد فضلاً عن الحركة لهذا نجيل بعض من قبيل التعاليمات

(قوله ما يتعلق بالاشكال الهندسية الخ) ثبوت الاشكال الهندسية موقوف على وجود المقدار المتوقف

ثم جردناه الى رأس البر فيكون ابتداء حركة الكلاب من الوسط والدلو من الاسفل معا وكذا انتهائهما الى رأس البر وقد قطع الدلو مائة ذراع والكلاب خمسين فقد تلازمت حركة سرية وبطيئة كذا في المقاصد

(فيكون كل ضلع من المربع أربعة أجزاء والقطر) الواصل بين
 طرفي ضامين محيطين بزواية (أيضاً أربعة أجزاء) لانه انما يحصل من الجزء الاول من الخط
 الاول والثاني من الثاني والثالث من الثالث والرابع من الرابع (فالقطر كالضلع) في المقدار
 (وأنه محال بشهادة الحس والبراهين الهندسية) الدالة على ان وتر الزاوية القائمة أطول من
 كل واحد من ضاميه لان مربعة يساوي مربعيهما كما بين في الشكل المسمى بالعروس
 وأيضاً اذا كان إحدى زوايا المثلث قائمة كانت الباقيتان حادتين والزاوية العظمى بوترها الضلع
 الاطول (لا يقال لم لا يجوز) في المربع المذكور (ان يكون القطر أطول و) ذلك بان يقع
 (بينها) أي بين اجزاء القطر (خلاء) دون أجزاء الضلع (لانا نقول الخلاء الذي بين كل
 جزئين) من أجزاء القطر (ان وسع جزءاً كان القطر مثلي) مجموع (الضامين لانه) حينئذ
 (سبعة أجزاء) هي الاربعة المذكورة والثلاثة الواقعة في الفرج الثلاث بين جميع تلك الاربعة
 لان وقوع الفرجة في بعض دون بعض تبكّم محض ولا شك ان مجموع الضامين سبعة
 أيضاً لا اشتراكهما في جزء واحد ومساواة القطر لهما بما باطلة حساً وبرهاناً (وان كان)
 الخلاء الواقع بين جميع الاجزاء أو بعضها (أقل) من أن يسع جزءاً (لزم الانقسام) في
 الجزء لثبوت ما هو أقل منه الوجهه (الثاني مثلاً قائم الزاوية كل من الضاميين المحيطين
 بالقائمة منه عشرة أجزاء فنقول قام البرهان) في شكل العروس (علي ان مربع وتره) أي
 وتر قائمة المثلث (كمجموع مربعي الضاميين ولكن مجموع مربع كل ضلع) في المثلث المذكور
 (مائة فمجموعهما مائتان فالوتر جذر مائتين بوانه فوق أربعة عشر) جزءاً (وأقل من خمسة عشر)

على اتصال الجسم في نفسه المتوقف على نفي الجزء فالاستدلال بها على نفي الجزء دور فعند أصحابه لازاوية
 ولا وتر ولا قطر ولا دائرة انما هي تخيلات باطلة ولعدم الاحساس بالفاصل وتوهم الاتصال والواقع
 هو تركيب الاجزاء والقيام بعضها مع بعض من غير حصول زاوية فضلاً عن الوتر والقطر والقائمة

(قوله مثلث قائم الزاوية الخ) قوله قائم مضاف الى الزاوية وسرفوع على انه سفة مثلاً وأما الزاويتان
 الأخريان فهما حادتان كما مر

(قوله فالوتر جذر مائتين) جذر الشيء أصله وعشرة في حساب الضرب جذر مائة كذا في الصحاح
 يعني انك اذا ضربت عدداً في نفسه فالباقي الحاصل من الضرب هو الجذور وذلك العدد هو جذر ذلك

جزأ وذلك لان الحاصل من ضرب أربعة عشر في نفسها مائة وستة وتسعون والحاصل من ضرب خمسة عشر في نفسها مائتان وخمسة وعشرون فلا بد ان يكون جذر المائتين فيما بينهما (فيلزم انقسام الجزء حينئذ) أى الكسر الذى به يتم الجذر المذكور الوجه (الثالث هذا المثلث) القائم الزاوية (اذا طبقنا رأس وتره) أى وتر قائمته (على ضلع) من ضلعي القائمة منصوب نحو السماء (ومددنا رجله) أى رجل الوتر (من الطرف الآخر) كسلم موضوع على جدار قائم على سطح الارض يمد أسفله عن موضعه الى خلاف جهة الجدار (فلا شك أنه كلما ينحط من هذا الضلع) المنصوب (شيء) والمقصود أنه كلما ينحط رأس الوتر عن شيء من هذا الضلع (يخرج من ذلك الضلع شيء) أى يخرج رجله عن ذلك الضلع بشيء وهكذا الى أن يصل رأسه الى أسفل الضلع المنصوب (فان كان) ما يخرج به أسفله (مثله) أى مثل ما ينحط عنه أعلاه (لزم ان يكون الوتر مثل المنطبق على ضلع) وهو الضلع الذي جر من طرفه أسفله لان بعض الوتر منطبق على هذا الضلع (و) مثل (الفاضل عليه) أى على هذا الضلع أعني مقدار الانجرار (وهو) أى هذا الفاضل (مثل) الضلع (الآخر) اذ المفروض ان مقدار الانحطاط كمقدار الانجرار (فيكون) الوتر (كمجموع الضلعين ويكذبه الحس والبرهان) فوجب ان يكون مقدار ما ينجر اليه أقل مما ينحط عنه فاذا انحط جزأ انجر أقل من جزء (وهذا) الوجه (يليق بالذوق الثالث من وجه) وهو ان حركة

(حسن جوابي)

البلاغ ثم ان الوتر الذى اعتبر كونه وترأ لقائمة المثلث المذكور لابد أن يكون جذرا للمائتين وانه يكون أكثر من أربعة عشر جزءا ونمن جزء الى ربيع جزء (قوله كلما ينحط من هذا الضلع شيء يخرج عن ذلك الضلع شيء) لنظ شيء في الموضعين قد وقع في أكثر اللسخ مرفوعا بدون الباء الجارة وفي بعض اللسخ قد وقع مجرورا بالباء الجارة وعلى اللسخة الاولى أريد بالشيء في الموضعين ما هو طرف من الوتر وهو رأسه فقوله الشارح عن شيء من هذا الضلع أراد به بيان حاصل المعنى ولم يرد بالشيء ههنا ما أراد به المصنف وعلى اللسخة الثانية أريد بالشيء الاول شيء من الضلع المنصوب فقوله شيء أى بمقدار من الضلع المنصوب وأريد بالشيء الثانى شيء من الضلع الفاضل على الضلع الأسفل فقوله شيء أى بمقدار من الضلع الذى فضل على الضلع الأسفل وأما لفظ الشيء في قوله عن ذلك الضلع بشيء فهو بالباء الجارة فيما وجدنا من اللسخ وقوله كمجموع الضلعين وهما الضلع المنصوب والضلع الأسفل بدون اعتبار الضلع الفاضل المساوى للضلع الأسفل فرضاً

الانحطاط أسرع من حركة الانجرار مع تلازمهما * الوجه (الرابع بينا) فيما تقدم (وجود الدائرة) وامكانها مناف لوجود الجزء الذي لا يتجزى كما يتبين من قوله (فاذا فرضنا دائرة فلو كان محيطها) مركبا (من أجزاء لا يتجزى فان كان ظاهرا) تلك (الاجزاء أكبر من باطنها) حتى اذا تلات بطواهرها وبواطنها كان محدد المحيط المركب منها أكبر من مقعره (انقسم الجزء) لاشتماله على ظاهر أكبر وباطن أصغر (والا) أي وان لم يكن ظاهرها أكبر من باطنها (فبين كل جزئين) من أجزاء المحيط في جهة محده (اما خلاء) بان تكون بواطن الاجزاء متلانية دون ظواهرها فيلزم الانقسام في الجزء أيضا لان ما كان منه ملائيا متايرا لما ليس بملاق على انا نقول (فان كان) الخلاء الواقع بين كل جزئين (بقدر ما يسمع جزءا كان ظاهرها) أي ظاهر محيط الدائرة (ضعف باطنها) على ذلك التقدير (والحس يكذبه) فان محدد المحيط وان كان أكبر من مقعره الا أنه يستحيل ان يكون ضعفه (وان كان ذلك الخلاء) أي كل واحد منه أو بعضه (أقل) من قدر يسمع جزءا (لزم الانقسام) في الجزء لثبوت ما هو أقل منه (واما الخلاء) بان تكون ظواهرها متلانية كبواطنها مع أنه لا تفاوت بينهما (فيكون) حينئذ (باطنها) أي باطن محيط الدائرة أو باطن الدائرة فانها قد تطلق على محيطها (كظاهاها) في التقدير (وهو) أي باطنها (كظاهاها) دائرة (أخرى محاطة بها) لانطباقها عليه (وظاهاها المحاطة أيضا كباطنها) لما عرفت في المحيطة (وهي) أي الدائرة المحاطة (كثالثة واربعة) الى دوائر أخرى (بالغة ما بلغت فتكون أجزاء طولية الرحي مثلا كالمقطعية) منها (وبطلانه لا يخفى) والظاهر في تقرير هذا الوجه ما ذكر

(غيد الحسكيم)

(قوله فان كان ظاهرا تلك الخلاء) فيه ان هذا التردد على وجود الظاهر والباطن المحيط للدائرة فانه مركب من أجزاء لا يتجزى ليس لها ظاهرا وباطنا فم أجزاء المحيط أكثر من أجزاء المحاط ولذا كان أوسع منه وهذا كما يقولون في محيط الدائرة على تقدير انتفاء الجزء فانه ليس له ظاهر وباطن بل خط غير منقسم محيط بالسطح أوسع من كل خط يفرض محاطا به والفرق بأنه على تقدير الجزء جوهر متعجز بالذات فلا بد له من ظاهر وباطن وهم ناشئ من قياس غير المنقسم

(قوله فان محدد الخلاء) هذه المقدمة لاحاجة اليها بعد قوله والحس يكذبه وليس دليلا على تكذيب الحس الا أن يقال المراد ان محدد المحيط وان كان أكبر عند الحس من مقعره الا أنه يستحيل عند الحس أن يكون ضعفه فيكون بيانا لتكذيب الحس (قوله والظاهر الخ) لانه أقل ترديدا ومقدمته أسهل بيانا

في المخلص من أنه يتمتع جمل الخط المركب من الاجزاء التي لا تجزى دائرة لانا اذا جملناه دائرة فلما ان تتلاقى ظواهر اجزائه كما تلاقت بواطنها فيلزم أن تكون مساحة ظاهرها كمساحة باطنها فاذا أحاطت بهذه الدائرة دائرة أخرى كان حكمها مثل حكم الاولى فيكون ظاهر المحيطة كباطنها وباطنها كظاهر المحاطة بها لانطباقه عليه وظاهر المحاطة بها كباطنها فيكون ظاهر المحيطة كباطن المحاطة به سأم هكذا تجعل الدوائر محيطة بمضاهيا ببعض بلا فرجة بينهما الى ان تبلغ دائرة طولها مثل طوق الفلك الاعظم فلا تزيد اجزاء هذه الدائرة العظيمة جداً على اجزاء الدائرة المفروضة أولاً مع كونها صغيرة جداً واما ان لا تتلاقى ظواهرها مع تلاقى بواطنها فيلزم الانقسام لان الجوانب المتلافية غير الجوانب التي لم تتلاقى فظهر ان امكان الدائرة ينافي وجود الجزء * الوجه (الخامس برهن اقليدس) في المقالة الاولى من كتاب الاصول (ان الزاوية المستقيمة الخطية قابلة للتصنيف بخط مستقيم فيكون نصفها زاوية مستقيمة الخطية قابلة للتصنيف أيضاً وهكذا فالزاوية المستقيمة الخطية تنقسم الى غير النهاية وأنه ينفي الجزء) * الوجه (السادس برهن) اقليدس في تلك المقالة (على ان كل خط قابل للتصنيف فاذا فرض) الخط مركبا (من اجزاء وتر) كخمسة مثلاً (لزم تجزى) الجزء (الوسطاني) المقصود السادس في تحرير مذهب الحكماء في الاجسام البسيطة الطباع (قالوا لما تقرر) بالبرهان (ان الجسم البسيط كالماء مثلاً) لا ينقسم الى اجزاء لا تجزى وما في حكمها من الجواهر المنقسمة في جهة واحدة أو في جهتين (نقط قد ثبت أنه متصل واحد في الحقيقة) لا مفصل فيه أصلاً (كما هو عند الجلس وقابل للقسمة الى غير النهاية) أي لا متصل قسمته الى حد تقف عنده كما مر والالزم وجود الجزء عند انتهاء القسمة والحاصل ان ذلك الجسم ليس مركبا بالفعل من اجزاء لا تجزى وما في حكمها فيكون متصلاً في نفسه ولا تنتهي قسمته اليها فيكون قابلاً لانقسامات غير متناهية والقسمة (اما بالفلك) كسراً أو قطعاً والفرق بينهما ان القطع يحتاج الى آلة نفاذة فاصلة بالنفوذ دون الكسر وأيضاً للقطع نوع اختصاص بالاجسام اللينة والكسر بالاجسام الصلبة (واما باختلاف عرضين قارين) في محلهما لا بالقياس الى غيره (كالسواد والبياض أو

(حسن جوابي)

[قوله كالسواد والبياض] فان محل السواد مغاير في الخارج بمحل البياض لا متناع قيام العرض الواحد

غير قارين) في المحل باعتبار نفسه بل بالإضافة الى غيره (كهاستين ومحاذايتين) واما بالوهم
والفرض فهذه الثلاثة وجوه القسمة في الجسم (نعم قد يمنع عن) القسمة (الانفكاكية مانع
كمصورة نوعية) كما في الافلاك (أو صلابة) شديدة في بعض الاجسام العنصرية (أو
فقد آلة) يحتاج اليها في التقطع (أو صغر) متبالغ لا يترس منه القطع ولا الكسر (واما)
القسمة (الفرضية فلا تقف أبداً) وقد بين انحصار القسمة في الثلاثة المذكورة بانها اما
مؤدية الى الاقتراق وهي الفكية أولاً وحينئذ اما أن تكون موجبة للانفصال في الخارج وهي
التي باختلاف عرضين أو في الذهن وهي الوهمية وانما ذكر الفرض العقلي مع الوهم لان
الوهم ربما لم يقدر على تمييز طرف عن طرف لنابة الصغر فيقف بخلاف العقل فانه لا يقف
لاحاطته بالكليات المشتملة على الكبير والصغير والصواب ان اختلاف الاعراض لا يوجب
انفصالاً خارجياً لانا نعلم قطعاً ان الجسم المتصل في نفسه اذا وقع ضوء على بعضه لم يفصل
في الخارج حتى اذا زال الضوء عنه عاد الى اتصاله بل هذا الاختلاف باعث للوهم على
فرض الاجزاء وحينئذ يقال الانفصال اما في الخارج كما بالقطع والكسر واما في الوهم فلما
بتوسط أمر باعث كما باختلاف الاعراض أولاً بتوسطه كما بالوهم والفرض فظهر ان القسمة
اثنان انفكاكية وهي قسمة خارجية منقسمة الى قسميها وغير انفكاكية وهي قسمة ذهنية
وتسمى وهمية وفرضية أيضاً وتنقسم الى القسمين المذكورين هذا هو الضبط وقد يفرق بين
الفرضية والوهمية كما أشرنا اليه ويجعل ما باختلاف الاعراض قسماً لتوهمية المجردة كما في
الكتاب فمليك بالتثبت في موارد الاستعمال (المقصد السابع) في دليلهم على اثبات
الحيولى والصورة) وكون الجسم مركباً منهما (قالوا فالجسم) البسيط (متصل) واحد في

(قوله فالجسم الخ) أي اذا تقرر نفي الجزء وما في حكمه فالجسم البسيط أي الذي لا يتألف من
أجسام مختلفة الطباع متصل في حد ذاته أي لا متصل فيه كما هو عند الحس

بمحليين ولا متنازع اجتماع الضدين تدبر

[قوله كمصورة نوعية] وأما الصورة الجسمية فغير مانعة عن قبول التجريد فعلى هذا لعنصر الماء
حد معين اذا وصل اليه تحقق الصورة النوعية وصار ماء واذا لم يصل اليه انتهى الماء وكذا سائر العناصر
(قوله وقد يفرق بين الفرضية والوهمية كما أشرنا اليه) من قولنا وانما ذكر الفرض العقلي الخ ريجعل
ما باختلاف قسماً لتوهمية المجردة

حدد ذاته كما عرفت (وهو قابل للانفصال) الانفكاكي كما اذا صب ماء الجرة في اثنتين
(نقطة اتصال) أي جوهر يمتد في الجهات متصل في نفسه (نسميه الصورة الجسمية وندعى
أنه) أي ذلك الجوهر المتصل (ليس بتمام حقيقة الجسم بل ثمة أمر آخر يقوم به الاتصال)
أي الجوهر المتصل على معنى أنه يختص به اختصاصاً باعتماله فيكون حالاً فيه وبيانه ان
الجسم المتصل اذا طرأ عليه الانفصال زال اتصاله وصار منفصلاً وخينئذ نقول (فان ثمة
أمر آتابل للاتصال تارة والانفصال أخرى و) ذلك (القابل لهما ليس نفس الاتصال منزورة
ان القابل (الثابت للشئين) اللذين يزول كل منهما مع حصول الآخر (غير كل واحد
من) الشئين (المترايلين) فالقابل للاتصال والانفصال يذيار كلا منهما (أو نقول
قابل الاتصال) والانفصال (باق مع الانفصال والاتصال لا يبقى مع الانفصال فهو
غيره) أي قابل الاتصال والانفصال غير الاتصال وكيف لا والشئ لا يكون قابلاً
لنفسه ولا لما ينافيه (فهذا الامر) الذي هو قابل للانفصال ومغاير للاتصال (هو الذي
نسميه بالهيولي) الاولى التي تحل فيها الصورة الجسمية فانه كان قبل طريان الانفصال

(قوله وهو قابل للانفصال) أي يتمتع بالانفصال في الجملة سواء كان باعتبار نفسه أو باعتبار جزئه
(قوله ثمة اتصال الخ) في شرح الاشارات الاتصال يدل على معنيين أحدهما صفة الشئ لا بقياسه
وهو كونه بحيث يمكن له أجزاء مشتركة في الحدود والمتصل بهذا المعنى يطلق على فصل السكم على الصورة
الجسمية المستلزمة للجسم التعليمي عند ما يطلق المتصل على الصورة الجسمية اتصالاً أيضاً وقد يقال لهذه
الصورة أيضاً اتصالاً وامتداداً لمجاورة ويقال للجسم بحسب ذلك متصل انتهى فهو جوهر متصل في نفسه
وانصال بالقياس الى أن الجسم متصل بها

[قوله نسميه الصورة) لان الجسم انما صار جسماً بها

(قوله على معنى الخ) لاعلى انه مقوم له كقيام العرض بالحل

(قوله فان ثمة أمراً الخ) والا لكان التفريق اعداماً بالكلية مع ان البدئية يشهد بان التفريق غير الاعدام

(قوله فانه كان الخ) فالهيولي متصل بالاتصال ومنفصل بالانفصال فيكون محلاً له اذ لا معنى بالحلول الا

[قوله أي جوهر يمتد] أشار الى أن المراد بالاتصال ههنا الجوهر الممتد المتصل في ذاته فانه يسمى في
الاصطلاح تارة اتصالاً وتارة انفصالاً مبالغة في كونه ممتداً متصلاً في ذاته

[قوله نسميه بالهيولي الاول] اعلم ان الهيولي على الاطلاق هي محل الصورة الجوهرية وهي أربعة
أقسام الهيولي الاولى وهو جوهر غير جسم محل المتصل بذاته والهيولي الثانية هو جسم قام به صورة

متصفا بالاتصال الواحد حيث كان متصفاً واحداً وبعده متصفاً بانفعال بل باتصاين
 حادثين عنده حيث كان حينئذ متصاين (وتلخيصه أنهم كما أثبتوا بتوارد المقادير)
 المختلفة على الجسم (مع بقاء صورة) جوهرية (اتصالية قابلة للكميات) المتواردة (كون
 الكم) المتغير (غير الاتصال) الباقى بحاله (أثبتوا) أيضاً (بتوارد اتصالات مختلفة
 بالشخص على أمر باق) على حاله (بالضرورة كون الاتصال) المتبدل (غير ما يقابله وسموا
 الاتصال صورة والقابل له مادة) والمركب منهما جسمًا (وربما يقال في المعارضة) لدليلهم (الهيولى
 على تقدير وجودها) (إذا كانت واحدة) كما قبل الانقسام (كانت متصلة) لا منفصل فيها (وإذا
 كانت كثيرة بورود الانقسام) (كانت منفصلة فهي قابلة للاتصال والانفصال فلما اقتضى قبولها
 انبات هيولى) كما ذكرتم في الجسم (لزم أن يكون للهيولى هيولى) أخرى فنقل الكلام
 إليها (ويلزم التسلسل) في أمور مرتبة موجودة معاً (وهو) أى هذا الذى ذكر في المعارضة

الاختصاص الناتج وذلك الاتصال جوهر لان التفتيش عن حال الجوهر الممتد في الجهات بأنه تمام حقيقة
 الجسم أو جزؤه بتوارد المقادير المختلفة كما في صورة الشمعة المتبدل اشكالا
 (قوله أثبتوا أيضاً بتوارد الخ) اذ لا توارد الاتصالات الجوهرية الشخصية على أمر باق كان
 التفريق اعداما للجسم بالكلية أي من غير بقاء شيء منه واحداً لجسمين آخرين والبدية تكذيبه فالاعدام
 التفريق بالضرورة والتعبير عنه الانفصال بالاتصالات اندفع ما قبل ان الانفصال امر عديم فلا يحتاج الى
 قابل ولم يحتاج الى ان الانفصال عدم الاتصال عما من شأنه ذلك واعدام الملكت يستدعى محلا وكذا اندفع
 ما قبل ان الاتصال والانفصال من شأن يتماقبان على الجوهر الممتد فلا يثبت الهيولى باستدلالها بتوارد
 الاتصالات الجوهرية على أمر باق وشيخه تحقيقه في بيان قوله وهما سؤالا يستعجه الخ
 (قوله في المعارضة لدليلهم الهيولى الخ) قال بعض الشارحين في تفسيره هذا اليراد معارضة خفاء
 بل هو اما مناقضة أو نقض وفيه انه لا تعرض فيه للمقدمات معينة أو غير معينة بل هو صريح في أن دليلكم

كلاجناس بالسبب الى صورها النوعية والهيولى الثالثة وهي الاجسام مع صورها النوعية التي صارت محلا
 لصورة أخرى كالخشب لصورة السرير والطين لصورة الكوز والهيولى الرابعة وهي أن يكون الجسم
 مع الصورتين محلا لصورة أخرى كالأعضاء لصورة البدن وأجزاء البيت لمورته فالهيولى الاولى جزء
 الجسم هو جزء والثانية نفس الجسم والاخير ان جزءها

(قوله كون الكم) هذا منصوب على انه مفعول أثبتوا وهما بحث وهو أنهم قد ذكروا لانبات الهيولى
 في نحو الشمعة ان انتقال الشمعة مثلاً وتبدل أشكالها إنما يكون بانتقال أجزائها من سمت الى سمت وهذا
 إنما يكون بالاتصال والانفصال فعلى هذا يلزم تبدل الصورة الجسمية أيضاً وقد أوردنا في مباحث الكم

(مندفع) ففهم (بما ذكرنا من التام من التامخيص فانا اثبتنا كون الاتصال غير القابل) للاتصال والانفصال المتعاقبين عليه (فلا يلزم للهوى للهوى) أخرى (الا بانبات أمرين أحدهما أن لما اتصالاً متبايناً لهذا) الاتصال الذي هو حال فيها حتى تكون هي متممة في حد ذاتها (والثاني انه) أى ذلك الاتصال المتباين (يزول عنها ويعود اليها) حتى يثبت في ذات الهوى شيئان الاتصال المتباين وما هو قابل له فيكون للهوى للهوى أخرى (وذلك مما لا سبيل اليه فان وحدتها) أى وحدة الهوى (وكثرتها بحسب ما يمرض لها من الاتصال ويقارنها من الصورة) فهي قبل ورود الانفصال واحدة متممة بالصورة الواحدة الحالة فيها وبعده متكثرة منفصلة بالصور المتعددة الحالة فيها (والا فهي) في نفسها (لا واحدة ولا كثيرة

وان دل على ثبوت الهوى لكن عندنا ما ينفيه حيث قال فلو اقتضى لهذا اثبات الهوى لزم التسلسل فانه استدلال على خلاف المطلوب .

(قوله والا فهي في نفسها لا واحدة) أى وان لا يعتبر معها الصورة الواحدة والمتعددة فهي في نفسها مطلوب عنها الوحدة والكثرة فان قلت هذا مناف لما تقرر عندهم من أن هوى العناصر مع تكثرها بحسب الصورة النوعية للبسائط العنصرية والموايد الثلاثة واحدة بالشخص والصورة المذكورة الواردة عليها لا تبصر لوحدها الشخصية كخشب. واحد لونه بعضها بألوان مختلفة قلت المراد انه لا واحدة ولا متعددة بالوحدة والكثرة الحاصلتين من توارد الاتصالات ولها الوحدة الشخصية التي في نفسها بما يمتاز عن هوى الافلاك فهي ثابتة لها في حد ذاتها كسائر الموجودات الخارجية وتلك الوحدة تجامع الوحدة والكثرة المتواردين عليها بحسب توارد الاتصاف

هذا البحث أولاً ومنشأه وهو قصة الشمعة مذ كوز في بعض الكذب الحكيمية على ما هو المشهور (قوله والا فهي في نفسها لا واحدة ولا كثيرة ولا متممة ولا منفصلة الخ) يعني ان الهوى تكون واحدة بوحدة الصورة وكثيرة بكثرة الصورة ومتممة باتصالها ومنفصلة بانفصالها ومعناه ان الصورة تكون واسطة في عروض هذه الاحوال للهوى بحيث يكون هذه الاحوال عارضة للصورة أولاً وبالذات للهوى ثانياً وبالمرض وليس لشيء من هذه الاحوال غرضان متغايران ان يكون أحدهما للهوى والآخر للصورة بل كان هناك غرض واحد يكو للصورة أولاً للهوى ثانياً على ما ذكرنا آنفاً ثم كانت الهوى واسطة في ثبوت هذه الاحوال للدخل الحقيقي الذي هو الصورة ثم لا يذهب عليك ان الوحدة والاتصال هما لازمان لوجود الصورة قبل انقسام الجسم المنصل وان الكثرة والاتصال هما لازمان لوجودها بعد انقسام الجسم المذكور واما الوجود والشخص فهما يكونان عارضين للهوى بدون واسطة في العروض أصلاً وان كان هناك واسطة في الثبوت أيضاً فلهذا لا يلزم من تبدل وجودات الصور وتخصصاتها

ولا متصلة ولا منفصلة انما هي) في ذاتها (استمداد محض لافعل لها) في الصفات المذكورة
(الا بالصورة) فهي متصلة بها تبعاً لها لا في حد ذاتها (واعلم أن هذا البرهان) الذي ذكر
على اثبات الهيولى (لا يتم الا بابطال قول من يقول) كديمقراطيس واتباعه (مبادئ الاجسام)
البسيطة (أجزاء) هي اجسام صغار صلبة (متجزئة في الوهم بحسب الجملات الثلاث لكنها
غير قابلة للتجزئة) الموجبة للانفصال (بالفعل) في الخارج (واتصال الجسم) البسيط
(عبارة عن اجتماع تلك الاجزاء وانفصاله عن افتراقها وكل جزء منها متصل) في نفسه
(بالحقيقة وغير قابل للانفصال) الانفكاكي بل للانفصال الوهمي (والجسم الذي يقبل
الانفصال) الفكي كالماء مثلاً (غير متصل) في نفسه (بالحقيقة) بل بحسب الحس لجزءه
عن ادراك المفاصل التي بين تلك الاجزاء (فليس ثمة أمر قابل للاتصال والانفصال) بل
هناك اجسام صغار تجتمع وتفرق وحصول ما ذكره المصنف أن انتفاء الجزء الذي لا يتجزى
وما في حكمه يستلزم أن الجسم اما أن يكون متصلاً في نفسه فيكون جسماً مفرداً أو يكون في
تركيبه منتهاً الى اجسام مفردة فلم لا يجوز أن يكون الجسم البسيط الذي نحن بصدده مركباً
من اجسام مفردة قابلة للانقسام الوهمي دون الفكي فلا تثبت الهيولى بالبرهان المذكور
لا بدثائه على أن الجسم المتصل في نفسه يرد عليه الانفصال الخارجي بل ولا يثبت أيضاً
الجسم التعليلي لان تلك الاجسام المفردة لا تتغير اشكالها ومقاديرها (وأبطله) أي قول هذا القائل
(ابن سينا بما حاصله ان كل جزء منها) أي من تلك الاجزاء القابلة للانقسام الوهمي (تحدث
فيه القسمة الوهمية اثنيتية يكون طباع كل منها طباع الآخر) وطباع الجملة وهو ظاهر (وطباع
الجزء الآخر) الخارج الموافق لها في الماهية (بناء على ما ذهب اليه ذلك القائل من ان تلك الاجسام

(حسن جلي)

تبدل وجود الهيولى وتشخصها اذا المفروض أن الاحوال المذكورة أعني الوحدة واخواتها لازمة لوجود
المادة وطارئة لها أولاً وبالذات بخلاف الهيولى كما ذكرنا فحينئذ لا يلزم أن يكون للهيولى هيولى أخرى
هذا هو الكلام اللائق بما هو المختار عندهم وقوله لافعل لها الفعل هنا هو ما يقابل القوة لا ما هو بمعنى
التأثير كما يتوهم

(قوله لا تتغير أشكالها ومقاديرها) أما تغاير أشكالها واختلافها كرية أو غير كرية أو اختلاف مقاديرها
سفراً وكبراً ففيه تردد بينهم
(قوله من أن تلك الاجسام المفردة الصغار متوافقة في الماهية النوعية) يعني أن تلك الاجسام المفردة

للمفردة الصغار متوافقة في الماهية النوعية (فيجوز) حينئذ (على) الجزئين (المتصاين)
 المفروضين في جزء واحد (ما يجوز على) الجزئين (المنفصلين) أعني الجزء الذي قسم والجزء
 الآخر (من الانفصال) الرفع الاتحاد والاتصال (و) يجوز أيضاً (على) المنفصلين ما يجوز على
 المتصاين (من الاتصال) الرفع الانفذية والانفكاكية وذلك لأن هذه الاربعة متوافقة في
 الماهية فتكون متشاركة اما في الامتناع عن قبول الانفصال والاتصال أو في جواز قبولهما
 والاول باطل قطعا فتعين الثاني فكل واحد من تلك الاجسام الصغار قابل للاتصال والانفصال
 (اللهم الا المانع) خارج عنه (وذلك المانع لا يكون لازما لماهيته والا انحصر نوعه في شخصه)
 واذا لم يكن لازما (فيمكن مفارقتها وعند فرض زواله يكون قابلا للانفصال والاتصال)
 بالفعل (ويحصل المطلوب) الذي هو اثبات الهوى (ومبناه) أي مبنى ما ذكره ابن سبنا
 (كون الاجزاء) التي هي تلك الاجسام الصغار (متوافقة في الماهية) كما أشرنا اليه (وهو
 ممنوع) لجواز أن تكون متخالفة في الماهية بحيث لا يوجد فيها جزآن متوافقتان في النوع
 واستبعاد تركيب الماء للمتشابه في الحس من أجزاء متخالفة الخقائق بأسرها مما لا يجدي في
 أمثال هذه المباحث وان بنى الدليل على تسليم الخصم كان جدليا لا برهانيا (ثم تقول) وعلى
 تقدير تمامها (قد يكون تشخص أحدهما مانعا) من ذلك القبول (أو) تشخص (الآخر

(حسن جلي)

في الجسم المتشابه الاجزاء كالماء كانت متوافقة في الماهية النوعية عند هذا القائل لاني سائر الاجسام المركبة
 مطلقا كالمعادن فان تلك الاجسام المفردة تكون ههنا متخالفة للماهية عنده أيضاً
 (قوله اللهم الا المانع) وتوضيح المقام ان كل جسم منقسم بالقسمة الانفكاكية لا بد أن يحمل فيه قسمان
 متبايزان في الوجود والاتصال والانفصال الحاصلين بين الاقسام اما لنفس ماهية الجسم أو اللازم له وعلى
 التقديرين يلزم اتصال المنفصلين وانفصال المتصلين لان الاشتراك في الماهية يستلزم الاشتراك في اللوازم
 والاحكام لان الواحد من تلك الاجسام الصغار قابل للاتصال والانفصال اللهم الا أن يمنع من قبولها
 مانع خارج عنه وذلك المانع لا يكون لازما لماهية الجسم والا انحصر نوعه في شخصه واذا لم يكن لازما
 فيمكن مفارقة المانع عن قبولها عنه وعند فرض زواله يصح تبدل كل من المتصلين والمنفصلين بالآخر
 نظراً الى الطبيعة وذلك يستلزم جواز القسمة الانفكاكية فيحصل المطلوب
 (قوله قد يكون تشخص أحدهما مانعا) وهو تشخص الجزء المفرد الذي انتهى انقسام اليه وقوله
 أو تشخص الآخر شرطاً وهو تشخص الجزء الغير المفرد الذي لم ينته انقسامه بعدد

شرطه (فلا يكون الجزء الواحد قابلاً للانفصال بين جزئيه المفترضين فيه اما لوجود المانع أو فقدان الشرط وهذا مدفوع بما مر من أن المانع من القبول لا يكون لازماً والا انحصر النوع في الشخص واذا لم يكن لازماً أمكن الانفصال بالنظر الى الطبيعة المشتركة وذلك كاف في اثبات المطلوب (وربما) يمتنع على برهان الهيولى و (يقال الاتصال) هو الوحدة والانفصال) هو (الكثرة وهما عارضان للجسم) خارجان عنه (فليكن ببيان كون الاتصال جزءاً من الجسم) حتى يثبت تركيبه من الاتصال والامر القابل له (فاما من وراء المنع) أى يمنع كونه جزءاً منه (وهذا) الذى يقال (فيه التزام لثبوت أمر غير الاتصال قابل له) وللانفصال أيضاً (ويصير النزاع) حينئذ (في كون الجسم ذلك القابل) وخده (أو منع هذا الاتصال) المقبول (ولا شك ان الصورة الاتصالية) أى الجوهر الممتد في الجهات الذى تبين بنى الجزء اتصاله فى نفسه (أول ما يدرك من جوهرية الجسم) أى حقيقة بل هو الجسم فى باذئ الرأي المعلوم وجوده بالضرورة (والذى يحتاج الى

(قوله ويقال الاتصال الخ) يعنى أن اللازم من البرهان وجود أمر باق يقبل الاتصال والانفصال واتصال الجسم عدم اتسامه الى الاجزاء بالتمتع وهو الوحدة والانفصال هو اتسامه اليها وهو الكثرة وهما عارضان للجسم بلا شبهة ولا يمكن أن يكونا جزئين له فلا بد لكم من بيان المراد بالاتصال ثم اثبات كونه جزءاً من الجسم حتى يتم التقريب ويثبت ان الجسم مركب من ذلك الامر القابل ومن الاتصال (قوله أى يمنع كونه جزءاً منه) فالمعنى المذكور عارض أو بمعنى آخر لا يقبله الجسم فضلاً عن كونه جزءاً منه

(قوله لثبوت أمر الخ) فيه ان ثبوت أمر قابل للاتصال بمعنى الوحدة لكن لا يصير النزاع فى ان الجسم ذلك القابل فقط أو هو مع الاتصال بهذا المعنى فانه لا يقول أحد ان الوحدة جزء من الجسم فالوجه ترك هذه المقدمة والاكتفاء بما بعده

(قوله ولا شك ان الصورة الخ) يعنى المراد بالاتصال هو الجوهر الممتد ولا شك فى ثبوته بعد نفي

(قوله أى الجوهر الممتد فى الجهات التى تثبت بنى الجزء اتصاله فى نفسه) فلا عبرة بما توهم من أن كون الاتصال جوهرأ أو جزءاً من الجسم ظاهر البطلان اذ لا تعلل منه الامايقابل للانفصال وهما مرئان متفارقان على الجسم اذا تحققتا كانا عائدتين الى وحدته وكثرته وذلك لان المراد بالاتصال هو الجوهر الممتد المتصل الخ

(قوله بل هو الجسم فى باذئ الرأي المعلوم وجوده بالضرورة) قيل ان الهوية الاتصالية بمعنى الامتداد الجوهري مما أنكروه المتكلمون وكثير من الفلاسفة فكيف يصح دعوى كونها أول ما يدرك أو كونها معلوم

(الاثبات) بالدليل (هو المادة) المنتصفة بذلك الجوهر المتصل فاذا سلم ثبوتها وان هناك جوهرين أحدهما قابل والآخر مقبول (فيصير النزاع) في أن الجسم ماذا نزاعاً (لفظياً) لا فائدة فيه وأنت تعلم أن هذا انما يصح اذا سلم ذلك الفاعل أن هناك جوهر آ وراه هذا الجوهر المتصل لكن المشهور أنه يقول أن هذا الجوهر المتصل قائم بنفسه وهو حقيقة الجسم ومحل للاتصال الذي هو الوحدة والانفصال الذي هو الكثرة على معنى أنها عرضان يحلان فيه على التعاقب كما ذهب إليه أفلاطون من أن آخر ما تنحل اليه الاجسام هو هذا الجوهر المتصل الممتد في الجهات كلها فطريق الرد عليه أنه يلزم من ذلك أن يكون التفريق

الجزء وكونه من حقيقة الجسم فانه الجسم في بادى الرأي والذي يحتاج الى الاثبات هو المادة حتى يثبت كونه جزءاً من الجسم فاذا ثبت بقوله التفريق أمر آخر يكون القابل بالحقيقة حتى لا يكون التفريق اعداما بالكلية ثبت كون الاتصال بمعنى الجوهر الممتد جزء وعدم كونه تمام الحقيقة

(قوله فيصير النزاع الخ) الاولى تركه لان النزاع في وجود ذلك القابل أو عدمه في الجسم بعد الاتفاق على أن الجسم هو الجوهر القابل للابعاد الثلاثة لا في أن الجسم ماذا هو.

(قوله انما يصح الخ) هذا يرد على تقرير الشارح حيث قال فاذا سلم ثبوتها وان هناك جوهرين الخ وأما علي ما قررناه فلا حدوث قلنا فاذا أثبتنا بقوله التعريف أمر آخر في الجسم حتى لا يكون التفريق الخ كما لا يخفى

(قوله ما نحل اليه الاجسام) المركبة

الوجود بالضرورة وانما ذلك هو المقادير والامتدادات العرضية أجيب بأنه نزاع في ثبوت جوهر مشابه الامتداد والاتصال وفي كونه مدركاً بالحس ولو بواسطة ما يقوم به من الاعراض وانما النزاع في انه هل هو في نفس الأمر واحد كما هو عند الحس أم لا وعلى الاول هل هو تمام الجسم أم لا بل يقتصر الى جزء آخر يتوارد عليه الاتصال والانفصال والامتدادات العرضية أعنى المقادير فهي التي أنكرها المتكلمون وكثير من الفلاسفة أعنى القائلين بأنها أمور عديمة لكونها نهايات وانقطاعات

(قوله أنه يلزم من ذلك) أي يلزم من كون الجوهر المتصل حقيقة الجسم أن يكون التفريق اعداما للجسم بالكلية لكن بتوجه عليه أنه يجوز أن يكون الاتصال والوحدة ونحوهما أموراً ثابتة للسكك المسمى التعليمي أولاً وبالذات والجوهر المتصل ثانياً وبالعرض فلم يلزم من ذلك أن يكون التفريق اعداما للجسم بالكلية فان هذه الامور لازمة للجسم التعليمي لا لوجود الجوهر المتصل كما زعمتم ثم انه يمكن توجيه هذه المناقشة على ما يذكر فيما بعد أيضاً من قوله وكيف يكون الواحد بالشخص واحدا تارة الخ وعلى ما يذكر بعد ذلك أيضاً من قوله ولا شك أن الجوهر المتصل الواحد انى ليس باقياً

اعداً للجسم بالكلية وإيجاداً لقسمين آخرين من كنهم العدم وهو باطل كما سيأتي تحقيقه
 (وهنا سؤال يستصعبه بعض و) ذلك السؤال (هو ان الاتصال اذا كان جزءاً للجسم)
 كما زعمتم (فبذواله) الذي هو الانفصال (تقدم هوية الجسم) لانتماء الكل بانتفاء جزئه
 (فلا يكون الجسم قابلاً له) أي لزواله أعني الانفصال (واذا كان الجسم) قابلاً لزواله كما
 ادعيتوه أيضاً فلا بد ان (يبقى مع زواله) واذا بقي معه (فليس هو) أي الاتصال
 (جزءاً للجسم) والحاصل ان كون الجسم قابلاً للانفصال الذي هو زوال الاتصال
 ينافي كون الاتصال جزءاً له فقد زعمكم فيما ذهبتم اليه القول باجتماع المتنافيين (وظن)
 المستصعب (ان ذلك) السؤال (مغالطة وقعت من الاشتراك اللفظي فان الاتصال) أي

[قوله كما زعمتم] حيث قلتم ان هذا الاتصال ليس تمام حقيقة الجسم
 (قوله والحاصل الخ) في شرح المقاصد ان كون الاتصال جزءاً من الجسم ينافي كونه قابلاً للاتصال
 والانفصال لان الاول يستلزم الجسم عند زول الاتصال والثاني يستلزم بقاءه فغده ضرورة اجتماع القابل
 مع المقبول فينتفد يتوجه ان يقال لو كان الاتصال جزءاً وقد قلتم بحجة الملزوم انتهى وهذا التقرير يشعر
 بأن السؤال المذكور معارضة في المقدمة أما في مقدمة ان الاتصال جزء من الجسم أو في مقدمة ان الجسم
 قابل للاتصال وتقرير الشارح يدل على انه نقض لبرهان الهيولي باستلزامه المحال

[قوله فيما ذهبتم اليه] أي في الاستدلال الذي ذهبتم اليه
 [قوله أعني اجتماع المتنافيين] لان كل واحد من مقدمتيه يستلزم نقيض الاخرى وهو أظهر كما لا يخفى
 (قوله وظن المستصعب) لا يخفى ان ارجاع ضمير ظن الى المستصعب مما لا وجه له لانه اذا كان ظنه
 هذا السؤال مغالطة فكيف استصعبه وهو أوهن عنده من نسج العنكبوت فالجواب أن يقيّد بصيغة
 الجمول أو بصيغة المصدر مع التنكير لاختير أي ظن حقيق لا يعبأ به من قبيله أن بعض الظن اثم وعلى
 هذين التقديرين يكون اشارة الى تزييف الجواب وعندني أن الضمير راجع الى المستصعب ولغظ ذلك
 اشارة الى دليل الهيولي

(قوله وظن ان ذلك الخ) وفيه بيان موجبة استصعابه وحاصله أن المستصعب ظن ذلك الدليل مغالطة
 اشأت من اشتراك لفظ الاتصال بين المعنيين أعني الجوهر الممتد في نفسه الذي ثبت بعد اني الجزء
 لا يزول عن الجسم أصلاً حتى يثبت زوال وجود جزء آخر والمعنى الآخر أعني الامتدادات الثلاثة التي
 تبدل بقاء الجسمية بشخصها كما في الشمعة المنبذلة اشكالها ليس جزءاً منه الا يقتضى زواله وجود جزء
 آخر للجسم سوى الجوهر الممتد وهذا هو اعتراض الاشراقين على دليل أثبات الهيولي كما هو منصوص
 (قوله وهنا سؤال الخ) ولعل هذا السؤال جمل نقضاً اجاباً باستلزام الدليل المذكور محالاً وذلك

المحال هو اجماع المتنافيين كما بينه

لفظه (يقال للصورة) الجوهرية (التي بها) للجسم (قبول الامتدادات الثلاث وهو أمر لا يزول عن الجسم) بحال من الاحوال اذ لا يتصور بقاء جسم مع زوال هذه الصورة عنه (و) يقال أيضاً (لنفس الامتدادات وهو كم وليس جزءاً للجسم) لانه عرض فلا يكون مقوماً للجوهر (بل عارضاً له) فلا يلزم من زواله زوال الجسم كما اذا شكل الجسم باشكل مختلفة المقادير مع بقاء صورته الجسمية بمينها وهو منظور فيه لان الانفصال كما ينافي الاتصال العرضي ينافي الاتصال الجوهرى اذ لا يبق معه الصورة الجوهرية المخصوصة كما لا تبقى الكمية المعينة وأيضاً اذا اقتصر على ان الجسم قابل للكم المتصل وزواله جاز ان يقال ذلك القابل لهما هو الصورة الجوهرية فلا يثبت في الجسم جوهر مناير لهما منتصف بهما فلا تثبت الهيولى فاذا ذكره ليس جواباً للسؤال (وجوابه) الحق (ان قولنا الجسم قابل للاتصال ليس

(عبد الحكيم)

في شرح حكمة الاشراق والحاصل أن الجوهر الممتد هو حقيقة الجسم والمتوارد عليه انما هو المقادير المختلفة يتبدله أى يتبدل الجسم فان المقدار ليس مشخصاً للجسم بدليل بقاء الشععة المعينة مع تبدل المقادير وليس هذا اعترافاً بالهيولى كما زعم بعض القاصرين فان هذا الجوهر الممتد متصل في نفسه والهيولى ليست في نفسه كذلك قال في شرح المقاصد والانصاف أن انفصال الماء في المياه ليس بانعدام جوهر وحدث آخر فان الباقي في لبن هو الماء بحقيقته وان تبدل في هوية الاجزاء منها انتهى والصواب أن يقول وان تبدل في هوية عوارضه من الاتصال والانفصال والوحدة والكثرة فان تبدل الهوية يستلزم انعدام جوهر وحدث آخر

(قوله لان الانفصال الخ) وكذا الوحدة والكثرة فان تبدل الهوية يستلزم انعدام العرض هذا الاعتراض لا ورود له على ما قررنا لان الانفصال انما ينافي الاتصال الجوهرى لو كان الاتصال العرضى من مشخصاته نعم انه يستلزم مقدارا ما وليس شئ من المقادير المعينة من مشخصاته وهذا كما قال أصحاب الهيولى أن هيولى العناصر مع وحدته الشخصية متكثرة بحسب الصور والمقادير المعينة فالنزاع بين الفريقين راجع الى أن الاتصال العرضي المعين من مشخصات الجوهر الممتد أولا فان كان فرداً له يستلزم زوال اتصال الجوهر المعين فلا بد من جزء آخر باق في الحالين حتى لا يكون التفريق اعداما بالكلية وان لم يكن فلا حاجة الى اثبات جزء آخر سوى الجوهر الممتد

(قوله وأيضاً اذا اقتصر الخ) هذا الاعتراض انما يرد اذا جعل قوله ظن الخ جواباً لسؤال وأما على كونه من تمة السؤال فهو عين ما قاله الظان كما لا يخفى (قوله وجوابه الخ) خلاصة الجواب ان المراد بقولنا انه قابل للانفصال القبول من حيث الظاهر

معناه ان شخصا من الجسم باقيا) على هويته الشخصية الاتصالية (يتوارد عليه اتصال واحد (تارة واتصالان) آخران تارة (أخرى) فانه غير معقول كما ترى (وكيف يكون الواحد بالشخص واحد تارة واثنين أخرى بل مرادنا ان نعمة أمراً يستحفظ للماهية الجسمية) دون الهوية الشخصية (معلوم البقاء في الاحوال) الطارئة على الجسم من الاتصال والانفصال المتعاقبين عليه (وتوارد عليه الهويات) الشخصية فتارة تكون معه هوية واحدة اتصالية وتارة هويتان أو أكثر (فذلك المستحفظ هو القابل بالحقيقة) للاتصال والانفصال (و) هو مغاير للهويات التي تتجدد بالاتصال والانفصال فاننا ندلم بالضرورة ان الماء الذي في الجرة) على تقدير كونه واحداً متصلاً في نفسه (اذا جعل في الكيزان فقد زالت هويته الشخصية) الاتصالية التي لم يكن فيها مفصل أصلاً (حتى صار شخص واحد أشخاصاً متعددة) أي زال شخص كان متصلاً اتصالاً واحداً وأصبح أشخاصاً هي متصلات متعددة لم تكن موجودة في تلك الهوية الاتصالية على ذلك التقدير (ونعمة أمر باق في الحالين هو معروض تارة لاتصال) واحد (وتارة لاتصالات متعددة و) الدليل على ان نعمة أمراً باقياً هو أنه (ليس نسبة هذه الاشخاص) التي في الكيزان (الى ذلك الشخص) الذي كان في الجرة (كنسبة سائر الاشخاص من مياه لم تكن في تلك الجرة ولو كان زوال تلك (الهوية) الشخصية (لابزوال جزء وبقاء جزء) آخر (بل بانتفاء الاجزاء بالمرّة لما كان الامر) كذلك) بل كان نسبة هذه الاشخاص كنسبة سائر المياه ولاشك ان الجوهر المتصل الواحداني ليس باقياً بالباقي جوهر آخر يجب أن لا يكون في نفسه متصلاً ولا منفصلاً ولا واحداً ولا كثيراً كما مر حتى يمكن انصافه بهذه الامور كلها فظهر من ذلك ان الجوهر المتصل لو كان قائماً بذاته لكان التفريق اعداماً له بالكلية وهذا الذي قررته في انبات الميولى

ان يطرأ عليه الانفصال والمراد بقولنا والاتصال لا يقبل الانفصال القبول من حيث الحقيقة بان يتصف به ثلاثاني بين المتقدمين

(قوله نسبة هذه الخ) الاضاف ان ماء الكيزان معينة بالجزء لاختلاف بينها الا بحسب المقادير والوحدة والكثرة

[قوله فذلك المستحفظ هو القابل بالحقيقة) وأما عند القائلين بالجزم فالامر المستحفظ للماهية الجسمية هي الجواهر الفردة فانها باقية في الاحوال ويتوارد عليه الهويات بحسب المقادير التي هي الاتصالات

هو مسلك الانفصال ثم شرع في مسلك الانفصال فقال ﴿ تنبيه ﴾ (وربما قالوا) في اثبات
الهيولى (الجسم له قوة وفعل) وذلك لان كل جسم فهو من حيث جسميته موجودة
بالفعل ومن حيث أنه مستعد لأعراض كثيرة متصف بالقوة (والبسيط لا يكون كذلك)
لان الواحد من حيث هو واحد لا يقتضي قوة وفعل لا امتناع اجتماعهما فيه وهو مزدو
لجواز أن يتصف الواحد بهما بالنسبة الى شيئين انما الممتنع اجتماعهما بالنسبة الى شئ واحد
ألا ترى ان الهيولى موجودة بالفعل وقابلة للصورة المتعددة فهي بالقوة في بعضها انطعا (وربما
استعملوا) في اثبات الهيولى (بالتداخل والتكاثف) الحقيقة فيمين فانه اذا لم يكن في الجسم
أمر غير متقدر بذاته حتى يتصور قبوله للمقادير المختلفة امتنع ازدياد حجمه وانقاصه من

(قوله الجسم له قوة وفعل الخ) في الشفاء الجسم من حيث هو جسم له صورة جسمية فهو شئ
بالفعل ومن حيث هو مستعد أى استعداد شئت فهو بالقوة ويكون الشئ من حيث هو بالقوة شيئاً هو
بالفعل شيئاً آخر فتكون القوة للجسم لامن حيث له الفعل لصورة الجسم مقارن شيئاً آخر في انه صورة
فيكون الجسم جوهرأ مركباً من حيث شئ عنه له القوة وبين شئ عنه له الفعل فالذى له عنه الفعل
هو صورته والذي له عنه القوة هو مادة له وهو الهيولى ولا يخفى سقوط بحث الشارح اذ لا تعرض في هذا
التقرير على ان الواحد لا يقتضي قوة وفعل بل انه لا يكون الشئ من حيث هو بالقوة شيئاً من حيث هو
بالفعل شيئاً آخر وهذه المقدمة بدئية

(قوله ألا ترى الخ) في الشفاء ويسأل أن يسئل ويقول فالهيولى أيضاً مركبة لانها في هيولى وجوهر
بالفعل وهو مستعد أيضاً فيقول أن جوهر الهيولى وكونها بالفعل هيولى ليس شيئاً آخر الا انه جوهر
مستعد لكنا والجوهرية التي لها ليس يجملها بالفعل شيئاً من الاشياء بل بعدها أن يكون بالصورة وليس
معنى جوهرية الا انها ليس في موضوع فالاثبات منهما هو انه أمر وأما انه ليس في موضوع فهو سلب
وانه ليس يلزم منه أن يكون شيئاً معيناً بالفعل لان هذا عام ولا بصير الشئ بالفعل شيئاً للهيولى بالامر
العام ما لم يكن له فصل بخصه وفصل انه مستعد اكل شئ وصورة التي بطن له وهي انه مستعد قابل فاذن
ليس هنا حقيقة الهيولى يكون لها بالفعل وحقيقة أخرى يكون بالقوة الا أن يطراً عليه حقيقة من خارج
فيصير ذلك بالفعل ويكون في نفسها وباعتبار ذاتها بالقوة انتهى فكونها موجودة طراً عليها من خارج وأما
في ذاتها فهي استعداد محض

[قوله هو مسلك الانفصال] كانه اقتصر على الانفصال لكونه عمدة في اثبات المطلوب دون الاتصال
وكذا مسلك الانفصال

(قوله لا امتناع اجتماعهما فيه) فلا بد أن يقوم بأمر بفعلهما لكلا يلزم ذلك ولا يلزم أيضاً كون التعريف
اعداً له بالكلية تدبر

غير انضمار شيء اليه وانفصاله عنه وجوابه ان الصورة الجسمية وان كانت مستلزمة في الوجود والتعقل للمقدار الا انها لا تستلزم مقداراً مخصوصاً بخاز أن تكون هي قابلة لتلك المقادير المختلفة فلا يثبت وجود أمر آخر (والسكون والفساد) أي وربما استعانوا بهما أيضاً اذ لا بد فيهما من أمر يخلع صورة ويلبس أخرى وهو الهيولى وفساده ظاهر لان المتبدل في السكون الفساد هو الصور النوعية بخاز أن يكون القابل لها خلوها وليس هو الصورة الجسمية على انا نقول وجود هذه الامور التي استعين بها مبنى على وجود الهيولى فيلزم الدور (والتمدد) عند المتكلمين (في نفي الهيولى انها) على تقدير وجودها (اما) أن يكون (لها حصول في الحيز أولاً) يكون (فان كان) لها حصول فيه (فاما) ان يكون ذلك الحصول (على سبيل الاستقلال بجسم) أي فالهيولى جسم لان التحيز بالذات لا بد أن يكون جوهرًا ممتدا في الجهات ولا معنى للجسم الا ذلك وأيضاً فالصورة الجسمية حينئذ مثل لها فكيف تحل فيها وأيضاً ان احتاجت الهيولى الى محل لزم التسلسل والا كانت الجسمية مستغنية عن المحل لانها مثلها (أولاً) يكون ذلك الحصول على سبيل الاستقلال بل على سبيل التبعية للصورة الجسمية (فالهيولى) حينئذ (صفة حالة في الجسمية) تابعة لها في التحيز لا جوهر هو محل لها كما هو مطلوبكم (والا) أي وان لم يكن لها حصول في الحيز لاستقلالها ولا تبعاً (فلا تختص الجسمية بها) اختصاصاً ناعناً لها (لانه) أي لان مالا تحيز له أصلاً (أمر معقول محض) لا تملك ولا اختصاص له بحيز قطعاً فكيف يتصور

(قوله فيلزم الدور) فيه انه يجوز أن يكون وجود تلك الامور ملبياً على وجود الهيولى والعلم بوجود الهيولى مستفاداً من العلم بوجودها كحل سائر المملولات بالنسبة الى علها تحقيقه الوجود (قوله فكيف تحل فيها) ولانه يلزم تداخل المتمد وقال الامام فانه يلزم اجتماع المتلين ويرد عليه منع التماثل

(قوله فالهيولى صفة الخ) اذ لا معنى للحلول الا التبعية في التحيز

(قوله فكيف يتصور الخ) لانه يلزم تحيزه ولو تبعاً

[قوله فالصورة الجسمية حينئذ مثل لها فكيف تحل فيها] وجه عدم حلولها فيها هو انه حينئذ يلزم اجتماع المتلين أو الترجيح بلا مرجح وكلاهما محالان ويمكن منع لزوم نفي من هذين الحالين فان مشاركة الهيولى والصورة في أمر عرضي وهو أن يكون كل منهما جوهرًا ممتدا في الجهات لا يقتضي مماثلتهما في الحقيقة حتى يلزم حينئذ اجتماع المتلين أو الترجيح بلا مرجح وقوله لانها مثلها هو في حيز المنع كالا يخفى

حلول الجسمية المتحيزة بالذات فيه وقد يجاب باننا لانسلم انها لو كانت متحيزة بالتبعية لكانت صفة للجسمية فان تحيز الشيء بالتبعية قد يكون باعتباره حلو له في الغير كما في الاعراض الحالة في الاجسام وقد يكون باعتبار حلول الغير فيه فليس يلزم من تحيز الهيولي بالالاستقلال ان يكون تحيزها على سبيل حلولها في الجسمية بل يجوز ان يكون تحيزها بشرط حلول الجسمية فيها فتكون موصوفة بها لصفة لها (وقد يقال) في نفي الهيولي وابطال تركيب الجسم منها لو كان الجسم مركبا من جزئين) كما ذكرتم (ثم من تعمله تعقلاهما) ولم يحتاج في ثبوت شيء منهما الى برهان (واللازم باطل) فاننا نعقل الجسم ولا نعقل الهيولي ونحتاج في اثباتها الى البرهان (والجواب منع تعقل حقيقة) يعني ان ما ذكرتم انما يلزم اذا كان حقيقة الجسم معقولة ولكنه وهو ممنوع (المقصود الثامن) في تفريعات لهم على (وجود) الهيولي احدها اثبات الهيولي لكل جسم) وانما احتيج الى هذا الاثبات (اذ تلك الحجة) التي هي المعمول عليها في اثباتها اعني مسلك الانفصال كما عرفت (لا تلبيها الا لما يقبل الاتصال والانفصال بالفعل) كالمصرّيات (ولعل بعض الاجسام لا يقبلهما كالفلكيات) على رأيهم فلا بد لاثبات الهيولي فيها من بيان آخر (فقال ابن سينا طبيعة الاتصال) أي الصورة الجسمية المنصلة في نفسها

(قوله وقد يجاب الخ) مبنى الجواب أن الحلول عبارة عن الاختصاص الناجت فليس يلزم من تحيزها بالاتصال أن تكون العناصر للصورة الجسمية الخ يريد أن الجسمية أغنى الامتداد الجوهرى من حيث هو امتداد جوهرى لا يخالف جسمية أخرى الا باعتبار أمور خارجة عنها منضمة اليها في الخارج لا باعتبار أمور تحد معها في الوجود الخارجى كاتحاد الفصول بالجنس لان الجسمية موجودة في الخارج أثبت وجوده بعد نفي الجزء وما في حكمة من غير أن يلاحظ معا أمر آخر بل يحتاج في ثبوته لامر يعتبر معها الى الاحتجاج بالصورة النوعية والافراض

(قوله فان تحيز الشيء بالتبعية قد يكون باعتبار حلوله في الغير الخ) وهذا كما قالوا ان قبول الشيء القسمة بالتبع قد يكون باعتبار حلوله في الغير كما في اللون الحال في السطح وقد يكون باعتبار حلول الغير فيه كما في الصورة الجسمية التي كانت محلا للقدار الذي هو القابل للقسمة بالذات فالصورة الجسمية تكون قابلة للقسمة بتبعية المقدار الحال فيها حينئذ

(قوله وقد يقال في نفي الهيولي الخ) هذا منقوض بكون الجسم مركبا من الاجزاء التي لا تنجز فاننا نعقل الجسم ونحتاج في اثبات تلك الاجزاء الى البرهان كما لا يخفى

(لجميع) أى لجميع الاجسام طبيعة (واحدة) نوعية لان جسمية اذا خالفت جسمية أخرى كان ذلك لاجل ان هذه حارة وتلك باردة أو هذه لها طبيعة عنصرية وتلك لها طبيعة فلكية الى غير ذلك من الامور التي تلحق الجسمية من خارج فان الجسمية أمر موجود في الخارج والطبيعة الفلكية مثلاً موجود آخر قد انضاف هذه الطبيعة في الخارج الى الطبيعة الجسمية المتأثرة عنها في الوجود بخلاف المقدار فانه أمر مبهم لا يوجد في الخارج مالم يتنوع بفصول ذاتية بان يكون خطأ أو سطحا مثلاً وكل ما كان اختلافه بالخارجات دون الفصول كان طبيعة نوعية ومقتضى الطبيعة النوعية لا يختلف (فاذا ثبت احتياجه) أي احتياج الاتصال الذي هو الصورة الجسمية (الى المادة) في الاجسام العنصرية لكونه حالاً فيها (امتنع قيامه بنفسه) في شيء من الاجسام (والا) أى وان لم يمتنع قيامه بنفسه بل قام بذاته في الفلك مثلاً (كان) ذلك الاتصال الجوهرى (في حد ذاته غنياً عن المحل والغنى عن المحل لا يحل فيه) أصلاً (وبالجملة فالمقتضى الواحد) النوعية (لا تختلف لوازمها) ومقتضياتها (فتكون) بالنسب على أنه

(قوله بخلاف المقدار) أي بخلاف الماهية الجسمية كالمقدار مثلاً وانما لم يمثل بالمقدار لكونه أشد مناسبة للجسمية

(قوله لا يوجد في الخارج الخ) تفسير للمبهم يعنى لا يجوز أن يوجد مقدار ثم يتبعه انه يكون خطأ أو سطحاً كالصورة الجسمية مع سائر الامور التي يعتبر معها بل لابد من انضمام أمر آخر يكون متجداً معه في الخارج حتى يصير خطأ أو سطحاً ثم يوجد في الخارج وكذا الحال في كل طبيعة جسمية اذا لاحظها العقل في نفسها لا يحكم بوجودها في الخارج مالم يعتبر معها الفصل بحيث ينضم فيه وينجد معه في الجمل والوجود

(قوله ومقتضى الطبيعة الخ) بخلاف الطبيعة الجسمية فانه يجوز أن يختلف أنواعها بأمر لها ذاتها (قوله فاذا ثبت) فان قيل لم يثبت احتياج الصورة لاجل ذاتها بل لقبولها الاتصال ويكون الاحتياج الى المادة مقتضى ذاته قلت قبول الاتصال واسطة في التصديق بالاحتياج وليس بواسطة في الثبوت والا لكان ثبوت الهيولى للاجسام متأخراً عن قبول الاتصال فتدبر فانه دقيق

(قوله كان ذلك لاجل أن هذه حارة الخ) المقصود ههنا دعوى الحصر أي لم يكن ذلك الا لاجل ان هذه حارة وتلك باردة الخ وسيجيء في الجواب منع الحصر ان شاء الله تعالى ثم ان قوله هذه حارة الخ اشارة الى تخالف الجسمين بالصفات العارضة وقوله وهذه لها طبيعة عنصرية الخ اشارة الى تخالفهما بالصورتين النوعيتين للمقارنتين لها الخارجتين عنها

جواب النفي (فإنه بذاتها تارة وبالفير أخرى كما لا تكون جوهراً مرة وعرضاً أخرى) أي كما أن انقلاب الحقائق محال كذلك اختلاف لوازم حقيقة واحدة محال لاستلزامه أن لا تكون تلك الحقيقة تلك الحقيقة بل حقيقة أخرى (والجواب منع اتحاد الاتصال الجسمي) أي لا نسلم أن الطبيعة الجسمية طبيعة واحدة نوعية (وذلك مما لا سبيل إلى إثباته) فإن ما ذكرتموه من اختلافها بالأمور الخارجة عنها مسلم لكن انحصار اختلافها فيه ممنوع فإن الطبيعة الجسمية مطلقاً أمر مبهم كالمقدار فلا يتصور وجودها إلا بأن يتنوع بفصول مقومة لها أو بعد تنوعها ينضم إليها أمور خارجة عنها فلم قلتم إنها ليست كذلك (وإن سلم) أن الاتصال الجسمي حقيقة واحدة نوعية (فقد) يجوز أن يقوم بالمادة تارة ويتم بنفسه أخرى ولا محذور في ذلك وقد (لا يكون الشيء محتاجاً لذاته) إلى محل (ولا غنياً لذاته) عنه (بل يمرض كل منهما له عن علة) فلا يلزم أن يكون النفي بذاته عن شيء حالاً فيه ويمكن أن يدفع هذا بأنه لا واسطة بين الحاجة والنفي الذاتيين فإن الشيء إما أن يكون لذاته محتاجاً

(قوله أي لا نسلم أن الطبيعة الخ) هذا المنع مدفوع لأن المقصود أن الجسمية من حيث هي جسمية أي امتداد جوهرى طبيعة نوعية لكونها موجودة في الخارج من غير اعتبار أمر آخر متحد معها بل إنما يعتبر من حيث جسميته إلى المادة في العنصرية كانت كذلك في الكل في الشفاء أما الصورة الجسمية من حيث هي جسمية فهي طبيعة واحدة بسيطة محصلة لاختلاف فيها ولا يخالف مجرد صورة جسمية لمجرد صورة جسمية بفصل داخل في الجسمية وما يلحقها إنما يلحقها على أنها شيء خارج عن طبيعتها فلا يجوز إذا أن تكون جسمية محتاجة إلى مادة وجسمية غير محتاجة إلى مادة والأوفاق الخارجية لا يعينها محتاجة إلى المادة بوجه من الوجوه لأن الحاجة إلى المادة إنما تكون للجسمية ولكل ذي مادة وصورة لاجل ذاته وللجسمية من حيث هي جسمية لاحقة فقد بان أن الأجسام مؤلفة من مادة وصورة انتهى ولا يخفى أنه كما يدفع بهذا البيان منع كونها طبيعة نوعية لا احتياج فيه إلى إثبات عدم الوسطة بين الاحتياج في النفي الذاتيين فإنه استدلال بان مقتضى الطبيعة النوعية لا يختلف عنه فلا يختلف الاحتياج عنها في جسم من الأجسام سواء كان بينهما واسطة أو لا فدبر حق التدبر يظهر لك الحق الصريح (قوله فإن الطبيعة الجسمية مطلقاً الخ) هذا مكابرة فإنه بعد نفي وجود الجزء وما في حكمه ثبت

(قوله بأنه لا واسطة بين الحاجة والنفي الذاتيين) ولعل المصنف أراد بكون الشيء محتاجاً لذاته إلى الحل أن يكون ذلك الشيء مقتضياً لذلك الحل وأراد بكون الشيء غنياً لذاته عن الحل أن يكون هو لذاته مقتضياً لعدم الحلول في ذلك الحل فينبذ بتصور أن يكون بين الاحتياج والنفي واسطة فقوله والمستغنى في حد ذاته عن محل يستحيل حلوله فيه ممنوع أيضاً في الوسطة التي لم تكن مقتضية لذاتها الحلول ولا

الى محل أولا واذا لم يكن محتاجا اليه لذاته كان مستغنيا عنه في حد ذاته اذ لا معنى للنفي سوى عدم الحاجة والمستغني في حد ذاته عن محل يستحيل حلوله فيه (وأما النقض بالطبيعة الجنسية) بأن يقال الحيوانية مثلا طبيعة واحدة مع أن لوازمها ومقتضياتها مختلفة فقد تقتضى في الانسان ما لا تقتضيه في الفرس (فقد عرفت جوابه) حيث نبهناك على أن الجنس أمر مبهم لا يدخل في الوجود الا بعد تحصيله بفصل بعينه وهما متحدان بحسب الخارج في الجملة والوجود فالطبيعة الجنسية في الخارج حقيقة مختلفة بحسب فصولها المنوعة فجاز اختلافها في الاقتضاء والوازم بخلاف الطبيعة النوعية فانها حقيقة متحصلة لا يتصور اختلاف لوازمها * (نأيتها) أي تأتي تفريعات الهيولى (ان الهيولى لا تخلو عن الصورة) أي لا توجد خالية عن الصورة الجسمية مطلقا وذلك (لوجوه * الاول الهيولى المجردة) بالفرض عن الصورة (اما اليها اشارة فتكون) الهيولى حينئذ (جسما أو) أمرا حالا (في جسم لا متنازع

وجود جوهر لا منفصل فيه والمبهم لا وجود له في الخارج نعم المفهوم المأخوذ منه في العقل أعنى الجوهر القابل للإبعاد الثلاثة جنس مبهم يحتاج الى ان فهم فصل ينوعه لكن في الصورة الجسمية التي كالمادة لا التي كما نص عليه في الشفاء

(قوله يستحيل حلوله فيه) أي بالنظر الى ذاته فلا يرد انه في حد ذاته يجوز أن يحل لمعارض انما المستحيل حلول الامر الذي يقتضي ذاته الفناء وما قيل انه اذا كان في حد ذاته مستغنيا فلا بد لاستغناؤه من علة وهي ذاته اذ الفرض انه مستغن في حد ذاته ففيه ان الاستغناء لكونه عديميا يكفيه عديم تارة الاحتياج

(قوله ان الهيولى) أي هيولى الاجسام نص عليه في الشفاء وسيجيء في كلام الشارح أيضا
(قوله مطلقا) أي لا قبل حلول الجسمية ولا بعدها فان قيل بعد ما ثبت ان الهيولى في نفسها لا واحدة ولا كثيرة ولا متصلة ولا منفصلة كل ذلك بواسطة الجسمية ظهر امتناع وجودها بدون الصورة لا متنازع وجود شيء لا يكون واحدا ولا كثيرا قلت قد عرفت ان المتني عنها قبل الصورة الوحدة الاتصالية والكثرة الاتصالية وأما وحدتها في ذاتها فهي ثابتة لها في جميع الاحوال

(قوله وذلك الخ) الاظهر الاخمر أن يقال لانها ان كانت مشارا اليها بالاستقلال كانت جسما أي جوهرها ذا حجم وان كانت بالتبع كان حالا في الجسم سواء كانت نقطة أو خطا أو سطحاً أو جسما تعليمياً أو غيرها لا متنازع الجوهر الفرد وما في حكمه فلا يكون جوهرأ فرداً ولا خطاً ولا سطحاً ولا أمراً حالا في في أحدها وهذا على تقدير الانغماض عن جوهريته فالواجب الاكتفاء على كونها جسما واما ما ذكره

عدم الحلول في الحل والى القول بان الحلول يقتضى الاحتياج الذاتي فنوع أيضاً تدبر

الجوهر الفرد) وذلك لأنها اذا كانت ذات وضع أى قابلة للإشارة الحسية فان انقسمت في جميع الجهات كانت جسماً أى صورة جسمية لأنها الجسم في بادىء النظر كما مر وان لم تنقسم أصلاً كانت جوهرًا فرداً وان انقسمت في جهة واحدة أو في جهتين فقط كانت خطأ أو سطحاً لا جوهرياً لانهما في حكم الجوهر الفرد كما عرفته بل عرضياً فتكون الميولى حينئذ أمراً حلالاً في الجسم لا محلاً للصورة الجسمية هذا خلف (والا) أي وان لم يكن اليها اشارة بأن لا تكون متحيزة لا اصالة ولا تبعاً ولا شك أنها قابلة للصورة الجسمية اذ الكلام في ميولى الاجسام (فاذا حصلت فيها الصورة) الجسمية (فالما) أن تحصل معها (في جميع الاحياز والمظاهر أولاً) تحصل (في شئ منها أو) تحصل (في بعضها) دون بعض (و) الانقسام (الثلاثة باطلة فالاولان) باطلان (ضرورة) لان الميولى المنظمة الى الجسمية الحادثة فيها جسم وكل جسم لا بد له من حيز ولا يمكن أن يكون جسم واحد في زمان واحد في مكانين أو أكثر (والاخير) باطل (لعدم التخصيص) بالنسبة الى ذلك البعض لان الميولى على ذلك التقدير نسبتها الى جميع الاحياز على السوية وكذا نسبة الصورة الجسمية فانها تقتضي حيزاً مطلقاً لا معيناً (فان قيل لعل صورة نوعية) تحمل في الميولى مع

الشارح ففيه اختلال لانه ان قيد الاشارة الحسية بالاستقلال لا يصح قوله لا جوهرياً بل عرضياً وان لم يقيد لم يصح كانت جسماً أى صورة جسمية لجواز أن يكون جسماً تعليمياً

(قوله بل عرضياً) الظاهر انه اضراب عن قوله جوهرياً أى بل خطأ أو سطحاً عرضياً وفيه انه يجوز أن يكون نقطة فلا بد من التعرض له الا أن يقال بل أمراً عرضياً فيشمل النقطة أيضاً بل ههنا فان الاضراب عن باطل الى باطل لا معنى له والمصواب أن يقال وما لم يتقدم أصلاً أو انقسمت في جهة أو في جهتين كانت نقطة أو سطحاً لا امتناع الجوهر الفرد وما في حكمه

(قوله فتكون الميولى حينئذ أمراً حلالاً) أي صورة جسمية نه بذلك لانه اللازم من كونها منقسمة في الجهات الثلاث لا كونها مركبة من الميولى والصورة

(قوله والمظاهر) وهي خصوصيات الانواع والاصناف والاشخاص

(قوله في مكانين) الاظهر في حيزين

(قوله لعل صورة الخ) أجيب بأن ينقل الكلام الى خصوصية تلك الصورة النوعية

(قوله اعدم التخصيص) وسيجيئ المنع الوارد عليه فيما بعد في قوله وقد يقال جاز أن يقارن الميولى صورة أى صورة شخصية مثلاً

حلول الصورة الجسمية فيها فهي (تخصصها) بميز معين (وأيضاً ينتقض) ما ذكرتم (بالجزء المين من الارض) ومن سائر العناصر الكلية (واختصاصه بميزه) المين (بلا تخصص) يقتضيه فان نسبة أجزاء العنصر الكلي الى أجزاء ميزه على السواء مع أن كل واحد من أجزائه حاصل في ميز معين (قلنا الصورة النوعية) وان عينت موصفاً كلياً لكون (نسبتها الى جميع أجزاء ميز الكل واحدة فالكلام في تخصيصه بميزه) المين من أجزاء ميز الكل فان الميولي المجسمة مع تلك الصورة النوعية اما أن تحصل في كل واحد من تلك الاجزاء أو في بعضها أو لا تحصل في شيء منها والكل باطل وقد يقال جاز أن يقارن الميولي صورة أخرى أو حالة من الاحوال تميز لها بعض أجزاء المكان الكلي وأيضاً قد تكون الميولي المجردة هيولي عنصر كلي فلا حاجة في التخصيص الى غير الصورة النوعية فان قلت ننقل الكلام الى اختصاص أجزاء ذلك العنصر بأمكيتها الجزئية قلنا تلك الاجزاء مفروضة فيه لا موجودة في الخارج فلا تقتضى مكاناً وأيضاً جاز أن يفرض هناك حالة مخصصة للأجزاء بوضع معين (والجزء من الارض انما يختص بميزه) المين الذي هو فيه (لكون مادته قبل تلك الصورة) الارضية كانت (لها صورة) أخرى (مخصصة) لذلك الجزء (بذلك الحيز أو) مخصصة له بميز آخر انتقل) ذلك الجزء (منه بالاستقامة الى ذلك الحيز) والحاصل أن مخصص ذلك الجزء من الارض بميزه المين هو الوضع السابق الحاصل لمادته بسبب صورة سابقة اما في ذلك الحيز أو في ميز آخر انتقل ذلك الجزء بعد حصول صورته الارضية منه الى ميزه على أقرب الطرق وتلك الصورة السابقة مسبوبة بصورة ثالثة وهكذا الى ما لا نهاية له كما هو مذهبهم (والجواب) عن هذا الوجه من الاستدلال (انه فرع عدم التمايز المختار وأنه لا مخصص) بالحيز للمين (الا الصورة) وما يتبعها من الاوضاع لكننا نقول أن الجسمية

(قوله اما في ذلك الحيز) تجزئه من الهواء والهواء أخرج عن حيزه الطبيعي وحصل في جزء من الارض فان ذلك الجزء أوفى لها والاولية الناشئة من الصورة السابقة والاحوال العارضة لها أوفى أجزاء تجزئه من الماء صار في حيزه الطبيعي أرضاً فانتقل الى قرب جزء من حيز الارض

(قوله فان قلت) جواب عن قوله فلا حاجة في التخصيص الخ وقوله أيضاً جاز الخ تتم لقوله قلنا تلك الاجزاء

(قوله على أقرب الطرق) كالاستقامة مثلاً

إذا حلت في الهيولى تخففت بحيز معين لارادة الفاعل المختار الذي أوجد الجسمية فيها باختياره * الوجه (الثاني أنه يلزم له) أي للمجرد الذي هو الهيولى (فعل وقبول) يعني أن الهيولى لو تجردت عن الصورة لكان لها حال تجردها وجود بالفعل واستعداد لقبول الصورة وقد تبين أن الشيء الواحدى الذات يتمتع أن يتصف بالقوة والفعل معا فوجب أن تكون المادة المجردة مجتمعة مع الصورة هذا خلف * الوجه (الثالث) لو جاز تجرد هيولى جسم عن صورته لجاز تجردها بعد انقسامه الى جزئين مثلا حينئذ نقول (مادة الجزء و) مادة (الكل ان تجردتا) مما (فان كانتا واحدة) بأن لا تزيد مادة الكل على مادة الجزء (فالشئ مع غيره كهولا معه) وذلك محال (والا) أي وان لم يكونا واحدة (كان المحمول) المركب من مادتي الجزئين أعني مادة الكل (زائداً) على مادة الجزء (فتم مقدار) باعتباره صارت المادة متصفة بالزيادة والنقصان (وصورة) جسمية لان الجوهر الممتد في الجهات هو الجسمية (كما مر) فلا تكون الهيولى مجردة (وقد عرفت ما فيهما) أي هذين الوجهين من الفساد أما في الثاني فاجواز اتصاف الواحد بالقوة والفعل بالنسبة الى شئين وأما في الثالث فلأن الهيولى في نفسها لا توصف بمساواة ولا بزيادة ونقصان إنما تصف بهذه الاوصاف حال اقترانها بالصورة الجسمية (فلا نكررها * ثالثاً) أي ثالث التفاريع (ان الصورة) الجسمية أيضاً (لا تخلو عن الهيولى لوجوه) ثلاثة * (الاول لو فرضنا صورة بلا هيولى) كانت اما مشاراً اليها أو غير مشار اليها (فان كانت مشاراً اليها كان) ذلك المشار اليه (متناهياً) في جميع الجهات انتهى الابعاد (و) كان أيضاً (مشكلاً) بشكل مخصوص

(عبد الحكيم)

(قوله بل لا تزيد الخ) يعني ان المراتب الثلاثة في التدرج وهي المساواة لان الهيولى لا تخلو عن الصورة هذا المطلب وان علم بما تقدم حيث ثبت أن الصورة بداتها تنصفي حلول المادة وهو الوجه الثاني بعينه الا انه لما كان أسلاً لقدم العالم وغيره من المسائل جعلوه مطلباً برأسه حيث اذ في اثباته بالوجه الاول بيان احتياج الصورة الى المادة والشكل والتساوي ووجوب تناسلها وان الهيولى لا تحتاج الى الصورة للمعينة (قوله لكانت الخ) هذا لا يجوز العقل بعد ملاحظة انها امتداد جوهري فان الامتداد الجوهري لا يمكن وجوده بدون فراغ يشغله فلا بد ان يكون مشاراً اليه (قوله فان كانت مشاراً اليها كان متناهياً) هذه قضية اتفاقية لو لم يكن مشاراً اليها كانت أيضاً متناهية ان الثابت بالبراهين تنامي الابعاد سواء فرض مشار اليها أولا (قوله كان المشار اليه) اشارة الى وجه تذكير الضمير والخبر

لان الشكل كما عرفت هيئة شئ تحيط به نهاية واحدة أو أكثر من جهة احاطتها به فكل شئ متناه يلزمه أن يكون ذا شكل فذلك الشكل الثابت للصورة المجردة (اما لنفس الجسمية) ولوازمها (فكل جسم) يجب أن يكون (له ذلك الشكل) العارض لمقدار مخصوص لاشتراك الاجسام كلها في الجسمية المتقضية له (فيتساوى) حيثئذ (الكل والجزء) في الشكل والمقدار الخصوصيين وهو محال (أولا) لنفس الجسمية بل لسبب آخر (فتكون) الصورة المجردة (قابلة لغيره) أى لغير ذلك الشكل من الاشكال المخالفة له (وما هو) أى ليس قبول شكل آخر (الا بالفصل والوصل فالصورة بدون الهوى قابلة للفصل والوصل وقد أبطلناه) بما مر من أن القابل لهما لا بد أن يكون مقارنا للهوى (وان كانت) الصورة المجردة (غير مشار اليها فليست صورة جسمية لان الصورة الجسمية ليست عبارة الا عن هذا الامتداد) الجوهرى الممتد في الجهات الملزوم للامتداد المرضي ذهنا وخارجا (ويمتنع أن يتصور) هذا الامتداد (بلا حيز ولا اشارة وأيضا فتكون) الصورة المجردة على تقدير كونها غير

(قوله متناه) أى في الجهات أو في الجهتين لئلا يرد النقض بالخط

(قوله فكل جسم) بسيطا كان أو مركبا

(قوله لاشارك الاجسام الخ) والمفروض أنها مقتضية للشكل والمقدار الخصوصيين استقلالاً من غير

شرط أو رفع مانع

قوله [فتساوى حيثئذ الكل الخ] أى الجزء الموجود في الخارج

[قوله وهو محال] لانه لا يبقى الكل كلا ولا الجزء جزءاً

[قوله قابلة] أى قصر الى ذاتها

(قوله الملزوم للامتداد الخ) لافائدة في هذا الوصف الا ان يقال ان المشار اليه ماهو شاغل للجزء

والشاغل للجزء بالذات انما هو الامتداد ولذا يزيد وينقص بالداخل والتكاتف فالامتداد انما هو مشار

(قوله من أن القابل لهما لا بد أن يكون مقارنا للهوى) يعنى القابل لتواردهما وان كان على سبيل

البديل لا بد أن يقارن للهوى اذ القابل لتواردهما بحسب الحقيقة هو الهوى دون ذلك المقارن كما يوهمه

ظاهر العبارة لم يكن فرد من افراد الصورة قابلا للاتصال وحده وفرد آخر منها قابلا للاتصال وحده

وهو الاتصال عن الآخر

(قوله لان الصورة الجسمية ليست عبارة الا عن هذا الامتداد الجوهرى) في هذا الحصر منع فانه لم

لا يجوز أن يكون الصورة تارة ذات وضع ممتدة في الجهات وتارة أخرى مجردة عن الهوى غير ذات وضع

ولا بد لنا ذلك من دليل

قابلة للإشارة (أمراً عقلياً محضاً) لا تلتاق له بمجيز أصلاً (فيتمتع بمقارنته للمادة) المتعيزة ولو تبعاً كسائر المجردات واعلم أن هذا الاستدلال يتم بأن يقال لو تجردت الصورة لكنت متناهية ومتشكلة فذلك الشكل اما للجسمية وحدها أو لسبب آخر فلا حاجة الى التعرض لكونها قابلة للإشارة أو غير قابلة لها بل هذا التردد مما جمل في الملخص دليلاً مستقلاً هكذا الصورة للمفارقة ان قبلت الإشارة فهي لا محالة في جهة ومختصة بمادة وان لم تقبل فهي غير الصورة التي تشير اليها حال كونها مادية (لا يقال هذا) الذي ذكرتموه من أن الجسمية المشتركة اذا اقتضت وحدها شكلاً مخصوصاً على مقدار معين وجب تساوي الاجسام حتى الجزء والكل في ذلك الشكل على ذلك المقدار (ينتقض بالفلك اذ شكله مقتضى ذاته) التي هي صورته النوعية (وجزؤه ككله) في تلك الصورة النوعية (ولا يلزم تساويهما في المقدار والشكل) المخصوصين معا بل لا يجوز ذلك فان الافلاك الخارجية والتداوير أجزاء للافلاك الكلية مع امتناع التساوي في المقدار وان كانت مساوية لها في الشكل الكروي (لانا نقول لو لا مانع اقترن بجزء الفلك لكان شكل جزئه) ومقداره (ككله) بسبب الاشتراك فيما يقتضيهما (لكن ثمة مانع) يمنع من التساوي في الشكل والمقدار جميعاً (وهو أن الكل حصل له ذلك الشكل) مع المقدار المخصوص بأن حلت

اليه لكونه ملزوماً للامتداد العرضي

[قوله فيتمتع] لانه يلزم تجرد المجرد ولو بالتبع

[قوله المتعيزة ولو تبعاً] أي يتبعه الصورة الجسمية للمقدار

(قوله في جهة) أي في جانب وهو المكان من حيث وقوعه في احدي الجهات الست مختصة بمادة لانه

حينئذ يكون جسماً وكل جسم له مادة

[قوله فهي غير الصورة الخ] والكلام في تجرد الصورة المادية

[قوله وان كانت الخ] لكن الكلام في لزوم التساوي في المقدار والشكل المخصصين كما مر

(قوله لانا نقول الخ) حاصله أن الصورة النوعية لكل ذلك اقتضى المقدار والشكل المخصوص في مادة معينة

(قوله لكنت متناهية ومتشكلة) كلاهما ممنومان لم لا يجوز أن تكون الصورة الجسمية بعد مفارقتها

عن الهيولى أمراً مجرداً غير مشار اليه أصلاً وكذا قوله ومختصة بمادة ممنوع أيضاً لا بد له من دليل وقوله

فهي غير الصورة بتوجهه عليه للتع أيضاً بناء على ما ذكر آنفاً

(قوله فان الافلاك الخارجية) أي الخارجية المركزة عن مركز العالم على ما سيجي تفصيله باذن الله تعالى

لصورة الجسمية في المادة الملكية فانقضى لها صورته النوعية الحالة معها في تلك المادة مقداراً وشكلاً مخصوصين (فامتنع أن يكون للجزء) من الفلك (ذلك الشكل) والمصدر (والا لم يكن جزءاً) وكذا الكلام في سائر الاجسام البسيطة اذا كان لها أجزاء موجودة بالفعل ومنهم من وجه النقض بالاجزاء المفروضة في الفلك وغيره من البسائط فانها قد تفرض مضللة لاستديرة وزعم أن المانع حصول الجزء المفروض بمسود وجود الكل ورد بأن

وتلك المادة معينة في الخيزوان كان المقضي متحققاً فيه بخلاف الصورة الجسمية وانما فرض مقتضية بانفرادها من غير مدخلية شيء آخر .

(قوله ومنهم من وجه الخ) وفي الاشارات ولولزمه منفرداً بنفسه عن نفسه تشابهت الاجسام في مقادير الامتدادات وحيات التناهي والشكل فكان الجزء المفروض من مقدار ما يلزمه الكلية وفسره الامام بما حاصله انه لو لم يمتداد الشكل المخصوص حال كونه منفرداً عن المادة عن نفسه لزم استواء الاجسام في مقادير الامتدادات وهي هيئة التناهي ضرورة ان الاجسام مشتركة في طبيعة الامتداد الجسماني فلو كان المقضي للشكل المخصوص نفس الجسمية بوجوب من استوائها في طبيعة الامتداد استوائها في مقادير الامتداد والشكل واما قوله لو كان الجزء المفروض من مقدار ما يلزمه ما يلزمه فمعناه أن جزء الجسم البسيط مساو لكل في الماهية فلو كان المقضي للشكل الجسمية لكان الجزء مساوياً لكل في الشكل فعلى التقدير يرد النقض بالاجزاء الموجودة في الفلك كاخارج والتدوير فانها مساوية لكل في الصورة النوعية للمقتضية لشكله المخصوص مع عدم استواء الاجزاء في الشكل والمقدار المخصوص وفسره المحقق الطوسي بما حاصله انه لو كانت الجسمية بنفسها مقتضية للشكل المخصوص لزم تشابه الاجسام أي الصورة الجسمية أي اتحادها في المقدار والشكل ويلزم منه تساوي الشكل المفروض منها لكل لا بمعنى انه يكون فرضهما ممكناً من حيث الفرض ويلزم الحال من جهة تشابه أصولهما بعد الفرض بل بمعنى امتناع فرضي الكلية والجزئية في الاصل بان وصفهما بالفرض يستلزم رفعهما فعلي هذا التقدير نقض بالاجزاء المفروضة في الفلك فانها مساوية لكل في الصورة النوعية للمقتضية للشكل المخصوص مع عدم امتناع فرض الكلية والجزئية والجواب على التقديرين الفرق بين الصورتين بانه في صورة النقض المادة موجودة فالصورة النوعية للمقتضية وان كانت متحدة في الكل والجزء لكن اختلاف القابل مانع عن حصول الشكل الكلي للجزء ومن امتناع فرض الكلية والجزئية وفبانحن فيه الصورة الجسمية مجردة عن المادة المستقلة في

(قوله وكذا الكلام في سائر الاجسام البسيطة الخ) هذا اشارة الى أن كل واحد من الافلاك الكلية جسم بسيط بمعنى انه لم يكن مركباً من الاجسام المختلفة الطباع نعم كان مركباً من اجسام هي اجزاء بالفعل مثل الافلاك الخارجة المركز أو التدوير أو التناهي لكنها لم تكن مختلفة الطباع جميعاً اذ التناهي ليس لها صورة مغايرة لصورة الفلك الكلي على ما سيجيء تفصيله ان شاء الله تعالى

الشكل من لوازم الوجود دون الماهية فاذا اقتضاء طبيعة لم يكن اقتضاؤها اياه الا في الخارج فلا يلزم نبوته للاجزاء المفروضة فلا يتجه السؤال وايضا الجزئية مطلقة مانعة من المساواة في الشكل والمقدار معا فلا مدخل لتأخر انجزء في الوجود عن الكل في الماهية (وأما الصورة) الجسمية (فلو تجردت) عن المادة (فلا تكون) هناك (الا الطبيعية) الجسمية (المشتركة) ولم يكن هناك سبب يقتضى كلية وجزئية سوى تلك الطبيعة المشتركة فلا يتصور حينئذ اختلاف في أمر من الامور حتى في الكلية والجزئية (فلا يكون ثمة كل ولا جزء فضلا عن اختلافهما بالشكل) فقد اندفع عن الدليل النقض المذكور (واكن لما منع أن يمنع أن الشكل) وتبدله (انما يكون بالاتصال والانفصال كما) ترى (في الشمعة) فانها (تشكل بأشكال مختلفة من غير فصل) ووصل فليس يلزم من استناد الشكل العارض

في اقتضاء الكمال من تشابه ما يلزم المحال المذكورة واذا تحققت ما تلونا عليك ظهر لك ان كان التقص بالاجزاء المفروضة لتلك وأرادوا ان الرد الذي ذكره الشارح وهو مذكور في المحاكات غير وارد لان الاستدلال ايضا كان يفرض جزء المفروضة للجسمية بان فرضها يستلزم رفعها فتدبر وأما قوله وايضا الجزئية الخ فالجواب عنه ان اعتبار التأخر ليس لاجل ان له مدخلا في منع مساواة الجزء للكل بل لانه في الواقع كذلك لان الاجزاء المفروضة للبيس لا تكون الا متأخرة بخلاف المركب وقد صرح به المحقق في شرحه

(قوله لما منع ان يمنع الخ) هذا انما يرد لو اريد بقوله هو أي الشكل آخر الا بالفصل والوصل في نفس الجسم أما لو اريد به وما هو أي تشكل الجسمية الا بفصل بعضها عن البعض فلا ورود له كالا بخفي فان تعدد الاشكال في الامتداد الا باعتبار فصل بعضه ولولا لكان امتداد واجد

(قوله فلا تكون هناك الا الطبيعة الجسمية) الحصر ممنوع لم لا يجوز أن تكون الصورة الجسمية لذاتها متغنية لمجموع عالم الاجسام شكلا معينا ومقدار معينا مع ذلك يكون هناك أمر آخر مقارن للصورة الجسمية حال كونها مجردة عن الهيولي ويكون ذلك الامر سببا للكلية والجزئية فان قيل فحيث تكون الصورة قابلة لشكل آخر وذلك بالفصل والوصل بدون الهيولي وهو باطل قلنا ممنوع فان ذلك الامر لازم لوجود الصورة المجردة بعد تجردها وان لم يكن لازما لماهية كما مر

(قوله فليس يلزم من استناد الشكل الخ) لا يقال كل ما كان قابلا للانفعال وتبدل الاشكال فهو قابل للاتصال والانفصال كما في الشمعة مثلا لا نقول لاندل ان تبدل الاشكال لا يكون الا بالاتصال والانفصال فان ذلك محل النزاع بعد ولا يقال ايضا كل ما كان قابلا للانفعال المذكور فهو يمكن أن يكون قابلا للاتصال والانفصال وان لم يكن قابلا لهما بالفعل لان هذا الامكان ممنوع ايضا

لصورة المجردة الى سبب منابر لنفس الجسمية وكونها قابلة لشكل آخر استقلالها بقبول
 الفصل والوصل كما زعمتم (ولا يحجب) عن هذا المنع (بأن ذلك) أى قبول تبدل الاشكال
 (يقتضى) لا محالة (لتقسمة الوهمية) اذ لا يتصور تبدل شكل فيما لا يمكن أن يفرض فيه
 شيء غير شيء (وتقتضى) التقسمة الوهمية كما مر (الى) التقسمة (الانفكاكية) ويلزم المحال
 المذكور لانا نقول لو كفى ذلك (فى دفع للنسج) (لاستقل بالدلالة) على المطلوب بأن
 يقال لو فارت الصورة المادية لكنت قابلة لتقسمة الوهمية المقتضية الى الانفكاكية فيلزم
 استقلال الجسمية بقبول الفصل والوصل وقد أبطلناه وعلى هذا (فكان هذه المقدمات)
 المذكورة فى دليلكم (كلها ضائعة) لا حاجة اليها (ويمكن الجواب) عن هذا الذى قلناه
 (بأنه لا ينافى حقيقة الكلام) وصحة الدليل بمقدماته بل هو من قبيل تبيين الطريق الذى
 هو أقصر * (الثانى) من الوجوه الثلاثة (الصورة الجسمية لو) خلت عن الهيولى و (قامت
 بذاتها لاستغنت) فى نفسها (عن المحل فلا تحل فيه) أصلاً لكنها حالة فيه فلا يجوز حلولها
 عنه وقد عرفت جوابه * (لثالث) من تلك الوجوه أن يقول على تقدير أن يجوز خلل
 الصورة عن المادة (نفرض السكل تفارقه صورته قبل التجزئة وبعدها فان كان لا يتميز ثمة)

[قوله تبدل الخ] بل أرسل الشكل اذا أحاطة الحدود الجرد لا يتصور فيها لا امتدادوية تقتضى التقسمة
 الوهمية لئلا له طبيعة نوعية متعددة الافراد كما فيها نحن فيه
 [قوله كما مر] من أن حكم الامثال واحدة
 [قوله وقد عرفت جوابه] من أنه يجوز أن لا تكون محتاجة ولا مستعيرة
 [قوله فان كان لا يتميز الخ] فيه ان الكلية والجزئية باعتبار المادة فاذا فرضت الصورة منفردة عن
 المادة فذلك ولا جزء ولا تعدد فيها ولا يلزم ان يكون الشيء مع غيره كمولا معه فتدبر

(قوله عن هذا الذى قلناه) أى قوله لانا نقول الخ
 (قوله وقد عرفت جوابه) وقد عرفت أيضاً مانى هذا الجواب من انه لا واسطة بين الاحتياج الذاتى
 الى المحل والغنى الذاتى عنه وقد عرفت أيضاً ما ذكرنا فى توجيه كلام المصنف
 (قوله نفرض السكل تفارقه صورته) المراد من السكل هنا المجموع المركب من الهيولى والصورة وقوله
 صورته هذه الاضافة من قبيل اضافة الجزء الى الكل ومعنى مفارقة الصورة عن الكل هو ان تبقى الصورة
 بدون السكل فتكون حينئذ مجردة عن الهيولى وقوله قبل التجزئة وبعدها متعاق بقوله تفارقه ثم ان
 امكان وقوع المجموع الذى فرضتم ممنوع فى هوية الصورة التى فرض كونها مجردة عن الهيولى لا بدلائله
 من دليل

بين صورة الكل وصورة الجزء (فالشئ مع غيره كهو لا معه وان كان) بينهما تميز وقد عرفت (في مباحث التعيين (أنه لا تميز) ولا تمدد (بين الامثال أى بين افراد ماهية نوعية (الابالمادة) وعوارضها (فهي) أى الصورة الجسمية (مقارنة بالمادة حين ما فرضت مجردة عنها هذا خلف وقد عرفت ما فيه) من أنه مبني على عدم التقادر المختار وان تمايز الامثال معلل بالمادة وكلاهما ممنوعان (فلا نكرره * وإبعث أي رابع تفريعات الهيولى وتركب الجسم منها ومن الصورة (قد علمت) في مباحث الماهية (أنه لا بد) في الماهية الحقيقية المركبة (من احتياج أحد الجزئين الى الآخر) فقط أو احتياج كل منهما الى صاحبه على وجه لا يلزم منه دور وحينئذ فلا بد بين جزئي الجسم من حاجة وأما كيفية تلك الحاجة (فاعلم أن الهيولى ليست علة للصورة والالتصاف لها) أي للهيولى (وجود قبل وجود الصورة) لأن العلة متقدمة بالوجود على معلولها لكننا قد بينا أن المادة لا تكون بالفعل الا بسبب الصورة لأن الشئ الواحد لا يكون متصفا بالقوة والفعل مما وقد عرفت فساد فلا نعيد (و) أيضاً لو كانت الهيولى علة للصورة (لاجتمع فيها) أى في الهيولى (القبول والفعل) بالنسبة الى شئ واحد فانها حينئذ فاهلة للصورة وقابلة لها وهو باطل وجوابه أنه مبني على أن البسيط لا يكون قابلاً وفاعلاً مما وقد علمت ما فيه (و) أيضاً لا يجوز أن تكون الهيولى علة للصورة (لانها) في حد ذاتها (تقبل صوراً لا نهاية لها فلا تكون علة للمعينة) أى لا تكون علة لمعينة من تلك الصور حتى يكون حصولها في الهيولى أولى من حصول غيرها دفماً للتحكم بل ليس للمادة الا مجرد القبول وأما سبب حصول الصورة المعينة فيها فأمر آخر (ولا الصورة) أي و ليس الصورة أيضاً علة (للهيولى لانها حالة فيها فتحتاج) الصورة (في وجودها اليها) وينجى على هذه العبارة أنه يلزم حينئذ كون الهيولى علة للصورة

(قوله في الماهية الحقيقية) أي المتصفة بالوحدة الحقيقية أى الوحدة في الخارج

(قوله ليست علة) أي علة فاعلية

(قوله مبني على ان البسيط الخ) مع ان الهيولى ليست بسيطاً حقيقياً

(قوله وينجى على هذه العبارة الخ) فيه ان ثبت ههنا الاحتياج الى الفاعل والمنفرد فيسبق الاحتياج الى القابل

(قوله فلا تكون علة للمعينة) لم لا يجوز أن يكون علة للمعينة لانها بل بشرط خارج عن ذاتها منضم

اليها فلا يلزم التحكم وأما عدم كونها قابلاً وفاعلاً فقد عرفت ما فيه

[قوله وينجى على هذه العبارة أنه يلزم حينئذ كون الهيولى علة للصورة] اذ المحتاج اليه لا بد أن يكون

فالأولى أن يقال فلا تكون علة لوجود عملها (و) أيضاً ليست الصورة علة للميولي (لأنها) أى الصورة (لا توجد الامع التامهي والتشكل) بل امر (والميولي متقدمة عليهما) لأنهما من توابع المادة المتأخرة عنها ومامع المتأخر متأخر كما أن مامع المتقدم تقدم فتكون الصورة متأخرة عن الميولي فلا تكون علة لها ولا ينبغي عليك أن الحكم بتأخر مامع المتأخر إنما تظهر صحته في المعية والتأخر الزمانيين دون غيرهما (و) أيضاً ليست الصورة علة للمادة (لأنها) أى انتفاء المادة (عند عدم الصورة المعينة) يعنى لو كانت الصورة علة لها لانتفت عند انتفاء الصورة المعينة لوجوب انتفاء المعلول عند انتفاء علته لكن الصورة الجسمية تبدل وتزول عند ورود الانفصال والميولي باقية على حالها فان قيل ما ذكرتم إنما يدل على أن الصورة المعينة ليست

(قوله فالأولى الى آخره) لأولية لان عدم كونها علة لوجوده معللة باحتياجها في وجودها اليه وتأخرها عنه

(قوله ليست الصورة علة) أى فاعلة

(قوله إنما تظهر الخ) وهنا للمعية وان كانت زمانية لكن التأخر ليس بزمني ولا يلزم أن يكون مامع الشيء زماناً متأخراً عما كان ذلك الشيء متأخراً عنه ذاتاً لعدم الاحتياج بينهما

علة للمحتاج فان معنى العلة هنا هو ما يحتاج اليه الشيء في وجوده في نفسه لكن الصورة لم تكن محتاجة في وجودها في نفسها الى المحل الذي هو الميولي والا يلزم أن تكون الصورة عرضاً لاجورها هف ثم لا يذهب عليك ان مثله هذه المناقشة يكون متوجها على ما يذكر فيما بعد من قوله ومامع المتأخر متأخر الخ فالأولى أن يقال هناك أيضاً ومامع المتأخر لا يكون علة متقدمة لما هو متقدم على ذلك المتأخر فعليك بالتأمل في تأويله العبارتين

(قوله إنما تظهر صحته في المعية والتأخر الزمانيين) الظاهر أن كون الصورة مع التامهي والتشكل هو للمعية الزمانية وليست عن معية ذاتية كما توهم فان التامهي والتشكل كقيمتان عارضتان للصورة بواسطة المقدار المتأخر عن الصورة ذاتاً فكيف يكونان مع الصورة معية فقوله لا توجد الامع التامهي والتشكل ممنوع ان أراد بالمعية المعية الذاتية وغير مفيد ان أراد بها المعية الزمانية اذ المقصود هنا هو بيان التأخر الذاتي هف ثم انه لو أريد بالمعية الذاتية أن يكون الشئان بحيث يكونان معا معلولي علة ثالثة أو يكونان معا علة لمعلول ثالث فان كانا معا مقبسين الى ذلك الامر الثالث فالظاهر هناك ان مامع المتقدم متقدم وما مع المتأخر متأخر بالنسبة الى ذلك الامر الثالث وان كانا مقبسين الى غير ذلك الامر الثالث فان لم يكن بينهما لزوم في الوجود أصلاً أو كان اللزوم من أحد الجانبين فقط فالظاهر هناك انه لا يلزم أن يكون مامع المتقدم متقدماً ولا ان يكون مامع المتأخر متأخراً وان كان اللزوم من الجانبين معاً فان توقف ذات

علة لها ولا يازم من عدم علة الصورة المينة عدم علة الصورة المطلقة فلنا الواحد بالشخص لا بد أن تكون علة الفاعلية واحدة بالشخص والصورة المطلقة ليست كذلك إذا تمهد هذا فنقول التلازم وامتناع الانفكاك بينهما دل على الاحتياج من الجانبين (خاجة الميولي الى الصورة في بقائها لان الصورة تستحفظها بتواردها) عليها (اذ لو فرضنا زوال صورة) عنها (وعدم اتران) صورة (أخرى) بها (عدمت المادة) لما مر من امتناع بقائها خالية عن الصور كلها (فهي) أي تلك الصور المتواردة عليها (كالدعائم تزال واحدة) منها عن السقف (وتقام مقامها) دعامة (أخرى) فيكون السقف باقيا على حاله بتهاقب تلك الدعائم (وحاجة الصورة) الى الميولي (في التشخيص) والموارض اللازمة لتشخيصها (اذ فانه عدت أن

(قوله دل على الاحتياج إلخ) فيه ان بين العلة الموجبة والمعلول تلازما مع ان الاحتياج من أحد الجانبين فالصواب ترك هذه المقدمة وان يقال اذا تمهد ان كل واحد منها ليست علة فاعلة للآخرى خاجة الميولي إلخ

(قوله في بقائها) أي وجودها المستمر ففي أصل الوجود أيضاً محتاجة اليها والعلة الفاعلية لها المبدأ بالقياس بغيرها الوجود المستمر لبيضان الصورة عليها بتشخيصها كما في الفلكيات أو بتوارد الصور عليها كما في المنصريات

(قوله كالدعائم) والمبدأ النياض كالقيم للدعائم والعلة الفاعلية لا واحد بالشخص واحدة بالشخص والتعدد انما هو في الشروط

(قوله وتمدها) الصواب اسقاط هذه اللفظ لما عرفت ان وحدة المادة وكثرة سبب وحدة الصورة وكثرة كل منها على ذات الآخر لكن لا توقف تقدم بل توقف معية كتوقف كل من البتتين المتساندتين على الاخرى في الاستناد الواقع بينهما فالظاهر هناك أن يكون مامع المتقدم متقدما وما مع المتأخر متأخراً وان لم يتوقف ذات كل منهما على ذات الآخر بل يتوقف باعتبار أمر متأخر عن ذاته كتوقف كل من الميولي والصورة على الاخرى باعتبار البقاء والتشكل فالظاهر هناك هو عدم كون مامع المتقدم متقدما وما مع المتأخر متأخراً فلذا منع الشارح هنا تأخر مامع المتأخر فان قبل هنا احتمالان آخران هما أن يكون الشئان معا معلولين لمعتين أخريين أو يكونا معا علتين لمعلولين آخرين ويكون بينهما تلازم ذاتي بوجه من الوجوه فلنا لو سلم وجود هذين الاحتمالين فاما نمنع ههنا أيضاً أن يكون مامع المتقدم متقدما وما مع المتأخر متأخراً فتأمل والله الموفق

(قوله فلنا الواحد بالشخص لا بد أن تكون علة الفاعلية واحدة بالشخص) لا يقال حركة حجر واحد في مسافة واحدة يمكن أن تكون مستمرة الى وسط المسافة بمحرك ثم الى آخرها بمحرك آخر فهذا الحركة كانت معلولة واحدة بالشخص لانا نقول علة هذه الحركة من مبدأ المسافة الى منتهاها هو مجموع المحركين المذكورين مما فيكون العلة أمراً واحداً بالشخص أيضاً كما لا يخفى

(قوله خاجة الميولي الى الصورة في بقائها) لاني وجودها في نفسها والاحتياج على هذا الوجه أمر معقول ألا يرى الى ان حاجة للزاج الحيواني الى الحياة تكون في بقائه لاني وجوده في نفسه وذلك لانه

تشخصها) وتمدها (بالمادة وما يكتنفها من الاعراض) وعلمت أيضاً أن تناهيا وتشكلها
 لاجل المادة فقد ثبت الاحتياج من الطرفين على وجه لم يلزم منه الدور (خامساً) كما أن
 الهيولى لا تخلو عن الصورة الجسمية كذلك لا تخلو عن صورة أخرى بل (لكل جسم)
 من الاجسام (صورة نوعية) بحسبها يتنوع الجسم أنواعاً كثيرة من البسائط والمركبات
 وذلك (لأنها) أى الاجسام (مختلفة في الاوازم كقبول الانقسام) الانفكاكي وقبول
 الالتئام والتشكل التابع لهما (يسهولة) كما في المنصريات الرطبة مثل الماء والهواء (أو عسر)
 كما في المنصريات اليابسة مثل الخبث والحديد (أو عدمه) أي عدم قبول ذلك الانقسام
 والالتئام والتشكل كما في الذلبيات (وليس ذلك) الاختلاف في تلك الاوازم (للجسمية
 المشتركة) بين جميع الاجسام لان الامور المختلفة لا يجوز أن تكون معاملة بأمر مشترك
 ولا للهيولى لأنها قابلة فلا تكون فاعلة وأيضاً هيولى العناصر مشتركة فلا تكون مبدأ

(قوله وعلمت أيضاً الخ) العوالم للمعرفة أن تناهيا وتشكلها لاجل المادة وهما مشخصاتها ليكون بيان
 للعوالم التي في اثنين فان ما علم فيما سبق ان تشخصها للمادة واعلم ان بيان كيفية التلازم بينهما وكيفية تشخصها
 من غوامض مسائل الحكيم ان شئت الاساطلة فارجع الى شرح الاشارات والحكايات مع وجود القدرة
 وصفاء الفطنة ولولا الخروج عما في الكتاب ضيق الوقت لاوردنا بقدر ما أحاط به فكري العليل
 وذهني السكليل

(قوله كذلك الخ) عدم كون الهيولى خالياً عن الصورة النوعية لم يعم عليه دليل بل أمر استحساني
 بناء على أنها القابل

(قوله بل لكل جسم الخ) اضراب عما هو مفهوم مما سبق أى ليس المقصود عدم الخلو فقط بل العموم

(قوله بحسبها يتنوع الخ) أى الصورة فالمرجع مستفاد مما تقدم

(قوله مختلفة في الاوازم) بحيث لا يخلو شئ من الاجسام أحداً ما ثبت الكلية

(قوله ذلك الاختلاف) اشارة الى وجه تذكير اسم الاشارة والمراد الاوازم المختلفة كما يدل عليه التعديل

[قوله مشتركة] بدليل الكون والفساد

اذا في الحياة لم يبق المزاج أصلاً مع ان الامر بالعكس في الاحتياج فالوجود فان وجود الحياة مشروط
 بوجود المزاج وقوله فحاجة الصورة الى الهيولى في التشخص أى لاني وجودها في نفسها على ما أمر والاحتياج
 على هذا الوجه أيضاً أمر معقول ألا يرى الى أن الجسم محتاج الى التناهي في تشكده والى الحيز في تحيزه
 والى العوارض المشخصة في بعض تشخصاته ومع ذلك لم يكن محتاجاً الى شئ منها في وجوده في نفسه
 وان كان كل منها لازماً لوجوده فنأمل

لأشياء مختلفة ولا للمفارقة لأن نسبتها إلى الأجسام كلها على السوية (بل) لا بد أن يكون ذلك (لأمر مختص) أي ثابت لبعض من الأجسام دون بعض ويجب أن يكون ذلك الأمر المختص لازماً ليمكن استناد ما هو لازم إليه (فإن كان) ذلك الأمر المختص اللازم (مقوماً للجسم فهو المطلوب) إذ لا بد حينئذ من أن يكون جوهرًا فقد ثبت في الأجسام جواهر مختصة هي مبادئ آثارها ولوازمها المختلفة ولا معنى للصورة النوعية إلا ذلك (والا) أي وإن لم يكن مقوماً للجسم بل كان خارجاً لازماً (عاد الكلام فيه) لاحتياجه حينئذ إلى أمر آخر مختص يستند هو إليه (ويتسلسل قال الامام الرازي) الذي حصل لنا بالدليل هو أن هذه اللوازم من الكيفيات والايون وغيرها مستندة إلى قوى موجودة في الأجسام وأما أن تلك القوى أسباب لوجود الجسمية حتى تكون صوراً مقومة فلا بل الأقرب (الظاهر) عندنا (أنها من) قبيل (الاعراض) وما ذكره من لزوم التسلسل وارد عليهم في الصور فإن اختصاص الأجسام بصورها النوعية ليس للجسمية المشتركة ولا للهوولي

[قوله ولا للمفارقة] فيه بحث مشهور بقي هنا احتمال آخر وهو أن تكون الصورة الجسمية بشرط حلولها في هولي كل ذلك غلة فلا تثبت الكلية

[قوله إذ لا بد إلخ] امتناع تقوم الجواهر بالعرض القائم به ضرورة لأنه يلزم تقدم العرض وتأخره وكذا كونه جزءاً محمولاً عليه وأما قومه بالعرض القائم بجزئه فجوز به البعض متمسكين بأن السرير مركب من الخشب والهيئة السريرية والحق امتناعه لأن المركب من القولتين ليس داخلًا في شيء من القولتين لأنه باعتبار جزء موجود لافي موضوع وباعتبار جزء آخر موجود في موضوع لا ترجيح لاعتبار حكم أحد الجزئين دون الآخر له في نفسه وما قيل من أن صدق تعريف الجواهر على السرير بمعنى المجموع فوهم لأن صدق السرير بمعنى معروض الهيئة السريرية كما أن الجسم بمعنى حمل الأعراض القائمة جوهرًا للمجموع المركب بينهما وبما ذكرنا ظهر جوهرية الصورة النوعية وإن أشكل على الفحول

(قوله فإن اختصاص إلخ) لا وجه لهذا الكلام لأن نسبة الصورة النوعية إلى الجسم كنسبة الفصول إلى الجلس فالصورة النوعية إذا حلت في الجسم تخصص الجسم وسار كل حصة مختصة بصور معينة وقبل حلولها بتعدد فيحتاج إلى التخصيص بخلاف الأعراض فإنها عارضة للأجسام بعد تكررها في الخارج فلا بد من التخصيص

(قوله ولا للمفارقة لأن نسبتها إلى الأجسام كلها على السوية) فيه منع لم لا يجوز أن يكون هناك أمور مختلفة مختلفة الماهيات ويكون لكل منها نسبة مخصوصة إلى جسم مخصوص فعلى هذا لا يتصور الاختلاف في تلك اللوازم

ولا للمفارق لما مر بينه فلا بد من استنادها الى صور آخر غنصة وقد أجابوا عن ذلك بأن هيوليات الافلاك متخالفة بالمهية وكل واحدة منها لا تقبل الا صورة معينة وأما اختصاص العناصر بصورها فلأن المادة قبل هذه الصورة كانت متصفة بصورة أخرى لأجلها استعدت لقبول الصورة اللاحقة وهكذا الى ما لا يتناهي (و) حينئذ (نقول) لهم (لما لم يتمتع تماكب صور بلا نهاية فلم) أي فلا شيء (يتمتع تماكب اعراض بلا نهاية) بل هذا أيضاً جائز فلا حاجة الى اثبات الصورة النوعية في العناصر لذلك ولا في الافلاك لان موادها لا تقبل الا ما هو عارض لها وأجاب بعضهم عن ذلك بأننا نعلم بديهية أن حقيقة النار مخالفة لحقيقة الماء فلا بد من اختلافهما بأمر جوهرى مختص (وربما يستدل) على اثبات الصورة النوعية (بأن الماء اذا سخن) ثم ترك (يعود بالطبع بارداً فثمة أمر هو مبدأ للكيفية باق) يرد الماء الى الكيفية الزائلة بعد زوال القاسر (لنا) ان سلم أن في الجسم أمراً هو مبدأ للكيفية فلا يجديكم (ومن أين يلزم كونه من مقومات الجسم) حتي يكون صورة نوعية على أن لا نسلم ذلك (و) نقول (لم قلتم انه) أي عود الماء الى البرودة (ليس بفعل الفاعل المختار) على طريقة جري المادة (وهذا) الفرع الخامس أعني ثبوت الصورة النوعية (مع ضعفه) لعدم صحة أدلته (أصل) كبير (له فروع كثيرة) من المباحث الفلكية والمنصرية (فنحتمله ولا تنس) كيلا تبتاج الى التنبيه على ضعف ما يتفرع عليه من تلك المباحث قال الامام الرازى لما فرغنا من بيان ذاتيات الجسم ومقوماته فلنذكر أحكامه ثم شرع في اثبات الحيز الطبيعى ألا أن المصنف جملة من تفاريع الهيولى فقال (سادسها

[قوله انا نعلم بديهية) دعوى البديهية في محل النزاع غير مسموعة كيف والمتكلمون ذهبوا الى ان الاجسام متماثلة لتمام الجواهر الفردة لا الاختلاف بالاعراض

(قوله بأمر جوهرى) بناء على ما مر من امتناع تقوم الجواهر بالعرض وقد عرفت ما فيه

(قوله فلا يجديكم) اشارة الى ان المعطوف عليه محذوف بدلالة المعطوف

(قوله جعله من تفاريع الهيولى) اما على سبيل التغليب أو باعتبار ان ثبوت الحيز الطبيعى يتوقف على ثبوت الطبيعة الحاملة في الهيولى فان أصحاب الجزء يقولون يتماثل الاجسام فلا طبيعة ولا اقتضاء

(قوله وأجاب بعضهم عن ذلك) أي أجاب عنه بتغيير الدليل وقوله بأننا نعلم بداهة أن حقيقة النار مخالفة لحقيقة الماء هنا منع فان الذي نعلمه بداهة هو ان كينيتى النار مخالفة لكينيتى الماء وأما المخالفة بين حقيقتيهما بأن يكون لكل منهما في ذاته منفى للامتنياز الذاتى عن الآخر فهو محل النزاع بعد

كل جسم له حيز طبيعي تقتضي طبيعته حصوله فيه (ضرورة أنه لو خلى) الجسم (وطبيعته) أي فرض

(عبد الحكيم)

واختصاص الاجسام بالآثار بارادة الفاعل المختار

(قوله كل جسم له حيز طبيعي) هذه المسئلة لا تصح عند القائلين بالجزء سواء كان موجوداً أو هو وما
اذ لا اختلاف فيه حتى يدل أن بعضه طبيعي وبعضه غير طبيعي قال الشارح في بحث المكان أنه قد استدل
بعضهم على امتناع كون مكان بعداً مجرداً باستلزامه أن لا يمكن جسم في حيز ولا يتحرك عنه وأجيب
بأن اختصاص الاجسام باحيازها لما يذها من اللامعة والمنافرة وبما ذكرنا ظهر عدم صحة ما في التجريد بعد
ما اختار ان المكان هو البعد من أن لكل جسم مكاناً طبيعياً وأما عند القائلين بالسطح فلا يصدق بكلمة
اذ قبل بتراصف الحيز والمكان اذا المحدد لا مكان له فضلاً عن كونه طبيعياً فقبل بمعنى الحيز عن المكان
كما مر في بحث المكان من أن الحيز ما به تمايز الاجسام في الاشارة الحسية وهو أهم من المكان متناول
لوضع الذي به يمتاز المحدد عن غيره في الاشارة الحسية فهو متعزول ليس في المكان ولا بعد في ان يكون
الحالة التي تميزه في الاشارة الحسية عن غيره طبيعياً له وان لم يكن شيء من أوضاعه يشبه بالقياس الى ما تحت
أسراً طبيعياً وفيه بحث لان الحيز ينسب الى الجسم بكلمة في ويصح الانتقال منه ويدل على ما ذكرنا
من أن الجسم لا يجوز أن يكون له حيزان طبيعيان فلا يمكن ادخال الوضع بهذا المعنى في الحيز والصواب
ما في الشفاء من أن الحيز اما مكان أو وضع ترتيب الاجسام بعضها مع بعض والعين والمشارك للجزئين
وضع الترتيب بأن يشار الى الجسم بأنه هناك وهنا سواء كان سطحاً أو وضعاً حاملاً بالترتيب واليه يرشد
الدليل المذكور عليه

(قوله تقتضي طبيعته حصوله فيه) يعني أن المراد بالحيز الطبيعي ما تقتضي الطبيعة حصوله فيه ولذا
لا يجوز أن يكون اجسم واحد حيزان طبيعيان وفيه اشارة الى رد ما في شرح المقاصد وحكمة العين من أنها
لأنه في بالحيز الطبيعي الا ما يكون حاصل للجسم في نفسه مع قطع النظر عما سواء والى دفع ما أورده بعض
من أن المكان بمعنى السطح كيف يكون طبيعياً وهو حاصل له بسبب الحاوي وليس حاصل للجسم اذا
خلى وطبيعته لان اللازم في المكان الطبيعي ان يكون الجسم بطبيعته مقتضياً للحصول فيه وان كان
الحصول متوقفاً على شرط وارتفاع مانع وفي الاشارات ان الجسم اذا خلى وطباعه ولم يعرض له من
خارج تأثير غريب لم يكن له بد من وضع معين وشكل معين فاذن في طباعه مبدأ استيعاب ذلك وفي
شرحه وأما قبل مبدأ استيعاب ذلك ولم يقل مبدأ ذلك أو مبدأ وجوب ذلك لان الحصول في الموضع
المعين والشكل المعين وربما يلزمهما التفسير كما ذكرنا لكن الجسم يكون بحيث يعود الى ما اقتضته طباعه
عند زوال القسر الخ

(قوله أي فرض بعد وجوده) اشارة الى أن الحيز من لوازم الوجود لا انماية فالفاعل معتبر من
حيث أنه موجود له

بعد وجوده خالياً عن جميع ما يمكن خلوه عنه من التأثيرات القريبة (لكان له مكان ضرورة) اذ لا يمكن جسم لا في مكان ولا يتصور حصوله في جميع الامكنة معا بل لا بد أن يحصل في حيز معين ولا يكون حصوله في ذلك الحيز مستنداً الى أمر خارج اذ المفروض خلوه عنه ولا الى الجسمية المشتركة لان نسبتها الى الاحياز كلها على السوية ولا الى الهيولى لانها تابعة للجسمية في اقتضاء حيز ما على الاطلاق بل الى أمر آخر داخل فيه يختص به وهو المراد بالطبيعة (قلنا) ما ذكرتم (ممنوع بل لو خلى) الجسم وطبيعته (لكان كالمحدد لا مكان له) كما هو مذهب أرسطو ومن تابعه (أو) نقول اذا خلى وطبيعته (تكون نسبتته الى الاحياز) كلها (سواء حتى يخصه) الفاعل (المختار) بحيز معين ولا نسلم امكان خلوه في

(عبد الحكيم)

[قوله عن جميع ما يمكن خلوه منه] وهو ما سوى لازم ماهيته والفاعل من حيث هو موجود له فلا يرد ما قيل أن أريد التخلية من الفاعل أيضاً فالجسم حينئذ لا يكون موجوداً فضلاً عن اقتضاء الحيز وأن أريد التخلية من الفاعل أيضاً فالجسم حينئذ لا يكون موجوداً فضلاً عن اقتضاء الحيز وأن أريد التخلية مما سوى الفاعل فيلجئ أن يكون المخصص هو الفاعل لان المفروض تخليته عنه من حيث هذا الاعتبار أيضاً (قوله الضرورة [الضرورة الاولى بالنسبة الى نفس الحكم أغنى الملازمة والثانية بالنسبة الى ان الحكم بالضرورة أيضاً ضروري فانه قد يكون نظرياً قول الشارح اذ لا يمكن تنبيه على ذلك (قوله أن يحصل في حيز معين) ان أراد في معين من المعينات فيجوز ان يكون المخصص له امتناع كونه لا في مكان أو في كل أمكنة وما قيل ان الحصول في المكان المعين أمر وجودي فلا يمكن استناده الى الامتناع الذي هو عديم فدفع لانه يجوز أن يكون الاستناد الى الجسمية بشرط هذا الامتناع (قوله ممنوع الخ) قد عرفت اندفاعه بما حررنا لك من أن الحيز أهم من المكان (قوله حتى يخصه الفاعل المختار) انما قيد بالمختار لئلا يرد أن نسبة الفاعل الى جميع الاحياز على السوية فلا يخص الا بحسب الاستعدادات

[قوله ولا نسلم امكان خلوه في نفس الأمر] لاختفاء انه يكفي لنا اثبات امكان فرض الخلو وان كان المفروض محالاً ولا شك في امكانه فان الجسم يمكن فرضه موجوداً عارياً عن جميع ما لا بد من في تقوم ماهيته ووجوده ثم اذا فرضه فلا بد أن يحصل في حيز معين لما عرفت ولا شك أن الحصول في ذلك الحيز من الاسور الممكنة فلا بد له من علة وليست الاشياء القريبة لانا اذا فرضنا الخلو عنها فهي اما ذاته أو مقوم ماهيته أو لازم ذاته والفاعل من حيث انه مخصص بالحيز أيضاً مفروض خلوه عنه وان كان مفروضاً معه من حيث انه موجود خلاصته ما في الشفاء يمكن توهم الجلس خالياً عن جميع ما لا يكون مقوماً لماحيته ووجوده ولا يمكن توهم خلوه عن مكان معين فلا بد من استناده الى أمر لا يمكن خلوه عنه

نفس الامر عن تأثير المختار وتخصيصه (و) نقول (لو فرضت الاحياز) كلها (خالية) عن
 الاجسام (ثم) فرض أنه (خلق الارض) وحدها (كان نسبتها الى الاحياز كلها سواء اذ
 ليس نمة مركز ولا محيط) واذا جمعت الارض بأسرها في أي حيز اتفق وجب أن تقف
 فيه ولا تنتقل منه الى غيره لاستحالة الترجيح بلا مرجح فليتوهم من أن الارض طالبة
 للمكان الذي هي فيه باطل (كما قال) به (نابت بن قرة) فانه قال ليس لشيء من الامكنة
 حال يخص به دون غيره حتى يتصور أن جسما معيناً طالب له بطبعه دون ما عداه (واذا
 رمينا مدرة) الى فوق (فانما تمود) المدرة (الى مركز الارض) لا لان الطبيعة الارضية
 طالبة له كما توهم بل (لان الجزء مائل الى كله) الذي يجذبه بعلة الجنسية ولو جعل الارض
 نصفين وجعل كل نصف في جانب آخر لكان طلب كل منهما مساوياً لطلب صاحبه حتى
 يلتقيا في وسط المسافة التي بينهما ولو فرض أن الارض كلها رفعت الى فلك الشمس ثم أطلق
 من المكان الذي هي فيه الآن حبل لا ترتفع ذلك الحبل اليها لطلبه للأمر العظيم الذي هو
 شبيهه ولو فرض أنها تقطعت وتفرقت في جوانب العالم ثم أطلقت أجزاؤها لكان يتوجه
 بعضها الى بعض ويقف حيث يتبهاً تلاقيا قال ولان كل جزء يطلب جميع الاجزاء طلباً

(قوله لو فرضت الاحياز الخ) هذا انما يصح على رأى القائلين بالبعد وأما عند أصحاب السطح فلا
 يمكن ذلك اذ عند عدم الاحساس بتعدى الاحياز
 (قوله الذي يجذبه) اشارة الى أن العود معلل بميل الحيز ولذا كان المدرة الكبيرة أسرع من الصغيرة
 ويجذبه الكل ولذا كانت حركته سريعة عند القرب من الارض

(قوله باطل) اذ المفروض أن الاحياز خالية عن الاجسام ثم خلقت الارض بحيث لم يكن هناك محيط
 ولا مركز فحينئذ يلزم أن تكون نسبة الارض الى الاحياز كلها على السواء فلم يتصور أن تكون طالبة
 للمكان الذي هي فيه

(قوله لان الجزء مائل الى كله) ظاهره يدل على ان الكل موجود بالفعل والجزء بميل اليه وهذا
 باطل اذ الكل انما يحصل بعد وصول الجزء اليه فالمراد ان الاقل بميل الى الاكثر حتى يصل اليه فيحصل
 الكل أو المراد ان الجزء بميل الى الاجتماع حتى يحصل الكل

(قوله ولو فرض أنها تقطعت وتفرقت الخ) فلو فرض جزء في وسط الاجزاء بحيث يكون ميله الى
 سائر الاجزاء على السواء لزم أن يكون ذلك الجزء واقفاً في موضعه حتى يجتمع سائر الاجزاء معه أو
 يمرض غلبة بعض الاجزاء على البعض الآخر وأياً ما كان فلم يلزم الترجيح بلا مرجح

واحداً ومن المحال أن ياتي الجزء الواحد كل جزء لا جرم طلب أن يكون قربه من جميع
الاجزاء قريبا متساويا وهذا هو طلب الوسط ثم ان جميع الاجزاء شأنه هذا فلزم من ذلك
استدارة الارض وكريتها وأن يكون كل جزء منها طالبا للمركز هكذا نقل عنه في المباحث
للمشرقية (وبالجملة فلم لا يجوز أن يكون كل جسم) بحيث (لو خلى وطبعه لكان يقتضى
حيزا مبهما ككل جزء من الارض) فانه بطلب حيزا مبهما من اجزاء حيز الارض (ويكون
المخصص) لذلك الجسم يحيز معين (أمرأ من خارج) كما أن مخصص جزء الارض يحيز
معين أمر خارج عنه وقد يجاب بأن الكلام فيما اذا خلى الجسم وطبعه وجرده عن جميع
الامور الخارجة عنه وأما جزء الارض فانه لو خلى وطبعه لاتصل بكمه فلم يبق موجوداً
منفرداً مقتضيا للمكان وما دام موجوداً على حدة فانه لا يخلو عن قاسر (فرعان) على
أن لكل جسم مكانا طبيعيا * (الاول لا يكون لجسم) واحد (حيزان طبيعيان فانه اذا
كان في أحدهما فان طلب الآخر فهذا) المكان الذي هو فيه الآن (ليس طبيعيا له) لانه
هارب عنه طالب لغيره (والا) أى وان لم يطلب الآخر حال كونه في أحدهما (فالاخر
ليس طبيعيا له) لانه ليس طالبا له حين ما خلى وطبعه (و) أيضاً (اذا كان) الجسم (خارجا

(قوله وبالجملة الخ) لفظ الجملة ليس في موقعه لانه منع الملازمة المذكورة بسند آخر وهو أن يكون
حال كل جسم كحال جزء الارض

(قوله وان لم يطلب الخ) في شرح التجريد عدم الطلب بمكان بسبب انه وجد مكانا طبيعيا لا يتحد في
كون هذا المكان طبيعيا فان طلب المكان انما يكون اذا لم يكن موجودا لمكان هو مطلوبه وليس بشئ
لان المكان الطبيعي على ما مر لو خلى الجسم وطبعه اقتضاء والاقتضاء ليس مشروطاً بشئ انما للمشروط
بعدم وجدان الحركة اليه

[قوله اذا كان الجسم الخ] والخروج عنهما غير اختصاص بجهة دون جهة يمكن والا لكان أحدهما
لازما فلا يكون الثاني طبيعيا فيكون الخروج لاعلى سمتها أيضاً ممكناً والتخلية ممكنة وليس بين الخروج

(قوله وقد يجاب الخ) هذا الجواب انما يفيد اذا جعل قوله لكل جزء من الارض نقضاً اجالياً
مذكوراً بعد ايراد المنع وأما اذا جعل سندا للمنع كما هو الظاهر فلا يفيد اذ هو أعني هذا الجواب يكون
حيث كلاما على السند مع انه يمكن أن يقال لانه لم ان فرض خلو الجسم عن جميع الامور الخارجة عنه
يقتضي خلوه في نفس الامر

(قوله فالآخر ليس طبيعيا) وعليه منع ظاهر بأن يقال لم لا يجوز أن يكون عدم طلب الحيز الآخر
لحصوله في أحد الحيزين الطبيعيين

عنهما) بالتسرى ثم خلى وطبعه (فاما أن يتوجه اليهما) مما (وهو محال) ظاهر فيما اذا لم يكونا من المكان التسري في جهة واحدة (أولاً) يتوجه (الى واحد منهما فليس شيء منهما طبيعياً أو) يتوجه (الى أحدهما) فقط (فالآخر ليس طبيعياً) له والكل محال فالمكان الطبيعي واحد * (الثاني) من الفرعين الجسم البسيط له مكان طبيعي كما عرفت (ومكان المركب) أى مكانه الطبيعي (مكان البسيط الغالب فيه) فإنه يقرر ما عنده ويجذبه الى حيزه فيكون الكل اذا خلى وطبعه طالبا لذلك الحيز (وان تساوت البسائط) كلها (فيه فالمكان) الطبيعي له (هو الذى اتفق وجوده فيه لعدم أولوية الغير وفيه نظر لانه لو أخرج) المركب المتساوى البسائط (عنه) أى عن ذلك المكان الذى اتفق وجوده فيه (لم يبد اليه طبعاً) بل سكن أينما أخرج (لعدم الرجوع) فلا يكون ذلك المكان طبيعياً (والبسيطان) المتساويان (في) الحجم (والمقدار قد يختلفان في القوة) فإنه اذا أخذ مقداران

والثخيلة ثنائى حتى لا يمكن الاجتماع بعدم فرض وقوع الخروج وبالثخيلة يلزم أحد الامور الثلاثة المذكورة هذا غاية التحرير ويرد عليه أن الخروج لا على ستمها لاستلزامه امتناع التوجه الى الحيزين مناف للثخيلة المستلزما للتوجه فلعل ملشأ الاستحالة اجتماع هذين الامرين المتباينين بتعدد المكان الطبيعي (قوله ومكان المركب الخ) قالوا ليس للمركب مكان وراء أمكنة البسائط لأن التركيب لا يقتضى زيادة في وجود الاجسام فلا يحتاج بسببه الى مكان زائد على أمكنة البسائط فاذا أمكنة المركبات هي أمكنة البسائط بعينها على التفصيل المذكور

(قوله والبسيطان الخ) عطف على قوله وان تساوت البسائط وليس داخل تحت النظر

(قوله وهو محال ظاهر فيما اذا لم يكونا الخ) فيه منع أيضاً اذ يقال لم لا يجوز أن يكون في الجسم البسيط جهتان غلبتان لازمتان لذاته وطبيعته ويكون الجسم باعتبارهما متوجهاً الى الحيزين الطبيعيين معاً فاذا كان الجسم في حاق الوسط منهما يكون معلماً بينهما وهذا مثل ما يقول الحكيم في العقول المجردة من ان لكل عقل اعتبارات عقلية مثل وجوده ووجوبه من علته وامكانه الى غير ذلك فهذه الاعتبارات يكون مقتضى لمولات متعددة

(قوله وان تساوت البسائط كلها فيه فالمكان الطبيعي له) لعل هذه الكلام فرضى محض لا تحقيق مطابق لم يلزم أن يكون مخالفاً لما سيجيء من انه لا يوجد المعتدل الحقيقي في الاجسام المركبة العناصر الاربعة ويؤيد ما ذكرنا ما يذكره الشارح من قوله هذا كله بالنظر الى ما يقتضيه التركيب اذا خلا عن مقتضى آخر الى آخره ويحتمل أن يكون هذا الكلام بالنظر الى المركب الذي لا مزاج له ويكون ما سيجيء بالنظر الى المركب الذي له مزاج الا أن قوله وقد يفصل هنا الخ مشعر بأن هذا الكلام عام يتناول المركبات

متساويان من الارض والنار فربما كان اقتضاء الارضية للميل السافل أقوى من اقتضاء
النارية للميل الصاعد أو بالعكس بل ربما كان الناقص في المقدار أقوى في القوة (فالمتبر)
من التساوي في بسائط المركب (هو التساوي في القوة) دون الحجم والمقدار وقد يفصل
هنا ويقال المركب ان تركب من بسيطين فان كان أحدهما غالبا في القوة وكان هناك
ما يحفظ الامتزاج فالمركب ينحذب بالطبع الى مكان الغالب وان تساويا فاما أن يكون كل
منهما ممانيا للآخر في حركته أولا فان لم يمانيا افترقا ولم يجتمعا الا بقاسر وان يمانيا مثل
أن تكون النار من تحت والارض من فوق فاما أن يكون بعد كل منهما عن حيزه مساويا
لبعد الآخر أولا فعلى الاول يتقاومان فيجتبس المركب في ذلك المكان لا سيما اذا كان في
الحل المشترك بين حيزيهما وعلى الثاني ينحذب المركب الى حيز ما هو أقرب الى حيزه
لان الحركات الطبيعية تشتد عند القرب من احيازها وتقدر عند البعد وان تركب من ثلاثة
فان غلب أحدها حصل المركب بطبعه في حيز الغالب كما مر وان تساوت فان كانت الثلاثة
متجاورة كالارض والماء والهواء حصل المركب في حيز العنصر الوسط كالماء وان كانت
متباعدة كالارض والماء والنار حصل المركب في الوسط أيضا لتساوي الجذب من الجانبين
ولان الارض والماء وان اختلفا في الماهية لكنهما يشتركان في الميل الى أسفل فهما يفلبان
النار بهذا الاعتبار وان تركب من أربعة فان كانت متساوية حصل المركب في الوسط والا
ففي حيز الغالب هذا كله بالنظر الى ما يقتضيه التركيب اذا خلا عن مقتضى آخر يمنع العناصر
عن أفعالها فانه يجوز أن يحصل للمركب صورة نوعية تعين له مكان البسيط المغلوب والله
أعلم **الفصل الثاني** من فصلي المرصد الاول (في أقسامه) أي أقسام الجسم الطبيعي

(قوله وقد يفصله الخ) منقول من المباحث الشرقية

(قوله وكان هناك الخ) وان لم يكن المزاج قويا بطل التركيب فان كل جزء له مكان عنصريه

(قوله وان تساويا) أي في القوة

(قوله افترقا ولم يجتمعا الخ) أي لا ينجعل التركيب الا بقاسر يقسرها على الاجتماع فعند الاجتماع له

مكان قسري واذا خلى وطبعه لا يبق المركب

للمزاجية وغيرها

(قوله في حيز العنصر الوسط) أي في وسط حيز العنصر الوسط

الذي تبين في الفصل الاول حقيقته وأجزاؤه (وأحكام كل قسم منها) أي من تلك الاقسام (وفيه) أي في هذا الفصل الثاني (مقدمة وأقسام) خمسة * (المقدمة) الجسم ينقسم الى بسيط (ومركب) ويظهر لك وجه الانحصار فيهما من بيان مفهوميهما (و) الجسم (البسيط له رسمان) مشهوران * (الاول ماجزؤه) أي كل جزء منه (مساو لكله في الاسم والحد) كالماء مثلا قال الامام الرازي هذا انما يستقيم اذا قلنا بان الجسم غير مركب من الهولي والعورة بل هو جوهر متصل بذاته لا بمادة واما اذا قيل انه مركب منهما فانه لا يستقيم لان جزءه المادي وحده أو العوري وحده لا يساويه في الاسم والحد بل لا بد حينئذ من أن يتبدل الجزء بكونه جسميا أي مقداريا والى ذلك أشار المصنف بقوله (والمراد) بالجزء المذكور في رسم البسيط (هو الجزء المقداري والاورد الهولي والعورة) فانهما جزآن من الجسم البسيط ولا يساويانه فيما ذكر فلا ينطبق هذا الرسم على شيء من الاجسام البسيطة واذا أريد الجزء المقداري كان منطبقا عليها سواء تركبت منهما أولا * (الثاني) من رسمي الجسم البسيط (ما لا يتركب من أجسام مختلفة الطبائع وكل منهما) أي من هذين الرسمين (قد يعتبر بحسب الحقيقة أو الحس فهذه أربعة اعتبارات) في رسم البسيط * الاول ما جزؤه المقداري بحسب الحقيقة مساو لكله في الاسم والحد فيتدرج فيه العناصر الاربعة لان كل جزء مقداري يفرض فيها يساوي كله في اسمه وحده دون الفلك اذ ليس أجزاؤه المقدارية المفروضة فيه كذلك ودون الاعضاء المتشابهة الحيوانية كالعظم واللحم مثلا اذ فيها أجزاء مقدارية هي العناصر ولا تشاركها في أسمائها وحدودها * الثاني ما يكون جزؤه المقداري بحسب الحس مساويا له فيما ذكر فيتناول مع العناصر الاعضاء المتشابهة فان كل جزء محسوس منها يساويها في الاسم والحد دون الفلك * الثالث ما لا يتركب بحسب الحقيقة من أجسام مختلفة الطبائع فيشمل العناصر والفلك دون شيء من أعضائه الحيوان * الرابع ما لا يتركب بحسب الحس من أجسام مختلفة الطبائع فيتناول الكل فهو أعم

(عبد الحكيم)

(قوله ويظهر لك الخ) فلذا تعرض المصنف لتعريفها وترك دليل الانحصار
[قوله أي كل جزء منه] الذي به بعض أجزائه مساو لكله دون البعض داخل في المركب
[قوله قال الامام الخ] لم يظهر لي فائدة نقل كلام الامام

الاعتبارات وأولها أخصها وبين الثاني والثالث عموم من وجه وتلخيصه ان مالا يتركب من أجسام محسوسة مختلفة الطبائع اما ان لا يتركب من أجسام مختلفة ويتركب منها لكنها غير محسوسة وعلى الاول اما ان لا يكون اسمه موضوعا له بشرط كونه موصوفا بصفة مخصوصة كالماء والارض والهواء والنار فيشاركه أجزاءه في اسمه وحده واما ان يكون مشروطا به فلا يطلق اسمه على أجزائه كالفلك اذ قد اعتبر في اسمه شكل معين وعلى الثاني أيضا اما ان لا يعتبر في الاسم صفة كاللحم والعظم فيطلق اسمه على جزئه أو يعتبر فلا يطلق كالشريان والوريد اذ قد اعتبر فيهما التجويف والهيئة المخصوصة فالاعتبار الرابع يعم هذه الاربعة بأسرها والاول يتناول واحدا منها ولا يخفى عليك حال الآخرين والى ما فصلناه لك أشار بجملة بقوله (فاعتبر ذلك) أى الذي ذكرناه من اعتبار كل واحد من رسمي البسيط بحسب الحقيقة أو الحس (فى الاعضاء المتشابهة) الحيوانية (كاللحم والعظم) ونظائرها (وفي الفلك يظهر لك الفرق) بين الاعتبارات الاربعة كما عرفت (و) الجسم (المركب بخلافه) فهو على الرسم الاول مالا يكون جزؤه المقداري بحسب الحقيقة مساويا له فى الاسم والجد فيخرج عنه من البسائط المذكورة العناصر دون الفلك والاعضاء المتشابهة وان اعتبر الجزء المقداري بحسب الحس خرجت تلك الاعضاء أيضا وعلى الرسم الثاني هو ما يتركب بحسب الحقيقة من أجسام مختلفة الطبائع فيخرج عنه العناصر والفلك دون الاعضاء المذكورة وان اعتبر التركيب بحسب الحس خرجت هذه الاعضاء

(قوله وأولها أخصها) لاختصاصه بالعناصر

(قوله وبين الثاني والثالث عموم الخ) لصدقهما على العناصر وصدق الثاني على الاعضاء المتشابهة بدون

الثالث وصدق الثالث بدون الثاني فى الفلك

[قوله كالشريان] وهى العرق النابت من القلب المتحرك بحركته والوريد العرق النابت من الكبد

الغير المتحرك

(قوله كالشريان والوريد الخ) الشريان هو عرق نابض تجوف نابت من القلب والوريد هو عرق

مجوف مضاعف غليظ فى العنق وهو انسان فى كل عنق ووريدان كل منهما انسان

(قوله دون الفلك) لا يكون جميع أجزائه المقدارية بحسب الحقيقة مساويا فى الاسم والحد فكذا لا يضر

أن يكون بعض أجزائه كذلك مثل مجموع التميمين الحاوي والجوي فانه جزء من فلكه وانه مساو له

فى ذلك بحسب الحقيقة كما لا يخفى

أيضاً في رسم المركب اعتبارات أربعة أيضاً إلا أن أولها أهمها ورابعها أخصها على عكس ما تقدم وبين الباقيين عموم من وجه كما هناك واعلم أن المراد بالجسم البسيط في هذا الموضع ما لا يتركب حقيقته في نفس الأمر من أجسام مختلفة الطبائع وبالمركب ما يقابله ثم إن المصنف ذكر ههنا حكماً عاماً للأجسام البسيطة والمركبة وهو أن لها شكلاً طيبياً وبين أن الشكل الطيبى للبسيط ماذا فقال (ولكل جسم) بسيطاً كان أو مركباً (شكل طيبى) وذلك (لوجوب تناهيه) لما سيزد عليك من استحالة لا تنهى الإبعاد (فلو خلى الجسم) أى جسم كان (وطبعه) بأن يفرض بعد وجوده خالياً عن جميع ما يمكن خلوه عنه من التأثيرات الخارجية (بمحيط به حد) أى طرف واحد فيكون كرة (أو حدود) أكثر من

[قوله أى جسم كان] مركباً أو بسيطاً

[قوله بأن يفرض بعد وجوده الخ] إذ الشكل من لوازم الوجود وتقرير الاستدلال على ما تقدم في الحيز الطيبى وما أورد عليه من أن الشكل لازم للجسم بواسطة التناهي من لوازم الماهية إذ الجسم الغير التناهى لاشك في جسيته فدفع بأن الشكل من لوازم الوجود وما ذكر إنما يدل على أنه ليس لوازم الماهية ولا شك أن وجود الجسم في الخارج يستلزم التناهى المستلزم للشكل [قوله فيكون كرة] أى شكله كرة وكذا في قوله فيكون مضلعاً

(قوله لكل جسم شكل طيبى) وذلك لوجوب تناهيه كل جسم إما أن يقتضى تناهى أبعاده أو يقتضى لاتناهى أبعاده أو يقتضى شيئاً بينهما والمسلم من هذه الأقسام هو الثالث والاولان ممنوعان في الأجسام البسيطة فلم يلزم أن يكون لها أشكال طبيعية كما زعموا وأما المركبات فالظاهر أنها مقتضية للتناهى والتشكل كما في أعضاء الحيوانات وأغصان الأشجار بناء على القول بالإيجاب لا على القول بالأختبار وقد اعترض الشارح في حاشيته لشرح التجريد فقال ويرد عليه أن شكله يتوقف على تناهى الأبعاد ولا شك أن طبيعة الجسم لا يقتضى تناهى أبعاده وما يمرض للشيء بواسطة ليست مستندة إلى ذاته لا يكون عارضاً له لذاته فإن قلت هذا بعينه وارد في المكان أيضاً لأن حصوله فيه موقوف على وجود المكان الذى لا يستند إلى ذات الجسم قلت وجود الجسم لا يتصور في غير مكان عند الثائل بأنه البعد فوجود المكان من لوازم وجوده من حيث هو بخلاف تناهى الأبعاد فانه ليس من لوازم وجود الجسم من حيث هو لأن الواسطة إذا لم تستند إلى ذات الشيء ولم تكن لازمة له كانت أسراً غريباً قطعاً بخلاف ما يستند إلى ذاته أو ما يلزم من ذاته من حيث هو لئلا شك في وروده على القول بأن المكان هو السطح فانه ليس لازماً لوجود الجسم كما في المحدود بل يتوقف على وجود جسم آخر وهو أمر غريب إلى ههنا كلامه ويمكن أن يجاب عن بعينه لتأمل

واحد فيكون مضملاً وعلى التقديرين كان ذلك الشكل طبيعياً له لاستناده الى طبيعته من غير أن يكون هناك تأثير غريب ثم ان الاشكال الطبيعية للأجسام المركبة غير منضبطة لاختلافها بحسب اختلاف أجزائها في طبائرها ومقاديرها وبحسب صورها النوعية فلذلك لم يتعرض لها (و) قال (الشكل الطبيعي للبسيط) من الاجسام هو (الكرة) وذلك (لان له) أى للجسم البسيط بالمعنى المراد في هذا المقام (قوة) أى طبيعة (واحدة والقوة الواحدة لاتعمل في المادة الواحدة) التي للبسيط (الافلا واحداً) أى غير مختلف بالنوع (وكل شكل سوى الكرة ففيه أفعال مختلفة) أنواعها فان المضمع من الاشكال يكون جانباً منه خطأ وآخر زاوية أو سطحاً أو نقطة وهي أمور متخالفة الحقائق فيلزم التحكم لان التقابل والفاعل في الكل متعددان (وشكك) فيما ذكر من أن الشكل الطبيعي للبسيط هو الكرة (بوجوه) أربعة (الاول الارض بسيطة) على رأيهم (وليست كرية) لما عليها وفيها من الجبال والتلال والاعوار والوهاد (وقولهم) في دفع هذا السؤال أن ما ذكرتموه تضاديس الارض (وخشوناتها) الواقعة على ظاهرها (لا قدر لها بالنسبة اليها فهي) أى تلك الخشونات على الارض (بجاورسة على كرة كبيرة) اذ قد بينوا أن الجبل اذا كان ارتفاعه نصف فرسخ يكون نسبة طوله الى قطر الارض كنسبة خمس سبع عرض شعيرة معتدلة الى كرة قطرها

(قول والقوة الواحدة الخ) أى القوة الواحدة من حيث أنها واحدة لاتعمل في الواحدة من حيث أنها واحد الافلا واحدا وهذه المقدمة بديهية (قول الأول) هذا النقض اجالى يتخلف الحكم عن الدليل في الأرض وكذا الثالث والثاني والرابع بمنهم بقوله ان الفاعل الواحد لا يعمل في مادة واحدة الاخلاء او احداً والانسب ان يجعل الثالث ثانياً والثاني ثالثاً

(قول وكل جسم سوى الكرة ففيه أفعال مختلفة) قد نقض هذا بالشكل الاهليجي فانه ليس كرة حقيقية مع انه ليس هناك الاسطح واحد قلنا لان سلم ذلك بل كان في جانبيه نقطتان ينتهي اليها ذلك السطح فهناك أفعال مختلفة بالنوع وفيه نظر ويرد النقض بالنطاق الذي في صورة حلقة مدورة كما سيجي ويمكن ان يجاب عن النقض بأن في الشكل الاهليجي طولاً غير الاستدارة وفي النطاق المذكور جوفاً غير الاستدارة ففيهما أفعال مختلفة فتأمل (قول الى قطر الأرض كنسبة خمس سبع الخ) قطر الكرة بضم القاف وهو الخط المستقيم المار بمركز الكرة واصلا الى طرفيها وقوله خمس بضم الخاء وكذا قوله سبع بضم السين وقوله ثلث بضم التاء والذراع أربعة وعشرون اصبعاً وعرض كل اصبع ثلاث شعيرات مضمومة بطون بعضها بطون بعض وقوله تقريباً كأنه اشارة الى دفع ما يقال من أن هذا الكلام مخالف لما ذكره آغا من قوله اذا كان ارتفاعه نصف فرسخ يكون وقوله بالعرض بفتح العين والراء المهملتين

ذراع وعلى هذا تكون نسبة طول أعظم جبل عليها وهو ما ارتقاه فرسخان وثلاث كنسبة سبع عرض تلك الشميرة الى الذراع تقريباً (فلا تخرجها) تلك الخشونات التي لا قدر لها بالنسبة اليها (عن كونها كرية بمحملتها لا يفي) أى لا يفيد قواهم المذكور اندفاع ذلك السؤال (اذ الكرية) الحقيقية (لا تقبل الأشد والأضعف) حتى يتصور وجود الكرية الضعيفة في الارض مع تلك الخشونات القادحة في كمال الكرية فاذن حقيقة الكرية منتفية عنها قطعاً بل وجه دفعه أن يقال شكلها الطبيعي هو الكرة الا أنه وقعت هناك أسباب خارجة عنها كالرياح والأمطار والسيول فانثلم بها جزء من الارض ثم ان اليوسة التي فيها حافظة لما حصل لها من الاشكال فلا جرم ففي شكل الارض على ذلك الانشلام مقتضى لتلك الخشونات فيكون خروجها عن شكلها الطبيعي بتلك الاسباب وذلك لا يقدح في اقتضاء طبيعتها الشكل الكروي كما ادعيناه فان قيل كون اليوسة المستندة الى طبيعة الارض حافظة للشكل القسري المانع عن الشكل الطبيعي يقتضي كون الطبيعة الواحدة مقتضية لشيء ولما لم يمنع من حصول ذلك الشيء وذلك باطل قطعاً أجيب بأن الطبيعة اقتضت شكلاً مخصوصاً واقتضت أيضاً كيفية حافظة للشكل مطلقاً فهذا الاقتضاء لا يخالف الاقتضاء الاول بل يؤكده لو خلت وطبيعتها لكن لما أزال القاسر الشكل ولم يزل الكيفية صارت الكيفية حافظة للشكل القسري وبإثباته بالعرض عن العود الى الشكل الطبيعي ولا استحالة في ذلك الوجه (الثاني الافلاك المكوكة فيها نقر) أى حفر ترتكز الكواكب فيها (مختلفة بالقدر) لانها مساوية لمقادير الكواكب المختلفة الاقدار المائلة لتلك النقر (والوضع) أى مختلفة بالوضع أيضاً لان تلك النقر موجودة في موضع من الفلك أي جانب منه دون آخر فلهذا اختلف فعل الطبيعة الواحدة في مادة واحدة وقد أجاب بعضهم عن هذا بأن الاختلاف المذكور ليس

(عبد الحكيم)

(قول أجيب الخ) خلاصته ان ما يمنع اليوسة عن الشكل الطبيعي فعل عرضي لا ذاتي حتى ينافي اقتضاء الطبيعة لها (قول الافلاك المكوكة فيها الخ) هذا على مذهب قوم اثبتوا الكواكب نفوساً محركة اياها وحركات وضعية على أنفسها كما اثبتوا الافلاك كها واما على مذهب قوم اثبتوا الكل فلكاً من الافلاك نفساً محركة وان الكواكب أجزاء متصلة بالافلاك غير متحركة ممتازة عنها بالإشارة والشكل فهي كابعاض خشب مختلفة بالوانها فلا نقر ولا اختلاف في الموضع ولا ارتكاز الا بالوهم (قولهم وقد أجاب بعضهم الخ) قد عرفت ان السؤال المذكور منع لمقدمة الدليل ولا يمكن جعله معارضة في المقدمة بعد إقامة الدليل على خلافها فانه يبان صورة

مستنداً الى طبيعة واحدة بل الى صور متعددة فان الفلك قد حصل له صورة نوعية تقتضي كرية شكله لكن اتصلت به صورة أخرى أفرزت عنها كرة أخرى تختص بهامى كوكب أو تدوير أو خارج مركز فلزم من ذلك أن يبقى في الفلك الاول نقرة أو متم متمصور بالصورة الاولى فقط لا يقال حلول الصور المختلفة لا يكون الا لاختلاف المواد أو لاختلاف استعدادات مادة واحدة ولا يتصور ذلك في الفلك لأننا نقول له أن يمنع الحصر اذ من الجائز أن يكون اختلاف الصور في بعض البسائط مستنداً الى أسباب تعود الى الفواعل كما جاز استناده الى أمور تعود الى القوابل لكن يبقى عليه أنه يلزم اجتماع صورتين نوعيتين

لا يوجد فيها حكم المقدمة المذكورة فهي سند للمنع وليس نقضاً للمقدمة المذكورة اذ لم يذكر عليها دليل حتى ينتقض بتخلف الحكم عنه فالجواب لا يكون الا باثبات المقدمة المنوعة فتقريره ان المقدمة المذكورة بدئية عند التأمل والصورة التي هي سند المنع ومنشأ الاشتباه في تلك المقدمة ليست مما نحن فيه لان الافعال هنا متعددة (قوله الى اسباب تعود إلخ) وتلك الفواعل لا يجوز ان تكون نفساً لان تعلقها بالاجرام بعد حلول الصورة النوعية فيها والعقول نسبتها الى الكل سواء منع هذه المقدمة يهدم كثيراً من القواعد التي بنوا على هذه المقدمة كما لا يخفى على المتتبع

(قوله تختص بها) أى تختص هذه الكرة الأخرى بتلك الصورة الأخرى ويجوز التعكيس في ارجاع الضميرين المذكورين في قوله تختص بها (قوله هي كوكب أو تدوير) أى هذه الكرة الأخرى هي كوكب أو تدوير إلخ) وقوله فلزم من ذلك ان يبقى في الفلك الأول نقرة إلخ لا يلزم من حصول هذه النقرة في الفلك أن يكون قابلاً للخرق فان مرادهم من ذلك أن لا يقبل الخرق بعد تحضله وتكمله في نفسه وما ذكر من النقرة كان معتبراً في تحضله وتكمله في نفسه وقوله متمصور بالصورة الاولى فقط أى متمصور بصورة الفلك الكلى يعنى أن لا يكون للنقرة ولا للمتمصورة أخرى غير صورة الفلك الاول حتى يلزم اختلاف فعل الطبيعة الواحدة في المادة الواحدة بل كون الصورة الأخرى للكواكب أو التدوير أو الخارج المركز لكن الاستعالة في ذلك كما يذكر (قوله الاختلاف المواد) وهذا كاختلاف الميولى في الافلاك الكلية واختلاف المواد العنصرية المركبة وقوله ولاختلاف استعدادات مادة واحدة وهذا ظاهر في العنصرية كما هو المشهور وقوله ولا يتصور ذلك في الفلك أى في الفلك الواحد فقط وان كان متمصوراً في الافلاك المقدرة كما ذكرنا (قوله الى اسباب تعود الى الفواعل) الفواعل اما أن تكون متغيرة بالذات فيصور وجودها في الافلاك والعناصر وية صور كوتها أسباباً للصور المتعددة أيضاً واما أن تكون متغيرة بالاعتبار فيصور أيضاً وجودها في الافلاك والعناصر أما في العناصر فظاهر وأما الافلاك فكما العقل التاسع مثلاً فان له جهات عقلية واعتبارات مختلفة يسميها اقرا وجد هو العقل العائى والقمر والتدوير وحامله والخارج المركز والجوزهر والفلك الكلى للقمر وكذا قد أوجد الصورة النوعية لهذه الكرة وقد أوجد الميولى والصورة الجسمية هناك أيضاً كما ذكرنا (قوله اجتماع صورتين نوعيتين في الكوكب إلخ) احدهم الصورة النوعية لهذا الكوكب

في الكواكب والتدوير والخارج المركز وهو محال وأنه اذا كان في الفلك صورتان كان فيه تركيب قوي وطبائع فلا يكون بسيطاً وأنه اذا جاز أن يتصل بالفلك صور متعددة وهي مبادئ أفعال مختلفة جاز في سائر البسائط فلا يلزم أن يكون شكلها مستديراً وربما يندفع الاول بمنع استحالة فان صور العناصر باقية في المركب وقد حل فيه صورة أخرى نوعية سارية في جميع أجزائه وهي العناصر فيكون في كل عنصر هناك صورتان نوعيتان والثاني بأن معنى التركيب القوي أن يكون لجزء من الجسم قوة وجزء آخر منه قوة أخرى حتى اذا كان له جزآن قويتان كان له قوتان وليس الامر في الفلك كذلك اذ الصورة الاولى سارية في الكل والثانية مختصة ببعضه والثالث بأن كل صورة تفرض في البسيط قوة واحدة تؤثر في مادة واحدة فلا تقتضي الاشكالاً مستديراً (الوجه (الثالث الفاعل) عندهم (لاشكال الاعضاء) في الحيوان والنبات ومقاديرها في العظم والعنبر وصفاتها من الملاسة والخشونة هي القوة المصورة وهي (قوة) واحدة (بسيطة مع اختلاف فعلها) ألا ترى أنها لم تعد موادها شكل

(قوله وهو محال) لما تقرر عندهم من التضاد بين الصورة النوعية (قوله فلا يلزم الى آخره) لانه انما يلزم اذا كان الفاعل واحداً لا يجوز أن يكون متعدداً كما في الفلك المكوكب (قوله يمنع استحالته الخ) فيه انه فرق بين الصورتين فان صورة كل واحد من العناصر في الحيز والصورة الأخرى في المجموع فلا اتحاد في المحل بخلاف ما نحن فيه فانه قد اجتمع صورة الفلك وصورة الكوكب في محل واحد فالجواب انه لما كان صورة الكل سارية كان الحال في الكوكب جزء الصورة النوعية للكل وجزء الصورة ليست بصورة حتى يلزم اجتماع المتضادين (قوله حتى اذا كان له الخ) اراد به ان كل جزء منه يكون له قوة مغايرة لقوة جزء آخر فهذا لا يتأتى في شيء من المركبات العنصرية ليوافق الاجزاء الأرضية مثلاً في القوة وإن اراد يكون فيه جزآن متغيران في القوة يرد الاشكال بتلك الثوابت لوجود الكواكب المتعددة المشتملة على القوى المتغيرة فالجواب ان المراد بتركيب القوى والعليامع ان يكون حصول المركب بتركيب الاجسام الحاملة للقوى لا تركيب بعضها مع بعض

مثلاً والثانية هي الصورة النوعية لمجموع الفلك الكلي وهي الحالة في مجموع المقامات الحاوية والمحوية وسائر الكرات المرتكزة في ذلك الفلك الكلي (قوله اذا الصورة الاولى سارية في الكل والثانية مختصة ببعضه) يعني أن المقام الحاوي جزء من الفلك الكلي وكذا المقام المحوي جزء منه وليس لشيء منها ما يحده صورة نوعية لم توجد في الآخر ولاهما معاً صورة نوعية لم توجد في التدوير أو الخارج مثلاً بل الصورة النوعية لهما أي المقامين هي الصورة النوعية للكل وهي السارية في جميع الأجزاء من حيث هو جميع نعم قد كان لكل من التدوير والخارج صورة نوعية مختصة به لكن ذلك القدر لا يوجب التركيب الحقيقي المعتبر فيما بينهم كما أن قطرات الماء تكون مرتكزة في كرة الهواء ومختلطة مع الهواء في كرة الهواء وهذا القدر لا يوجب تركيب كرة الهواء تركيباً

الكرة بل اشكالا مختلفة (وقد يجاب) عن هذا من قبلهم (بأن فعلها) أى فعل تلك القوة البسيطة (في مركب) هو المادة التى يتخلق منها الحيوان أو النبات واختلاف آثار القوة البسيطة في مادة مركبة من قوا بل متعددة جائز لا في مادة بسيطة * الوجه (الرابع) الافلاك الخارجة المراكز كل من متممها يختلف جانباً بالركة والشخانة) فقد فعلت الطبيعة الواحدة في كل من المتممين أفعالا مختلفة في الثخن فيجوز أيضاً أن تختلف أفعالها في الشكل وأجيب عن ذلك بأن المراد بالفعل الواحد كما أو أنا إليه أن يكون متشابهاً غير مختلف بالتنوع كالسطح والخط والنقطة لا أنه لا يختلف أصلاً واختلاف الثخن والركة أيضاً لا يوجب خروج فعل الطبيعة عن أن يكون نوعاً واحداً * فرع * على القول بأن الشكل الطبيعي للبسيط هو الكرة (فالأثناء كلما كان أقرب الى المركز) أى مركز العالم الذي هو وسط الكلى كما اذا كان في قعر بئر مثلاً (كان أكثر احتمالاً للماء) مما اذا كان أبعد عنه كـ رأس جبل (وذلك لان ظاهر سطحه) أى سطح الماء اذا خلى وطبعه في أى موضع فرض (قطعة من دائرة) بل من سطح كرة (مركزها مركز العالم) لانه بسيط سيال تقتضى طبيعته تساوى بعمد سطحه الظاهر عن المركز حتى يكون قطعة من سطح كرى وانما ذكر الدائرة لانها أسهل في التصور ولما كان مقدار رأس الأثناء شيئاً واحداً يمر بطرفيه دائرتان مركزهما واحد واحدتهما أكبر من الأخرى كانت القوس الواقعة على طرفيه من الدائرة الصغرى أكثر تحديداً وتقرراً من القوس الواقعة عليهما من الدائرة الكبرى كما يشهد به التخيل من كل ذى فطرة سليمة وكانت القوسان محيطيتين بشكل هلالى يملأ الماء اذا كان الأثناء أقرب ويخلو عنه اذا كان أبعد فيزيد الاول على الثانى بذلك القدر من الماء أعني بما يملأ بين قطعتين من سطحين كرىين يرتسمان على رأس الأثناء من توهم حركتي القوسين عليه بمنة ويسرة والى ما اخلصناه أشار بقوله (وكلما كانت الدائرة أصغر كان التقعر فيها أكبر بالنسبة الى وتر

قوله واختلاف الثخن الخ) فان هذا الاختلاف العارض بسبب دخول خارج المركز في ثخن الممثل لا يوجب خروج فعل الطبيعة عن أن يكون نوعاً واحداً وهو الشكل الكرى

حقيقياً كما لا يخفى (قوله كالسطح والخط والنقطة) هذا مثال للثخن بالتنوع لانه يختلف بالتنوع كما يتوهم وقوله لا يوجب خروج الطبيعة عن أن يكون نوعاً واحداً وأما كون الرقة في هذا الطرف والغلظ في ذلك الطرف وكون النقرة في هذا الطرف ودون طرف آخر فيجئ الكلام عليه ان شاء الله تعالى

(واحد) هو امتداد رأس الاناء (ثم الجسم البسيط) أى الذى لا تتركب حقيقته من أجسام مختلفة الطبائع كما نبهناك عليه (ينقسم إلى فلكى وعنصرى فالفلكى الافلاك والكواكب) فهو قنمان (والعنصرى العناصر الاربعة) وهذا قسم واحد (والركب ينقسم إلى ماله مزاج وإلى مالا مزاج له فهذه خمسة أقسام ثلاثة للبسيط واثنان للركب هو القسم الاول فى الافلاك وفيه مقاصد ستة * (المقصد الاول) أن الحكماء (زعموا أن الافلاك) الكلية (الثابتة بالرصد تسعة تشتمل) هذه التسعة (على أربعة وعشرين فلكا) أى هى مع ما فى ضمنها من الافلاك الجزئية هذا العدد فتسعة من الافلاك كما سيتلى عليك كلية وستة تدوير

(عبدالحكيم)

(قوله ان الافلاك الكلية) أى الافلاك التى هوكل لاشتمالها على الافلاك اشغال السبل على الجزء وكذا الجزئية ما يكون جزأ الفلك آخر فالنسبة فى كلا الموضوعين نسبة العام إلى العام وفى التذكرة أثبت اهل العلم تسعة افلاك فى بادى نظريتهم اثنين منها للحركتين الاولين وسبعة سيارات السبع يسمى كل فلك منها الفلك الكلى للكواكب وكثرة الكوكب لتضمنه جميع حركاته فعلم من ذلك ان اطلاق الكلية على الفلك الاعظم وفلك الثوابت بطريق التقلب لا شتر كما ما ايلعافى ضبط الحركة وعدم كونها فلك آخر

(قوله تسعة الخ) هذا موافق لما فى شرح الاشارات من ان المتأخرين أثبتوا لكل كوكب مثل الفلك البروج ككرة مركزها مركز العالم بأش محده مقعر ما فوقه ومقعره محدب ماتحته وهو الفلك الكلى المشغل على سائر اجزاء فلكه الا القمر فانه ممثله المسمى بفلك جوزهر يحيط بفلك آخر له يسمى بالمائل هو الذى يشغل على سائر الافلاك وفلكا آخر خارج المركز عن مركز ينفصل الممثل والمائل وفلكا آخر يسمى بالتدوير ما خلا الشمس فانها يكتفى فيها بأحد الفلكين اعنى خارج المركز والتدوير وزادوا فى العطاردة فلكا آخر خارج المركز أيضا فله فلكا خارجا المركز فيكون جميع افلاك الكواكب التسعة على هذا التقدير اثنين ومع الفلكين العظيمين أربعة وعشرين عشرة منها موافقة المركز وثمانية خارجة المركز وستة افلاك تدوير اه فعلم من كلامه أن الفلك الكلى القمر وهذا المائل لاشتماله على الافلاك التى ينضبط بها حركته وان فلك الجوزهر ليس بفلك كلى لعدم اشتماله على فلك آخر بل فلك برأسه محيط بالمائل كسائر الافلاك لانحتها واثبتوا لاجل الحركة الجوزهرين وحيثما دفع ما أورده شارح البحر يدمن أن قوله وتشغل تلك أى الافلاك الكلية على آخر تدوير خارجة المركز والمجموع أربعة وعشرون وفيه نظر أما أولا فلانه صريح فى أن الافلاك الجزئية إنما تكون تدويرا خارجة المركز وهذا خطأ فان من الافلاك الجزئية للقمر جوزهر او مائلا وهما فلكا كان موافقان المركز وأما ثانيا فلان عدد الافلاك على ما هو المشهور يرتقى إلى خمسة وعشرين لان الكل من المسخرة مع القمرية أو يرد أحد فالتدوير ستة ولكل من السيارة فلكا خارج المركز سوى عطاردة فان له فلكين خارجي المركز فالافلاك الخارجة المراكز ثمانية والقمر فلكا آخر ان موافقا للمركز على ما مر فعدد الافلاك الجزئية تصير ستة عشر وهى مع الافلاك الكلية التسعة يرتقى إلى خمسة وعشرين ووجه الاندفاع انه ظهر لك ان المائل المحدود فى الافلاك الكلية فهى مع المائل تسعة وان ليس فيما يشغل عليه الافلاك الكلية الا التدوير بخارجة المركز

وثمانية خارجة المراكز والقمر فلك آخر موافق المركز يسمى بالجو زهر أما التسعة الكلية
فهي فلك الافلاك سمي به لاشتراكه على جميع ما عداه من الافلاك (وهو المسمى) أيضاً
عندهم (بافلاك الاطلس لانه غير مكوكب) على رأيهم (و) المسمى (بالعرش المجيد في لسان
الشرع وتحت فلك الثوابت) وهو الكرسي (ثم فلك زحل ثم فلك المشتري ثم فلك المريخ
ثم فلك الشمس ثم فلك الزهرة ثم فلك عطارد ثم فلك القمر وهو السماء الدنيا) لانه اقرب
اليانا من سائر الافلاك قالوا (دل على وجودها الحركات المختلفة) في الجهة أو السرعة والبطء
أو فيهما مما (فانه لا بد لها) أي لتلك الحركات من محال متعددة) اذ يستحيل أن يتحرك
جسم واحد حركتين ذاتيتين بل لا بد لكل حركة ذاتية من متحرك على حدة (ودل على
ترتيبها المحجب فانه هو أسفل يحجب ما هو أعلى) أي يصير سائر آله عنا اذا وقع على محاذاته
(وهو) أي المحجب (على ما ذكرنا من الترتيب) فانهم وجدوا القمر يحجب سائر السيارة ومن
الثوابت ما هو على طريقته فلم أنه تحت الجميع ووجدوا عطاردًا يكسف الزهرة والزهرة
المريخ والمريخ المشتري والمشتري زحل وزحل بعض الثوابت وأما الشمس فانها لا تنكسف
الا بالقمر ولا يتصور كسفها بشيء من الكواكب لانها تستتر بشماعتها اذا قربت منها لكن
لها اختلاف المنظر دون العلوية فهي تحتها وفوق القمر وبقي الاشتباه في أنها فوق الزهرة
وعطارد أو تحتها اذ لا سبيل الى معرفة ذلك من الكسف لما عرفت من احتراقهما تحت
الشماع عند القرائن ولا من اختلاف المنظر لانهما لا يبعدان عن الشمس كثيراً بعد فلا يظهران

(قول في الجهة الخ) أي الاختلاف على أحد الانحاء الثلاثة يدل على وجودها لكن الموجود هو الاختلاف
فيها للحركة الأولى بالقياس الى باقي الحركات أو الاختلاف في الجهة فقط فغير متحقق (قول وجدوا الخ)
الكسف انما يعرف من المنكسف متى خالف لون أحدهما لون الآخر فأيهما ظهر لونه عند الكسف يعرف
انه كاسف والآخر منكسف (قول اختلاف المنظر الخ) وقوس من دائرة الارتفاع بين موقعتي خطين مارين
بمركز الكواكب منتهيين الى فلك البروج يخرج أحدهما من مركز العالم والثاني من موضع الابصار

(قول اختلاف المنظر) وهو بعد ما بين طرفي الخطين المارين بمركز الكواكب والواصلين الى فلك البروج
أو الفلك الأعلى بحيث يكون أحدهما خارجا من مركز العالم والآخر من موضع الناظر فان وجد اختلاف المنظر
فذلك يدل على قرب الكوكب وان لم يوجد فذلك يدل على بعد الكوكب وكذا ان كان اختلاف المنظر
أكبر فهو يدل على أن الكوكب أقرب وان كان أصغر فهو يدل على كون الكوكب أبعد ثم انهم لما وجدوا
اختلاف المنظر للشمس ولم يجدوه للعلوية وللثوابت حكموا بأن الشمس تحتها

عند كونهما على نصف النهار ليعلم بذات الشبعتين المنصوبة في سطح نصف النهار أن لها اختلاف منظر أولا فلذلك عدل بطليموس الى طريقة الاستحسان فقال هي كسمة القلادة متوسطة بين السبعة السيارة أعني بين العلوية وبين السفليتين والتمر وقد تأكد هذا الرأي بما ذكره بعض المتأخرين كابن سينا ومن تقدمه من مقدمي هذه الصناعة أنه رأى الزهرة عند اجتماعها مع الشمس كشامة على صفحتها ومنهم من ادعى أنه رآها وعطارداً كشامتين عليها (وقد زعم بعض المهندسين أن فلك الزهرة) دون فلك عطارد (فوق فلك الشمس وكذب) ذلك البعض (ابن سينا فيما زعم أنه رأى الزهرة في وجه الشمس كالشامة) فإنه قد زعم بعض الناس أن في وجه الشمس نقطة سوداء فوق مركزها بقليل كالحرق في وجه القمر فهذه النقطة هي الشامة وأما الشامتين بغاز أن تكون احدهما هذه النقطة والاخرى عطارداً (فهذه التسعة) التي ذكرناها (هي الافلاك الكلية) ثم ان كل واحد من فلك الافلاك وفلك الثوابت كرة واحدة (ولكل من السيارة عدة أفلاك يتركب منها فلكه الكلي وسندها عليك عدداً أن شاء الله تعالى ومبناه) أي مبنى ما ذكر من الدليل على تعدد الافلاك هو (أن الافلاك لا تخرق) أصلاً (والا جاز أن يكون) هناك فلك واحد ساكن ويكون (الحركة الكوكب نفسه كالسباح في الماء وان سلم ذلك) أي امتناع الانحراف (فلم لا يجوز أن تكون الكواكب على نطاقات) أي أجسام شبيهة بحلق يكون تحتها مساويا لأقطار الكواكب المركوزة فيها (تتحرك) تلك النطاقات (إما بنفسها أو باعتماد الكواكب عليها) وتكون تلك النطاقات بأسرها مرفوعة في كرة واحدة على أوضاع مختلفة (وليس ذلك) أي أثبات النطاقات والحركة عليها (بإحدى من) أثبات

(قول بذات الشبعتين) ان رصدته مركبة من ثلاثة مساطير (قول متوسطة الخ) قال بطليموس في المجسطي ونحن نرى ترتيب من تقادم عهده أقرب الى الاقتناع لأنه أشبه بالأمر الطبيعي لتوسط الشمس بين ما لا يبعد عنها الا سيرا

(قول بذات الشبعتين) هي آلة منصوبة في سطح دائرة نصف النهار وسيجيئ تفسير هذه الدائرة ويعرف بتلك الآلة أحوال اختلاف المنظر (قول على نطاقات) لا يقال الصورة النوعية المرتسمة فيما فرضتموه نطاقا يقتضي كرفته فيجب أن يكون كرة ولا يلزم اختلاف أفعال الطبيعة الواحدة في مادة واحدة وقد تبين بطلانه لا نقول هذا الاختلاف مثل اختلاف الثمن والنقر في الفلك الواحد وهو لا يوجب خروج فعل الطبيعة عن كونه نوعا واحدا كما مر.

(الخارج) المركز (ومتتميه) المختفى الثخن والوضع (ثم) ان سلنا أن ذلك غير جائز قلنا
 (لم لا يجوز أن يكون للكل) من حيث هو كل (حركة غير حركة كل واحد وتكون
 هي) أى حركة الكل (الحركة اليومية) الشاملة لجميع الكواكب (فيغنى) هذا الذى ذكرناه
 (عن اثبات) الفلك (التاسع) وذلك بأن تتعلق نفس واحدة بمجموع الافلاك الثمانية
 وتحرك هذه الحركة السريعة وتعلق بكل واحد منها نفس على حدة وتحرك حركة أخرى
 فينتظم حال الحركات المرصودة بلا حاجة الى فلك تاسع وقد زاد بعضهم على ذلك وقال
 لا حاجة حينئذ الى الثامن أيضاً لجواز فرض الثوابت ودوائر البروج على ممثل زحل
 فتكون الافلاك السبعة فقط لا تسعة كما زعموه (و) لنا أن نقول بعد تسليم ما تقدم
 (لم لا يجوز أن تكون الثوابت كل واحد منها على فلك) فيضاعف عدد الافلاك على ما
 ذكره أضافاً مضاعفة (و) قولهم (بقاء نسبها) أى نسب بعض الثوابت الى بعض في
 القرب والبعد والمحاذاة يدل على أنها مرتكزة في كرة واحدة (لا يصلح للتمويل لجواز
 اتفاقها) أى اتفاق تلك الافلاك المتعددة التى عليها الثوابت (في الحركة) سرعة وبطأ وجهة
 فلا يتغير بتلك الحركات نسبها وأوضاعها (ثم لم لا يجوز أن يكون بعضها) أى بعض
 الثوابت على أفلاك (تحت الافلاك السيارة) فلا يصح ما ذكره من الترتيب (وحكاية
 الكسف) أى كسف السيارات للثوابت على ما ذكره غير مسلم و (ان سلم فبقا بقع)

(قوله بأن تتعلق) لإحاجة الى اثبات نفس متعلقه بالمجموع وان ذهب اليه المحقق الطوسى بأن تكون
 الثوابت مركوزة في محذب ممثل زحل كما هي مركوزة فيه على تقدير الاكتفاء بالسبعة (قوله لجواز
 فرض الثوابت الخ) قديتهم انه على ذلك التقدير لا ينقل الثوابت ولا أدرج من برج لأن دوائر العرض
 القائمة للمنطقة مرسومة على محذب ممثل زحل والتوهم مندفع بأن منطقة حركة الكل مقاطعه لمنطقة
 ممثل زحل التى هي منطقة البروج بعينها على نقطتين فاذا جعل مبدأ القسمة أحد المتقاطعين لم يلزم محذور
 والمقاطع يكون متصراً بالحركة السريعة ورد الحركة البطيئة (قوله وحكاية الكسف الخ) فانه اذا كسف
 القمر الشمس بقدر ما يكون مثل قطر الزهرة أو قطر عطارد لا يظهر كسوفها للأبصار مع ان الكسف في غاية
 الاظلام فكيف والكسف نير الثوابت تضمحل أنوار السيارات

(قوله لجوز فرض الثوابت ودوائر البروج على ممثل زحل) اعلم أن ممثل زحل هو مجموع المتمم الحادى الحامل
 زحل والمتمم المعوى لهذا الحامل ايضاً وأما حامل زحل فهو الفلك الخارج المركز لتدوير زحل على ماسيجنى
 ان شاء الله تعالى وانما جاز فرض الكواكب الثابتة على ممثل زحل لانهم وجدوا حركة ممثل زحل مثل حركة
 فلك الثوابت بحيث يتخيل أن هذا الممثل يتحرك بحركة فلك الثوابت وسيجنى تفصيله فان قيل يلزم من ذلك

من الثواب (في مداراتها) أي عاذيا لمدارات السيارات حتى يتصور كونها كاسفة لها حاجة لنا من رؤيتها فيعلم كون السيارات تحتها (فكيف السبيل الى الجزم في غيرها) أي في الثواب القريبة من القطبين اذ لا يتصور هناك كسف فلا يعلم أنها تحت السيارات أو فوقها ولا يمكن التمسك في ذلك باختلاف المنظر وعدمه أما بالقياس الى العلوية فظاهر وأما بالقياس الى غيرها فلا لأن من الثواب ما ليست مرصودة لصنرها فلا يعلم أن لها اختلاف منظر أولا (المقصد الثاني في المحدود) أي في اثبات جسم يحدد الجهات ويعين وضعها وفي بيان أحكامه (قالوا) أي الحكماء (الجمة منتهى الاشارة) الحسية (ومقصد المتحرك) الابني (بالحصول فيه) أي بالتقرب منه والحصول عنده وذلك أن المقلاء يشيرون اشارة حسية الى الجهات ويقولون تحرك كذا في جهة كذا فقد تعلق الاشارة الحسية بالجمة وصارت أيضا مقصداً للحركة المستقيمة (فهي موجودة لا متنازع أن يكون العدم المحض كذلك) أي متعلق الاشارة الحسية ومقصد المتحرك بالوصول اليه أو التقرب

(قوله في المحدود) من المحدود معنى التميز أي يميز الجهات

(قوله ويعين وضعها) أي ما يتعين به قبولها للاشارة فاندفع ما قيل من أنه أن أريد بمحدد الجهات فاعلمها فلان سلم كونه ذا وضع وان أريد به قابليها فحدود العلو والسفل ليس واحدا ضرورة أن المركز قائم بالأرض (قوله منتهى الاشارة) هاتان خاصتان للجهة يستدل بكل واحد منهما على وجود هاتين الجهتين ففسر وابتسار بن مبنى الاول على العلو محدد الفلك الاعظم ومبنى الثاني على أنه مقعر فلك القمر على ما فهم (قوله المتحرك الابني) قيد اتفاق بيان للواقع لا احترازي (قوله أي بالتقرب منه والحصول عنده) اذ معنى الحصول الحصول فيه عنده قربا ووصولا اذ لا يمكن الحصول في الجهة (قوله تحرك كذا في جهة كذا) أي تحرك في سمت يتأدى اليها كذا في المقاصد (قوله فقد تعلق الخ) نشر على ترتيب اللف (قوله فهي موجودة) نتيجة للقياسين المستفادين مما سبق على هيئة الاول أي الجمة منتهى الاشارة وكل ما هو منتهى الاشارة موجود والجهة مقصد الحركة وكل ما هو مقصد المتحرك موجود المراد في الخارج إمامي نفسها وفي غيرها ومعنى وجودها كون الغير في الخارج بحيث تنتزع تلك الجهة منه فلا يرد أن جهة السفل أعنى المركز ليست بموجودة في الخارج (قوله العدم المحض) أي ما ليس له وجود في نفسه ولا في شيء ينتزع منه بل هو مجرد اعتبار توهم من الوهم

الغرض ان ينكشف زحل ببعض الثواب المسامة له وبالعكس أيضا لكن الحسن يكذبه قلنا حكاية الكسف ممنوعة كما ذكره اذ الحسن لا يقدر أن يميز الكاسف عن المنكسف هناك فان الظاهر ان أحد الكوكبين مثل الآخر في الشكل واللون وان لم يكن في المقدار لكن عظم المقدار وصغره لا يفيد في تميز أحدهما عن الآخر في الحسن عند كونهما متعاضدين في الحسن أيضا (قوله أي بالتقرب منه) وجه تفسير قوله بالحصول فيه بقوله أي بالتقرب منه ظاهر اذ لا يتصور الحصول في الجهات بل المتصور هو التقرب منها كما في النقطة المركزية التي هي مركز العالم

منه (لا يقال الجسم يتحرك) في الكيف (من البياض الموجود الى السواد الممدوم) فقد جاز أن يكون الممدوم مقصداً للمتحرك فلا يمكن الاستدلال على وجود الجهة بكونها مقصداً للحركة وأيضا الإشارة الحسية امتداد موهوم فلا يكون منتهاها موجوداً (لا نأقول) في الجواب عن الاول أن السواد الممدوم مقصد المتحرك ولكن (لا بالحصول فيه) أو القرب منه (بل بتحصيله بهذه الحركة (والضرورة) العقلية (تحكم بوجود ما يراد) بالحركة (الحصول فيه وعدم ما يراد) بالحركة (تحصيله) أي تحكم بأنه يجب أن يكون الاول موجوداً حال الحركة لا متناع أن يطالب بها القرب من الممدوم والثاني يجب أن يكون حال الحركة ممدوماً لاستحالة تحصيل الحاصل وفي الجواب عن الثاني أن الإشارة الحسية وان كانت امتداداً موهوماً لكننا نعلم بالضرورة أن منتهي هذا الامتداد مشار اليه وموجود في الخارج (ولا شك) في (انها) أي الجهة (شيء ذو وضع) أي مادي لا مجرد (لان المفارق) المجرد عن المادة (تمتنع الإشارة) الحسية (اليه) و (يمتنع أيضا) (الحصول فيه) أي حصول الجسم في المفارق والوصول الى القرب منه (و) لا شك أيضا في (انها) أي الجهة (لا تنقسم) في مأخذ الإشارة وامتداد الحركة (والا) أي وان انقسمت في ذلك المأخذ والامتداد (فالجهة أحد أجزائها) لا هي يتسامها (فاننا اذا فرضنا الإشارة أو الحركة انفقت) أي وصات (الى جزئها

(قوله لا يقال الخ) ومنشأ هذا الاعتراض توهم المعارض ان قيد بالحصول فيه اتفاق ومناط الاستدلال هو كونه مقصداً للمتحرك ولوترك قيد بالحصول فيه كان توجيه السؤال والجواب بزيادة قيد الحصول ظاهراً ولو جعل الحصول ما بيان فائدة قيد بالحصول فيه لكان أظهر ويجب أن يكون موجوداً حال الحركة وما قيل ان المكان مقصد المتحرك بالحصول فيه مع أنه ليس موجوداً حال الحركة عند القائلين بالسطح فدفع بأن مقصد المتحرك الحصول في جزء من المسافة لقرب جسم من الاجسام لا الحصول في المكان وان كان لازماً كيف والناس يقصدون الحركات مع عدم تصورهم المكان بمعنى السطح والبعد (قوله ان منتهى الخ) خلاصته ان ليس المراد بالنتهى طرف الامتداد حتى لا يمكن وجوده بل ما ينتهى اليه امتداد الإشارة ويقع عليه ولا شك في لزوم كونه موجوداً اما في نفسه أو في محله بحيث ينتزع منه (قوله أي مادي) يعنى ليس المراد بذي وضع معناه

(قوله يحكم بوجود ما يراد الحصول فيه) أو القرب منه قال الشارح فيما نقل عنه وفيه بحث وهو أن المكان مقصد المتحرك بالحصول فيه قط ماع أنه قد لا يكون موجوداً حال الحركة على مذهب ارسطو كما اذا تحرك الجسم في الهواء (قوله وموجودة في الخارج) ان قيل قد يشار الى نقطة موهومة في وسط الخط ويكون تلك النقطة مبدئاً لأحد الطرفين ومنتهى للآخر مع ان تلك النقطة لم تكن موجودة في الخارج قطعاً قلنا الظاهر ان الإشارة الى تلك النقطة فرضية تقديرية لا فعلية تحقيقية كما زعم

لا قرب فان انتهت) هناك الاشارة أو الحركة الى تلك الجهة (فهو) أى ذلك الجزء الاقرب وحده هو (الجهة دون ما وراءه) أى لا مدخل له في تلك الجهة (والا) أى وان لم تكن هناك الاشارة أو الحركة الى تلك الجهة (فالجهة ما وراءه دونه) فان قيل ليس يلزم من عدم الانتهاء عند الجزء الاقرب أن لا يكون هو جزءاً من الجهة لجواز أن تكون تلك الاشارة أو الحركة الباقية في الجهة لا اليها أجيب بأن هذا يناقض ماهية الجهة لانها ما اليها الاشارة والحركة فلو كانتا في الجهة كانت الجهة مسافة لا جهة وأنه محال واذا ثبت أن الجهة موجودة في الخارج وانها ذات وضع وغير منقسمة في امتداد الاشارة واستقامة الحركة (فهي) أى الجهة (نهايات وحدود) أى أطراف هي أعراض قائمة بالاجسام لانها ان لم تنقسم أصلاً كانت نقطة وان انقسمت في امتداد واحد كانت خطوطاً أو في امتدادين كانت سطوحاً (والا) أى وان لم تكن نهايات وأطرافاً بل كانت أجساماً (لكانت) الجهة أمراً (متحيزاً بالاستقلال فكان منقسماً) في الامتدادات كلها لما مر من امتناع الجزء الذي لا يتجزء وما في حكمه وقد بان بطلانه بما عرفت من استحالة انقسامها في مأخذ الاشارة وامتداد الحركة (وأيضاً فلو لم تكن) الجهة (حدوداً) مخلقة الحقيقي قائمة بأجسام متناهية (فأما الخلاء) أى فهي اما في الخلاء الذي هو البعد الموجود أو الموهوم (وأنه) أى الخلاء بكلا معنييه (محال) فكيف يتصور وجود الجهة فيه (أو اللأ المتشابه) أى أو هي في اللأ

(عبد الحكيم)

الحقيقي لانه ثبت فيما تقدم بل لازمه وهو كونه مادياً (قوله فان قيل الخ) يعنى ان القسمة غير حاصرة لانه يجوز أن يكون الحركة الخ (قوله أجيب الخ) ابطال للقسمة الثالث لكن بعد ابطاله يثبت عدم انقسام الجهة من غير حاجة الى التردد السابق فكان جواباً بتغيير الدلائل لاثبات المقدمة المتنوعة (قوله فهي نهايات وأطراف) فهي بالنسبة الى الاشارة والحركة جهة وبالنسبة الى الامتداد طرف ونهاية (قوله بل كانت أجساماً) الصواب بل قائمة بذواتها لا يلزم استدراك قوله لكانت متحيزاً بالاستقلال وقوله لما مر من امتناع الجزء الذي لا يتجزى وما في حكمه فتدبر (قوله وأيضاً فلو لم تكن) الفاء زائدة والظاهر الاخصر ان يقرر هكذا لو لم تكن الجهة حدوداً وأطرافاً قائمة بالجسم لكانت أجزاء منه اذ لا يجوز أن يكون جسماً لما مر من امتناع انقسامه في مأخذ الحركة فاما أن يكون جزءاً من الخلاء أى البعد المجرد ومن اللأ المتشابه أى الغير المتناهي ' فجهات المتناهي أطراف ونهاية لانها منتهى الاشارة ومقصد المتحرك ولما كان جزء الخلاء خلاء أو جزء الملاء ملأ باملاء الخلاء واما اللأ ويؤيده اكتفاء المصنف بابطال كون أحد جزئيه أولى من الآخر ولم يتعرض لابطال كونها الحدود وزاده السارح لانعام الاستدلال بناء على ما حره

الذى لا يوجد فيه حدود مختلفة الحقائق وهو الجسم الذى لا يتناهى (فلا يكون) هناك جهات متخالفة الماهية اذ لا يكون (أحد جزئيه) أي جزئي الملاء المتشابه (مطلوباً بالطبع) والآخر متروكاً بالطبع) لانهما متشابهان في الماهية وكذلك الحدود المفروضة فيه لا تكون جهات موجودة متخالفة فلا يتصور طلب بعض الاجسام بالطبع لبعضها وهربه عن بعض آخر منها (وقد علمت) في مباحث الاعتمادات (ان الجهات على كثرتها اعتبارية) متبدلة بحسب الاحوال المتغيرة فلا تدخل تحت الضبط (ما عدا السفل والسفل فانهما جهتان حقيقيتان) لا تبدلان أصلاً واحدهما في غاية البعد عن الاخرى (فاذا لا بد من جسم يحددهما) ويمين وضمنهما (ويكون) ذلك الجسم المحدد (كرياضة القرب بمحيطة وهو الملو) يتحدد (البعد بمركزه وهو السفل) لان المركز هو أبعد نقطة عن المحيط بحيث يستحيل أن يفرض في داخله ما هو أبعد منها (لان غير الكروي) من الاجسام (لا يحدد

(قوله) مختلفة الحقائق قائمة بأجسام متناهية) زادهين القيد لان الدليل الذى ذكره في الملاء المتشابه انما يبطل عدم كونها مختلفة الحقائق والدليل الذى زاده الشارح رحمه الله تعالى أعنى قوله وكذلك الحدود المفروضة الخ انما يبطل عدم قيامه بالاجسام المتناهية لكن لانحاء في أن المدعى فيما سبق كونها حدوداً وأطرافاً لا كونها مختلفة الحقائق ثم ان كونها مختلفة الحقائق غير مطلوبة في هذا المقام وان كانت كذلك في الواقع فتدبر فانه لم يظهر لي حكمة ما قال الشارح أو الموهوم الخ بعد ثبوت ان الجهة موجودة (قوله) وهو الجسم الغير المتناهى) ان تعرضوا هذه للدلالة على أن اثبات المحدد لا يتوقف على اثبات تناهى الابعاد (قوله) اذ لا يكون احد جزئيه الخ) هذا انما يبدل على عدم تعدد الجهات الحقيقية في الملاء المتشابه والمطلوب عدم تعدد الجهات فيه مطلقاً فالاولى أن يقال اذ لا يتميز فيه فلا يتعين فيه جزآن يكون منتهى الإشارة مقصد المتحرك (قوله) الحدود المفروضة) لا ينبغي ان كونها حدوداً ونهايات ينافي كونها مفروضة في الجسم الغير المتناهى فلا حاجة الى ابطاله والحق ما قررنا لك فتدبر حتى التدبر (قوله) واحداً في غاية البعد) لا كل واحد منهما اذ لا يمكن ذلك

(قوله) وهو الجسم الذى لا يتناهى) اذ الجسم الذى يكون منتهياً يتصور له نهايات وأطراف مختلفة الماهية كما لا ينبغي أو أراد أنه الجسم الذى لا يعتبر تناهيه (قوله) لينحدد القرب بمحيطة وهو العلوا الخ) كون العلوجهة القرب والسفل جهة البعد اما يتصور اذ لم يكن ذلك الجسم الكرى مصمتاً بل كان مجوفاً واما اذا كان مصمتاً فالظاهر ان كلام من الجهتين هي جهة القرب الا أنهم لما رأوا كون القرب مجوفاً غير مصمت كانوا يعنون العلوا جهة القرب والسفل بجهة البعد

الا القرب منه وأما البعد منه فغير محدود) لانه وهو ظاهر ولا يغيره من أجسام آخر اذ يمكن فرضه بحيث يكون البعد أكثر فلا ينضبط بهما جهتان احديهما في غاية البعد عن الاخرى (ويكون) ذلك الجسم المحدد الكرى (واحد) والا فاما أن يحيط بعضها ببعض فيكون المحيط هو النهاية (الحقيقية التي تنهى الاشارات الحسية بسطحه الاعلى (وقد يكون) هو وحده (كافيا لتعدد الجهتين به) باعتبار مركزه ومحيطه فيكون المحيط حينئذ حشوا لا مدخل له في تحديد الجهة أصلا فظهر فساد ما قيل من أن فلك القمر يتحدد بجهات الاجسام القابلة للحركة المستقيمة (أولا يحيط) بعضها ببعض (بل يكون كل منهما) خارجا وانما (في) جهة من الآخر فتكون الجهة متحدة قبلهما) حتى يمكن وقوعها فيها (لا) متحدة (بهما) والمفروض خلافه) وأيضا فلا يتحدد بشئ منهما الا جهة القرب دون البعد كما مر فان البعد

(قوله الا القرب منه) باعتبار الاطراف القائمة به (قوله لانه وهو ظاهر) لأن البعد الخارج عنه الى أين وأما البعد المحل فانه لا يوجد فيه أبعد نقطة من الاطراف المحيطة به لعدم تشابه تلك الاطراف بالنسبة الى نقطة من النقاط المفروضة وان كان يوجد نقطة وسطانية لا يمكن أن يفرض أبعد منها فلا يرد مالى شرح من الشكل البيضاوي أو العدسي بل المضلع أيضا تسمى على وسط هو غاية البعد من جميع الجوانب بحيث اذا تجاوزته ضرب من جانب الستة غاية الامر ان الابعاد الممتدة الى الجوانب لا تكون متساوية (قوله ولا يغيره الخ) انه حينئذ لأن يكون الجسم الواحد محدودا والكلام فيه حاجة الى ذكره (قوله ويكون ذلك الجسم الخ) بعد ما ذكر أن ذلك المحدد يكون كرى بالتعدد الجهتان معا احدهما بالمحيط والاخرى بالمركز لا حاجة الى نفي تعدده والقوم انما تعرضوا لذلك لأنهم أثبتوا أولا ان محدد الجهات لا بد أن يكون جسمائهم أثبتوا انه لا يجوز أن يكون متعددائهم بعد اثبات الوحدة أثبتوا انه لا يجوز أن يكون غير كرى فكأنهم ادعوا ان محدد هـ لا بد أن يكون جسما واحدا كرى أما الجسمية فلكون الجهات ذات وضع وأما الوحدة فلعدم حصول التعدد بالاثنتين وأما الكرية فلعدم تعدد الجهتين معا بغير الكرة وغاية ما يقال فائدة ذلك اثبات انه لا يجوز تعدد جهة الفوق والتحت بأن يكون كرات متعددة كل واحد منها محدد الجهتين وحينئذ لا يكون المحدد محيطا بكل وذلك الثابت امتناع تعدد القائم الجسماني (قوله لا مدخل له في تحديد الخ) أى ليس المراد انه حشو مطلقا لكون جهة ما لا تحت قائمة به بل انه لا يدخل في التعدد اذ لولا له لكان التعدد حاصله فودا دخل في التعدد بالعرض (قوله فيكون الخ) لأنه لا بد لكل منهما من حيز طبيعي يطلبه ويهرب عن حيز الآخر فيكون الحيزان في جهتين حقيقتين لا يتبدلان بالاعتبار

(قوله فلا يتحدد بشئ منهما الا جهة القرب) وهما سؤال مشهور وهو اناسنا انه لا يتحدد بشئ منهما الا جهة القرب لكن لم لا يجوز أن يكون جهة القرب من أحدهما مخالفا للنوع بجهة القرب في الآخر فيكون أحدهما مطلوبا بالطبع والآخر مهربا عنه بالطبع أو بالعكس وأما قوله فالبعد الى أين قلنا انما يسئل عن البعد اذا كان جهة البعد مطلوبا بالاجسام بالطبع عنه كذلك وكلاهما ممنوعان ههنا فلا عبرة بوجوده ولا ببعده وانما ذكره آتفا في قوله فيكون الجهة متعددة قبلهما فهو أيضا ممنوع فانكم لما جوزتم ان يتحدد جهة الفوق بمحيط كرة

عن الجسم اذا كان خارجا عنه فالبعد عنه الى أين (فقد ثبت) بما قد رناه (وجود كرة بها
تحدد الجهات) الحقيقية (محيطه بالكل) أى بجميع الاجسام ليكون سطحه الاعلى منتهى
الاشارات وجهة الفوق ومركزه الذى يتساوى بعده عنه وتنتهي به الاشارة النازلة عنه
جهة التحت (وهو المطلوب ثم له) أى للمحدد (أحكام منها أنه بسيط) لا مركب من
بساطت متعددة (والا جاز انحلاله واللازم باطل) فاللزوم مثله (أما اللزومية فلأن) المحدد
اذا كان مركبا من بساطت متعددة كان كل واحد من أجزائه ملاقيا بأحد جانبيه شيئا
غير ما يلاقيه بجانبه الآخر ولا شك أن (البسيط يمكنه أن يلاقى بأحد طرفيه ما يلاقيه
بالآخر لتساويهما) أى تساوى الطرفين في الماهية فاذا لاقى أحدهما شيئا جاز أن يلاقيه
الآخر وذلك انما يتصور بالانحلال (وأما بطلان اللازم فلأن ذلك) أى الانحلال (لا يكون
إلا بالحركة المستقيمة) وتباعد بعض الاجزاء عن بعض وقد يقال جاز أن تكون الملاقاة

(قوله والا جاز الخ) يمكن أن يعارض بأنه لو كان بسيطا لجاز عليه الانحلال واللازم باطل ببيان الملازمة لأنه
لو كان بسيطا يساوى محده ومقره في الماهية ويجوز أن يكون ما يماس محده ما يماس مقره وما ذلك
إلا بالانحلال والحل ان الجسم مطلقة مقتضى كل مكان وبعد فرض الأجزاء الككل من الجسم والحيز يحصل
لكل واحد من أجزاء الجسم والحيز خصوصية فيجوز أن يقتضى خصوصية كل جزء من الجسم خصوصية كل
جزء من الحيز (قوله بأحد جانبيه الخ) أى بأحد مما جريه لأن التساوى في الماهية للأجزاء لا لأطراف
(قوله وقد يقال الخ) فيه ان هذا انما يتصور اذا كان ذلك الجسم والأجزاء كلها كزوية الشكل وتركيب
الجسم منها يوقع الفرج بينها أما اذا كانت مضلعة الحركة كل واحد منهما وان كانت على نفسه يقتضى تبدل
أمكنها صغرا وكبرا ولا بالحركة المستقيمة الى ذلك

واحدة وتحدد جهة السفلى بمركزها ولا يلزم هناك أن يكون الجهة قبلها الزم جواز أن يتحدد جهة الفوق بمحيط
أحد الجسمين وجهة التعت بمحيط الجسم الآخر ولا يلزم هناك أيضا أن يكون الجهة قبلها ولا يلزم ذلك أن لو كان
في ذاتهما مبدأ ميل مستقيم وهو ممنوع (قوله ان البسيط يمكنه ان يلاقى بأحد طرفيه ما يلاقيه) كلمة مامع صلتها
مفعول لقوله ان يلاقى والضمير المستتر في قوله يلاقى أو البارز في قوله طرفيه أو المستتر في قوله يلاقيه راجع الى
البسيط المذكور والضمير المنصوب البارز في قوله يلاقيه راجع الى ما وفي هذا المقام منع وهو ان يقال الامكان
المذكور وان كان مسلما بالنسبة الى البساطت لكنه ممنوع بالنسبة الى المجموع المركب من تلك البساطت فانه
لم لا يجوز أن يكون طبيعة الكل مانعة عن حركة البساطت بوجه ما صلا (قوله وقد يقال جاز ان يكون الخ) فيه
بحث فانه لا شك أن بعض الاجزاء البسيطة حينئذ كان قريبا من السطح الاعلى لذلك الفلك المركب وأن البعض
الآخر من تلك الأجزاء كان قريبا من السطح الاسفل لذلك الفلك أيضا وظاهر ان ما بين السطحين المذكورين بون
بعيد وانه لا يتصور الملاقاة بين هذا البسيط الاقرب من السطح الاسفل وبين ذلك البسيط الاقرب من السطح
الاعلى الا بالحركة المستقيمة كما لا يخفى

بالحركة المستديرة فلا يلزم الانحلال المستلزم للحركة المستقيمة (وهي) أغنى الحركة للمستقيمة (لا تكون الا من جهة الى جهة) أخرى (فتكون الجهة متعددة قبله) أى قبل المحدد حتى يمكن حركة أجزائه اليها (لا) متعددة (به هذا خلف ومنها) أى ومن أحكام المحدد (انه شفاف) لا لون له (وكذلك سائر الافلاك) شفافه غير ملونة وذلك (لأنها لا تحجب الابصار عن رؤية ما وراءها) من الكواكب وكل ملون فإنه يحجب عن ذلك قال الامام الرازى لا نسلم أن كل ملون حاجب فان الماء والزجاج ملونان لانهما مرئيان ومع ذلك لا يحجبان فلأن قيل فيهما حجب عن الابصار الكامل قلنا وكيف عرفتم أنكم أدركتم هذه الكواكب ادراكا تاما (واعلم أن هذا) الذى ذكرناه (لا يتمشى فى المحدد اذ ليس له وراءه) حتى يرى ولا فى فلك الثوابت أيضا اذ ليس فوقه كوكب مرئى (الا أن يقال لو كان) المحدد أو فلك الثوابت (ملونا لوجب رؤيته فنقول) جاز أن يكون لونه ضميما كلون الزجاج فلا يرى من بعيد ولئن سلمنا وجوب رؤية لونه قلنا (ولم لا يجوز أن تكون هذه الزرقة) الصافية (المرئية لونه لا يقال ذلك) أى لون الزرقة (أمر يحس به فى الشفاف اذا بعد عمقه كما فى ماء البحر) فانه يرى أزرق متفاوت الزرقة بتفاوت عمقه قريبا وبعداً فالزرقة المذكورة لون يتخيل فى الجو الذى بين السماء والارض لانه شفاف بعد عمقه (لانا نقول) الزرقة قد تكون لونا متخيلا كما ذكرتم (وقد تكون) أيضا (لونا حقيقية) قائما بالاجسام (واما الدليل) الغائم (على أنه لا يحدث الا بذلك الطريق التخيلى) أى لا دليل على ذلك فجاز أن تكون تلك الزرقة المرئية لونا حقيقيا لأحد الفلكيين (ومنها أنه) أغنى المحدد (لا ثقيل ولا خفيف لانهما) أى الخفة والثقل (مبدأ الميل الصاعد والمابط) أو نفس هذين الياين على اختلاف التفسيرين (وهما) يصححان حركة محالهما (بالاستقامة فيتنفى)

(عبد الحكيم)

(قول الامن جهة) أى من جهة حقيقية الى جهة حقيقية لأن المكانين المتباينين فى الوضع اما طبيعيان أو قسريان أو أحدهما قسرى والآخر طبيعى وعلى التقديرين لا بد من وقوعهما فى الجهة الحقيقية كما لا يخفى (قول لانه شفاف الخ) فى الشفاء غاية الجسم السماوى مشف ينفذ فيه البصر وهذا الحكم يدهى يحكم به العقل بمعونة الحس ولا يرد عليه شئ من الاعتراضات المذكورة فانه ليس المراد بالشف ما لا لون له أصلاً بل ما ينفذ فيه البصر ولو كان ملونا

وجود الثقل أو الخفة في المحدد جواز الحركة المستقيمة عليه وذلك يستلزم (تحديد العبرة قبل) أي قبله لا به وهذا الدليل لا يثبت أنه على تحديد العبرة يختص بالمحدد (ولا يعم الافلاك) الباقية (والحجة العامة) للكل (أنها متحركة بالاستدارة بدلالة الارصاد ففيها مبدأ ميل مستدير) بل ميل مستدير أيضا لأنه المقتضى القريب للحركة المستديرة (فلا يكون فيهما مبدأ ميل مستقيم لتأثيرهما) أي تنافي المبدأين باعتبار تنافي الميلين لأن الميل المستقيم يقتضى توجه الجسم إلى جهة والمستدير يقتضى صرفه عنها (وقد يمنع التنافي) بين الميلين (إذ قد يجتمعان في جسم واحد) (ويحصل باجتماعهما) فيه حركة مركبة كالحركة (في الكرة) (وكافي المعجلة) فإنها تتحرك على الاستقامة والاستدارة معا (وليست حركة الاستدارة صارفة) عن الجهة بل هي غير مقتضية للتوجه إليها وإن سلم التنافي بين الميلين فلا تنافي بين المبدأين ولا بين أحدهما ومبدأ الآخر فإن الحبر المرمى إلى فوق فيه مبدأ الميل الهابط مع الميل الصاعد ومبدأ كامن (ومنها أنه) أي المحدد وكذا غيره من الافلاك (لاحار ولا بارد قال ابن سينا) وذلك (لتلازم الثقل مع البرودة) فإن المادة إذا اشتد بردها ثقلت وإذا ثقلت بردت (و) تلازم (الخفة مع الحرارة) فإن المادة إذا أمدن فيها التسخين خفت وإذا خفت سخنت فثبت لا ثقل ولا خفة فلا برودة ولا حرارة وقد وقع في بعض النسخ لفظ اليبوسة بدل الحرارة وهو سهو من القلم (ولما منع أن يمنع التلازم) بين الثقل والبرودة وبين الخفة والحرارة (مطلقا بل) ذلك التلازم (في العناصر) فقط دون الافلاك لجواز أن يكون فيها حرارة أو برودة بلا خفة وثقل (فإن قال) ابن سينا (الحرارة علة الخفة) كما أن البرودة علة الثقل

(عبد الحكيم)

(قوله) فأنهاتحرك على الاستقامة الخ) لا يخفى أن الحركة المستديرة اصطلاحية مشروطة بأن لا يخرج المتحرك عن حيزه فلا حركة على الاستدارة فيها وبهذا ظهر أن الحركة المستديرة تقتضى عدم التوجه إلى الجهة لأنها غير مقتضية للتوجه إليها (قوله بين الميلين) أي بين المدافعتين (قوله) فإن الحبر الخ) فيه أن المراد أنه لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم طبيعيا لا متناع أن يقتضى الطبيعة الواحدة لو خلت وطبعه الأمرين المتنافيين وإذا لم يكن طبيعيا لم يكن قسرا بالمتقرر أنه حيث لا طبع لا قسر ولا يكون في الافلاك مبدأ ميل مستقيم لا طبيعيا ولا قسريا (قوله) ولما منع أن يمنع الخ) هذا مدفوع لأن المدعى في هذه الحرارة والبرودة الموجودتين في العناصر وأما الحرارة والبرودة المتخالفتين بالحقيقة والآثار المتباين فلا يتعلق غرضنا بنفسهما وإثباتهما إذا المقصود بيان مخالفة الافلاك للعناصر بالكميات والآثار

(فيمتنع التخلف) فلو وجدنا في الافلاك لترتب المعلولان عليهما (قلنا قد يتخلف الاثر) عن
 العلة الفاعلية (لعدم القابل كالحركة فانها توجب الحرارة) في العناصر القابلة لها (والافلاك
 متحركة وغير حارة لان مادتها غير قابلة) للحرارة عندكم فيجوز أن تتخلف الخفة والثقيل
 عن الحرارة والبرودة لان مادة الفلك لا تقبلهما وان كانتا مقتضيتين لهما (وقال الامام
 الرازي) في المباحث المشرقية المعتمد في أن الفلك ليس بحار ولا بارد أن يقال (لو كانت
 هي) أي الافلاك (حارة لكانت في غاية الحرارة لوجود الفاعل) الذي هو طبيعة الفلك
 (والقابل) الذي هو مادته (من غير عائق) هناك لكونها بسيطة (والتالي باطل والا كان
 الاقرب) من الفلك (أسخن كرؤس الجبال الشاخنة ولاستحالة) أي التالي باطل لما ذكر
 ولاستحالة (أن تسخن الشمس وحدها) حال طلوعها (دون السموات) التي هي في غاية
 الحرارة (مع أنها) أعنى السموات (أضعاف أضماها) اذ هي فيها كقطرة في بحر لحي
 (قلنا) في الجواب عن هذا المعتمد (مراتب السخونة مختلفة بالنوع فربما لا تقبل مادة
 الفلك الامرتبة) ما (ضعيفة) من الحرارة فلا تؤثر حرارته في عالمنا هذا (ثم) ان سلمنا قوة
 (حرارتها) قلنا (أثر التسخين) منها (قد لا يصل اليها) لان الطبقة الزمهريرية مانعة له
 (وهو) أي الدليل المذكور (منقوض بتسخين الشمس) فانها حارة يصل أثر تسخينها الى
 العناصر كما اعترف المستدل به مع ان الاقرب منها ليس أسخن ثم اعترض المصنف على
 المعتمد اعتراضا رابعا وهو قوله (والقياس عليها) أي قياس الافلاك على تقدير كونها حارة
 على الشمس في التسخين (ضعيف لانها لا تسخن بل أشعتها) هي المسخنة اذا انعكست
 من سطوح الاجسام الكثيفة ولذلك اذا انعكست) أشعتها من أمور صعبة جدا (أحرقت)
 الأشياء المنعكس اليها (كما في المرايا المحرقة) وليس للأفلاك الحارة بالفرض أشعة تقتضي
 تسخينها واعتراضا خامسا أعنى قوله (وما ذكره منقوض بكرة النار لثبوتها عندكم)
 واحاطتها بسائر العناصر فلزم صريح الدليل المعتمد لزم أن لا تكون كرة النار حارة وقد يقال

(عبد الحكيم)

(قوله أي التالي الخ) يعني ان قوله ولاستحالة عطف على قوله والا لكانت بحسب المعنى (قوله وليس الخ)
 سواء كانت مخالفة للاولى في التنوع أو موافقة كما يدل عليه آخر كلام الشارح من قوله وان فرض لصورتين
 متفتتين الخ

الطبقة الزهرورية تقاومها ولا يتصور مقاومتها للأفلاك المتسخنة جداً إذ لا قدر لها بالقياس إليها كما لا يخفى (ومنها أنه لا رطب ولا يابس لأن الرطوبة سهولة قبول التشكل) بالاشكال القريبة (وتركه) بل هي كيفية مقتضية لهذه السهولة (واليبوسة عسرة) أى كيفية مقتضية لعسر القبول والترك (ولا يتصور ذلك) القبول والترك سواء كان بمسر أو يسر (الا بالحركة المستقيمة) في أجزاء القابل فوجود الرطوبة أو اليبوسة في جسم يوجب صحة الحركة المستقيمة عليه وقد عرفت امتناعها على المحدد وسائر الأفلاك وانما لم يجب عنه لأن فساد مملوم مما مر) ومنها أنه لا يقبل الكون والفساد (يعني أن مادة المحدد وغيره من الأفلاك لا يصح عليها أن تخلع صورة نوعية وتلبس أخرى بل يجب أن تكون دائماً متصورة بالصورة النوعية التى هي فيها وذلك (لأن كل جسم له حيز طبيعى) كما مر (فللصورتين الكائنة والفاصلة لكل منهما اذا حلت في المادة وصارت جسماً مخصوصاً حيزاً طبيعياً (فان اتحد حيزهما) الطبيعى (كانت الجسمين حيزاً واحداً طبيعياً وأنه محال لانهما) أى الجسمين الذين أحدهما حيزهما الطبيعى (لا يحصلان) معا (فيه لامتناع التداخل) بين الاجسام واذا امتنع حصولها فيه مما (فلا بد من خروج) ذينك (الجسمين أو أحدهما عنه) أى عن ذلك المكان الواحد الطبيعى (وهو) أى الخروج عنه بالحركة المستقيمة ان كان بعد الحصول فيه وان كان قبل الحصول فاذا خلى الجسم وطبيعته تحرك بالاستقامة الى حيزه الطبيعى فيلزم على التقديرين صحة الحركة المستقيمة على الفلك وان تعدد حيزها الطبيعى لزم أيضاً صحة الحركة المستقيمة عليه وذلك لأن المادة انما تلبس الصورة الكائنة حيث تخلع الصورة الفاسدة فان كانت الفاسدة في مكانها جاز أن تحرك الكائنة الى مكان آخر طبيعى لها وان كانت الفاسدة في مكان الكائنة جاز تحركها حين كانت باقية الى مكان نفسها وان كانت في مكان ثالث جازت الحركة المستقيمة على كل منهما (والجواب) بمد تسليم

(قوله والجواب الخ) في الشفاء انه لا يجوز أن يكون لجسم واحد مكانان طبيعيان الاعلى جهة أن في جملة مكان الكل أحيار بالقوة ان وقع فيه بسبب مخصص كان طبيعياً كالمدة فان أقرب حيز من الارض يليها هو طبيعى لها

(قوله أى الخروج عنه بالحركة المستقيمة) الباء الجارة في قوله بالحركة ليست للنسبة كما بوجه ظاهر العبارة واللام تناول الخروج قبل الحصول في ذلك المكان الطبيعى بل هي ههنا للابسة يعنى ان الخروج عن ذلك المكان ملتبس بالحركة المستقيمة سواء كان الخروج بعد الحصول في ذلك المكان أو قبله فتأمل

ما مر من امتناع الحركة المستقيمة (ان الصورتين) أعنى الكائنة والفاصلة (قد تقتضيان
 حيزا واحدا) وليس يلزم من ذلك صحة التداخل أو الحركة المستقيمة كما ذكرته (اذ قولك
 لانهما لا يحصلان فيه الى آخره فرع اجتماع الصورتين) في المادة الفلكية حتي يتحصل
 هناك جسمان يقتضيان مكانا واحدا فيقال حينئذ هما معا في ذلك المكان فيلزم التداخل
 أو ليس شيء منهما أو أحدهما فيه فيلزم صحة الحركة (وانه) أي اجتماع الصورتين في المادة
 وتحصل جسمين منهما معا (محال بل تقدم واحدة) من الصورتين (عند ما توجد الاخرى)
 منهما فلا يكون هناك الاجسم واحد حاصل في ذلك المكان الطبيعي في المادة قبل الفساد
 كانت فيه مع الفاسدة ومعه وبمعه مع الكائنة فلا يلزم شيء من المحذورين (وبما يحققه) أي
 يحقق ما ذكرناه من جواز اقتضاء الصورتين حيزا واحدا (ان الصورتين مع اختلافهما)
 في الماهية النوعية (لا يمتنع اشتراكهما في لازم واحد وهو اقتضاء ذلك الحيز) فان الحقائق
 المختلفة يجوز اشتراكها في الاوازن وان فرض ان الصورتين متفقتان في الماهية كان ذلك
 الجواز أظهر (ومنها انه لا يتحرك في الكم) أي لا يزداد مقدار المحدد أو غيره من الافلاك
 لا بالنمو ولا بالانحلال ولا ينتقص أيضا لا بالذبول ولا بالتكاثف (اما محده فاذداد لكان
 ثمة مكان خال ينتقل) محدد المحدد (اليه) ويملاؤه ذلك الزائد (وقد علمت أن ما وراءه عدم

والا بعد حصوله فيه لكان يصير أيضا أقرب وكان طبيعيا لها واما مكانان متباينان فليس يمكن ذلك فانه مقتضى
 الواحد بالشخص من حيث هو واحد بالشخص اه فلم من ذلك انه لا يجوز أن يكون جسمين مشخصين مكان
 واحد بالشخص والا لزم توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد شخصي لأن كل واحد من الجسمين مع
 شرائط حصوله في ذلك الحيز المعين عليه تامة له وذلك بمتنع سواء كان بالاجتماع أو بالبدية الا اذا كان وجود
 أحدهما بحيث يمتنع وجوده بالآخر على ما مر في مباحث العلة (قوله اما محده الخ) الاظهر على ما في شرح
 الاشارات ان الحركة الكمية لا تتحقق الا بالحركة المستقيمة للاجزاء والمحدد يمتنع عليه وكذلك سائر الافلاك
 لأن فيها مبدأ الحركة المستديرة فلا يكون فيها مبدأ الحركة المستقيمة وأما ما ذكره المصنف ففيه بحث لأن المحدد
 لا مكان له بمعنى السطح بل له وضع فاذا تحرك في الكم يحصل له وضع غير ما كان لأنه يملأ مكانا عند الزيادة
 ويخلو مكان عند الانتقاص نعم لو كان المكان بمعنى البعد المجرد كان خلوه عن الشاغل محالا

(قوله وان فرض ان الصورتين متفقتان في الماهية الخ) لا يخفى عليك انه اذا كانت الصورتان متفقتين في
 الماهية لم يتصور هناك كون وفساد الامر انهما لا يكونان الا بتبدل الصورة النوعية المتخالفة في الماهية فلعله
 أراد بها مجرد تبدل الصورة نوعية كانت أو شخصية أو أراد بالماهية ههنا ما يتناول الماهية المشتركة أعنى الجنس
 لكن حينئذ لم يكن وجه قوله كان ذلك بالجواز أظهر ظاهرا كما لا يخفى

محض) فلا يتصور هناك مكان حث (ولو انتقص) محذب المحدد (لزم خلو مكانه اذ ليس
 بجهة شئ ينتقل اليه بداه) ليشمله فيبقى خاليا (وأما مقعره فلاه مثل المحذب) في الماهية
 للبائط (أى بساطة الفلك المحدد) فيمتنع عليه ما يمنع على المحذب) من الازدياد والانتقاص
 (لان حكم الشئ حكم مثله فكذا محذب المحوى) المماس لمقر المحدد لا يزداد ولا ينتقص
 (لعدم المكان) فلا يتصور ازدياده (وامتناع الخلاء) فلا يتصور انتقاصه (فكذا مقعره)
 للساوى لمحذبه وهكذا مسوق الكلام (الى أن يستوعب الاملاك ولا يخفى عليك أن
 امتناع حركة المحذب) أى محذب المحدد بالزيادة أو النقصان (ليس له لذاته) حتى يجب
 مشاركة مقعره له في ذلك بل لانه ليس وراءه مكان ولا شئ يملأ مكانه (فلا يجب) حينئذ
 (مشاركة مقعره له) في امتناع الحركة بل يجوز أن يزداد مقعره وينتقص محذب المحوى
 بمقدار ازدياده وأن ينتقص ويزداد محذب المحوى بحيث يملأ مكانه (ولا يخفى أيضا) أنه
 أي لدليل المذكور (لا يتأتى في سائر الافلاك) لا بتناؤه على البساطة ولم تثبت الا في المحدد
 فلو امتنع ازدياد محذب الثامن وانتقاصه مشلا لم يلزم مثل ذلك في مقعره لجواز تركبه من
 بسائط مختلفة الحقائق والاحكام فان قلت يلزم من ازدياد مقعره التداخل ومن انتقاصه
 الخلاء قلت هذا اللازم ممنوع لجواز انتقاص محذب السابع وازدياده وهذا الذى أوردناه
 من الاعتراض انما هو على رأيهم (وأما على رأينا فالنعم) على دليلهم (ظاهر لجواز الخلاء)
 وراء العالم بل مطلقا فيجوز ازدياد محذب الفلك الحاوى للكل اذ هناك مكان يشغله ويجوز
 انتقاصه وخلو مكانه (و) على تقدير امتناع الخلاء نقول (لجواز خلق الله تعالى جسما في
 مكانه) على تقدير انتقاصه فلا يلزم خلاء (ومنها أن فيه) أي في المحدد وكذا في سائر
 الافلاك (مبدأ ميل مستدير) اعلم ان أصحاب الارصاد لما رأوا حركة الكواكب واعتقدوا
 أن تلك الحركة لا يجوز أن تكون للكواكب أنفسها حكموا بأن الافلاك متحركة على
 الاستدارة وان فيها مبدأ ميل مستدير قطعا كما صرت اليه الاشارة وكان ذلك طريقا ثانيا وأما
 الطيبيون فاتهم ذكروا طريقا لميا فقالوا في الفلك مبدأ ميل مستدير (لان أجزاءه)
 المفروضة فيه (متساوية) في تمام الماهية (للبساطة) الموجبة لذلك التساوى (فلا يكون
 اختصاص البعض) من تلك الاجزاء بجزءه (المميز) (دون الآخر) أى دون الجزء الآخر

الذي فيه البعض الآخر (أول من عكسه) وكذا الكلام في وضعه المخصوص مقيسا الى
الوضع الآخر الذي عليه البعض الآخر والعاصل أن نسبة كل جزء الى جميع أحياز الأجزاء
وأوضاعها على السواء. وحينئذ (فاما أن لا يحصل كل جزء) أي شيء من الأجزاء (في حيز ما
من تلك الأحياز ولا على وضع ما من تلك الأوضاع) (وأنه محال أو يحصل الكل في الكل)
أي كل جزء من الأجزاء في كل واحد من الأحياز وعلى كل واحد من الأوضاع (أما ما
وأنه محال) لاستحالة أن يكون جزء واحد في حالة واحدة في أحياز متعددة وعلى أوضاع
متقابلة (وأما بدلا وذلك) أي الحصول على سبيل البدل وهو أن ينتقل جزء الى مكان جزء
آخر ووضعه (يقتضي كونه) أي كون الفلك (متحركا بالاستدارة) ويستلزم أن يكون
فيه مبدأ ميل مستدير وربما قالوا اختصاص كل جزء من الفلك بوضع وحيز معينين أما أن
يكون واجبا أو جائزا لا سبيل الى الأول لأن الأمور المتساوية في الماهية يستحيل أن يجب
لبعضها ما لا يجب لبعض آخر منها فتعين الثاني وهو يقتضي صحة انتقال كل واحد من تلك
الأجزاء الى وضع الآخر وحيزه وذلك بالمركبة المستديرة فهي على الفلك جائزة ففيه
مبدأ ميل مستدير والامتنت حركة المستديرة

(قوله أول من عكسه) إن أراد عدم الأولوية نظرا الى الماهية النوعية للأجزاء فسلم عدمه وإن أراد عدم
الأولوية مطلقا فنوع لجواز أن يكون الأولوية ناشئة من خصوصية كل واحد من أجزاء الجرم بالقياس الى
كل واحد من أجزاء الحيز (قوله في وضعه الخ) وهو الهيئة التي تعرض بحسب نسبة أجزائه الى ما هو داخل
فيه وهو محاذاته كذا في شرح الاشارات (قوله وربما قالوا الخ) تفصيله ما في الاشارات من أن أحوال
الجسم لا تتغير إما أن يجب بحسب طبعه أو لا يجب بل يمكن والواجب طبعه لا يمكن أن يتبدل أو يزدول وغير
الواجبة إنما يحصل للجسم بحسب علل فاعلية تقتضيه وتلك الأحوال قابلة للتبدل فالرائل بالنظر الى طبع
الجسم وليس لقابله بهما بالنظر الى عللها مادامت مانعة عن التبدل والزال وإذا كانت الحال في الموضع والوضع
هذه أمكن انتقال الجسم عنها باعتبار طبعه فأمكن أن يزول قاصر عن ذلك الموضع والوضع فكان في ذلك
الجسم مبدأ ميل بالطبع للحجة المذكورة اه قوله للحجة المذكورة إشارة الى ما ذكره سابقا من أن ما فيه ميل
طبيعي لا يقبل ميلا قسريا ولا يلزم مساواة حركة عدم المعاوق مع حركة ذي المعاوق (قوله لأن الأمور المتساوية
الخ) فيه ما من أن الاستدلال الأول من الاستحالة بالنظر الى ماهيتها النوعية مساواة الاستحالة مطلقا فنوع
لجواز أن يجب لبعضها ما لا يجب لآخر باعتبار خصوصية ذلك البعض (قوله ففيه مبدأ ميل مستدير) أي بالفعل
(قوله والامتنت الخ) أي إن لم يكن فيه مبدأ ميل مستدير بالفعل امتنع عليه الحركة نظرا الى ذاته وقد ثبت

(قوله والامتنت حركة المستديرة) اذ لو لم يمنع حركته المستديرة يلزم من فرض وقوعه أن تكون الحركة
مع الفائق كهي لامعه وقدم دليل بطلانه وقدم أيضا ضعف هذا الدليل

وكل ما فيه مبدأ ميل مستدير فهو متحرك على الاستدارة لوجوب وجود الأثر عند وجود
 للثواب (والاشكال عليه) أي على الوجه الأول المذكور في الكتاب (فانه بناء على البساطة
 ولم تثبت) البساطة بما ذكرتموه (لغير المحدد من الافلاك) فيقصر دليلكم هنا عن مدعاكم
 (وان سلم) ثبوت البساطة في الكل فلانها لا تقتضي الحركة بالاستدارة بل تقتضي عديمها
 لان البسيط اذا تحرك كذلك (فاما أن يتحرك الى جميع الجهات) أي الجوانب دفعة واحدة
 (وانه محال أو الى بعضها) دون بعض (وانه ترجيح بلا مرجح) كما أن سكونه كذلك عندهم
 (وأينما) اذا تحرك البسيط على الاستدارة (فلا بد) هناك (من قطبين) معينين (ساكنين
 و) من (دوائر) مخصوصة متفاوتة جداً في الصغر والكبر (ترسمها الاجزاء) والنقط المفروضة
 فيها بينهما (حولها بحركات مختلفة) اختلافا عظيما (بالسرعة والبطء مع استواء جميع النقط)
 المفروضة (فيه) أي في البسيط (وصلاحيتها للقطبية) والسكون ورسم الدائرة الصغيرة
 أو الكبيرة بالحركة البطيئة أو السريعة (وانه ترجيح بلا مرجح) كما لا يخفى على ذي بصيرة

(عبد الحكيم)

انها ممكنة عليه وذلك لأن المايل طبيعيا فيه لا يقبل حركة من خارج أصلا قال في الشفاء بعد بيان ما لا ميل له
 لا يقبل الحركة من خارج ان كل جسم يطرأ عليه ما لم تكن مبدأه فيه بالطبع بل يصدر عنه بسبب خارج
 أو نفس مواصلة يتحرك بحسب الفصل ويحدث ميل في الجسم وليس أن يتحرك الجسم عن ذلك الا وفيه ميل
 متقدم وعلى ما بينا اندفع الاعتراض الآتي في كلام الشارح رحمه الله تعالى من أن صحة الحركة عليه تستدعي
 صحة وجود الميل لا وجوده (قول) وكل ما فيه مبدأ ميل مستدير) أي مع عدم المانع عما لا يقتضيه لاعت
 ذاته فان الفلك لكونه بسيطا لا يمكن أن يكون في طبعه مبدأ الميل المستدير وما يعوقه ولا عن غيره لأن
 المانع عن الحركة المستديرة هو الميل المستقيم لأن الحركات البسيطة منعصرة في ثلاث حركات من المركز وحركة
 عليه وليس الافلاك ما فيه ميل مستقيم وبما حررناه اندفع الاشكال الثاني الذي أورده الشارح من أن وجود
 الأثر يختلف عن المؤثر لوجود المانع (قول) وان سلم الخ) هذا ليس بوارد عند التأمل في الاستدلال
 لأن خلاصته انه قابل للحركة المستديرة وكل ما هو قابل فيه مبدأ الميل المستدير وكل ما فيه مبدأ الميل المستدير
 فهو متحرك بالاستدارة واللازم منه أن يكون متحركا بالاستدارة مطلقا واما خصوصية جهة الحركة والقطبين
 والسرعة والبطء فهو سبب الحركة بخصوصيته له مع ذلك وان لم تكن معلومة لنا بالشعبي في شرح الاشارات
 المختصرة ان اختصاص احد الاوضاع الفلكية بأن يستدير عليه الفلك من سائر ما يجب أن يكون بحسب
 مخصص عائد الى محرك اذا المتحرك بسيط فهو توجيه العقل وان لم يعرف وجه التخصيص على سبيل التبعية
 بحكم المشاهدة لكونها بمنزلة جزء من حيث أحاط بها وقوى عليها حتى صار المجموع بمنزلة كرة واحدة والا
 ففي الحركة الوضعية بمحركة المحاط بمحركة المحيط ليس بلازم اذا كان المحاط في تحت المحيط كالخارج المركز من
 المثل كذا في شرح المقاصد

(فلا يمكن استناد ذلك) أى تعيين بعض النقط للقطعية وبعضها لرسم الدائرة (الى) فاعل (موجب بالذات لانه لا تخصيص) من الموجب (الا المرجح معد للقابل) فينتقل الكلام اليه (و) أيضا نسبتة الى جميع الاجزاء سواء (فلا يتصور منه تخصيص وتعيين فيما بينها) بل الى مختار (يفعل ما يشاء بمجرد ارادته من غير احتياج الى داع مرجح كما مر) واذا وجب الرجوع بالآخرة الى فعل المختار فليعترفوا به أولا فانه يخفف عنهم كثيرا من المؤنات (التى تلزمهم لاثبات قواعدهم الحكيمية خصوصا في أحكام الافلاك فان تلك المؤنات مبنية على كون الواجب موجبا بالذات فاذا قيل انه مختار سقطت وأما الاشكال على الوجه الثانى فهو انه أيضا مبني على البساطة فيرد عليه ماورد على الاول مع شئ زائد هو أن صحة الحركة المستديرة تستلزم صحة وجود مبدأ الميل المستدير لا وجوده بالفعل وان وجود المؤثر قد يختلف عنه الاثر لوجود المانع (ومنها أنه ليس فيه مبدأ ميل مستقيم لمنافاته للميل المستدير) كما مر (وقد عرفت ما فيه) وهو أنه لا منافاة بينهما لاجتماعهما في الكرة المدحرجة والمجولة (ومنها أنه قيل هو) أي المحدد وحده هو (المتحرك بالحركة اليومية) حركة ذاتية (وهو المحرك لجميع الافلاك) الباقية (معه) على سبيل التبعية (في اليوم بليته دورة تامة تقريبا) لا تحقيقا لان دورته تم قبل تمام اليوم بليته بزمان قليل فان الشمس اذا كانت محاذية لجزء من المحدد وتحرك ذلك الجزء نحو المغرب وتحركت الشمس بحركتها الخاصة نحو المشرق فاذا عاد ذلك الجزء الى مكانه فقد تم الدور ولم تمد الشمس حينئذ بحركة الكل الى محاذاة ذلك المكان لانها قطعت قوسا نحو المشرق فاذا دار المحدد ريثما عاد الشمس الى وضعها الاول فقد تم اليوم بليته (وهو الفلك الاعظم) المحيط بجميع الاجسام لتعديده الجهات (وحركته) السريعة اليومية (تدعى الحركة الاولى) فانها تشاهد أولا من حركات الافلاك لانها اظهرها اذ بها الليل والنهار وطلوع الكواكب وغروبها ولذلك لا تخفى على

(حسن جلبي)

(قوله لانها قطعت قوسا نحو المشرق) وذلك القوس في كل يوم بليته تكون أقل من قدر درجة واحدة بمقدار اثنين وخمسين ثانية وأربعين ثالثة وذلك لانهم ذكروا أن الخارج المركز للشمس كان يقطع بحركته الخاصة من المغرب الى المشرق في كل يوم بليته تسعا وخمسين دقيقة وثماني ثوان وعشرين ثالثة من أجزاء منطقة البروج درجاتها وسبعين في الكتاب تفسير الدرجة والدقيقة والثانية والثالثة باذن الله تعالى

الحيوانات وكل كرة تحركت في مكانها على الاستدارة فلا بد لها من قطبين ساكنين ومن منطقة يكون حركتها أسرع فلذلك قال (وقطبها) أى قطبا هذه الحركة أو الكرة (قطبا العالم) لأن العالم الجسائي هو المحدد وما في ضمنه (ومنطقته) أعنى أعظم دائرة تفرض في منتصف القطبين بحيث يتساوى بعدها عنهما تسمى معدل النهار (لسبب ستقف عليه) في مباحث الارض (وهي) أى المنطقة المسماة بالمعدل (حيث) يكون (جميع الكواكب فيه طلوع وغروب) ولا يكون هناك شئ منها أبدى الظهور ولا أبدى الخفاء (تكون ملازمة سمت الرأس) مارة به وهو دويرة تامة من الارض تسمى خط الاستواء كما ستعرفه (بمخلاف الشمس فانها) لا تلازم سمت الرأس في خط الاستواء بل (تميل هناك تارة الى الشمال متباعدة عن سمت الرأس) في تلك المواضع (قليل قليلا الى غاية ما ثم ترجع) من تلك الغاية (مقاربة اليه قليلا قليلا حتى تسامت ثم تميل الى الجنوب كذلك) أى متباعدة عن سمت الرأس الى غاية ما مساوية للغاية الاولى ثم ترجع منها مقاربة اليه قليلا قليلا حتى تسامت (هكذا) حالما (دائما) اذ تميل تارة أخرى الى الشمال الى تلك الغاية ثم ترجع وتميل الى الجنوب وتدور أبداً الى مثل الحالة الاولى (فعلم) من ذلك (أن مدار الشمس مائل عن معدل النهار ليس) واقعا (في سطحه) والالم يميل عن المعدل شمالا وجنوبا (والشمس اذا قارنت كوكبا ما من) الكواكب (الثابتة خلفته الى المغرب فعلم) من هذا (أن لها حركة) خاصة من المغرب (الى المشرق أسرع من حركة الثوابت) يعنى حركتها الخاصة

(قوله ولا يكون الخ) مجرد توضيح لما تقدم (قوله وهو دويرة تامة) الضمير راجع الى حيث لجميع الكواكب فيه طلوع وغروب أى دائرة صغيرة تامة على وجه الأرض حاصلة من فرض معدل النهار قاطعة لكرة العالم

(قوله وهي أى المنطقة الخ) هي مبدأة خبره قوله تكون ملازمة الخ وحيث للمكان وضمير فيه راجع الى هذا المكان وكذا قوله هنالكا إشارة الى هذا المكان وكذا ضمير هو في قوله وهو دويرة راجع الى هذا المكان يعنى ان في هذا المكان دويرة تامة من الارض موازية لمعدل النهار وتسمى هذه الدويرة خط الاستواء ومعدل النهار في هذا المكان يكون سامتا الرأس أهلها وهناك يكون دويرة الفلك دولابا ولا يكون في الفلك كوكب ولا نقطة الا وهو يطلع ويغرب سوى قطبي العالم وما يقرب منهما من الكواكب والنقط وسيجئ تمام الكلام ان شاء الله تعالى (قوله خلفته) أى جاوزته وتركته خلفها يعنى أن الشمس حينئذ جاوزت ذلك الكوكب الى جانب المشرق ثم تركت خلفها في جانب المغرب وان كانت حركة ذلك الكوكب الى جانب المشرق أيضا

كما ستعرفها (بها تدرك) الشمس (التوابت التي تكون في جهة المشرق منها تم تجاوزها
مخلقة اياها الى المغرب وتقرض دائرة موازية لمدارها في الفلك الاعظم قاطعة لجميع ما تحتها)
من الافلاك وغيرها (كأنها) أي فأن تلك الدائرة الموازية القاطعة (مدار الشمس) التي
يتحرك عليها مركزها (انبسطت) الى سطح الفلك الاعلى وانقبضت الى ما تحتها (وتسمى)
الدائرة المذكورة (منطقة البروج) لمرورها بأوساط البروج (وفلك البروج) اطلاقا لاسم
الفلك على الدائرة (ومنطقة الحركة الثانية) لان منطقة الفلك الثامن المتحرك بالحركة الثانية
في سطح هذه الدائرة (وانها) أي الدائرة الموازية (تقطع معدل النهار بنصفين) على نقطتين
متقابلتين لانهما دائرتان عظيمتان (وكذلك كل دائرتين عظيمتين تفرضان في كرة) فانه
يجب تقاطعهما على التناصف لما بين في الاكبر (والتقاطع) بين منطقة البروج ومعدل
النهار (يكون على نقطتين مشتركتين) بينهما (وتسميان تقطعي الاعتدال) لاستواء الليل
والنهار في جميع نواحي الارض اذا حلت الشمس فيهما سوي موضعين هما تحت القطبين
(فما تجاوزه الشمس) من هاتين النقطتين (الى الشمال) من المعدل (هو الاعتدال
الريبي) لانه مبدأ الربيع في معظم المعمورة (وما تجاوزه الى الجنوب) من المعدل

(قوله سوى موضعين الخ) أحدهما تحت القطب الشمالى والآخر تحت القطب الجنوبى فان حركة الفلك
الاعظم فيها أحوط الانطباق القطبين على سمتى الرأس والقدم فيهما بحركة الشمس (قوله في معظم
المعمورة) احتراز عن خط الاستواء فانها مبدأ للصف فيه (قوله أكثر المعمورة) احتراز عن خط
الاستواء فانه ينقلب الزمان فيه شيئا اذا حلت الشمس فيها في تلك المواضع أى المواضع التى انقلب الزمان فيها
صيفا (قوله معظم المعمورة) احتراز عن خط الاستواء فان مدة قطع الشمس واحدا من تلك الاقسام فيه
فصلان كما سنقف عليه

(قوله في الفلك الأعظم) متعلق بقوله ويفرض وأصل مدار الشمس كان في الفلك الرابع لكن يفرض
في الفلك الاعظم دائرة موازية لهذا المدار وهى المسماة بمنطقة البروج كما ذكره (قوله في سطح هذه الدائرة)
اضافة السطح ههنا من قبل اضافة العام الى الخاص وقد عرفت أن هذه الدائرة كانت مفروضة في الفلك
الاعظم واما منطقة الفلك الثامن فهى مفروضة في نفس الفلك الثامن فيكون سطح هذه الدائرة حاصلة في
سطح تلك الدائرة كما ذكره وقوله وانها تقطع معدل النهار يعنى أنها تقطعه لاعلى زوايا قائمه بل على زوايا حادة كما
سيجى ان شاء الله تعالى (قوله سوى موضعين هما تحت القطبين) فان هذين الموضعين لا يستوى الليل
والنهار بل قد يكون الشمس بحيث لا تنيب شهرا وراودتكون بحيث لا تظهر شهرا وسيجى تفصيل الكلام
في مباحث خط الاستواء وقوله فيما تجاوزها أى فالنقطة التى تجاوزها الشمس

هو الاعتدال الخريفي (لانه مبداء في معظم المعمورة أيضا) (وفرض على منتصفها) أي منتصف منطقة البروج فيما بين الاعتدالين (في كل جانب) من الشمال والجنوب (نقطة وهي) حيث تكون غاية البعد بين المنطقتين (تسميان) أي هاتان النقطتان المفروضتان على المنتصفين (نقطتي الانقلابين فالتى في طرف الشمال) من المعدل هي (انقلاب الصيفي) لان الشمس اذا حلت فيها اتقاب الزمان صيفا في أكثر المواضع المعمورة (والتي في طرف الجنوب) من المعدل (هي الانقلاب الشتوي) لا تقلب الزمان الى الشتاء في تلك المواضع (وبهذه النقط الأربع) أعني الاعتدالين والانقلابين (تنقسم منطقة البروج أربعة أقسام متساوية) تكون مدة قطع الشمس واحدا منها فصلا من التقصير الأربعة التي للسنة في معظم المعمورة (ثم قسموا كل قسم) من الأقسام الأربعة (ثلاثة أقسام متساوية فيكون المجموع) أي مجموع منطقة البروج منقسما الى (اثني عشر قسما) وتوهموا ست دوائر عظام تتقاطع على قطبي البروج وتمر كل واحدة منها برأسي قسمين متقابلين من تلك الأقسام وحيث أنه (يفصل بين كل قسمين) منها (نصف دائرة) من تلك الدوائر (فيحيط بها) أي بالأقسام كلها (ست دوائر) كما عرفت (وسعوا كل قسم) من الاثني عشر (برجا ثم قسموا كل برج ثلاثين قسما سواء وسعوا درجا وقسموا كل درجة ستين قسما سواء وسعوا دقائق و) قسموا (الدقائق) أي كل واحدة منها (ستين قسما) متساوية (وسعوا ثواني وهكذا) قسموا الثواني وسعوا (ثوان) وقسموا الثوان (د) سموها (دوابع فزا زاد) مما يمكن اعتباره من الكسور وكان كل قطعة من منطقة البروج واقعة بين نصفي دائرتين تسمى برجا كذلك القطع الواقعة من سطح الفلك الأعلى

(قوله تنقسم منطقة البروج) المتوهمة على سطح الفلك الأعلى كما يدل عليه سياق كلام المصنف وهو المصريح به في نهاية الادراك وشرح التذكرة (قوله كل قسم الخ) أي كل ربع من أرباع منطقة البروج المتوهمة على سطح الفلك الأعلى (قوله ثلاثين قسما) بناء على أن أكثر الكسور يخرج منه صحيحا فيسهل الحساب (قوله درجا) كالشمس يظهر فيها ويهبط وأجزاء سائر الدوائر تسمى أجزاء (قوله وكان كل قطعة من منطقة الخ) كما يدل عليه كلام المصنف فانه قال سمو كل قسم برجا (قوله كذلك القطع الواقعة) هذا هو الاطلاق المشهور وقد صرح باطلاقين في التذكرة

(قوله ويفصل بين كل قسمين دائرة) فيكون هذا الانصاف المتبعة ههنا اثني عشر نصفان من دوائر الست النظام المذكورة وما بين كل نصفين من هذه الانصاف قسم واحد وهو المسمى بالبروج

بين انصاف تلك الدوائر على هيئة جراب البطيخ تسمى بروجاً فعلى هذا يكون طول كل برج فيما بين المغرب والمشرق ثلاثين درجة وعرضه مائة وثمانين درجة (واخذوا أسماء البروج) الاثني عشر المشهورة (من صرر تخيلوها من) وصل الخطوط بين (كواكب) من الثوابت (كانت موازية لها حين التسمية وانها) أي تلك الصور المتخيلة (تزدل) عن موازاة البروج (بالحركة البطيئة التي للثوابت والاسماء بحالها فان البروج أقسام للملك التاسع) ولا شك أن تلك الصور على القللك الثامن فلا بد من خروجها عن الموازاة بحركته البطيئة فكان المناسب تغيير الاسماء الا أنهم لم يغيروها كيلا يؤدي الى الالتباس (وابتدأوا) في اعتبار البروج واقتتاح الدور (بما يلي الاعتدال الربيعي من جانب الشمال) لان الشمس اذا وصلت الى هذا الاعتدال ظهر في المركبات من أنواع النباتات نشو ونماء وبدا فيها مبادئ الثمار فهو أولى بالاعتبار الى أن يتم الدور بما يليه من جانب الجنوب فصارت ثلاثة منها (أي من البروج) بين نقطتي الاعتدال الربيعي والانقلاب الصيفي هي الحمل والثور والجوزاء وتسمى بروجاً ريعية لان الربيع (في معظم المعمورة) عبارة عن زمان كون الشمس فيها وثلاثة منها (بين الانقلاب الصيفي والاعتدال الخريفي هي السرطان والاسد والسنبلة وتسمى بروجاً صيفية لمثل ما مر وثلاثة منها) بين الاعتدال الخريفي والانقلاب الشتوي هي الميزان والمقرب والقوس وتسمى بروجاً خريفية وثلاثة منها (بين الانقلاب الشتوي والاعتدال الربيعي وهي الجدي والدلو والحوت وتسمى بروجاً شتوية وهذا الترتيب) الذي

(قولهم من تروجهان الموازاة) كما في زماننا هذا فان كوكب الحمل وهو السرطان يبلغ الى الدرجة الثالثة والعشرين منه وسيلتبع الى بروج الثور وقد نقي في صورة التوأمين في بروجها اقدمهما وفيه دلالة ان العلم الذي استفاد منه اليونانيون من معرفة حركة الثوابت محدث اذ لو كان قديماً لاستحال أن ينقل كواكب صورة البروج ومع دور فضلها عن دوراً أو أكثر ولم يعلموا انها متحركة على ما تقدم من أن القدماء يعتقدونها ثابتة وقد قيل ان وقت هبوط آدم عليه السلام من الجنة كان قلب الأسد في الجوزاء أو نسر الطائر في المقرب والعيوق في أوائل الحمل كذا في النهاية (قولهم كيلا يؤدي) الى الالتباس في ضبط أمر الحركات ((قولهم فصارت الخ)) أي صارت دائرة ثلاثة بعد المنطقتين

(قولهم وعرضه مائة وثمانون درجة) يعني ان عرض ما بين القطبين فعلى هذا يكون طول كل برج سدس عرضه ستة أمثال طوله (قولهم تخيلوها من وصل الخطوط) يعني اذا وصلنا الخطوط بين الكواكب في تلك الثوابت كانت تخيل هناك صوراً يكون بعضها في صورة الحمل وبعضها في صورة الثور الى غير ذلك على ما فصلوا في كتبهم

ذكرناه فيما بين البروج (يسمى التوالى وهو من المغرب الى المشرق) وانما اعتبروه كذلك اذ المقصود ضبط حركات الكواكب أعني حركاتها الخاصة وهى من المغرب الى المشرق (وعكسه يسمى خلاف التوالى وهو من المشرق الى المغرب ثم توهموا دائرة مارة بالاقطاب الاربعة أعني قطبي معدل النهار وقطبي فلك البروج وسموها بهذا الاسم ولا بد أن تمر) هذه الدائرة (بغاية البعدين المنطقتين) كما بين في الاكر (فن المعدل) تمر (بالانقلابين ومن المنطقة بنظيرهما) والصحيح عكس ذلك لان الانقلابين على منطقة البروج كما صرح به فنظيراهما على المعدل ولا يخفى عليك أن هذه الدائرة هي إحدى الدوائر الست المذكورة في قسمة البروج الا أنها امتازت عن سائرهما بمرورها بالاقطاب وغايى البعدين فصارت بعد المنطقتين ثالثة الدوائر العظام (ونظير هذه الدائرة الاعتدالان اذ يجب أن يقعا) أى قطباها (في الدائرتين) أى المنطقتين (لأنهما تقاطعا لهما على قوائم) لمرورها بأقطابهما (وكل دائرة تقاطع أخرى على قوائم فيكون قطب كل) منهما (نقطة من الاخرى) فاذا قاطعت كذلك دائرتين كالمارة وجب أن يكون قطباها واقعين في كل منهما (والواقع فيهما) أى في منطقتي المعدل وفلك البروج (هو موضع تقاطعهما وهما الاعتدالان) فيكونان عليين للمارة بالاقطاب الاربعة (وتوهموا دائرة أخرى) من العظام (تمر بقطبي معدل النهار وجزء ما من منطقة البروج أو بكونك) من الكواكب (وسميت) هذه الدائرة (دائرة الميل) اذ يعرف بها ميل أجزاء منطقة البروج عن المعدل الذي ينسب اليه الاستقامة كما قال (والقوس

(قوله وسموها بهذا الاسم) أى سموها بالدائرة المارة بالاقطاب الاربعة وقد يطلق عليها اسم المارة وحده كما ذكره بقوله فاذا تقاطعت كذلك الخ يعنى ان كل دائرة اذا تقاطعت كذلك أى قاطعت على قوائم دائرتين وجب ان يكون قطباها موضع تقاطعها وجب أيضا ان يكون هى مارة بأقطابها الاربعة وهاتان الدائرتان اللتان قاطعتهما هذه الدائرة كذلك اما ان تكونا متقاطعتين على قوائم كدائرة نصف النهار ودائرة أول السموات فانهما متقاطعتان على قوائم وقد قاطعتهما دائرة الافق على قوائم أيضا كما سيبنى ان شاء الله تعالى واما ان تكونا متقاطعتين لا على قوائم كمنطقتي المعدل وفلك البروج فانهما كانتا متقاطعتين لا على قوائم على ما سيبنى لكن الدائرة المارة قاطعتهما على قوائم كما ذكره

(قوله أو بكونك الخ) أو رد كلمة أو وهنادون الواو تنبيه على ان في دائرة الميل يعتبر مرورها دائرة بجزء من أجزاء المنطقة وتارة يعتبر مرورها بكونك من الكواكب ولم يعتبر فيها مرورها بالجزء والكوكب معا كما توهم ولما كان المعبر في دائرة العرض مثل ما ذكرهنا أو رد هناك أيضا كلمة أو فقال أو بكونك ما ولم يقل بكونك ما بالواو

الواقعة من هذه الدائرة بين المعدل وبين ذلك الجزء من المنطقة ميل ذلك الجزء) عن المعدل وأعظم ميل أجزائها هو ميل الانقلابين (و) القوس (الواقعة منها بينه) أي بين المعدل (وبين الكواكب) يعني وبين طرف خط يخرج من مركز العالم الى سطح تلك الاعلى ماراً بمركز الكواكب (بعده) أي بعد الكوكب عن المعدل وهذه الدائرة أعم مطلقاً من الدائرة المارة بالأقطاب (وتوهموا دائرة أخرى) من العظام مارة بقطي منطقة البروج وبجزء ما من) أجزاء (معدل النهار) أيضاً (أو بكوكب ما وسموها دائرة العرض والقوس الواقعة منها بين المنطقة وبين ذلك الجزء) من المعدل (أو ذلك الكوكب عرض ذلك الجزء أو الكوكب) أما أن تلك القوس هي عرض الكواكب عن منطقة البروج فصحيح بلا شبهة وأما كونها عرض ذلك الجزء من المعدل عنها فقيه انه وان كان صحيحاً بحسب المعنى الا أن الاستقامة كما أشرنا اليها منسوبة الى المعدل فلا يقال أنه مائل عن منطقة البروج ولا يقال لأجزائه أنها ذوات ميول أو عروض عنها ومن ثمة تراهم يسمون تلك القوس عرض جزء من المنطقة عن المعدل ويسمونها أيضاً الميل الثاني له عن المعدل وهذه الدائرة أيضاً أعم مطلقاً من المارة بالأقطاب (فهي) أي الدوائر المذكورة (خمس دوائر) عظام (توهموها) على الفلك (لأن النسبة الى السفلى ثلاثة) منها (متحددت بالشخص هي معدل النهار والمنطقة والمارة بالأقطاب الاربعة) أما وحدة الأولين بالشخص فظاهرة وأما وحدة الثالثة كذلك فلما بين في الاكرم انه يستحيل أن تقاطع

(قول أعم مطلقاً من الدائرة المارة بالأقطاب) فانها دائرة ميل الانقلابين (قول عرض جزء من المنطقة عن المعدل) كلمة من ههنا تبعية وكلمة عن متعلقة بقوله عرض جزء وقوله الميل الثاني وأما الميل الاول فهو قوس من دائرة الميل على مامر والضمير في له راجع الى ذلك الجزء وقوله عن المعدل متعلق بالميل (قول وهذه الدائرة أيضاً أعم الخ) فان الدائرة المارة مثل الثاني تطرد الانقلابين (قول ظاهرة) لا متناع تعدد المنطقة لفلك واحد كما يشهد به التخييل الصحيح فان ههنا دائرة واحدة تتحرك بحركة قطبها حد قطبي المعدل لادائرتان تنطبقان تارة وتفترقان أخرى وفي شرح التذكرة للحصري وكذا تمامها عليهما أي القطبين محال والالزم احاطة المستقيمين بسطح وكذا الانطباق ببعض سطح أحدهما على بعض سطح الأخرى فباين القطبين محال والالزم اتصال شرط

(قول وهذه الدائرة أعم مطلقاً الخ) فان هذه الدائرة عند حركة الكوكب أو الجزء اذا حصلت في موضع بحيث يكون هي هناك مارة بالأقطاب الاربعة كانت متحدة مع المارة بالأقطاب الاربعة فاذا تجاوزت عن هذا الموضع بحركة الكوكب أو الجزء لم يكن حينئذ متحدة مع المارة تم اذا وصلت الموضع المذكور ثانياً كانت متحدة مع المارة ثانياً وهكذا الكلام في كون دائرة العرض أعم مطلقاً من المارة (قول زأما وحدة الثالثة كذلك)

دوائر أخر بالنسبة الى السفليات أحدها الدائرة الفاصلة بين النصف الظاهر والنصف الخفي من الفلك وتسمى هذه الدائرة (دائرة الافق) ولا شك أن الظهور والخفاء أمران بالاضافة الى سكان بقعة من بقاع الارض فيكون الافق بملاحظة السفليات (وتخالف بحسب اختلاف البقاع) فان كل بقعة على الارض لها أفق على حدة (وقطبها سمت الرأس والقدم) في تلك البقعة (وأربعة) من هذه الخمس (تمر بقطبيها) أي بقطي الافق فتكون هي أيضا بملاحظة السفليات (الثانية) منها (تمر بقطي الافق وبقطي معدل النهار وهي دائرة وسط السماء) وتسمى دائرة نصف النهار لان منتصف النهار هو حين وصول الشمس اليها فوق الافق كما ان منتصف الليل هو حين وصولها اليها تحته (وتفصل) هذه الدائرة (بين الصاعد والهابط من الفلك وبين النصف الشرقي والغربي منه) فان الكوكب اذا طلع من الافق يزايد ارتفاعه شيئا فشيئا الى أن يبلغ نصف النهار فهناك غاية ارتفاعه عن الافق واذا انحط منها يتناقص ارتفاعه الى غروبه واذا غرب ينحط عن الافق متزايدا انحطاطه الى أن يبلغ نصف النهار تحت الارض فهناك غاية انحطاطه عنه ثم انه يأخذ في التقارب منه متناقصا انحطاطه الى أن يبلغ الافق من جهة الشرق ثانيا فن غاية الانحطاط تحت الافق الى غاية الارتفاع فوته على خلاف توالي البروج هو النصف الصاعد من الفلك بالقياس الى الحركة الاولى ويسمى النصف الشرقي أيضا ومن غاية الارتفاع الى غاية الانحطاط هو النصف الهابط منه والنصف الغربي أيضا (وقطبها تقطعا المشرق والمغرب من الافق) أعني تقطي

(حسن جلبي)

(قولم الدائرة الفاصلة بين النصف الظاهر الخ) الظاهر أن هذا تفسير للافق الحقيقي لان الدائرة الفاصلة بين النصف الظاهر وبين النصف الخفي من الفلك والارض معا بحيث يكون قطبها سمت الرأس وسمت القدم وليست هي الا الافق الحقيقي وأما الافق الحسي فهي دائرة فاصلة بين ما يرى من الفلك وما لا يرى وتعتبرت على وجهين أحدهما أن تكون هي دائرة منبسطة على وجه الارض موازية للافق الحسي بحيث يكون بعد ما بينهما مقدار نصف قطر الارض والثاني أن يفرض خط خارج من الناظر الى موضع من الفلك كالمشرق مثلا ثم يدار رأس ذلك الخط من ذلك الموضع الى أن يعود الى ذلك الموضع فيتخيل من حركة هذا الخط على هذا الوجه دائرة لا يتعين موضعها من الفلك بل ربما كانت منطبقة على الافق الحقيقي وربما كانت واقعة فوقه وربما كانت واقعة تحته وكذا حاله بالنسبة الى الافق الحسي المذكور ولا ثم لا يذهب عليك أن أكثر الاحتكام المتعلقة بالافق إنما هو مبني على الافق الحقيقي كما ستنبه عليه باذن الله تعالى

تقاطعها مع المعدل وذلك لمرورها باقطبها فيما يمران بتطبيهما للمعرض (والثالثة) منها (تمر
بتطبي الافق و) تمر أيضاً (بتطبي هذه) الدائرة (أعني وسط السماء) المسببات في المشهور
بنصف النهار فتكون مارة بسمتي الرأس والقدم وبتطبي المشرق والمغرب (وتسمى)
هذه الدائرة الثالثة (دائرة أول السموات) لان الكوكب اذا كان على هذه الدائرة لم يكن
له سمت كما ستعرفه وتسمى أيضاً دائرة المشرق والمغرب لمرورها بتطبيهما (وتفصل) هذه
الدائرة (بين النصف الشمالي والنصف الجنوبي من الفلك وقطباها نقطتا الشمال والجنوب
من الافق) أعني تقاطعي تقاطعه مع نصف النهار * (والرابعة) من هذه الخمس (تمر بتطبي
الافق وبتطبي المنطقة) فتكون أبداً مقاطعة لهما على قوائم بخلاف نصف النهار فانها قد
تقطع المنطقة لا على زوايا قوائم (وتسمى) هذه الدائرة (دائرة السمات و) دائرة (عرض
أقليم الرؤية) لان القوس الواقعة منها بين الافق وقطب منطقة البروج أو بين قطب
الافق ومنطقة البروج تسمى عرض اقليم الرؤية (و) تسمى أيضاً دائرة (وسط سماء الرؤية
لأنها تفصل بين نصفي فلك الثوابت وفيه كواكب) كثيرة (مرئية) فهو سماء الرؤية

(قوله وعرض اقليم الرؤية) تشبيهه بعرض البلد (قوله فهو سماء الرؤية) ولهذا سمي اقليم الرؤية

(قوله قد تقطع المنطقة لاجل زوايا قوائم) وذلك اذا لم ينطبق دائرة نصف النهار على المارة بالأقطاب * اعلم ان
المارة بالأقطاب تكون منطبقة على نصف النهار في كل يوم بليته مرتين وبيانه اذا تحرك الفلك الاعلى بالحركة
اليومية تحرك قطب المنطقة على قطبي المعدل وتحرك أيضاً الدائرة المارة تبعاً للحركة قطبي المنطقة فاذا وصل هذان
القطبان الى جزئين من دائرة نصف النهار أحدهما أى أحد الجزئين تحت الأفق والآخر فوقه كانت المارة ح
منطبقة على نصف النهار وكانت هذه الدائرة أعني دائرة السمات منطبقة على نصف النهار وكانت هذه الدائرة
أعني دائرة السمات منطبقة على نصف النهار أيضاً فصح كان نصف النهار مقاطعة للمنطقة على زوايا قوائم فاذا زال
القطبان عن ذينك الجزئين من دائرة نصف النهار ولم يكن نصف النهار حيث تقاطع المنطقة على زوايا قوائم
اذهو حينئذ لم يكن ماراً بالقطبين وكل دائرة عظيمة مقاطعة للأخرى اذا لم يكن مارة بتطبيها كان تقاطعها
لا على زوايا قائمة (قوله بين الافق وقطب منطقة البروج) أى اذا وقع قطب المنطقة على جزء من الافق في جانب
الجنوب مثلاً فيتصور هناك قوس بين الافق وبين قطب المنطقة اذا المعرض ان لم يقع بينهما المنارة بعد ثم اذا
فارق قطب المنطقة بالحركة اليومية عن ذلك الجزء من الافق يتصور القوس بين الافق وبين قطب المنطقة وكذا
اذا كان قطب أفق من الآفاق واقفاً على جزء من منطقة البروج لم يتصور هناك قوس بين ذلك الافق وبين
منطقة البروج وهو ظاهر أما اذا كان قطب أفق من الآفاق واقفاً على جزء من سطح الفلك غير جزء منطقة
البروج فيتصور هناك قوس بين قطب الافق ومنطقة البروج اذا عرفت هذا فالقوس الاصغر الواقع من دائرة
السمات من قطب المنطقة وبين الجزء الاقرب اليه من أجزاء الافق يسمى عرض اقليم الرؤية دون القوس

وهذه لدائرة في وسطها * (والخامسة) منها (تمر بقطبي الأفق وبكوكب ما) أي وبرأس خط خارج من مركز العالم الى سطح الفلك ماراً بمركزه (وتسمى دائرة الارتفاع) والانحطاط (اذ قوس منها) واقعة (بين الأفق وبين الكوكب من جانب المشرق ارتفاعه ومن جانب المغرب انحطاطه) والصواب أن القوس الاولى ارتفاعه الشرقي والثانية ارتفاعه الغربي وأما الانحطاط فهو قوس منها تحت الأفق اما في جانب الغرب أو المشرق والقوس الواقعة من الأفق بين تقاطعه مع دائرة الارتفاع وبين احدي نقطتي المشرق والغرب تسمى بالسمت فاذا انطبقت دائرة ارتفاع الكوكب على دائرة أول السموات لم تكن له قوس سمت لمرورها حينئذ بنقطتي المشرق والمغرب (وهذه الدائرة عند غاية ارتفاع الكوكب تنطبق بدائرة وسط السماء) أعني نصف النهار وكذا الحال عند غاية انحطاطه ففي كل دورة بالحركة الاولى تنطبق دائرة الارتفاع على نصف النهار مرتين وانطباقها عليها انما يكون (ان لم يكن) الكوكب (على دائرة أول السموات و) تنطبق هذه الدائرة (عليها) أي على أول السموات (ان كان) الكوكب (عليها) وحينئذ لم يكن للكوكب سمت كما عرفت وهذا الانطباق انما يظهر اذا لم يكن الكوكب في احدي النقطتين وأما اذا فرض أنه في احديهما مع كونه على دائرة أول السموات كما اذا كان على سمت الرأس أو القدم فانه يجوز اعتبار انطباقها على كل واحدة من نصف النهار وأول السموات (وهذه

(حسن جلبي)

الاطول منها بين الجزء الأبعد وبين ذلك القطب وكذا القوس الواقع منها بين قطب الأفق وبين الجزء الأقرب اليه من أجزاء المنطقة عرض اقليم الرؤية أيضا كما ذكره فتأمل (قوله) فانه يجوز اعتبار انطباقها على كل واحدة من نصف النهار وأول السموات (أما انطباقها على أول السموات فظاهر اذا افترض أن الكوكب يكون متحركاً على أول السموات وأما انطباقها على نصف النهار فلانه يصدق على نصف النهار أيضاً انها دائرة تمر بقطبي الأفق وبمركز ذلك الكوكب ولا اعتبار بحركة الكوكب على أول السموات حتى لو فرضنا أن الكوكب قد تحرك فيما بين دائرتي نصف النهار وأول السموات ثم وصل الى سمت الرأس أو القدم لم يمتد انطباق دائرة الارتفاع على الدائرتين المذكورتين معاً مع أن حركة الكوكب هناك لم تكن على احديهما * ثم لا يذهب عليك أن هذه الدائرة عند وصول الكوكب الى سمت الرأس أو القدم تكون أيضاً منطبقة على دائرة سمت الا أنه لم يعتبر انطباقها عليها لان دائرة سمت لم تكن متحركة في بقعة ما أصلاً بخلاف دائرتي نصف النهار وأول السموات فتأمل

الدوائر) الخمس الاخيرة وحدتها نوعية ولكل واحدة منها أشخاص كثيرة غير محصورة لكن ثلاث منها لا تتغير في كل بقعة (بل كل واحدة منها لا تكون في بقعة واحدة متعددة بل شخصا واحداً) وهي دائرة الافق ووسط السماء وأول السموات وثلاثان منها تتغيران في بقعة واحدة آناً فاناً وهي دائرة الارتفاع) فانها تتغير (لحركة الكواكب ودائرة وسط السماء الرؤية) فانها تتغير (لحركة قطبي منطقة البروج بتحريك المعدل لهما) حول قطبيه (بالحركة اليومية فهذه) الدوائر العشر العظام وغيرها وما يبتني عليها (أمور موهومة لا وجود لها في الخارج ولا حجب) من جهة الشرع (في مثلها ولا تتعلق باعتقاد ولا يتوجه نحوها اثبات وإبطال) فلم يكن بنا حاجة الى ذكرها في كتابنا هذا (الا انا أوردناها) فيه (لثقف على مقصدهم) في علم الهيئة (واذا رأيته محض تخيلات أو هن من بيت المنكوبات لم يهلك) أي لم يفزعك (سماع هذه الالفاظ ذوات القماقع) القمعة صوت السلاح ونحوه من الامور اليابسة وفي المثل ما يقع على بالشان يعني أن هذه الالفاظ أصوات لا طائل تحتها كاصوات الاساحة ونحوها من الجمادات هذا ما ذكره ولقائل أن يقول لا شك أن الكرة اذا تحركت على مركزها من غير أن تخرج عن مكانها فلا بد أن يفرض فيها نقطتان لا حركة لهما أصلاً وهما القطبان وأن يفرض فيما بينهما دائرة عظيمة هي في حاق الوسط بينهما وتكون الحركة عليها سرية وهي المنطقة وأن يفرض من جنبتيها دوائر صفار موازية لها تكون الحركة عليها بطيئة بالقياس اليها بطأ متفاوتاً جداً فها هو أقرب الى القطب يكون أبطأ مما

(قوله ولقائل أن يقول الخ) ما ذكره قدس سره حق الى قوله يضبط بهذه الأمور أحوال الحركات فان ضبطها موقوف على صنعة الآلات الرصدية من غير غلط ونصها في دائرة نصف النهار تحقيقاً واحساس الكواكب عند وصولها بتدقيق النظر من غفلة وعدم الخلط في الحساب واجتماع هذه الأمور على التحقيق متعسر بل متعذر ولذا اختلف الارصاد في ضبط حركة الكواكب سيما حركة عطارد فانها ليست متشابهة لاعتماد مركز العالم ولا عند خارج مركزه وضبط الاقبال والادبار نعم انهم بذلوا الوسع في ضبطها بقدر الامكان وأما الاطلاع عليها على ما هو في نفس الامر فكل

(قوله لا تكون في بقعة واحدة متعددة) وأما تعددها باعتبار تعدد أشخاص تلك البقعة بناء على أن سمت رأس هذا الشخص وسمت قدمه يغير سمت رأس الشخص الآخر وسمت قدمه فلا اعتبار لذلك القدر من التعدد (قوله لم يفزعك) الاقتراع الاخافة وقوله بالنسبة الشن بقع الشين المجمة وتشديد النون القرية الخلق والجمع الشان وقوله من يزدريها أي من يستخفها

هو أقرب الى المنطقة ولاشبهة أيضا في ان الكرات اذا أحاط به منها بعض أمكن أن تكون حركاتها بحيث تقاطع مناطقها اذا اعتبرت في كرة واحدة منها وحينئذ يفرض هناك بين المنطقتين نقطتا تقاطع ونقطتا غاية البعد بينهما فهذه وأمثالها وان لم تكن موجودة في الخارج لكنها أمور موهومة متخيلة تخيلا صحيحا مطابقا لما في نفس الامر كما تشهد به الفطرة السليمة وليست من التخيلات الفاسدة كآنياب الاغوال وجبال الياقوت والانسان ذي الرأسين وينضبط بهذه الامور أحوال الحركات في السرعة والبطء والجهة على الوجه المحسوس والمرصود بالآلات وينكشف بها أحكام الافلاك والارض وما فيها من دقائق الحكمة وعجائب الفطرة بحيث يتحير الواقف عليها في عظمة مبدعها قائلا ربنا ما خلقت هذا باطلا وهذه فائدة جليلة تحت تلك الالفاظ يجب أن يمتنى بشأنها ولا يلتفت الى من يزدرىها بمجرد المصيبة الباعثة على ذلك والله المستعان على كل حال (المقصد الثالث) في فلك الثواب قد زعموا ان لها أي للثواب مع كونها متحركة بالحركة اليومية تبعا لفلك الافلاك (حركة) خاصة بها (بطيئة) جدا (وانها تم الدورة في ثلاثين ألف سنة) هذا قول قد اشهر فيما بين العامة ولا أصل له عند أصحاب الارصاد (وقيل) انها تم الدورة (في ستة وثلاثين ألف سنة) بناء على أن بطليموس وجد بالرصد انها تقطع في كل مائة سنة جزءا واحدا وقيل تم الدورة في ثلاثة وعشرين ألف سنة وسبعمائة وستين سنة بناء على ما وجدته المتأخرون من انها تقطع درجة واحدة في كل ست وستين سنة وقيل تنها في خمسة وعشرين ألف سنة ومائتي سنة بناء على ان جماعة من محققي المتأخرين وجدوها تقطع جزءا واحدا في كل سبعين سنة وهذا هو الموافق للرصد الجديد الذي برأه وانما حكموا بتمام الدورة فيما ذكر من المدد (اذ قد أحس منها بحركة بطيئة بالرصد) على وجوه مختلفة كما عرفتها (واعتقادهم انها تم الدورة) لدوامها على زعمهم (فقدروا بالحساب تمام الدور في هذه المدة) المختلف فيها كما لخصناه (وانما سميت) ماعدا السبعة السيارة من الكواكب (بالثواب اما لبطء حركتها فلانحس) الا بتدقيق النظر في أحوالها المملومة بارصاد بينها مدد طويلة ولذلك اختلفت على الاوائل

(حسن جلي)

(قوله تقطع في كل مائة سنة جزءا واحدا في تقطع في كل ثلاثة آلاف سنة جزءا واحدا) (قوله للرصد الجديد) قيل هو الرصد الذي تولاها نصر الدين الطوسي برأه

حتى زعموا أن الافلاك ثمانية وان الحركة اليومية لكرة اثباتاً أو ضاعاً بعضها
 من بعض (في القرب والبعد والمحاذات) ولتختم هذا البحث بقائدين تنفعانك فيما
 سيأتيك (بعد) من اختلاف حركات السيارات في الرؤيه سرعة وبطأ واستقامة وزجوعاً اذ لا بد
 لهذا الاختلاف من أصل يستند اليه (الاولى الفلك الموافق المركز ماسر كزّه مركز العالم
 وهو مركز الارض ويكون له) أي للموافق المركز سطحان محيطان به من داخل وخارج
 هما محيط به (وهو المحيط به من خارج) ومقره (وهو الذي يقابله (و) الفلك (الخارج المركز
 فلك محيط بالارض ليس مركزه مركزها بل يقع) أي بميل مركزه (الى جانب منها)
 أي من مركز الارض (ويكون) الفلك الخارج المركز (في ثخن فلك آخر ويسمى) ذلك
 الفلك الآخر (المائل) هذا انما يصح في خارج القمر فانه في ثخن فلك موافق المركز مسمى
 بالمائل وما عداه من السيارات سوى عطارد خوارجها في ثخن فلك موافقة للمركز مسماة
 بالمثلثات وأما عطارد فله خارجان أحدهما في ثخن المائل والآخر في ثخن الخارج الاول
 كما ستعرفه (وينقسم) ذلك الفلك الآخر بواسطة كون الخارج في ثخنه (الى قسمين)
 أحدهما حاد للخارج والآخر محوله (ويسميان بالتممين) اذ بانضمامهما الى الخارج يتم ذلك
 الكلي الذي ذلك الخارج جزء منه (هما) ليسا متساويين في الثخن بل هما (آخذان من غلظ)
 هو (بقدر خروج مركزه عن مركز العالم يتدرج) ذلك الغلظ (الى دقة) أي ينتقص
 شيئاً فشيئاً ويدق (حتى ينتهي بنقطة مماسة للخارج) المركز (من أحدهما) وهو المتمم
 الحاد (لمحده) أي محدد الخارج (ومن الآخر) وهو المتمم المحوى (لمقره) أو مقر
 الخارج (متبادلين) حال من المستتر في آخذان أي هما بأخذان في ذلك الغلظ المتدرج
 المنتهي الى ما ذكر حال كونهما متبادلين (في الغلظ والدقة فيكون غلظ كل) من التتمين
 (في مقابلة الدقة من الآخر بحيث يكون حجم مجموع) المحوى (الداخل) في الخارج
 (و) الحاد (الخارج) عنه مما (في جميع الاجزاء سواء) لان دقة أحدهما تنجبر بغلظ الآخر
 (ويكون في الوسط منهما) أي من التتمين (حجمهما سواء) أي يكون حجم وسط كل
 منهما مساوياً لحجم وسط الآخر كما أن غلظ كل منهما ودقته تساوي غلظ الآخر ودقته
 (ويكون مقر الداخلان) المحوى (موازياً لمحدهم الخارجان) الحاد (ويكون) مركزهما

أي مركز القمر والمذنب المتوازيين (واحداً هو مركز العالم) وهذا انما يصح اذا كان الخارج في ثخن فلك موافق المركز وأما اذا كان في ثخن خارج آخر كأحد خارجي عطارد فان مركز السطحين المتوازيين يكون حينئذ مركز الخارج الآخر وهذه الاحكام المتعلقة بالتسمين كلها صحيحة سوى الحكم بأن غلط كل منهما يساوي مقدار خروج المركز اذا الصواب أن غلط كل منهما ضعف ذلك المقدار كما قام عليه البرهان ويشهد له أيضاً التخييل الصحيح ممن له أدنى مسكة (والتدوير عبارة عن كرة) سوى الكوكب غير شاملة للارض بل (مركزه في ثخن فلك بحيث يماس محده بنقطة ومقره بأخرى) حينئذ يكون نظره بقدر ثخن ذلك (الفلك ولا يتصور له) أي للتدوير (مقره) اذا الحاجة بنا الى مقره فيفرض أنه كرة مصمتة (ويتحرك مركزه بحركة الفلك) الذي هو في ثخنه دائرة أحوال مركز العالم وبرسم (التدوير) (بمركزه) المتحرك بتلك الحركة (دائرة مركزها مركز الفلك) (الحامل) (ان كان) (الحامل) (موافقاً) في المركز لمركز العالم كانت تلك الدائرة كذلك (وان كان) (الحامل) (خارجاً) كانت الدائرة أيضاً خارجة المركز الفائدة

(قوله اذا الصواب الخ) هذا انما يرد لو كان المراد من الحيز ما يخرج أما اذا كان بمعناه المصدرى وتكون المعنى بمقدار يحصل بخروج مركزه مركز العالم وهو ضعف ما بين المركزين فلا كما لا يخفى (قوله كما قام عليه البرهان) بيانه انا اذا فرضنا ان ا ب ج محدد فلك يكون الخارج في تحته وده ومقره ف ن والى أ د أ و من الى ب ومن ذ الى ج يكون حجم ذلك الفلك

(قوله سوى الحكم بأن غلط كل منها الخ) يمكن أن يقال في تصحيح كلام المص أن معنى قوله بقدر خروج المركز أي بحسب خروج المركز وان أحدهما ناظر الى الآخر لا على معنى أن غلط كل من المقيمين يساوي مقدار خروج المركز حتى يرد عليه اعتراض السارح وبالجمله أن غلط المقيم يكون ناظر الى خروج المركز فان كان ذلك المقدار مثلاً كان غلط المقيم مثلى قطر الارض وهكذا يكون غلط المقيم ضعف مقدار خروج المركز يظهر ذلك الاشكال المرسومة في الادراك لتصوير الافلاك الخارجة المركز فارجمع اليها وسيجيئ زيادة بيان ان شاء الله تعالى (قوله وان كان الحامل الخ) اعلم أن حامل التدوير يكون شاملاً للثلاث وسائر المقتلات والخوارج المركز فلا يرد ما يقال انه لا يكون الحامل الا ما هو خارج المركز فيلزم أن يكون قوله ان كان الحامل موافقاً للمركز مجرد تقدير لم يكن مطابقاً لما هو في نفسه الأمر اذ ليس لنا في نفس الأمر حامل يكون موافقاً للمركز ولك أن تقول أيضاً انه يمكن أن يبنى هذا الكلام على القول بأن الشمس لم يكن لها خارج المركز بل كان لها فلك التدوير فقط فعلى هذا يكون حامل التدوير موافقاً للمركز البتة على ما سيبيح ان شاء الله تعالى

(الثانية) الفلك (الموافق المركزية قطع) هو بل المتحرك بحركته (عند مركز الارض) الذي هو مركزه (في أزمنة متساوية نسبيا متساوية) من محيط الدائرة التي يتحرك عليها ذلك المتحرك (ويحدث) عند مركز الارض (زوايا متشابهة) أي متساوية لأن الحركة البسيطة الواقعة على نهج واحد تقتضي ذلك (ولا يختلف) المتحرك على الموافق (منه) أي من مركز الارض (قربا وبعدا) بل يكون دائما متساوي البعد عنه لأنه مركز الدائرة التي تتحرك عليها (فلا يحس فيه) أي في المتحرك على الموافق (بسرعة وبطء) لا في مركز الارض إن فرض هناك احساس ولا فيما هو في حكمه كوجه الارض بالقياس الى الافلاك العالية اذ لا قدر لنصف قطر الارض بالنسبة اليها (وأما الخارج من المركز فانه لا يختلف منه) أي من مركز نفسه (قربا وبعدا) اوانه يقطع حول مركز نفسه نسبيا وزوايا متشابهة) لما عرفت في الموافق (لكنها) أي حركة الخارج (تختلف بالنسبة الى مركز العالم لان أحد نصفه) أي نصف الخارج (وهو الذي فيه مركز العالم أقرب اليها وغاية القرب) منا (عند نقطة في وسطه) أي وسط هذا النصف (بها) أي بتلك النقطة (يماس) هذا النصف أو الخارج (مقعر المائل) أراد به الفلك الذي يكون الخارج في ثخنه كما مر (وتسمى) هذه النقطة (الخصيخ والنصف الآخر) من الخارج (أبعد منه) أي من النصف الاول بالقياس اليها (وغاية البعد) بيننا وبينه (عند نقطة في وسطه بها يماس محذب المائل وتسمى) هذه النقطة

(قوله) اذ لا قدر الخ) بخلاف فلك الشمس وما تحتها فان للأرض بالنسبة اليها قدر اقل متفاوت قربا وبعدا بقدر نصف قطر الأرض

(قوله) بل المتحرك) وجه هذا الاضرب ظاهر ثم ان المتحرك بحركة الكوكب يمكن أن يكون كوكبا وأن يكون ذلك تدوير وأن يكون نقطة من النقط المعبرة فياينهم وقوله عند مركز الارض أي حول مركز الارض (قوله) ان فرض هناك احساس) انما قال ان فرض لان الانسان لم يكن ساكنا عند المركز فضلا عن أن يكون هناك احساس وقوله اذ لا قدر لنصف قطر الارض بالنسبة اليها يعني انه لو كان لنصف قطر الارض بالنسبة الى الافلاك العالية قدر لازم أن يحصل لنا الادراك بالسرعة عند كون ذلك المتحرك فوق الافق والادراك بالبطء عند كونه تحت الافق لان ذلك المتحرك لا بد أن يكون أقرب بالنسبة اليها عند كونه فوق الافق وأن يكون أبعد عند كونه تحت الافق ويدل على بطلان اللازم كون الليل والنهار متساويين عند حلول الشمس في الاعتدالين فتأمل (قوله) لما عرفت في الموافق) هو قوله لان الحركة البسيطة الواقعة على نهج واحد تقتضي ذلك (قوله) أراد به) أي أراد بالمائل الفلك الذي يكون الخارج في ثخنه ليندرج فيه المثلثات أيضا كما مر

(الاج فیرسم) الخارج والمتحرك بحركته في مقدار من الزمان (وهو في النصف الاجى قوسا وزاوية أصغر) أما القوس فيحسب الزاوية وأما الزاوية فيحسب نفس الامر (فيرى) ذلك المتحرك (أبطأ و) يرسم في ذلك المقدار (من الزمان في النصف الخفيضى قوسا وزاوية أكبر) على قياس ما تقدم (فيرى المتحرك أسرع) لانه اذا اتحد زمان حركتين واختلف مسافتهما كانت الحركة التي مسافتها أطول لاحالة أسرع (وأما التدوير) فحيث لم يكن شاملا للأرض (فتكون حركته في أحد نصفيه الى التوالى من حامله) أي موافقة لحركته في الجهة فاذا تحرك متحرك بحركة التدوير في ذلك النصف وتحرك مركز التدوير أيضا بحركة الحامل كانت الحركتان الى جهة واحدة (فيكون المحسوس) في ذلك المتحرك (بمجموع حركته) أي حركة التدوير (وحركة حامله فيرى أسرع و) تكون حركته (في النصف الآخر الى خلاف التوالى) من حامله (فيكون المحسوس) في ذلك المتحرك (فضل حركة حامله على حركته فيرى إبطاء بل ربما ساواه) أي ساوي التدوير حامله (في) الحركة بحسب (الحس) فلا يبقى لحركة الحامل فضل (فيرى) ذلك المتحرك (واقفا) في جزء من أجزاء منطقة البروج غير خارج عن محاذاته مدة (وربما زاد) التدوير (عليه) أي على حامله في الحركة (فيرى) ذلك المتحرك (راجما) عن الجهة التي كان متحركا اليها الى جهة مقابلة لها (ولانه) أي التدوير (بتدرج) المتحرك عليه (من سرعة) في النصف الموافق

(قوله) أما القوس فيحسب الزاوية (لأن الشيء الواحد اذا كان قريبا يرى كبيرا واذا كان بعيدا يرى صغيرا) (قوله) وأما الزاوية فيحسب نفس الامر (لأن الزاوية التي ضلعاها أطول أصغر من الزاوية التي ضلعاها أقصر) وان كان وترهما متساويين (قوله في أحد نصفيه) وهو النصف الأعلى من المتعيز والنصف الأسفل في القمر والشمس على رأس التدوير (قوله بل ربما الخ) وذلك انما يكون في المتعيزة واقفا لأن الحامل بحركته جرائ التوالى والتدوير جرائ خلاف التوالى فتصير في موضع واحد من الفلك البروج كأنه لا يتحرك (قوله وربما زاد التدوير عليه) وذلك أيضا في المتعيزة

(قوله) أما القوس فيحسب الزاوية (أي لا بحسب نفس الامر فان قسى الفلك لا يختلف في نفس الامر على ما مر وقوله) وأما الزاوية فيحسب نفس الامر وذلك لأن القوس الواحد اذا كان وتر الزاويتين بحيث يكون ضلعا احدهما أطول من ضامى الأخرى لزم أن تكون الزاوية التي ضلعاها أطول أصغر في نفس الامر من التي ضلعاها أقصر كما لا يخفى (قوله في أحد نصفيه) وهو النصف الأسفل منه مثلا وقوله في النصف الآخر وهو النصف الأعلى منه مثلا وقوله على حركته متعلق بقوله فضل (قوله ولانه يتدرج) متعلق في المعنى بما بعده من

للحامل (الى بقاء) في النصف الآخر وذلك على التقدير الاول وهو أن لا يكون هناك مساواة ولا زيادة لحركة التدوير (فتكون بينهما) أي بين السرعة والبطء (حركة وسطى لانه يرجع) الى خلاف التوالى (بعد الاستقامة) الى التوالى (ويستقيم) أيضا (بعد الرجوع) وذلك على تقدير زيادة حركة التدوير (فيكون كل منهما) أي من الاستقامة والرجوع (محفوظا بوقوفين) أحدهما منتهي الاستقامة ومبدأ الرجوع والآخر بالمكس (وأيضا فأحد نصفي التدوير أبعد منا فيرى القوس المقطوع منه) أي من النصف الأبعد الأبطأ (لا أسرع) كما زعمه لان مقتضى البعد في نفسه هو الأبطأ دون الأسرع (ومتصفه) أي منتصف النصف المذكور (هو البعد الأبعد) بالقياس الى مركز العالم (ويسمى) ذلك المنتصف (دورة والنصف الآخر منه أقرب) لينا فتكون القوس المقطوعة منه أسرع لا أبطأ (ومتصفه) أي منتصف النصف الآخر (هو البعد الأقرب) بالقياس الى مركز العالم (ويسمى الخفيض) وقد ظهر بما ذكر أن الاسراع والابطاء ينضبطان بكل واحد من أصلي الخارج وفلك التدوير وأن الرجوع والاستقامة والوقوف فيما بينهما ينضبط بأصل التدوير (والمقصد الرابع) في فلك الشمس (قدمه على أنلاك سائر السيارة لان الشمس أشهرها وأنورها

(قوله وهو أن لا يكون هناك مساواة) بل نقصان وذلك في القمر والشمس على أصل التدوير (قوله ويستقيم الخ) بيان ذلك أنه إذا كانت أحد الكواكب المتغيرة في أعلى تدويره كانت حركة مركزه موافقة لحركة مركز تدويره على توالى البروج فيرى مستقبلا سريع الحركة وإذا قرب الكوكب الى أسفل التدوير جعل ميلا الى خلاف التوالى لكنه مادام حركة مركز الكوكب الى الخلاف أقل في الزاوية من حركة مركز التدوير مستقبلا لكنه بطيء السير فإذا تساوى يارى مستقبلا لتعارض الحركتين وإذا زادت حركة مركز الكواكب الى الخلاف على حركة التدوير الى التوالى يرى راجعا بتدرج من البطء الى السرعة في الرجوع ثم من السرعة الى البطء وأيضا ثم يقيم بعد تمام الرجعة ثانيا إذا تساوت الحركتان ويستقيم بعد الإقامة لامور معينة

قوله فيكون بينهما الخ ولذا قوله ولانه يرجع متعلق بحسب المعنى بما بعده من قوله فيكون كل منهما الخ ولو قال يكون بترك الفاء لكان أهون والذي يقال في أمثاله هو انه يقدر يكون عاملا في الطرف ويجعل قوله فيكون منيرا لذلك المقدر وقوله وذلك الخ أي التدرج من سرعة الى بطء انما يكون على تقدير أن لا تكون هناك مساواة ولا زيادة أصلا فانه على تقدير المساواة يلزم الوقوف وعلى تقدير الزيادة يلزم الرجوع وأما على تقدير أن لا يكون هناك زيادة ولا مساواة فيتصور أن يكون هناك سرعة عند كون الكوكب في النصف الموافق وبطء عند كونه في النصف المخالف بأن يكون المحسوس هناك فضل حركة حاملة على حركته كما عرفت

(قوله أسرع كما زعمه) هلا يمكن أن يريد المصنف بالسرعية ههنا معنى الاقصية مجازا اذا المعقول أن يرى القوس أقصر لأن يرى أبطأ فان القوس من قبيل المقادير لا من قبيل الحركات حتى يرى أسرع أو أبطأ

وعليها مدار الأيام والليالي وما يتركب منهما مع أن اختلافاتها أقل من اختلافات غيرها فيكون أقرب إلى التعليم (وهي إما على فلك) شامل للأرض (مركزه خارج عن مركز العالم أو على) فلك (تدوير يحمله فلك موافق المركز والا) أي وإن لم تكن الشمس على أحد الفلكين المذكورين (لم تختلف بعد اقترابا) بالنسبة إلى مركز العالم وما يليه من وجه الأرض (فلا تختلف سرعة وبطأ كما علمت والتالي باطل بالرصد) إذ قد وجدوا به أن الزمان المتخلل بين حلول الشمس الاعتدال الربيعي ثم الخريفي وهو نصف من فلك البروج أكثر من نصف السنة والمتخلل بين حلولها الخريفي ثم الربيعي وهو النصف الباقي منه أقل من نصف السنة فلا محالة تكون الشمس في النصف الأول أبداً منها في النصف الثاني (وكيف كان) الحال (فله) أي للكوكب الذي هو الشمس (فلكان إما خارج مركز ومائل) أراد به المثل الذي يكون الخارج في ثخنه (وإما تدوير وحامل وله) أيضاً (حركتان) وهذا إنما يوضح على أصل التدوير إذ لا بد هناك من حركتي التدوير وحامله على وجه يحصل به الإبطاء والأسراع المذكوران وأما على أصل الخارج فلا حاجة فيهما إلى حركتين بل يكفيهما حركة الخارج فلذلك قالوا أصل الخارج المركز يتم بحركة واحدة وأصل التدوير يتم بحركتين فإن قلت لا بد لتحريك أوجها من حركة أخرى وهي حركة أمثلها فيكون لها على أصل الخارج أيضاً حركتان قلت كلا منا في مجرد السرعة والبطء ولا حاجة لهما إلى حركة

(قوله وما يتركب منهما) الأسبوع والشهور والأعوام (قوله أقل الخ) إذ ليس لها الوقوف والرجوع (قوله لا بد لتحريك الخ) اثبات حركة الممثل لتحريك أوج ليس ضرورياً لجواز أن يكون حركة أوج مستندة إلى تحريك فلك البروج على ما قالوا في أصل التدوير إلا أنهم لما أثبتوا الممثل لثلاثين لئلا يلزم الخلاء أو الفصل قالوا أنه يحرك أوج الشمس على أصل الخارج لثلاثين لتعطيل على الأفلاك

(قوله كما علمت) أي كما علمت في صدر الفائدة الثانية عدم الاختلاف قرباً وبعداً وأسراعاً وبطأً في الفلك موافق المركز بالنسبة إلى مركز العالم وإلى وجه الأرض أيضاً وقوله إذ قد وجدوا به أي وجدوا بالرصد بنصب آلة في سطح معدل النهار وقوله هو نصف من فلك البروج وإنما قال من فلك البروج لما عرفت أن حركة الشمس في نفس فلكها إنما يكون على منطقة البروج حساً وقوله وهو النصف الباقي أي النصف الجنوبي منه أي من فلك البروج وقوله أي للكوكب الذي الخ يعني أن ضمير التذكير هنا راجع إلى الشمس بتأويل الكوكب (قوله فلا حاجة فيهما إلى حركتين) لعله أراد بتعدد الحركة وكونها اثنتين تعددها الحس ولم يرد تعددها الحقيقي كما هو الظاهر

أخرى وأيضاً إذا اعتبر تحريك الأوج فلا بد في أصل التدوير من حركة فائقة مستندة إلى تحريك فلك البروج كما ذكره (و) للشمس (اختلاف واحد هو سرعته في نصف من فلكه) بل في نصف بعينه من فلك البروج (وبطأؤه في نصف) آخر (بعينه لا يتغير ذلك) بل هي أبداً بطيئة في البروج الشمالية وسريعة في الجنوبية وذلك ظاهر على أصل الخارج بأن يكون الأوج في البروج الشمالية فتكون الشمس هناك أبعد من الأرض وأبطأ حركة وفيما يقابلها أقرب وأسرع وإذا أريد الإبطاء والاسراع على هذا الوجه بعينه من أصل التدوير احتيج إلى قيود أشار إليها بقوله (فإنفرض التدوير بحيث يتم دوره مع دورة حامله) (و) بحيث يكون (قطره) بل نصف قطره (بقدر بعد مركز الخارج عن مركز العالم) ولا بد مع ذلك أن نفرض حركة الحامل شبيهة بحركة الخارج في جهتها بحيث يتمان الدوران معاً وأن نفرض حركة التدوير شبيهة بهما على وجه تكون في القطعة البعيدة إلى خلاف جهة حركة الحامل وفي القطعة القريبة إلى جهتها (لتكون الدائرة التي ترسمها مجموع الحركتين بل يرسمها مركز الشمس بمجموعهما) (بعينهما كالتي ترسمها خارج المركز سواء) ويكون

(قوله مستندة إلى تحريك فلك البروج) على سبيل التمثيل والافيجو زان تكون مستندة إلى ممثل كوكب فوقه (قوله بحيث الخ) لتكون هذه السرعة والبطء في تمام الدورة (قوله بقدر بعد مركز الخ) ليكون القرب والبعد بمركز الشمس على هذا الأصل كما كان على أصل الخارج (قوله في القطعة الخ) ليكون البطء في القطعة البعيدة منه عن مركز العالم كان أصل الخارج فانه على هذا التقدير يكون المحسوس فضل حركة الكامل (قوله وفي القطعة القريبة الخ) لأنه على هذا التقدير يكون المحسوس مجموع حركة الكل في التدوير

(قوله إلى تحريك فلك البروج) المصدر ههنا مضاف إلى الفاعل وقوله كما ذكره (المص) في آخر المقصد السادس على ما سيحكي إن شاء الله تعالى حيث قال هناك والأوجان توافق الثوابت في تلك الحركة قدراً وجهة فهو أي ذلك التوافق إما لاتحاد المحرك وهو كرة الثوابت إلى آخر كلامه هناك (قوله بل في نصف بعينه من فلك البروج) لما عرفت بل انهم وجدوا بالصد الأسرع والباطأ في نصف فلك البروج دون نصف فلك الشمس (قوله بل نصف قطره) وذلك لانافرضنا كونه ما بين المركزين مساوياً لنصف قطر التدوير كما ان المدار الذي يفعله الكوكب ويرسمه في الحامل والتدوير معاً تلك الحركة المركبة مساوياً للمدار الذي يفعله ذلك الكوكب ويرسمه في الخارج المركز بالحركة البسيطة على ما بين في موضعه ثم لا يذهب عليك أن وجودها في الخارج المركز ههنا فرضي لا لتحقيقه اذ الكلام ههنا مبني على أصل التدوير فلم يتحقق هناك خارج المركز قطعاً (قوله وان نفرض حركة التدوير شبيهة بهما) أي شبيهة بحركتي الحامل والخارج ولا يخفى أن هذا الكلام

الاختلاف المحسوس من الاصلين شيئاً فشيئاً واحداً بلافات الان بطليموس اختار الخارج
 لكونه أبسط لما عرفت من انه يتم بحركة واحدة ومن ان التدوير يستلزم مداراً خارج المركز
 (المقصد الخامس) (في افلاك القمر) لما كان القمر تلو الشمس في الشهرة والانارة عقبها
 به (وهو وجد لا كالشمس حيث تسرع) الشمس (في نصف يومه) من فلك البروج
 (وتبطئ في نصف) آخر منه وليس القمر كذلك (بل) هو (يسرع ويبطئ في جميع الاجزاء
 من فلك البروج لا يختص اسرعه وابطاؤه بجزء معين منه دون آخر (فلم) بذلك (انه)
 أي القمر (على تدوير يتم دوره قبل دورة حامله) فاذا فرض القمر في موضع من التدوير
 والتدوير في موضع من الحامل وكان هناك للقمر بواسطة التدوير حالة مخصوصة من
 الاسراع والابطاء فاذا عاد القمر الى موضعه بحركة التدوير قبل دورة حامله عادت تلك
 الحالة المخصوصة اليه في جزء آخر من فلك البروج وانتقل تلك الحالة في دورة أخرى الى
 جزء ثالث منه وهكذا ثم ان هذا التصور وان كان كافياً لعدم اختصاص السرعة والبطء
 بأجزاء معينة من البروج الا انه يقتضى أن يكون عود القمر الى الحالة المخصوصة قبل العود الى
 جزء بعينه من البروج وذلك باطل لان المعلوم بالرصد ان عوده اليها بعد العود الى جزء بعينه
 من البروج بزمن قليل فالصحيح أن يقال يتم دوره بعد دورة حامله (ثم اذا قيس سرعة
 الى سرعة وبطء الى بطء لم يكن مثله بل أسرع أو أبطأ) يعني أن اختلاف القمر اذا عاد

(حسن جلبي)

يكون مستغنى عنه بما سبق ذكره الا أنه أورد طوطمة لقوله على وجه يكون في القطعة البعيدة الخ وحصل
 الكلام هو أن حركة الافلاك الثلاثة متشابهة لكن قد تعارضت في التدوير حركتان هما حركة القطعة القريبة
 وحركة القطعة البعيدة على ما ذكره فكانت متساويتين فبقيت حركة الحامل فقط شبيهة بحركة الخارج
 سواء فان قيل لم تقف الشمس في القطعة البعيدة المخالفة لحامله في جهة الحركة كما وقفت المتحركة في النصف
 المخالف فلنا البدأ ان يكون حركة التدوير أسرع من حركة حامله حتى يتصور الوقوف أو الرجوع والمفروض
 في صورة الشمس هنا هو أن حركة التدوير كانت مساوية لحركة حامله فلم يتصور ما ذكرتم فتأمل
 (قوله) فاذا فرض القمر في موضع من التدوير (كالذروة وقوله في موضع من الحامل هو كمرأس الحل مثلاً
 وقوله حالة مخصوصة هي كالابطاء مثلاً بناء على الفرضين المذكورين وقوله الى جزء ثالث منه أي من فلك
 البروج (قوله وذلك باطل) أي لان المعلوم بالرصد الخ ولان عود القمر الى الحالة المخصوصة أو كان قبل
 العود الى جزء بعينه من البروج لزم احساس رجوع القمر أو وقوفه حالة كونه في القطعة المخالفة لحامله من
 ذلك التدوير لكن الرصد يكذبه

لم يمد الى ما هو مثله حقيقة بل الى ما يشبهه مع تفاوت قليل (فسلم) بذلك (أن تدويره مركوز في نمح فلك خارج المركز) اذ حينئذ تكون القسي المقروضة في التدوير المتساوية في أنفسها . متفاوتة في المحسوس والكبر بحسب الرؤية فيقع التفاوت في الحالة العائدة بمقاسة الى نظيرتها (ثم وجد غاية سرعته في تربييع الشمس فهو) أي القمر يجب أن يكون في كل واحد من تربييعها (في حضيض الخارج المقضى لغاية السرعة) والاوج يقابله ضرورة) فاذا كان القمر في تربييع الشمس الى التوالى كان أوجهه في تربييعها الى خلاف التوالى واذا كان في تربييعها الثاني على التوالى كان الاوج في تربييعها الثاني الى خلافه (فله فلك آخر) سوي التدوير وحامله (يخرج) ذلك الفلك ويحرك (أوجهه الى خلاف جهة حركته وهو) الفلك (الذى) يكون (الخارج المركز في نمحه وسميانه المائل فيجتمع القمر والاوج عند المقابلة) مع الشمس (ثم يتقابلان في التربييع الثاني) كما كانا متقابلين في التربييع الاول (ثم يجتمعان عند الاجتماع) ففي الاجتماع والمقابلة يكون القمر في الاوج (وفي غير الاجتماع والمقابلة تكون الشمس متوسطة بينهما) أي بين القمر وأوجهه (أبدأ ببدء امدان

(قوله وفي غير الاجتماع والمقابلة الخ) وذلك لأنه اذا اجتمع الشمس ومركز تدوير القمر والاوج في نقط متشابهة من فلك البروج ولكن مثل رأس الحمل ثم تحرك منه الأوج يومابلية بحركة المائل والجوزهر الى خلاف التوالى احدى عشر درجة واثني عشر دقيقة بالقرب وتحرك الشمس عن أول الحمل قريبا من الدرجة فصار البعد بين الشمس من الأوج اثني عشر درجة واحدى عشر دقيقة وتحرك مركز التدوير بحركة الحامل من أول الحمل أربع وعشرين درجة وثلاثا وعشرين دقيقة لكن المائل يرد الحامل الى خلاف التوالى مقدار حركته المركبة من الحركة العرضية وحركة المركز الى التوالى ثلاث عشر درجة واحدى عشر دقيقة وهو وسط القمر في القمر في اليوم بليته فاذا انقص وسط الشمس مقدار درجة واحدة فهي وسط القمر وزيد على حركة المائل كان النامى بعد النقصان بعد المركز عن الشمس والحاصل بعد الزيادة بعد اوج القمر عنها فتكون الشمس متوسطة بينهما

(قوله ففي الاجتماع والمقابلة يكون القمر في الاوج الخ) قد عرفت أن ترتيب البروج هكذا حمل ثور جوزاء * سرطان * أسد سنبله * ميزان * عقرب قوس * جدى دلوحوت ثم نقول مثلا نفرض انه قد اجتمع القمر والشمس والاوج كلها في رأس الحمل على التوالى في الحمل والثور والجوزاء الى ربع السرطان ويتحرك الأوج من رأس الحمل أيضا على خلاف التوالى في الحوت والدلو الى ثلاثة أرباع الجدى فيئذ يكون الاوج مقابلا للقمر حال كون القمر في الحضيض وحينئذ تنحرك الشمس من رأس الحمل أيضا الى ربع الحمل فيكون بين القمر والشمس حينئذ ثلاثة بروج هي ثلاثة أرباع الحمل ومجموع الثور ومجموع الجوزاء والربع الاول من السرطان وظاهر أن هذه البروج الثلاثة هي ربع مجموع البروج الاثني عشر ثم ينحرك القمر من ذلك

عنها) أي عن الشمس (بعد الاجتماع الى المقابلة) فيبعد القمر عنها الى التوالى والالوج الى خلافه حتى يتلاقيا في المقابلة (ثم يتقاربان منها) أي من الشمس (بعد للمقابلة الى أن يجتمعا) معها ثانيا ثم ان منطقة التدوير يتحرك عليها مركز القمر في سطح منطقة الخارج التي يتحرك عليها مركز التدوير وهي في سطح منطقة المائل (وليس منطقة المائل في سطح فلك البروج والا كان القمر ملازما له لا يتعداه الى الشمال ولا الى الجنوب) كما ان الشمس كذلك دائما (فيكون) القمر (ينخسف في كل مقابلة لتوسط الارض) على هذا التقدير (بينه وبين الشمس) في المقابلات كلها فيقع القمر في ظل الارض في كل منها (واللازم مشف بل تقاطعه) أي تقاطع منطقة المائل فلك البروج (ونقطته بنصفين على نقطتين بسميان العقدين والجوزهرين أحدهما هي التي اذا جاوزها) القمر (حصل في الشمال) من منطقة البروج (وتسمى) هذه النقطة (الرأس و) النقطة (الآخرى) منهما هي (مقابلاتها التي اذا جاوزها) القمر (حصل في الجنوب) من فلك البروج (وتسمى الذنب) بناء على تشبيه الشكل الحادث من نصفي الدائرتين المتقاطعتين بالتين وتشبيه طرفيه برأسه وذنبه

(حسن جلبي)

الموضع في ثلاثة أرباع السرطان وفي الاسد وفي السنبلة الى نصف الميزان ويتحرك الالوج على خلاف التوالى في الربع الاول من الجدى وفي القوس وفي العقرب الى نصف الميزان فيجتمعا القمر والالوج في نصف الميزان أيضا وحينئذ يتحرك الشمس الى نصف الحمل فهي ح يكون مقابلة للالوج والقمر معا ثم يتحرك القمر في نصف الميزان وفي العقرب وفي القوس الى ثلاثة أرباع الجدى ويتحرك الالوج على الخلاف في النصف الاول من الميزان وفي السنبلة الى آخر الربع الاول من الاسد فيكونان متقابلين ثانيا حال كون القمر في الحضيض وح يتحرك الشمس الى ثلاثة أرباع الحمل فيكون بين القمر والشمس ثلاثة برج أيضا وهي الربع الأخير من الجدى ومجموع الدلو ومجموع الحوت وثلاثة أرباع الحمل قبل هذا هو التريبع الاول فيكون غروب القمر هناك بعد غروب الشمس وفي التريبع الثاني يكون الغروب بالعكس ثم يتحرك القمر من ذلك الموضع الى آخر الحمل ويتحرك الالوج على الخلاف الى آخر الحمل أيضا فيجتمعا مع الشمس في آخر الحمل ثانية فظهر أن القمر في هذه الدورة قد اجتمع مع الحضيض مرتين ومع الالوج مرتين ومع الشمس مرة واحدة وأما اجتماع القمر والالوج والشمس في رأس الحمل أو لا فغير معتبر في هذه الدورة لأن هذا الاجتماع قد جعل ههنا مبدأ لحركات هذه الأمور الثلاثة في هذه التصوير فقوله يجتمعا عند الاجتماع أي يجتمعا عند اجتماعهما مع الشمس وكذا قوله في الاجتماع والمقابلة أي اجتماعهما مع الشمس ومقابلتهما مع الشمس هذا ما تخيل لي في هذا المقام بافاضة الوهاب العلامة (قوله بالتين) متعلق بالتشبيه المذكور والتين بكسر التاء والنون وتشديد النون أيضا وهي الحية العظيمة المسماة بالعشبان وفي الصحاح ان التين ضرب من الحياة والتين موضع في السماء

(ثم اذا رصدنا كسوفاً في احدي العقدين) كالرأس مثلاً (ثم كسوفاً آخر فيها بعد زمان طويل رأينا الثاني) من الكسوفين (متأخراً عن الاول الى جهة المغرب) من أجزاء فلك البروج (فعلنا) بذلك (ان للعدين حركة الى خلاف التوالي فله) أي للقمر (فلك آخر) سوى الثلاثة المذكورة (يحركهما) أي يحرك ذلك الفلك الآخر العقدين الى خلاف التوالي (ولظهر حركته في الجوزهرين سميناه فلك الجوزهر فالقمر اذا وصل الى الرأس كان على منطقة البروج فلم يكن له) حينئذ (عرض ثم اذا جاوزة كان له عرض) عن المنطقة (في الشمال يتزايد) ذلك العرض (قليلاً قليلاً الى أن يصل) القمر (الى منتصف ما بين العقدين وعنده يكون غاية العرض) الشمالي (ثم يتناقص) ذلك العرض (قليلاً قليلاً الى أن يحصل) القمر (في الذنب فيكون) حينئذ (عديم العرض) أيضاً (ثم يصير ذا عرض في الجنوب كما وصفناه) فيتزايد أولاً الى أن يصل الى المنتصف الآخر فيكون هناك غاية العرض الجنوبي ويتناقص ثانياً (وغاية العرض في الجانبين) أي الشمال والجنوب (سواء ثابت لا يزيد ولا ينقص) ومقدارها كما علم بالرصد خمسة أجزاء (والتزايد) في العرض بعد مجاوزة العقدين (والتناقص) فيه بعد مجاوزة المنتصفين (بنسبة واحدة فهي) أي العروض المتزايدة والمتناقص (متساوية في الأجزاء المتقابلة) فالعرض المتزايد الشمالي للجزء المائل من الرأس مثلاً يساوي العرض المتزايد الجنوبي للعناصر من الذنب وكذا العرض المتناقص الشمالي للجزء الخامس من المنتصف الشمالي يساوي العرض المتناقص الجنوبي للجزء الخامس من المنتصف الآخر (فقد تلخص مما ذكرناه أن له) أي للقمر (أربعة أفلاك تدوير هو) مركز (حامل) خارج المركز (هو في نحن مائل) أي ذلك الحامل فيما بين سطحي فلك المواقي المركز مسمى بالمائل لميلان منطقه عن منطقة البروج (يحيط به) أي بذلك المائل فلك آخر (موافق) مركزه أيضاً لمركز العالم (وله أربع حركات فلتدوير) حركة (الى التوالي في نصف) هو الاسفل (والى خلافه في نصف)

(حسن جلبي)

(قول) سواء ثابت لا يزيد ولا ينقص) وهذا لا ينافي ما ذكر في أول المقصد من قوله لا يختص اسرعه ولا ابطاؤه بجزء معين من فلك البروج دون جزء آخر منه وذلك لأن الاسراع والابطاء في هذا المدار أيضاً لا يختص بجزء من الأجزاء الشمالية ولا بجزء من الأجزاء الجنوبية كما لا يخفى

هو الأعلى (وللخارج) حركة (الى التوالى وللآخرين) أي المسائل والجوزهر حركتان
 (الى خلاف التوالى وله) وللقمر (في الطول) وهو ما بين المغرب والمشرق (اختلافات
 ثلاثة) فأحدها هو الاختلاف (الذي) يكون (بسبب التدوير) فإن القمر اذا كان على
 ذروة التدوير أو حضيفه كان الخط الخارج من مركز العالم المار بمركز التدوير المنتهي الى
 سطح الفلك الاعلى منطبقا على الخط الخارج عنه المار بمركز القمر المنتهي اليه فلا اختلاف
 حينئذ بسببه واذا تحرك القمر بحركة التدوير نازلا من الذروة أو صاعداً من الحضيف الى
 جزء آخر من التدوير لم ينطبق أحد الخطين على الآخر بل حصل فيما بينها زاوية على
 مركز العالم فهذه الزاوية هي الاختلاف الناشئ من التدوير فيحتاج تارة الى أن تنقص
 هذه الزاوية عن وسط القمر أعني حركة مركز تدويره وتارة الى أن تزداد عليه حتى يحصل
 تقويمه أعني حركة مركز نفسه وغاية هذا الاختلاف هو نصف قطر التدوير (١) ناسيا
 الاختلاف (الذي) يكون (بسبب الخارج) فإن مركز التدوير اذا كان في الاوج أو

(قوله فيحتاج تارة الى أن تنقص الخ) وهو ما اذا كان هابطا متحركا من الذروة الى الحضيف
 (قوله تزداد عليه) وهو ما اذا كان القمر صاعدا متحركا من الحضيف الى الذروة والسبب في ذلك ان حركة
 التدوير في القطعة العليا على خلاف التوالى في المهبوط يكون الخط الخارج من مركز العالم المار بمركز القمر
 أقرب الى المغرب ومبدأ الدور أعني أول الحمل من الخط الخارج منه المار بمركز التدوير وفي الصعود ينعكس
 الأمر بالذروة والحضيف الأوسطين باحتراز عن الذروة والحضيف المرتين فانهما يجاهلها ولذا يوجد للقمر
 اختلاف في الرصد عن ما بطن عدمه في الحساب وتفصيله في كتب الهيئة

(قوله على الخط الخارج عنه) أي مركز العالم وقوله المنتهي اليه أي الى سطح الفلك الاعلى (قوله الى أن تنقص
 هذه الزاوية عن وسط القمر الخ) اذا فرضنا القمر على ذروة التدوير أو حضيفه في رأس الحمل مثلا فتحرك
 مركز التدوير بحركة حاملة على التوالى من رأس الحمل فهذه الحركة أعني حركة مركز التدوير وتسمى وسط القمر
 وقد يطلق وسط القمر على القوس الذي فعلته هذه الحركة ورسمته واذا فرضنا حركة القمر من الذروة بحركة
 القطعة من التدوير على خلاف التوالى وقد تحرك مركز التدوير على التوالى حركة أسرع من حركة القمر
 لزم أن تكون الزاوية التي فعلها مركز القمر منقوصا عن وسط القمر يعني الزاوية التي فعلها وسط القمر عند
 المركز واذا فرضنا حركة القمر من الحضيف على التوالى وحركة مركز التدوير على التوالى أيضا لزم أن تكون
 الزاوية التي قد فعلتها حركة مركز القمر من زيادة على وسط القمر وقوله أعني حركة مركز نفسه وقد يطلق تقويم
 القمر على القوس الحاصل بالحركة المذكورة وقوله وغاية هذا الاختلاف أي غايته بدون اعتبار وسط
 القمر هو نصف قطر التدوير وهذا انما يظهر اذا تحرك القمر بالنصف الاسفل من التدوير على التوالى
 (قوله اذا كان في الاوج أو الحضيف) لا يذهب عليك انه قد ذكر الحضيف ههنا تارة في مقابلة الاوج في راديه

الحضيض كان قطر منه بعينه منطبقا على الخط المار بمركز العالم والخارج والتدوير وبالأوج والحضيض والطرف الاعلى من هذا القطر هو ذروة التدوير التي هي مبدأ حركته الخاصة والطرف الآخر منه حضيضه المقابل لها فهما محاذيان في هاتين الحالتين لمركز العالم ومركز الخارج أيضا وإذا فارق مركز التدوير الأوج والحضيض لم يكن ذلك القطر منه منطبقا على الخط الخارج من مركز العالم الى مركز التدوير واصلا الى أعلاه ولا على الخط الخارج من مركز الخارج الى مركز كذلك فلا تكون الذروة المذكورة ومقابلها محاذيين لشيء من مركزي العالم والخارج بل هما محاذيان أبدا لنقطة أخرى كما ستعرفه ويسميان ذروة وسطى وحضيضا أو وسط ومحاذيان الذروة والحضيض المرئيين في غير الأوج والحضيض واعلم ان هذا الاختلاف ليس بسبب كون حامل التدوير خارج المركز بل هو اختلاف واقع بين الذروتين علم إنيته ولم تعلم لحيته (و) ثالثا الاختلاف (الذي) يكون (بسبب تفاوت قطر التدوير) بالمعظم والصغير (في قربه وبعده بسبب حامله

(حسن جلبي)

حضيض خارج المركز وتارة أخرى في مقابلة الذروة فيراد به حضيض التدوير وقوله كان قطر منه أي من التدوير وقوله بالأوج والحضيض * اعلم انه اذا كان مركز التدوير في الأوج مثلا لم يكن تكون الذروة منطبقا على الأوج ومتحدة معه فاذا فرضنا خطا مبتدأ من الأوج مثلا لم يكن تكون الذروة منطبقا على الأوج ومتحدة معه فاذا فرضنا خطا مبتدأ من الأوج منتها الى الحضيض فذلك الخط يمر أولا بمركز التدوير ثم بمركز الخارج ثم بمركز العالم فينتهي الى الحضيض واذا كان مركز التدوير في الحضيض لزم أن يكون حضيض الخارج وحضيض التدوير متعديين فاذا فرضنا خطا مبتدأ من الذروة منتها الى الأوج فهذا الخط يمر أولا بمركز التدوير ثم بالحضيض الذين صار متعديين ثم بمركز الخارج فينتهي الى الأوج وقوله فهما أي الطرفان المذكوران وقوله في هاتين الحالتين هما كون مركز التدوير في الأوج وكونه في الحضيض وقوله أيضا متعلق بمركز العالم ومركز الخارج معا أي الطرفان المذكوران يحاذيان مركز مركز العالم ومركز الخارج كما يحاذيان الأوج والحضيض ويحتمل أن يكون متعديا بمركز الخارج وحده أي يحاذيان مركز الخارج كما يحاذيان مركز العالم هذا لكن الأولى أولى وقوله الى مركزه أي مركز التدوير وقوله كذلك أي واصلا الى أعلاه (قوله لنقطة أخرى) أي هي في جانب الحضيض من مركز العالم على ما اختاره وقوله كما ستعرفه أي ستعرفه في التنبه الآتي من هذا المقصد وقوله ويسميان ذروة وسطى وحضيضا أو وسط وهما اللذان قد كانا مرئيين في الأوج والحضيض قبل مفارقه من مركز التدوير عن الأوج والحضيض وقوله المرئيين الخ أي المرئيين بعد مفارقة مركز التدوير عن الأوج والحضيض (قوله واعلم ان هذا الاختلاف) إشارة الى الرد على المصنف في قوله والذي بسبب

(الخارج) لمركز فانا اذا فرضنا أن الاختلاف الاول واصل الى غاية التي هي نصف قطر التدوير كما مر فان كان مركز التدوير حينئذ في الأوج كان لنصف قطره مقدار في الرؤية وان كان في الحضيض كان له مقدار أعظم من ذلك المقدار وكذا الحال في الاختلاف الاول اذا لم يكن في الغاية فانه يقع فيه أيضا تفاوت بحسب القرب والبعد فهذا الاختلاف هو الزيادة اللاحقة بالاختلاف الاول ولذلك جعل اختلافا ثانيا تابعا للأول (و) للقمر (في الرض) وهو فيما بين الشمال والجنوب اختلاف (واحد) كما نبين (تنبيه) لا يحنى على ذى فطرة سليمة أن كرة كالتدوير مثلا اذا تحركت على محيط دائرة كمسلكة الخارج حركة متشابهة على نهج واحد بلا تفاوت لزم هناك أمور ثلاثة * الاول أن تكون حركة الكرة متشابهة حول مركز تلك الدائرة * الثاني أن يكون قطر منها يمينه محاذيا لذلك المركز كأن خطا خرج من مركز الدائرة وانطبق على قطر من الكرة وأدارها حول المركز * الثالث أن يتساوي بعد تلك الكرة عن مركز الدائرة وحينئذ نقول (هذه الاصول) التي قدروها في أفلاك القمر وحركاته (يلزمها أن يكون القمر) بل (تشابه حركته) أي حركة مركز تدويره (حول مركز الخارج) وأن يكون (محاذية قطر تدويره المار بالدروة والحضيض له) أي لمركز الخارج أيضا (وأن يكون تساوي قربه وبعده) أيضا عند مركز الخارج دون مركز العالم (وغيره من النقط) ثم انهم وجدوه بخلافه فتشابه حركته (أي حركة مركز

(حسن جلبي)

الخارج وقوله ليس بسبب كون حامل التدوير خارج المركز لأنه لو كان كذلك يلزم أن يكون ذلك القطر من التدوير منطبقا دائما على الخط الخارج من مركز الخارج الى مركز التدوير واصل الى أعلاه لكن اللازم باطل فينتد يكون لية هذا الاختلاف أمرا مركبا من كون حامل التدوير خارج المركز ومن حركة فلك آخر المائل أو تدوير أو جوزه من غير أن يعلم بعضها أو كلها (قول) فهذا الاختلاف هو الزيادة اللاحقة باختلاف الأول (اذا فرضنا أن هذا الاختلاف يكون بالنسبة الى جميع قطر التدوير والاختلاف الأول يكون بالنسبة الى نصف قطر التدوير كان بين الاختلافين فرق آخر بهذا الاعتبار أيضا لكن لا عبرة بهذا الفرق كما لا يحنى وقوله كما بين أي بين في حركة المائل (قول) دون مركز العالم متعلق بالظروف الثلاثة معا أعني حول مركز الخارج وقوله له وقوله عند مركز الخارج وهذه الظروف الثلاثة خبر قوله يكون وقوله فتشابه مصدر منصوب على انه مفعول أي فوجدوا تشابه حركته الخ وقوله في تلك النقطة واقعة من جانب الأوج أي هي واقعة في جانب الأوج عن مركز الخارج وقوله هي من جانب الحضيض أي هي واقعة في جانب الحضيض عن مركز العالم وقوله بينها أي بين تلك النقطة وانما قال والصواب لأنهم كانوا يجدون في الرصد ما قاله

ومكث فيه زمانا (وان كان له عرض فان كان) ذلك العرض (بقدر نصف قطر) صفحة
 (القمر ونصف قطر) دائرة (الظل) وهي الدائرة الحادثة على مخروط الظل من توم سطح
 جرم القمر الذي يرى كدائرة خارجا الى أن ينقطع المخروط (لم ينخسف) القمر حينئذ بل
 ماس الظل من خارج كدبتي دائرتين (وان كان) ذلك العرض (أقل) من مجموع النصفين
 المذكورين (انخسف بمضه وذلك بقدر تقاطع القطرين) أي تلاقيهما وتداخلهما فان
 فرض أن هذا العرض الاقل يساوي فضل نصف قطر الظل على نصف قطر القمر انخسف
 كله وماس سطحه دائرة الظل من داخل ولم يكن له مكث وان كان أقل من ذلك الفضل
 انخسف بتمامه ومكث بحسب وقوعه في الظل (المقصد الثالث في كسوف الشمس)
 فنقول (عند اجتماع القمر بالشمس) في النهار اجتماعا مرثيا لا حقيقيا (ان لم يكن للقمر

(قوله حيث وصل) أي اتصل اليه أي الى القمر فيقع كله أي كل القمر في داخله أي الظل ومكث فيه أي
 في داخله بقدر نصف قطر صفحة القمر الخ لان مركز دائرة الظل على منطقة البروج ومركز صفحة القمر
 على محيط منطقة فلكه المائل فيكون نصف كل واحد من قطري صفحة القمر ودائرة الظل واقعيين تشكل
 المنطقتين في صورة مساواة عرض القمر لتضع القطرين المذكورين يكون صفحة القمر مماسة مع دائرة
 الظل من خارج على نقطة في جهة عرض كدبتي الدائرتين فلا يقع شيء من الظل على صفحة القمر وكذا
 حال كون اعراض القسم أكثر من مجموع النصفين (قوله وهي الدائرة الخ) يعني ان سطح جرم القمر وان
 كان لا يرى في الاستقبال في البعد من العادة كدائرة الترو يسمى صفة القمر فاذا خرج ذلك السطح
 في الوهم الى أن يقع هناك مخروط الظل وحدث في المخروط دائرة موازية لقاعدته يسمى دائرة الظل يكون
 مركزها أيضا على المنطقة (قوله يساوي فضل الخ) أو النصف قطر القمر على ما بين في عمله
 (قوله انخسف كله) لوقوعه بتمامه تحت الظل (قوله لم يكن له مكث) بل تبدي في الحال بالانجلاء
 بعدم زيادة الظل على جرم القمر

(قوله بقدر نصف قطر صفحة القمر) وانما لم يعتبر تمام كل واحد من القمر ودائرة المخروط لأن المعتبر هنا
 هو ميل مركز القمر عن مركز دائرة المخروط فاذا مال مركز القمر عن مركز دائرة المخروط بمقدار نصف قطره
 ونصف قطرهما معاً يبقى بينه وبين الشمس حائل من الارض أصلا وقوله خارجا الضمير المستتر فيه راجع الى
 سطح جرم القمر فهو إما أن يكون حالاً منه وإما أن يكون مفعولاً لانها للتوهم المذكور أي من تخيل سطح جرم
 القمر سطحاً مستديراً خارجاً الى أن يقطع ذلك السطح المستدير ذلك المخروط وقوله كدائرة متعلق بقوله يرى
 وقوله بل ماس بتشديد السين من المماس وقوله انخسف بعضها انخساف بعضها عام يتناول انخساف كله أيضا
 على ما ذكره الشارح وقوله على نصف متعلق بفضل (قوله اجتماعا مرثيا لا حقيقيا) وذلك لأن الشمس والقمر
 ليسا في فلك واحد حتى يجتمعا اجتماعا حقيقيا وقوله يوترها الشمس أي يوترها قطر الشمس

رجوعها (الى أن تقف ثانيا ثم تستقيم) أي تحرك الى التوالى (متدرجاً في السرعة) في استقامتها (الى غاية ويعرض ذلك) الذي ذكرناه من أحوالها (لها في جميع الاجزاء) من فلك البروج أي ليس شيء من استقامتها ورجوعها ووقوفها وسرعتها وبطلانها مخصوصاً بحزء معين من أجزائه بل يوجد في كل منها (فعلم) بما ذكر من أحوالها (أنها في تدوير) تزيد حركته في نصفه المخالف على حركة حامله كما مر في الفائدة الثانية (ثم انها) أي الكواكب الخمسة (تكون غريبة من الثوابت فلحقها مقارنة) أيها (ثم تفارقها مخلفة لها الى المغرب فعلم) بذلك (أن حامل تدويرها متحرك) من المغرب (الى المشرق والزهرة وعطارد يقارنان الشمس) مستقيمين (ثم يتفرقان) عن الشمس حتى يصيرا شرقيين عنها فيطلعان بعدها (ويفربان كذلك) متباعدين (في هذا التفرق) عنها الى حد ما (فغاية بعد الزهرة عن الشمس سبعة وأربعون جزءاً وغاية بعد عطارد عنها سبعة وعشرون جزءاً) (ثم يرجعان) الى خلاف التوالى (متقاربين منها حتى يقارناها) راجعين مقارنة (ثانية ثم يفربان) أي يصيران غربيين عنها (فيفربان) حينئذ قبلها (لا بعدها) كما ذكره (و) كذا (يطلعان قبلها متباعدين) في التغريب (عنها الى حد ما ثم يرجعان) عن صوب الرجوع الى سمت الاستقامة (حتى يقارباها) في الاستقامة كما ذكرناه أولاً (فعلم) بذلك (أن مركز تدويرها خاصة ملازم لمركز الشمس) وان بعدها عنها شرقاً أو غرباً إنما هو بحركة تدويرها فقط (فالبواقي) من المنحيرة وهي

(قول فعلم الخ) أي فاستدل من أحوالها المذكورة على أن مركز تدويرها يتحرك على منطقة حامله مقدار حركة مركز الشمس الى التوالى فيصاريه أبداً ويتحرك كل من عطارد والزهرة على محيط التدوير فلا يبعد عن الشمس قدماها وخلفها إلا بقدر ما يقتضيه نصف قطر تدويره ويقارن كل واحد منها في الذروة والحضيض اللذين هما نصفان قوس استقامة ورجوعا (قول فان رجوعها الخ) فلو كان مركز تدويرها ملازم لمركز الشمس لكان أوسط رجوعها في حال المقارنة لا المقابلة

(قول ثم يفربان) بتشديد الراء المكسورة من التغريب قال في الصحاح المغرب الذي يأخذ في ناحية المغرب والمغرب أيضاً من باب التفعيل وقوله فيفربان ثلاثي مجرد من الغروب (قول ان مركز تدويرها خاصة ملازم لمركز الشمس) هذا ظاهر إذا كان مركز تدويرها في الرأس أو الذنب وأما إذا كان لمركزها عرض عن مدار الشمس أي عن منطقة البروج فكون مركزها ملازماً لمركزها إنما هو باعتبار التقارب والتساوي في الحركة وذلك لأن بعد مركز تدوير عطارد عن الشمس إنما يكون خساوياً أربعين دقيقة فهو ثلاثة أرباع درجة واحدة ولا شك أن نصف قطر تدويرها أعظم بكثير في هذين البعدين فلا عبرة بهذا القدر من البعد (قول وان بعدها الخ) يعني بعد أنفسهما عن الشمس إنما يكون بحركة تدويرها لا بحركة مركز تدويرها

العلوية (ليست كذلك فان رجوعها) بل أواسطه (انما يكون وهي في مقابلة الشمس فهي في الحضيض حينئذ) كما أن أواسطه اسقامتها انما تكون في مقارئة الشمس اياها وهي حينئذ في الدورة (و) الكواكب (الخمسة يختلف بعدها الصباحي والمساءني) كأنه أراد به نصف قطر تدويرها حينئذ يلغو قوله (عن الشمس) إلا في الزهرة وعطارد فان غاية بعدهما عنها صباحا ومساءً انما هي بحسب نصف قطريهما والمسطور في كتب الفن أن القسي التدويرية ابطائية كانت أو اسراعية رجوعية أو استقامية لم توجد متشابهة بل وجدت في بعض أجزاء البروج أكثر قدراً وزماناً وفي بعضها أقل قدراً وزماناً (ولا يتصور ذلك إلا بقرب تدويرها من الارض تارة) فتكون قسمة ونصف قطره حينئذ أعظم في الرؤية (وبمده) عنها (أخرى فاذن حامل تدويرها فلك خارج المركز) ثم انه أراد أن يبين أن لمطارداً خارجاً آخر يكون حامله

(قوله بعدها الصباحي والمساءني) النصف المشرق من مركز الشمس من قطر التدوير يسمى بعدامسائي الظهور الكواكب اذا كان عليه مساءً والبعد المغربى منه بعد يسمى بعد صباحي الظهور الكواكب اذا كان عليه صباحاً (قوله كأنه أراد به الخ) لأن المصنف في صدد اثبات الحوامل وهي انما تثبت باختلاف انصاف تدويرها بحسب الرؤية فلا بد أن تكون التدوير في حوامل خوارج المركز ولا مدخل في هذا المطلوب لاختلاف البعد الصباحي والمساءني من الشمس فاعتبار اختلاف البعد الصباحي والمساءني بالقياس الى الشمس لغو (قوله بحسب نصف قطريهما) لكون مركز تدويرهما متقاربا للشمس دائماً فلا يبعدان عن الشمس قدامها وخلفها الا بقدر ما يقتضيه نصف قطر تدويرهما هذا بحسب الجلى من النظر واما بحسب الدقيق فيجب أن لا يكون مقارنا للشمس بحسب الحقيقة بل متارته قد تكون بالتقريب ولذا يختلف غاية البعد الصباحي والمساءني مع كونه مركز التدوير في موضع معين كذا في شرح التذكرة المحضرى فيئتذ عبارة المتن صحيحة بلا استثناء

اذلا بعدل مركز تدويرها عن الشمس بحيث يكون معتدابه كاذ كرنا (قوله فهي في الحضيض حينئذ) أى تلك البواقى من المتصورة تكون في حضيض التدوير حينئذ أى حين كونها في أواسط رجوعها وانما كانت في الحضيض حينئذ لأنها حينئذ كانت في غاية ما من السرعة على الخلاف فيظهر فضل حركة النصف الأسفل من التدوير الى خلاف التوالى على حركة حامله فيص رجوعها (قوله كأنه أراد به) أى بالبعد الصباحي والمساءني الى قوله والمسطور في كتب القوم هذا اشارة الى الرد على المصنف رحمه الله حيث جعل البعد الصباحي والمساءني متنازلاً للخمس المتصورة مع انه لا يكون الا في السفليين أعنى الزهرة والعطارد على ما سئد كره ان شاء الله تعالى وقوله انما هي بحسب نصف قطر تدويرها أى لا بحسب مركز تدويرها حتى يلغو قوله عن الشمس ما فيها أيضاً وذلك لأن مركز تدويرها ملازم للشمس فلا يلغو ما ذكره فيها وقوله والمسطور في كتب القوم اشارة الى وجه اللغو في غيرها والى انه لا وجه لارادة نصف تدويرها كما ذكره المصنف بل الكلام مبنى على اعتبار القسي كاذ كره الشارح وقوله أكثر قدراً وزماناً وكذا قوله أقل قدراً وزماناً انما يكون على تقدير كون القسي الوقوفية أكثر قدراً وزماناً فتأمل

في نمطه قتال (والبعد المذكور) أي البعد المصباحي والمسائي عن الشمس الذي غايته نصف قطر التدوير كما عرفت (يكون لمطارد في) آخر (الجوزاء و) أول (الجدي أعظم بماله في سواهما) أي نصف قطر تدويره فيهما أعظم منه في سائر أجزاء البروج (فهو) أي تدويره حينئذ (أقرب إلى الأرض فهو) في هذين الموضعين (في الحضيض) من حامله فقد وصل في دورة واحدة إلى حضيض حامل مرتين (والأوج) لا محالة (مقابلة فهو) أي الأوج (إذا متحرك إلى الغرب) أي إلى خلاف التوالي (إذ لو كان) الأوج (ثابتاً) غير متحرك (لم يصل) مركز تدوير عطارد (إلى الحضيض في الدورة) الواحدة (الأمرة) واحدة وقد بان بطلانه (ولو تحرك) الأوج (إلى المشرق أي إلى التوالي كما أن مركز التدوير كذلك) (لزم أن يتحرك) الأوج (في نصف الدورة ثلاثة بروج وفي نصفها تسعة) وذلك لانا إذا فرضنا أن مركز التدوير تحرك من أول الحمل إلى آخر الجوزاء فقد حصل في الحضيض فلو كان الأوج الذي هو مجتمع معه في أول الحمل متحركاً إلى التوالي أيضاً لزم أن يكون الأوج قد تحرك من أول الحمل إلى أول الجدي بل إلى آخر القوس فقد تحرك حينئذ المركز ثلاثة بروج والأوج تسعة ثم انهما يجتمعان في الحمل ثانياً فيتحرك المركز من آخر الجوزاء إلى الحمل والأوج من أول الجدي إلى الحمل فانعكس الأمر بينهما فلا تكون حركة شيء منهما بل متشابهة أحدهما أسرع من الأخرى تارة وأبطأ تارة وهو باطل فتمين أن الأوج يتحرك

(حسن جلبي)

(قول والأوج لا محالة مقابلة) فإذا كان تدوير عطارد في آخر الجوزاء في الحضيض يكون الأوج حينئذ في أول الجدي وإذا كان ذلك التدوير في أول الجدي في الحضيض أيضاً يكون الأوج في آخر الجوزاء ولا بد مع ذلك أن يجتمع التدوير المذكور مع الأوج في رأس الحمل وأول الميزان فظهر أن عطارد قد اجتمع في ذروة واحدة مع الحضيض مرتين ومع الأوج مرتين (قول إلى أول الجدي بل إلى آخر القوس) ولعل وجه الاضرب هنا هو أن القوس هو برج التاسع من أول الحمل لكن ليس لهذا الاضرب زيادة تنفع يعتد به (قول فلا تكون حركة شيء منهما متشابهة) فإن قيل لم لا يجوز أن يتحرك المركز إلى ثلاثة بروج والأوج إلى تسعة ثم المركز إلى ثلاثة والأوج إلى تسعة فينتهي يكون دورة المركز واحدة ودورة الأوج ثلاثاً ويكون التدوير في الحضيض مرتين مع تشابه حركتي المركز والأوج على التوالي قلنا لو صح ما ذكرتم يلزم أن يتم الحامل أربع دورات أحدهما بحركة الذاتية والثلاثة بحركة العرضية التابعة بحركة الأوج بناء على أن حركة الفلك المحيط يستتبع حركة الحائط فتأمل

الى خلاف التوالى حتى اذا وصل المركز تربيع الحمل على التوالى وهو آخر الجوزاء وصل
 الاوج الى تربيعه على خلاف التوالى وهو أول الجدي فيكون المركز حينئذ في الحضيض
 واذا وصل المركز الى تربيعه الثانى وهو أول الجدى وصل الاوج أيضاً الى تربيعه الثانى
 وهو آخر الجوزاء فيكون المركز أيضاً في الحضيض ولا شك انهما يتلاقيان فيما بين
 التربيعةين وقوله (فيقابلة) سهو من القلم والصواب فيقارنه أى يقارن الاوج مركز التدوير
 (في الميزان وفي الحمل) وقوله (فركز التدوير) أيضاً سهو والصحيح فوج الحمل
 أو مركز الحمل (له محرك) بحركة الى خلاف التوالى (ويسمى) ذلك المحرك (المدير)
 لادارته مركز الحمل حول مركزه (ثم هذا البعد) الصباحى والمساوى (في الميزان أعظم
 منه) والصواب أصغر منه (في الحمل فهو) أى تدوير عطارد في الحمل (أقرب الى الارض)
 منه في الميزان (فعلم ان المدير خارج مركز) وان أوجه في الميزان فهناك يجتمع الاوجان
 ويكون نصف قطر التدوير أصغر مايكون وأما في الحمل فيجتمع مركز التدوير وأوج
 الحمل مع حضيض المدير فلا يكون نصف قطره في ذلك الصغر (ثم يختلف بعد الشمس
 عن الثوابت وهي) أى الشمس (في اعتدالين) يعلم هذا الاختلاف (اذ اصدنا كسوفين
 وهي فيهما يظهر ذلك في الدهور الطويلة فهي) أى الثوابت (متحركة) بطيئة جداً
 كما سلف (والواجبات) سوى أوج القمر وأوج حامل عطارد (توافقها) أى توافق الثوابت

(حسن جلبي)

(قوله سهو من القلم) ولك أن تقول ان الضمير المستتر في يقابلة راجع الى التدوير والبارز الى الحضيض
 لو بالعكس أى اذا كان التدوير في الميزان كان الحضيض يقابلة في الحمل واذا كان في الحمل كان الحضيض
 يقابلة في الميزان فيلزم أن يقارن الأوج مع التدوير في الميزان والحمل اذا المقابلة مع الحضيض تقتضى المقارنة مع
 الأوج لاجالة (قوله أيضاً سهو) لا يخفى ان الغلط المحرك لمركز الحمل وأوجه على خلاف التوالى محرك لمركز
 نفس التدوير أيضاً كذلك ولو بواسطة تحريك الحمل وباب التسامح مفتوح في كلمات المصنفين
 (قوله اذ اصدنا كسوفين) انما اعتبر ههنا الكسوفان معالته اذ اصدنا كسوفاً أول كانت الثوابت
 مرتبة حول الشمس ثم اذ اصدنا كسوفاً ثانياً يظهر اختلاف بعد الشمس عن تلك الثوابت وقوله وهي
 فيها أى والحال ان الشمس في الاعتدالين وأما وقوع الكسوف في العقدتين فهي كثيرة لكن الاختلاف
 المذكور انما يظهر عند كونهما في الاعتدالين (قوله سوى أوج القمر وأوج حامل عطارد) وقد عرفت
 أن محرك أوج القمر هو المائل ومحرك أوج عطارد هو المدير وانهما لا يوافقان الثوابت في حركتها قدر اوجهة

في تلك الحركة قدراً و جهة (فهو) أي ذلك التوافق (اما لاتحاد المحرك) وهو كرة الثوابت مثلا (واما لتوافقها) أي توافق الحركات المتعددة (في الحركة) بأن توافق الحركة الصادرة من بعضها الحركة الصادرة من بعض آخر (جهة وكما) كما اذا فرض أن حركات تلك الاوجات هي المثلثات (ثم ان عرض الزهرة وعطارد ليس ثابتا كما ثبت للقمر بل عرض) مركز تدوير (زهرة شمالي أبدأ وعرض) مركز تدوير (عطارد جنوبي أبدأ) واما عرض مركز جرميهما فقد يكون في الزهرة جنوبيا وعطارد شماليا ثم انه صور كيفية ما ذكره بقوله (كأن العنق) من مداري مركزي تدويرهما (يتبادلان) في جهتي الشمال والجنوب (فاذا كانت الزهرة) بل مركز تدويرها (على الرأس كان مدارها منطبقا على سطح منطقة البروج ثم اذا جاوزت) الرأس (وحصل) الكواكب بل مركز تدويره (في النصف) الذي يتحرك عليه (صار ذلك النصف شماليا) عن المنطقة والنصف الآخر جنوبيا عنها (ويتباعده) المدار (عنها) شيئا فشيئا الى أن يصل مركز تدويرها (الى غاية العرض) وهي منتصف ما بين المقديتين (ثم يقرب) مدارها (منها) شيئا فشيئا (حتي ينطبق عليها) وهي (أي الزهرة بل مركز تدويرها) (في الذنب ثم تصير في النصف الآخر) الذي كان جنوبيا (وقد صار هو) الآن (شماليا و) صار النصف (الآخر) الذي قد تحرك عليه في الشمال (جنوبيا ويتباعده) المدار عنها في الجانبين (الى غاية ما) هي منتصف هذا النصف (ثم يتقارب) اليها حتي ينطبق عليها ويتناول نصفه في الجهة وهكذا دائما فيكون مركز تدوير الزهرة دائما اما على المنطقة وأما في الشمال عنها (واما عطارد فبالعكس من ذلك

(حسن جلبي)

(قوله كما ثبت للقمر) أي كما ثبت عرض القمر وهو خمسة أجزاء كما مر وثبت عرض القمر هو أن يكون ثابتا في جانب الشمال والجنوب لا يتبدل حاله فيهما بخلاف عرض الزهرة وعطارد وعن منطقة البروج كما ذكره (قوله واما عرض مركز جرميهما) يعني ان المصنف لم يفرق بين عرض مركزها وبين عرض أنفسهما فاعليك أن تفرق بين العرضين كيلا يشبه عليك الحال (قوله وهو منتصف ما بين المقديتين) وهذا المنتصف يكون في جانب الشمال كما ان هذا النصف صار شماليا عن المنطقة وقوله ثم تصير أي الزهرة بل مركز تدويرها وقوله وقد صار الخ أي ان النصف الذي كان جنوبيا قد صار هو الآن شماليا (قوله فيكون مركز تدوير الزهرة دائما) ولعل سبب هذه الحالة هو حركة الحامل منضمة الى اعتبار بعد مركز الحامل عن مركز فلك البروج والاعتبار ههنا التعريف بالتدوير مركز نفس الكوكب اذ الكلام في حركة الكوكب لاني حركة مركز الكوكب حتى

فيكون عند الانطباق في الذنب ويتجاوزه الى النصف الجنوبي متباعداً ثم ينطبق وهو يتجاوزه الى النصف الآخر (الذي كان شمالياً) (وقد صار) الآن (جنوبياً) فمرکز تدويره دائماً اما على المنطقة واما في الجنوب عنها (ثم لهما) أي للزهرة وعطارد (عرضان آخران) منيران لمرصهما بسبب مدار مركز تدويرهما على الوجه الذي صورناه (فان القطر) من تدويرهما (المار بالذروة والحضيض ينطبق تارة على المنطقة وينفصل عنه أخرى) كأنه أراد بالمنطقة مدار مركز تدويرهما فان انطباق ذلك القطر انما هو عليه في منتصف ما بين العقدين دون منطقة البروج في العقدين اذ هو هناك في غاية الميل عن المدار ومنطقة البروج المتطابقين ولذلك أمكن لجرم الزهرة عرض جنوبي ولجرم عطارد عرض شمالي كما أشرنا اليه (وكذلك القطر المار بالبعدين الاوسطين) من تدويرهما المقاطع للقطر المار بالذروة والحضيض منه له أيضاً ميل يقتضي

(حسن خلجي)

يعتبر مركز التدوير أيضاً ولا اعتبار هنا أيضاً لتحريك المدير مركز الحامل فان مثل هذه الحالة يكون في مركز تدوير عطارد وليس هناك محرك آخر مثل المدير حتى يعتبر تحريكه (قول) بسبب مدار مركز تدويرهما (متاق بقوله لمرصهما لا بقوله متقيران) وقوله عليه أي على مدار مركز تدويرهما وقوله اذ هو أي ذلك القطر المار بالذروة والحضيض وقوله هناك أي في العقدين وقوله في غاية الميل عن المدار الخ فالزهرة مادام مركزها باطن من الأوج من احد المتعفين الشماليين مالت ذروتها الى الشمال وحضيضها الى الجنوب ومادام مركزها صاعداً من الحضيض من المنتصف الآخر مالت ذروتها الى الجنوب وحضيضها الى الشمال على عكس النصف الاول وأما عطارد فإدام مركزها باطن من الأوج مالت ذروتها الى الجنوب وحضيضها الى الشمال ومادام صاعداً من الحضيض مالت ذروتها الى الشمال وحضيضها الى الجنوب (قول) وكذلك القطر المار بالبعدين الاوسطين من تدويرهما (البعدين الاوسطين ههناهما النقطتان المتقابلتان في محيط التدوير بحيث يكون كل واحدة منهما بالنسبة الى مركز العالم سواء وكذا يكون بعد كل واحدة منهما بالنسبة الى مركز ذلك التدوير سواء كالقطر المار بالبعدين الاوسطين المقاطع للقطر المار بالذروة والحضيض على قوائم يكون له طرفان أحدهما هو الطرف المتأخر أعني الطرف الشرقي ويقال له البعد المسامي والآخر هو الطرف المتقدم أعني الطرف الغربي يقال له البعد الصباحي اذا عرفت هذا فنقول اذا وصل مركز تدوير السفليين أعني الزهرة وعطارد الى احد العقدين يكون هذا القطر المار بالبعدين الاوسطين منطبقاً على مدار مركز التدوير ومنطقة البروج أي يكون هو في سطحهم ما حال كونهم ممتطابقين ويصير حينئذ أحد طرفي القطر المار بالذروة والحضيض الى الشمال والطرف الآخر الى الجنوب وهذا غاية ميله عن مدار مركز التدوير وحينئذ يكون هذان القطران متقاطعين على زوايا قائمة ثم اذا فارق مركز التدوير عن احد العقدين فاحد طرفي كل واحد من القطرين مال الى الشمال والطرف الآخر مال الى الجنوب حتى اذا وصل مركز التدوير الى منتصف ما بين العقدين صار أحد طرفي القطر المار بالبعدين الاوسطين في الشمال والآخر في الجنوب وهذا غاية ميله عن المنطقة وصار القطر المار بالذروة

عرضا (وكيفته مسطورة في كتبهم) ولقد أحسن في هذه الحوالة ولو عممها في أكثر
المباحث السالفة وترك تفاصيلها لكان أحسن وأحسن لأن التعرض لها على الوجه الذي أورده
أوجب انتشار الكلام وصعوبة الفهم وتذيلها بمباحث أخرى يوجب زيادة في الصعوبة فلذلك
أعرضنا عن الاطناب واقتصرنا على ما ذكر في الكتاب والله الموفق للصواب (واعلم أنهم
لما اعتدوا أن حركة الافلاك يجب أن تكون دورية) متشابهة (تحيروا في مبدأ هذه
الاختلافات) المألومة بالمشاهدة أو الرصد في هذه الكواكب (ولم ينسوا) أي لم يتكلموا
(فيه) أي في ذلك المبدأ (بذات شقة) أي بكلمة كافية شافية (والذي ينبغي بالهدم على
قاعدتهم) في هيئة (أفلاك عطارد بعد ما قدمناه) من أن ما ذكره استدلال باللازم على
وجود للزوم مع عدم العلم بالمساواة (أنها) أي تلك القاعدة (تستلزم تشابه حركة مركز
التدوير حول مركز الحامل) لما نبهنا عليه (والمدرك بالرصد خلافه فانها وجدت لنقطة)
أي أن حركة مركز تدويره وجدت متشابهة حول نقطة أخرى (تسمى) تلك النقطة
(مركز معدل المسير وهي بين مركز العالم ومركز الخارج) الذي هو المدير ومثل هذا
الاشكال وارد على أفلاك العلوية والزهرة أيضاً (و) الذي ينبغي بالهدم على قاعدتهم (في
الكل أن حركات الافلاك ارادية) على رأيهم (فماذا يمنع أن تختلف) تلك الحركات
(بحسب) اختلاف (ما يتعاقب عليها) أي على الافلاك (من ارادات جزئية) لا بد منها
في تلك الحركات (اذ قد علمت) فيما سبق (أنها) أي أن القصة (لا تكفي في الحركة
الجزئية لتعقل الكلي والحق إحالة ذلك كله الى القادر المختار) فانها منجاة عن هذه
الاشكالات وأمثالها كما نهت عليه

﴿ القسم الثاني ﴾

من الانسام الخمسة (في الكواكب كلها شفافة) لالون لها (مضيئة) بذواتها (الا القمر فانه
كد) في نفسه تظهر كموده أعنى قتمته القريبة من السواد عند الخسوف وليس منيراً بذاته

(قولم مضيئة بذواتها) خلافاً للبعض حيث قالوا باستفادة انوارها عن الشمس على ما في الشفاء

والحفيظ منتصباً على ذلك القمر ومتقاطعه على زوايا قوائمه مع ذلك صار منطبقاً على مدار مركز التدوير كما
ذكر (قولم لم يتكلموا) عليهم كانوا يتكلمون أن ذلك المبدأ هو اجتماع الأفلاك المخالفة مع انضمام اعتبار
خروج مركزها عن مركز العالم وقوله ينبغي بالقطع أي يقبل بالقطع

(بل نوره من الشمس لاختلاف أشكاله) النورية (بحسب قربه وبمده عنها) فيحدث من ذلك أن نوره مستفاد من ضوئها قليل هو على سبيل الانعكاس من غير أن يصير جوهر القمر مستنيراً كما في المرآة وقل يستنير جوهره قال الامام الرازي والاشبه هو الاخير اذ على الوجه الاول لا يكون جميع أجزائه مستنيراً لكنه كذلك كما يظهر من اعتبار حاله عند الطلوع والغروب ومنهم من قال كسف بعض الكواكب لبعضها يدل على أن لها لوناً وان كان ضميماً فاعطارد صفرة وللزهرة درية أى بياض صاف وللمريخ حمرة وللمشتري بياض غير خالص ولزحل قتمة مع كدورة (وفيه) أى فى هذا القسم (مقاصد) * خمسة * (الاول فى الهلال والبدر القمر لما كان يستضيء من الشمس فنصفه المقابل لها أبداً مضى ونصفه الآخر مظلم ولما كان تحت الشمس فاذا كان القمر مقارناً لها كان وجهه المضىء اليها دونها فلا نرى له ضوءاً) أصلاً (وكانت) حينئذ (دائرة الرؤية) وهى الدائرة الفاصلة بين المرئى وغير المرئى منه (منطبقة على دائرة الضوء وهى) الدائرة (الفاصلة بين المضىء والمظلم منه ونفرض دائرة الرؤية ثابتة و) نقول (دائرة الضوء تزول) لا محالة (بزواله) أى تزول بزوال القمر (عن المسامته) أى المقارنة للشمس (فبعد الانفراج بينهما) أى بعد زوال الانطباق وحصول الانكشاف والتقاطع بين الدائرتين يقع شيء من الوجه المضىء مستدق بين نصفيهما وحينئذ (نرى قوساً من الوجه المضىء إلينا) فهذا المرئى هو الهلال (ولا يزال ذلك يكبر) بالبعد عن

(قوله على سبيل الانعكاس أى بالانعكاس ضوء الشمس على سطحه الظاهر لكونه كداس قتيلاً كالمراة اذا حوذى بالشمس) (قوله لا يكون جميع أجزائه مستنيراً) لعدم الانعكاس على جميع الاجزاء لاختلافها فى الوضع بالقياس الى الشمس كما فى المرآة وتصفية الماء الذى ينعكس عليه ضوء الشمس (قوله لكنه كذلك) أى كل واحد من اجزاء القمر منير يدل عليه اعتبار حاله عند الطلوع والغروب والخسوفات ومقادير نوره من أول هلالته الى صيرورته بدراً وضعفه لا يخفى كذا فى نهاية الادراك ووجه ضعفه منع الملازمة لجواز ان يكون لكل جزء من اجزاء القمر نسبة الى كل جزء من الشمس يوجب الانعكاس على جميع اجزائه ومنع لبطان التالى بجواز ان يكون بعض اجزائه منيرا ويرى الكل منير بالبعد (قوله فنصفه المقابل الخ) أى نصفه التقريبي لما بين ان الكرة الصغرى اذا قبل النور من كرة كبرى كان المضىء أكثر من النصف (قوله منطبقة) أى تقرىبالان المرئى منه اقل من النصف والمستضى أكثر منه

(قوله اذ على الوجه الاول لا يكون جميع أجزائه مستنيراً) بل يكون حينئذ كالمراة اذا قوبلت بالشمس فان شعاع الشمس انما يرى فى وسط المراة دون سائر جوانبها ولو قيل اذا كان جوهره مستنيراً حينئذ لزم أن يرى مستنيراً أيضاً من الجوانب الغير المقابلة للشمس فلنازوم هذا ممنوع

الشمس ويزداد المرتى من الوجه المضى عظمًا (حتى يصير الوجه المضى) بتمامه (الينا) وذلك عند المقابلة التي هي غاية البعد بينهما (و) حينئذ (ينطبق الدائرتان مرة أخرى فنراه بدرا) كاملا كدائرة تامة (ثم) ان النيرين بعد غاية البعد بينهما (يتقاربان) من الجانب الآخر (فتتقاطع) حينئذ (الدائرتان) مرة أخرى (ويخرف عنا) شيء مستدق من الوجه (المضى) فينتقص كال البدرية وهكذا يخرف المضى شيئا فشيئا (حتى) نرى منه شكلا هلاليا في جانب المشرق ثم (يخفى بالسكاية وهو المحاق وانما لا نرى) القمر (يوما وأكثر بعد المقارنة وقبلها الضعف ضوئه ودقته وقربه من الشمس مع ضوئها) الغالب الساترا لما يقرب منها (فيمتنع) القمر لهذه الاسباب (من أبصاره) وأما اذا كان بعيدا عنها في أحد جانبيها بمقدار اثنتي عشرة درجة فانه يرى عادة مستمرة وربما نرى بأقل منها فان ذلك مما يختلف بحسب عرض القمر ومضاء الافق وقوة الباصرة (المقصد الثاني في خسوف القمر وهو أنه قد يكون) القمر مقابلا للشمس (بقرب المقدمتين فتكون الارض) حينئذ واقعة (بينه وبين الشمس فتمنع) الارض ضوءها عنه فيرى كدأ كما هو لونه الاصلي ولان جرم الارض أصغر) كثيرا من جرم الشمس فيقع الظل الناشئ من الارض (مخروطا) قاعدته دائرة صغيرة على الارض ورأسه على محاذاة جزء من أجزاء فلك البروج مقابل لجزء منه حل فيه الشمس (فان لم يكن للقمر) في حال المقابلة (عرض) بأن يكون في أحد المقدمتين (انخسف بالسكاية لانه أصغر من الارض) بل من غلظ الظل حيث وصل اليه فيقع كله في داخله

(حسن جلي)

(قول) ويزداد المرتى من الوجه المضى عظمًا (فعند تمام التربع من الشمس كانت الدائرتان متقاطعتان على حادة ومنفرجة الى أن يتطابقا عند مقارنته أحدهما للآخر وعند مقابله له (قول) قاعدته) أي قاعدة الظل الناشئ من الارض وقوله دائرة صغيرة وهذه الدائرة الصغيرة موازية للدائرة العظيمة منتصفة لكرة الارض لكنها أصغر منها وذلك لان جرم الشمس أكبر بكثير من جرم الارض فلم تكن تلك الدائرة العظيمة منشأ للظل لوقوع ضوء الشمس على محيط تلك الدائرة العظيمة أيضا فكيف تكون هي منشأ للظل مع احاطة الضوء عليها بل دائرة التي تكون أصغر من تلك الدائرة لكن هذه الدائرة التي تكون منشأ للظل لابد أن تكون موازية لتلك الدائرة العظيمة فينتزى أن تكون قاعدة المخروطة دائرة صغيرة أيضا كما ذكره وقوله على محاذاة جزء الخ يعني انه يعتبر في فلك البروج جزآن متقابلان أحدهما محل فيه الشمس والآخر ما يكون محاذيا لرأس ذلك المخروط

تدويره (حول مركز العالم وللحاذية) أى معاذة قطار تدويره للمار بالذروة والحضيض
الاوسطين (لنقطة) من ذلك الخط المار بالمركز والابوج والحضيض (غير مركزها)
أى مركز العالم والخارج وتلك النقطة واقعة (من جانب الابوج لتوسط مركز الخارج
بينها وبين مركز العالم) والصواب أن يقال هي من جانب الحضيض لتوسط مركز العالم
بينها وبين مركز الخارج كما هو المشهور وأما تساوى بعد مركز التدوير عن مركز الخارج
فهو باق على حاله (وانتفاء اللازم) الذي هو تشابه الحركة حول مركز الخارج ومعاذة
القطار المذكور له (يوجب انتفاء الملزوم) الذى هو الاصول التى ذكروها فى القمر ثم انه
أورد على كلامهم اعتراضاً آخر فقال (كيف) أى كيف يصح كلامهم (وما ذكروه) من
أن القمر لما علم له بالرصد أحوال مخصوصة وجب أن يكون له أفلاك كذا وكذا متحركة
على الوجوه المذكورة المقتضية لتحقيق تلك الاحوال (استدلال بوجود اللازم) الذى هو
تلك الاحوال (على وجود الملزوم) الذى هو تلك الافلاك المتحركة على تلك الوجوه (وانما
يصح) هذا الاستدلال (إذا علم المساواة) بين اللازم والملزوم (ولم تعلم) المساواة ههنا
(اذ يجوز أن يكون ثمة وضع آخر) مذهب لما ذكروه (يستلزم) ذلك الوضع الآخر (هذه
الحركات) المقتضية للأحوال المعلومه كما أن الوضع الذى بينوه يستلزمها أيضاً لجواز
اشتراك الامور المختلفة فى الاوازم وليس انتفاؤه (أى انتفاء الوضع الآخر) ضروريا
ولا مبرهن عليه (المقصد السادس) فى الافلاك الخمسة الباقية (المسماة بالمتغيرة) أنها تكون
سريعة فى الحركة (الى توالى البروج) فتأخذ فى ببطء يتزايد (ذلك البطء) (الى أن تقف)
هذه الكواكب فى جزء من أجزاء البروج (أيانما تأخذ فى الرجوع) الى خلاف التوالى
(متدرجا) أى كل واحد منها (فى السرعة فى رجوعها الى حد ما ثم تأخذ فى البطء) فى

(حسن جلى)

الشارح ويظهر الفرق بين كلاميهما فى ذلك الخط المار بالمركز والابوج والحضيض فتدبر وقوله ومعاذة القطر
له أى المركز الخارج يعنى هذا اللازم منتف أيضا كما مر (قوله ليس انتفاؤه ضروريا ولا مبرهن عليه) وأما
قولهم لو كان هناك وضع آخر لعلناه بالرصد فهو محل النزاع بعد (قوله المسماة بالمتغيرة) وجه تسمية هذه
الكواكب بالمتغيرة ظاهر من ظاهر المقام وأما تسمية أفلاكها بمتغيرة فهى باعتبار تسمية تلك الكواكب
متغيرة وقوله فى نصف المخالف وهو النصف الأسفل كما سيحىء ان شاء الله تعالى

عرض) مرئي (حجب بيننا وبين الشمس) لوقوعه على الخط الخارج من أبصارنا إليها (فلم نر ضوء الشمس بل نرى لون القمر الكمد في وجه الشمس فنظن أن الشمس ذهب ضوءها وهو الكسوف) فإس الكسوف بغير حال في ذات الشمس كالخسوف في ذات القمر ولذلك أمكن أن يقع كسوف بالقياس إلى قوم دون قوم (ويكون ذلك بقدر صفحة القمر فربما كسف الشمس كلها وإن كان أصغر منها) وذلك (لأنه أقرب إلينا فيوتر قطره الزاوية التي توترها الشمس كمداً) فتحجب به عنا بتمامها (وربما تكون الشمس) وقت انكسافها (في حضيضها فلقربها) منا (تري أكبر و) يكون (القمر) حينئذ (في أوجه قلبعه) عنا (يرى أصغر فلا يكسف جميع صفحاتها بل تبقى منها حلقة نور محيطة به وقد روى أنها) أي الحلقة النورانية (رؤيت) على وجهها في بعض الكسوفات مع ندوته (وإن كان للقمر) في ذلك الاجتماع (عرض) مرئي (فإن كان) ذلك العرض (بقدر مجموع نصف قطرها لم يكسفها) وإن كان أكثر منهما فبالطريق الأولى (وإن كان أقل منهما كسفها بقدر ذلك) كما لا يخفى (واعلم أن ابن الهيثم قال في اختلاف تشكيلات القمر أنه يجوز أن يكون ذلك الاختلاف لأن القمر كرة مضيئة نصفها دون نصف وأنها) أي تلك الكرة (تدور على) مركز (نفسها بحركة مساوية لحركة فلكها فإذا كان نصفه المضيء إلينا) كما في حال المقابلة (فبدر أو المظلم) كما في حال المقارنة (فحقاق وفيما بينهما يختلف قدر ما نراه من المضيء) هـ لا لينا ونصف دائرة واهليجيا (ويبطله) أي يبطل قول ابن الهيثم (ما ذكرناه من أمر الخسوف) فإن هذا الاحتمال يقتضي أن لا ينخسف القمر أصلاً (والكسوف) وقع هذا اللفظ في نسخة الأصل ولذلك أخر المصنف كلام ابن الهيثم إلى هذا الموضع لكنه ضرب عليه بالقلم آخرًا إذ لا وجه لصحته (والاعتراض) على ما ذكره (بعد تسليم الأصول) التي بنوه عليها (أن نفي هذا الاحتمال) الذي أبداه ابن الهيثم في تشكيلات القمر بمناقضاته الخسوف (لا ينفي جميع الاحتمالات) العقلية في تلك التشكيلات (فالعلم سبباً آخر) لاختلاف نور القمر مخالفاً لما ذكره وما ذكرتموه لكننا لا نعلمه كأن

(حسن جلبي)

قوله ولذلك أخر المصنف كلام ابن الهيثم إلى هنا) يعني أن الموضع الدلائل بكلامه هو المقصد الثاني في خسوف القمر لكنه ذكره هنا لأجل أنه ذكر الكسوف ههنا لكنه ضرب عليه القلم كما ذكره

يكون مثلا كوكب كمد تحت فلك القمر فينخسف به في بعض استقبالاته (غير ما ذكرتم)
من الخسوف والكسوف ودوام نور باقي الكواكب (يجوز أن يكون خلق الفاعل المختار
النور في الشمس والقمر) في أكثر الاوقات وعدم خلقه النور فيهما أحيانا (و خلقه اياه في
باقي الكواكب) دائما (أو استضاءتها) أي أو لاستضاءة الشمس والقمر والكواكب
المحسوسة مطلقا (بكواكب أخر مستورة عنا) لا نشاهدها أصلا وان كانت مضيئة جدا
اما لبعدها أو لكونها محجوبة ببعض الاجرام السماوية المظلمة ثم بتغير الحال فيهما دون
باقي الكواكب (كيف) لا يجوز هذا الاحتمال والحال أن هناك احتمالا آخر أبعد منه
(و هو أنه) لا يلزم كون تلك الكواكب المستورة عنا (نيرة) في أنفسها (بل ربما تكون
مقابلتها) للكواكب المحسوسة (توجب ذلك) النور فيها كما في تقابل الاجسام الكدية الصقيلة
جدا (المقصد الرابع في محو القمر) المشاهد في صفحته وفيه آراء الأول قيل خيال (لا حقيقة له) قلنا فيختلف الناظرون فيه (لاستحالة توافقه) كلهم في خيال واحد (الثاني قيل)
هو (شبح ما ينطبع فيه من السفليات من الجبال والبحار) وغيرها (قلنا فيختلف باختلاف
القمر في قربه وبعده وانحرافه عما ينطبع فيه) الثالث (هو) السواد الكائن في الوجه الآخر
قلنا فلا يرى متفرقا (الرابع) هو (تسخين النار) للقمر (قلنا لا هو مماس للنار) لانه مركز
في تدويره وفي ثخن حامل فينبه وبين النار بحد بعيد ولو فرض انه في حضيض التدوير مع
كونه في حضيض الحامل لم يتصور هناك مماسة الابدقطة واحدة (ولا) هو (قابل للتسخين
عندكم) فكيف يتسخن بها (الخامس) هو (جزء منه لا يقبل النور) كسائر أجزائه القابلة
له (قلنا فاذن لا يطرد القول ببساطة الفلكيات) اذ القمر حينئذ مركب من أجزاء متخالفة
الحقائق (وبطل) على هذا التقدير (جميع قواعدكم) المبنية على بساطتها (السادس)

(قوله خيال لا حقيقة له) فهو كالسراب من اغلاط الحس وان لم يعلم سببه (قوله شبح ما ينطبع الخ) لان
القمر كدقيق كالمرآة فينطبع فيه اشياء الجبال والبحار كما ينطبع في المرآة صور الاشياء المحاذية فلا يرى
وضع الانطباع منها براءة (قوله بعد بعيد) على قدر المقام المحوى من حامله

(قوله بل ربما يكون مقابلتها للكواكب المحسوسة توجب ذلك النور) أي يجوز أن لا يكون الكواكب
المستورة عنا ولا الكواكب المحسوسة أيضا نيرة في أنفسها لكن المقابلة بينهما توجب ذلك النور في الكواكب
المحسوسة بشرط كونها من الأجسام الصقيلة كالمرآة وان لم تكن نيرة بنفسها

هو (وجه القمر فانه مصور بصورة انسان) أى بصورة وجه الانسان فله عينان وحاجبان وأنف وفم (قلنا فيتمطل فعل الطبيعة عندهم لان لكل عضو طلب نفع أو دفع ضرر) فان الفم لدخوله الغذاء والانف لفائدة الشم والحاجبين لدفع العرق عن العينين وأيس القمر قابلا لشيء من ذلك فيلزم التعطيل الدائم فبما زعمتم انه أحسن النظام وأبلغه (السابع) هو (أجسام سماوية) مختلفة معه في تدويره غير قابلة للإضاءة بالتساوى (حافضة لوضعها معه) دائما (وهذا أقرب) ما قيل لكن لا يصح للتعميل هو المقصد الخامس في المجرة وهي الدائرة النبية المسماة عند العوام بسبيل التبانين (قيل احتراق حدث من الشمس في تلك الدائرة في بعض الازمان) السالفة وانما يصح اذا كانت الشمس موصوفة بالحرارة والاحتراق وكان الفلك قابلا للتأثر والاحتراق (وقيل بخارد خاني) واقع في الهواء ويرد عليه أنه يلزم منه اختلافها في الصيف والشتاء لقلة المدد في أحدهما وكثرتها في الآخر (وقيل كواكب صفار) مقارنة متشابهة (لا تميز حسا) بل هي لشدة تكاثفها وصغرها صارت كأنها لطخات سحابة قال الآمدي (والفرض من نقل هذه الاختلافات ابداء ما ذكره من الخرافات ليتحقق) ويتبين (للماقل الفطن انه لا ثبت) أي لاحجة (لهم فيما يقولونه) ويعتمدونه (ولامعول على ما ينتقلونه) من أوائلهم ويعتمدونه (وانما هي خيالات فاسدة وتوهمات باردة يظهر ضعفها بأوائل النظر ثم البعض البعض يعتبر

(قوله وجه القمر الخ) لاختفاء ان الكلام في امتناع قبول بعض القمر للنور والتلهم فالصواب ان وجه القمر لا يكفي في ذلك (قوله غير قابلة للإضاءة) انما لا يقل الإضاءة بالتساوى اما باختلافها بالنوع واما باختلاف وضعها في المواضع الرصدية من التدوير فيكون أقل تكاثفا في المواضع الغليظة فيكون أكثر تكاثفا (قوله حافضة الخ) دفع لما قيل من المستبعد ان يكون وقوع تلك الاجسام على وجهه يؤثر دائما في القمر أثر واحد (قوله لطخات) اللطخة بالحاء المعجمة من سحاب ونحوه قليل منه

(قوله قلنا فيتمطل فعل الطبيعة الخ) يمكن دفع هذه الأجوبة ببناء على احتمالات عقلية فتأمل (قوله مختلفة) بالحاء المعجمة والقاف يقال رجل خليق ومختلق بفتح اللام أى تام الخلق معتدل وقوله مع أى مع القمر في تدويره هو أن يكون مركزه في تدويره بحيث يكون بعضها في المواضع الرقيقة بالنسبة للبناء وبعضها في المواضع الغليظة كذلك فترى ضعيفة الأتوار وصغيرة الاجرام ويجوز أن تكون مركزه في جرم نفس القمر لكنهم لم يقولوا به (قوله في المجرة) ذكر في الصحاح أن المجرة هي التي في السماء لأنها كائنات المجرات أى كائنات جبال الشجر ونحوه وقوله لطخات سحابة يقال في السماء لطخ من السحاب أى قليل منه

﴿ القسم الثالث في العناصر وفيه مقاصد ﴾

ثلاثة عشر ﴿ المقصد الاول المتأخرون ﴾ من الحكماء (علي أنها أربعة أقسام خفيف مطلق يطلب المحيط في جميع الاحياز) أي اذا ترك وطبعه في أي حيز كان من احياز العناصر المتغيرة له كان طالبا للمحيط (وهي النار وهي حارة بالحس) حرارة شديدة في الغاية ولذلك كانت طالبة للمعمر الفلك (وبإسبة لأنها تنفي الرطوبات) عن الاجسام الملاقية لها (فان قيل الست فمرت اليبوسة بمسر قبول الاشكال وتركها والنار بخلافه) لأنها (سهلة التشكل والترك قلنا ذلك) الذي ذكرته انما هو (فيما عندنا من النيران وهي منملوبة بالهواء) فاذلك كانت سهلة القبول والترك (فلم قلت ان النار البسيطة) التي عند المحيط (كذلك ﴾ وخفيف مضاف يقتضي أن يكون تحت النار وفوق الآخرين وهذا) الانتضاء (هو خفته المضافة) الي المنصرين الآخرين وان كان ثقيل بالنسبة الى النار وحدها (وهو الهواء) وانه (حار رطب بالطبع أي لو خلى وطبعه لاحس منه بالكيفيتين وكذلك الحال) في الكيفيات المنسوبة الى (سائر العناصر وما يعرض له) أي للهواء (من البرد) انما هو (المجاورة الارض) والماء (وثقل مطلق يطلب المركز) على ما في انه يقتضي انطباق مركز ثقله على مركز العالم فهو اذا ترك وطبعه في أي حيز كان من احياز العناصر المتغيرة له طبعه (وهي الارض باردة يابسة وبحقهما الحس وثقل مضاف يقتضي أن يكون فوق الارض وتحت الآخرين وهذا الذي ذكرناه هو) ثقله المضافة) الى المنصرين الآخرين وان كان خفيفا بالنسبة الى الارض وحدها (وهو الماء بارد رطب بالطبع) (على ما مر من التفسير) وطبيعته الجود لان طبيعته البرد وانه يوجب جموده لكن الشمس تذيبها قالوا وعلى الترتيب المذكور تكون العناصر

(قوله فان قليل الخ) ان قرر هذا الاعتراض معارضة كان الجواب المذكور بطريق المناقضة موجهها وان قرر بطريق المناقضة بان يكون منع الكبرى المطوية اعني قوله كل ما تنفي الرطوبات فهو يابس فلا توجه للجواب فلا بد من اثبات المقدمة ولا يصح القول بانه لم قلتم أن النار البسيطة كذلك

(قوله يقتضي انطباق مركز ثقله على مركز العالم لا على مركز حجه) فانه لا يقتضي ذلك الانطباق وهو ظاهر مركز الجسم هو أن يكون من جميع الجوانب بالنسبة اليه على السوية كما مر في بيان مركز الدوائر والكرات ويقتضيه كون ذلك المنصر كره في وسط الكل كما سيذكر في المقصد الرابع ومركز الثقل هو أن يكون الثقل من جميع الجوانب على السوية بالنسبة اليه ويقتضيه كونه ثقيل مطلقا وعمما قد يتحدان كما اذا كانت الكرة متساوية الاجزاء قد لا يتحدان كما في الكرة التي نصفها من خشب ونصفها من حديد

عن التفرق فلا حاجة الى جامع آخر وقد يقال الهواء حار بخازان يكون منضجاً (ووجود الاجزاء الهوائية) في المركب (مما لم يتحقق) اذ يجوز أن يكون تخلخل أجزاء المركب بوقوع الخلاء فيما بينها (وكون تلك الاجزاء) الباقية بعد التحليل (ماء أو تراباً بالحقيقة غير معلوم) لجواز أن يكون التشابه في الصورة المحسوسة دون الحقيقة والثاني (وهو التركيب) انه يتكون من اجتماع الماء والارض النبات) وذلك ظاهر (ولابد) في النبات (من هواء يتخلل) بين أجزائه (و) من حرارة طابخة اذ لو قد أحدهما أو لم يكن على ما يذنبني ففسد الزرع) كما اذا ألقينا البذر في موضع لا يصل اليه الهواء وحر الشمس أولاً لا يكونان على ما يذنبني فانه يفسد ولا يذبت فدل ذلك على ان النبات مركب من الاربعة (ومن النبات يحصل بعض الحيوان لانه غذاؤه ومنها يحصل الانسان) لانه متولد من المني المتكون من الدم المتكون من الغذاء الذي هو نبات أو حيوان (و) كذا يحصل منهما (بعض الحيوان) الذي غذاؤه منهما كالجوارح (فالكل) أي جميع المركبات حتى المعادن فانها في حكم النبات (آيل) أي راجع (الى حصولها من العناصر) الاربعة (وانت تعلم ان ذلك) الذي استدلوأ به على تكون النبات ان اجتماع هذه الاربعة (استدلال بالدوران وانه لا يفيد العلية) حتى يعلم ان اجتماعها سبب لتكونه منها (فلم لا يجوز أن يكون) تكونه في حال اجتماعها لامنها بل يخلق الله اياه من العدم في تلك الحال (بأجزاء المادة) (المقصد الثالث عشر) طبقات العناصر سبع أعلاها (الطبقة النارية الصرفة ومحدبها مماس لمقر فلك القمر وتحت) أي تحت الاهلي المذكور طبقة (نارية مخلوطة من) النار (الصرفة و) الاجزاء (الهوائية) الحارة تتلاشى في هذه الطبقة الادخنة المرتفعة وتتكون فيها الكواكب ذوات الاذئاب والنيازك وما يشبهها (ثم) الطبقة (الزهريرية

(قول وحر الشمس) فيه أن حر الشمس لا يوجب وجود النار والكلام فيه وقوله أولاً لا يكونان عطف على قوله لا يصل وقوله أي ذلك البذر يفسد جواب اذا وقوله كالجوارح الجوارح من السباع والطيرو ذوات الصيد كذا في الصحاح (قول والنيازك) النيزك بفتح النون هورج قصير والجمع النيازك وقوله فلا يكون هواء من قول لعل المصنف رحمه الله تعالى أراد به الهواء الصرفة الخالي عن النار بقريته ما سبق ولم يرد به الهواء الخالي من جميع ما سواه حتى يتوجه عليه ما ذكره الشارح (قول ثم الطبقة النارية) نقل عن الشارح أنه قال نزل بالفتح والكسر ما يتحاب في الارض من الماء والطبقة النارية بعضها انكشف من الماء للشعاع المضر رطوبات وجفف وجبها الشمس وهو البر والجبل ففيه أرضية وهوائية وبعضها اقدس تولى عليه البصر فذيتوهم أن النارية ليست بالنون والراي المجعلة بل هي بالباء الموحدة تحت والراء المهملة انتهى كلامه يقال لب العرق وانحلب أي سال

الارض والماء والهواء لما سر) من افتقار الكائنات الى رطب ويابس (والنار للحرارة المديرة)
وقد وقع في كلام الآمدى الهواء بدل الماء ولذلك قال فالماء هواء متكاثف وفي كلام بعضهم
أن الثلاثة هي ما عدا النار (وقيل) أصول المركبات ليست أربعة أو مادونها على ما سر بل هي
(أجسام) وفي كلام الآمدى جواهر (صلبة غير متجزئة لا نهاية لها) وقيل أصول
المركبات هي (السطوح) لأن التركيب إنما يكون بالتلاقى والتماس وأول ما يكون ذلك
بين السطوح للمستقيمة (ولا يكتفى) في اثبات كون العناصر أربعة (إبطال بعضها) أى
بعض هذه الأقوال الخمسة المنافية له (بالحجة بل لا بد) في إثباته (من إبطال الجميع وهو مما
لا سبيل إليه سلمنا) بطلان هذه الأقوال بأسرها (لكن) ليس يلزم من ذلك كونها أربعة
اذ لقائل أن يقول (لم قلتم ان الاجسام ليست متجانسة فيكون الاختلاف) حينئذ فيما بينها
لا في الصور المقومة والطبائع الجوهرية بل (في الصفات للفاعل المختار سلمنا انها أربعة)
لكن لا نسلم ما ذكر من أحوالها بل نقول (فلم لا يجوز أن تكون) كلها (خفيفة طالبة للمحيط
أو) تكون كلها (ثقيلة طالبة للمركز ويكون ما فيها من التفاوت) في الاحياز (لتفاوتها في
الثقل والخفة) فالأثقل أسبق الى المركز من الثقل الطالب له أيضا والأخف أسبق الى
المحيط من الخفيف الذى يطلبه ألا ترى أن الاجسام الارضية المتشاركة في أصل الثقل تتفاوت
أحوالها بتفاوتها في مراتبها فبعضها يرسب في الماء الى تحت وبعضها يفوص فيه ولا يرسب
وبعضها يطفو عليه (ثم) نقول بعدم تسليم وجود النار في الجملة (لم يبق دليل على وجود كرة
النار عند المحيط) كما زعمتم (وانما المشاهد استحالآت تحدث لبعض الاجسام) الى النار (كما
عند البراد والاحراق) لا يقال الشبه دالة على وجودها لانا نقول جاز أن يكون هناك
هواء حار يقتضى استعالة الادخنة المرتفعة الى النار فلا يثبت وجود كرتها (وان سلم) وجود

(قولهم فلم لا يجوز أن تكون) اختلافها في الميل الصاعد والهابط يدل على ان كلها ليست خفيفة ولا ثقيلة أى
يسجد به ظاهر سطحه على سطحه بنسبة واحدة وذلك لانها لو كانت فيما بينها الكان الطلوع على الجميع
والغروب عنه دفعة ولو كانت مقعرة لانعكس الامر في الارتفاع والانخفاض

(قولهم لم قلتم أن الاجسام ليست متجانسة) مع تركها من أجزء فردة متجانسة ويكون الاختلاف فيما بينها الا في
الصفة المقومة والطبائع الجوهرية حتى تكون متخالفة بالماهية بل في الصفات اذ للفاعل المختار أن يخص البعض
بصفة والبعض الآخر بصفة أخرى (قولهم لتفاوتها في الثقل والخفة) يعنى أن التفاوت في احيازها انما هو لتفاوتها
في الثقل والخفة لا لاختلافها في الصور النوعية وان كان لها صور نوعية كما زعموا

كرة النار (فالدليل على ان البسيط منها يصعب تشككه) حتى تثبت يبوسة النار (وهل الى ذلك طريق الا التجربة وكيف) تصور (التجربة فيها) أما (افناؤها الرطوبات) عن الاجسام فلا يدل على كونها يابسة في جوهرها لانه (افناء للاجزاء المائية) التي هي رطوبة بمعنى البلة (ولادليل فيه على اليبوسة) الطبيعية (فان الهواء أيضاً يعمل ذلك) الافناء مع انه رطب الجوهر (فان قلت ذلك) أي افناء الهواء للرطوبات عن الاجسام انما هو (لما فيه من أجزاء نارية فلنا يجب أن لا يكون الهواء البارد فاعلا لذلك) اذ لا يتصور فيه الأجزاء النارية مع انه يقضى الرطوبة ويجفف الثوب المبلول (وبالجمل لا يمكن القطع به) أي بان افناء الرطوبة بمعنى البلة يدل على يبوسة المسمى في ذاته لانه موجود بدونها كما في الهواء (وعليك الدليل) (الموجب للقطع به) (وكيف) يقطع به (وشعاع الشمس يعمل ذلك مع انه لا يوصف) في نفسه (بحر ولا يبوسة ولا غيرهما من الكيفيات ثم لا نسلم أن الهواء حار) بل هو بارد بطبعه (وانما يستفاد الحر من أشعة الشمس) المنعكسة اليه من الارض (فلذلك كلما كان) الهواء (أرفع) وأبعد عن الارض (كان أقل حرارة) لضعف الانعكاس اليه وهكذا كلما زاد ارتفاعه قل حره وظهر برده (حتى يصير زمهريراً) في غايه البرودة (فلم قلتم أن ذلك) البرد الشديد في الهواء (ليس له بالطبع) بل لمخالطة الأجزاء الرشيّة المائية التي عادت الى برودتها الطبيعية ولم يصل اليها أثر الانعكاس (ولا نسلم) أيضاً (أنه رطب فانكم اتفتم على أن مخالطة الرطب باليابس تفيده استمساكاً) عن التشتت (والهواء ليس كذلك) فان الأجزاء الترابية لا تستمسك بمخالطته (ثم لا نسلم أن طبيعة الماء الجمود ولو كان كذلك كان باطن الماء بالانجماد أخرى من ظاهره فظاهر) عند العاقل (أن جموده يبرد الهواء)

(حسن جلي)

(قوله التي هي الرطوبة بمعنى البلة) قدم قبيل مباحث الاعتماد أن الرطب هو الذي يكون صورته النوعية مقتضية لكيفية الرطوبة وهي سهولة الالتصاق والانفعال والمبتل هو الذي التصق بظاهره ذلك الجسم الرطب فالهواء يعني رطوبة الثوب التي هي البلة لا رطوبة الماء تدبر (قوله لا يوصف في نفسه بجراح) وانما قيده بقوله في نفسه لان الكلام في الرطوبة واليبوسة الطبيعيتين كما لا يخفى (قوله لو كان كذلك كان باطن الماء بالانجماد أخرى) فانه لو كان طبيعة الماء الجمود ينجم بالانجماد اعماق القدران العظيمة لاسما في الشتاء يكون منجمدا في كثير من المواضع فيستزم أن يكون باطنها منجمدا بالطريق الأولى اللهم الا أن يقال عدم انجماد باطنها انما هو لعارض لكن نحن في ضد المنع وما ذكرناه ههنا سندا للمنع

المجاور له (فالبارد بالطبع) هو (الهواء و) اما (الماء) فانه بطبعه (لا بارد ولا حار و كيف تجمعون بين قولكم بطبيعته الجود مع القول برطوبته فان قلتم) لا منافاة بين القولين (لانه سهل التشكل) في نفسه (اذ يكفي في ذوبانه) الذي تظهر معه السهولة (أدنى سبب) من الحرارة فمثل هذا الجود لا ينافي الرطوبة الجوهرية (قلنا) هذا باطل قطعا اذ مع الجود الذي هو مقتضى طبعه لا سهولة له وذوبانه المستلزم لها مستنداً الى أمر خارج ولئن نزائنا عن هذا المقام قلنا (فلم قلتم أن سائر العناصر) كالارض (ليس كذلك) أي قابلاً للذوبان بأدنى سبب من الاسباب (غاية ما في الباب أن تلك الاسباب لما قل وقوعها أو لم تقع) أصلاً (لم نقف عليها وعدم الوجدان لا يدل على العدم) وحينئذ جاز أن تكون الارض رطبة **المقصد الثاني** و زعموا أن الارض كرية اما في الطول (أي فيما بين المشرق والمغرب) (فلأن البلاد) المتوافقة في العرض أو التي لا عرض لها (كلما كانت أقرب الى الغرب كان طلوع الشمس) وسائر الكواكب (عليها متأخراً بنسبة واحدة) وكذا الحال في الغروب (ولا يعقل ذلك) التأخر في الطلوع والغروب بتلك النسبة (الا في الكرة وانما قلنا بذلك) التأخر (لانا لما رصدنا خسوفاً بعينه في وقت من الليل وجدناه في بلاد شرقية مثلاً آخر الليل و) وجدناه (في بلاد غربية عنها) أي عن البلاد الاولى (بمسافة معينة هي ألف ميل) قبله (أي قبل آخر الليل) بساعة و) وجدناه (في بلاد) أخرى (غربية عنها) أي عن البلاد الثانية (بتلك المسافة بعينها قبل الاول بساعتين وقبل الثاني بساعة) والحاصل انه يوجد في هذه البلاد الاخرى قبل آخر الليل بساعتين (وعلى هذا) القياس (فقلنا ان طلوعها) أي طلوع الشمس (على الغربية متأخر) بنسبة واحدة لان الخسوف

(حسن جلبي)

(قوله فان البلاد المتوافقة في العرض) أي عرض تلك البلاد عن خط الاستواء وخط الاستواء هي الدائرة العظيمة على السطح المحيط للارض وهي الدائرة الكائنة في سطح معدل النهار على ما ينبغي ان شاء الله تعالى (قوله فاعلمنا أن طلوعها على الغربية متأخر) لقائل أن يقول ان وجود الخسوف في البلاد الشرقية في آخر الليل ووجودها في البلاد الغربية قبل آخر الليل بساعة أو بساعتين لا يدل على تأخر طلوع الشمس على البلاد الغربية لم لا يجوز أن يكون حيولة الارض في البلاد الغربية مستندة الى حركة القمر لكونها أسرع من حركة الشمس فتظهر الحيولة في الغربية قبل الحيولة في الشرقية بساعة أو بساعتين ولا شك أن الظل الناشئ من الارض يتبدل بنسبته بحركة القمر فالأولى بيان كرية الأرض أن يستدل بوجود الخسوف في البلاد الغربية قبل

المعين كان في البلاد الاولى عند طلوع الشمس وفي الثانية قبله بساعة وفي الثالثة قبله بساعتين (وأما في العرض) أى فيما بين الشمال والجنوب (فلان السالك في الشمال كلما أوغل فيه ازداد القطب ارتفاعا عليه) بحسب ارتفاعه فيه على نسبة واحدة (حتى يصير بحيث يراه قريبا من سمت رأسه ولذلك تظهر له الكواكب الشمالية) التي كانت مخفية عنه (وتختفي عنه) الكواكب (الجنوبية) التي كانت ظاهرة عليه (والسالك) الواغل (في الجنوب بالعكس من ذلك وأما فيما بينهما) أى بين الطول والعرض (فلتركب الامرئ) فان السالك فيما بين المشرق والشمال يتقدم عليه الطلوع بمقدار قربه من المشرق ويزداد ارتفاع القطب عليه بمقدار وغوله في الشمال ونس على هذا حال السالك فيما بين المغرب والشمال وحال السالك في السمتين المقابلين لهما (وأورد عليهم الاختلاف الذى في سطحها فاجابوا) عنه (بأنه كتضاريس صغيرة على كرة كبيرة فلا يتدح في أصل الكرية) الحية المألومة بما ذكر (فان أعظم جبل على وجه الارض نسبته اليها الخمس سبع عرض شعيرة على كرة قطرها ذراع) والصحيح كما مر أن يقال فان جبلا يرتفع نصف فرسخ الى آخره أو يحذف لفظ الخمس (والاعتراض) على هذا الجواب أن يقال (هب ان ما ذكرتم كذلك فما قولكم فيما هو مغمور بالماء) اذ لا يتأتى فيه ذلك (فان قيل اذا كان الظاهر كريا فالباقي كذلك لانها طبيعة واحدة لنا فالمرجع) حينئذ (الى البساطة واتضاء الكرة) الحقيقية (ولا شك أنه يمنعها التضاريس وان لم تظهر) تلك التضاريس

(قوله أو يحذف الخ) فان اعظم جبل نسبته الى الأرض نسبة سبع عرض شعيرة الى كرة قطرها ذراع كما بين ذلك في محله

وجوده في البلاد الشرقية بنسبة واحدة فانه لو لم تكن الارض كرية لم تكن النسبة هناك مطردة فتأمل
(قوله) وقس على هذا حال السالك فيما بين المغرب والشمال) لسنك المناسب ههنا أن يتأخر عليه الطلوع بمقدار قربه من المغرب (قوله) وحال السالك في السمتين المقابلين لهما) أى وقس على هذا حال السالك فيما بين المشرق والمغرب وحال السالك فيما بين المغرب والجنوب (قوله والصحيح كما مر أن يقال) أى الصحيح أن يقال فان جبلا يرتفع نصف فرسخ نسبته الى قطر الارض كنسب سبع عرض شعيرة الخ وقوله النصف بالنصف على أنه مفهول مطلق أى يرتفع ارتفاع نصف فرسخ وقد مر تمام الكلام في مقدمته الفصل الثانى الذى نحن بصدده
(قوله يمنعها) أى يمنع البساطة التضاريس بمعنى أن الانسليم بصايتها وان لم تكن فيها تضاريس وان لم تكن تلك التضاريس ظاهرة للحس بسبب كونها في غاية الصغر

(الحس) بسبب كونها في غاية الصغر واعلم أن أرباب التعليل يكتفون بالكربة الحسية في السطح الظاهر من الأرض والماء فلا يتجه عليهم السؤال عن المفعول ولا يليق بهم الجواب بالرجوع الى البساطة (المقصد الثالث) قالوا (والماء) أيضاً (كروي لوجوه) ثلاثة (الاول أن السائر في البحر يرى رأس الجبل قبل أسفله) يعني أنه يظهر عليه رأس الجبل أولاً ثم ما يليه شيئاً فشيئاً الى أسفله كأنه يطلع من الماء متدرجاً على نسبة واحدة (وما هو الا لستر تعيب الماء) على هيئة حدة الاستدارة (له) عن الرؤية (لا يقال الماء شفاف) لا لون له (فلا يستره) كالهواء (لانا نقول ذلك) الذي ذكرتموه انما هو (في الماء البسيط) الصرف (وهذا) الماء السائر (بخالطه) أجزاء من الأرضية ولذلك ملوحتة (فله لون ماء كسائر المياه المرئية لنا) الوجه (الثاني) الماء المرمى الى فوق يعود كريا) وكذلك الماء المصبوب على تراب لطيف جداً فان قطراته تتشكل بشكل الكرة فدل على أن طبيعته تقتضي الكرية وانما يتم ذلك اذا بين كونه كرة حقيقة والحس لا يعتمد عليه في مثله و) بين أيضاً (أن ذلك لطبعه لا لمصادمة الهواء) اياه من جوانبه (أو بدرجة في الطريق أو بسبب آخر) لا نعلمه (ثم انهم) أي المتمسكين بالوجه الثاني وهم الطبيعيون (يزعمون أن الماء إنما كان فهو قطعة من كرة الماء كزهام كز العالم الذي هو المركز الطبيعي للماء وعليه بنوا حكاية الطاس في قلة الجبل وقعر البئر كما سبق وهذا) المبني عليه (لا يقطعه) أي لا يفيد الفرع الذي بنوه عليه لجواز أن يكون هناك مانع يمنع الماء في الطاس عن مقتضي طبعه الذي هو الاستدارة * الوجه (الثالث مثل ما تقدم في الأرض من) تقدم (طالع الكواكب وظهور القطب) وارتفاعه (و) ظهور (الكواكب) واختفائه (المقصد الرابع) * الأرض في وسط الكل

(قول في السطح الظاهر من الأرض والماء) انما يتم ذلك لو كان السطح واقعاً في كل الأرض والماء في شرح التذكرة المحضرى اذا أدلة المذكرة لمادلت على استدارة القدر المكشوف من الأرض حدس ان الباقي كذلك (قول على نسبة واحدة) يثبت تجذب ظاهره بنسبة واحدة (قول ولذلك يختلف الخ) وذلك لان دائرة الارتفاع تمر بطرفي هذين الخطين لانها تارة برأس الشخص وعدم المحاذيين تغطي الانف وتركزى العالم والكواكب فيصير الناظر والمركزان معاً في سطح هذه الدائرة فيكون ذلك الخطان أيضاً في سطحها فاذا أخر جالى سطح الغلاك الاعلى قطعنا محيط دائرة الارتفاع فينحصر بينهما قوس منها

(قول تعيب) يقال بيت مقبب أى جعل فوقه قبة

أي مركزها منطبق على مركز العالم (لان الكواكب في جميع الجهات) والجوانب من الارض (تري بقدر واحد لا تفاوت فيه ولولا أنه) أي الثقيل المطلق الذي هو الارض (في الوسط لكان في بعض الجوانب أقرب) الى السماء (فتري) الكواكب هناك (أكبر وفي بعض الجوانب أبعد) منها (فتري) الكواكب فيه (أصغر ونقول) نحن في رد ما ذكره (لم لا يجوز أن يكون خروجها عن الوسط بقدر لا يكون التفاوت الموجب) بفتح الجيم (له) أي لذلك القدر (محسوسا) وهو أي قدر الخروج مع كونه موجبا لتفاوت غير محسوس في الكواكب (مقدار غير قليل في نفسه) بل هو كثير (المقصود الخامس) ليس الارض عند الافلاك قدر محسوس (فالخط الخارج من مركزها الى نقطة ما على الفلك كتركز كوكب من الكواكب (و) الخط الخارج من الباصرة) التي هي في حكم سطح الارض (وان كانا يتقاطعان) على تلك النقطة (ضرورة بزوايا حادة) من جانب الارض ثم يتأرقان على زاوية أخرى مساوية للاولى ذاهبين الى سطح الفلك الاعلى فلا شك انهما يقيعان منه على موضعين بينهما بعد بحسب نفس الامر (لكنهما موقعهما لا يتفاوت في الحسن) كأن أحدهما انطبق على الآخر وصار موقعهما واحدا (ولذلك) أي ولان الارض ليس لها قدر محسوس بالنسبة الى الافلاك (كان الظاهر والخفى من الفلك متساويين) وكان الافق الحقيقي المار بمركز العالم والحسي المار بظاهر الارض في حكم دائرتين متطابقتين مع ان مقدار نصف قطر الارض واقع بينهما (يدل على ذلك) التساوي (طلوع كل جزء مع غروب نظيره لا قبل) حتي يكون الظاهر أكبر

(حسن جلبي)

(قوله اي مركزها منطبق على مركز العالم) قيل انه مخالف لما ذكره في المقصد الاول من أن الارض تقتضي أن تكون مركز ثقلها منطبقا على مركز العالم والحق هو هذا المذكور في المقصد الاول لا يخفى عليك أن ثقل الأرض كيفية سارية في حجم الارض كلها فاذا فرضنا أن نقطة كانت مركزا لحجم الارض كانت تلك النقطة أيضا مركزا لثقلها وأما اذا فرضنا أمرا عارضا يكون بحيث قد أخرج الارض عن مركزها الأصلي فذلك العارض أيضا يكون بحيث قد أخرج ثقلها عن مركزها الأصلي نعم يمكن أن يكون بعض أطراف الارض أثقل من البعض الآخر مع تساويها في المقدار والحجم لكن الكلام في الأرض البسيطة فتأمل (قوله يدل على ذلك التساوي طلوع كل جزء مع غروب نظيره الخ) مثلا اذا كان كوكب في سمت الأوج وكان كوكب آخر مقابله في سمت الحضيض كان طلوع الكوكب الأول مع غروب الكوكب الثاني وكان أيضا غروب

(ولا بعد) حتى يكون الثاني أكبر (وهذا) الذي ذكرناه انما هو (بالنسبة الى غير فلك القمر واما فلك القمر فللارض) بل لنصف قطرها (عنده قدر محسوس ولذلك يختلف) في الحس (موضع الخطين المذكورين) في دائرة الارتفاع على سطح الفلك الاعلى (فيكون الموضع الحقيقي للقمر) في تلك الدائرة (وهو ما ينتهي اليه الخط الخارج من مركز الارض ماراً بمركز القمر) (غير الموضع المرئي) له فيها (وهو ما ينتهي اليه الخط الخارج من الباصرة ماراً بمركزه) وانما اختلف الموضعان في الحس (لاجل التقاطع المذكور) وهو تقاطعهما على مركز القمر بزاوية حادة من الجانبين على ما مر لكنهما معتبرة في الحس ههنا لقرب القمر الموجب لكبر الزاوية (وذلك الاختلاف) في دائرة الارتفاع (بحسب زاوية التقاطع) فكلما كانت الزاوية أكبر كان الاختلاف بين الموضعين أكثر وكلما كانت أصغر كان أقل (وهذا التفاوت يسمى اختلاف المنظر ولا شك أن الخطين المتقاطعين ما كان مبدؤه فوق يقع منه تاحته فالخط الخارج من الباصرة) منتهاه (أقرب الى الافق دائماً فوضعه الحقيقي فوق المرئي أبداً) فلو فرض أن القمر على سمت الرأس لم يكن له اختلاف منظر لاتحاد الخطين حينئذ واذا لم يكن عليه كان له ذلك ويكون موضعه الحقيقي أبعد عن الافق وأقرب الى سمت

(حسن جلبي)

السيكوب الاول مع طلوع السيكوب الثاني لا قبل ولا بعد وكذا طلوع الجزء الاول من الحمل مثلاً يكون مع غروب الجزء الاول مع الميزان لا قبل ولا بعد هذا الحكم بالنسبة الى الافق الحسي ظاهر معلوم بالمشاهدة وأما بالنسبة الى الافق الحقيقي فبالطريق الاولى فان قيل لو كان الظاهر والخفي من الفلك متساويين وذلك التساوي يلزم تساوي الليل والنهار في الصيف والشتاء وليس كذلك قلنا ممنوع بل اللازم من ذلك هو أن يكون طلوع الشمس مع غروب الجزء الذي يقابله وأن يكون غروبها مع طلوعه لا قبل ولا بعد وأما كون النهار أطول من الليل أو بالعكس فمرجهه الى صعود الشمس على الأوج والى هبوطها الى الحضيض وأما تساوي الليل والنهار في خط الاستواء في جميع السنة أو تساويهما في غير خط الاستواء حين ماحات الشمس في احدي الاعتدالين فذلك أيضاً لعدم القدر المحسوس للأرض بالنسبة الى سائر الافلاك العالية فلذلك كان الافق الحقيقي والافق الحس ههنا في حكم دائرتين متطابقتين ومتحدتين (قوله) عند قدر محسوس (فعل هذا يكون النصف الظاهر من فلك القمر أقل من النصف الحقيقي منه فلا يلزم أن يكون طلوع كل جزء مع غروب نظيره من فلك القمر أقل من النصف الحقيقي فلا يلزم أن يكون طلوع كل جزء مع غروب نظيره بل يكون طلوعه بعد غروب نظيره) (قوله) فالخط الخارج من الباصرة الخ) يعني أن الخط الخارج من الباصرة كان مبدؤه فوق مبدأ الخط الخارج من مركز العالم فيكون منتهى الخط الخارج عن الباصرة أقرب الى الافق دائماً وقوله فوق المرئي أي فوق الموضع المرئي

الرأس لما عرفت ثم ان هذا الاختلاف الواقع في دائرة الارتفاع قد يقتضى اختلافا في طول الكوكب وعرضه فانا اذا فرضنا دائرتي عرض تمران بطرفي الخطين المذكورين فهما اذا وقعتا على نقطتين من فلك البروج كان ما بينهما اختلافا بين الطولين الحقيقي والمرئي واذا اختلفت القوسان الواقعتان منهما بين طرفي الخطين وبين فلك البروج كان مقدار التفاضل بينهما اختلاف العرضين الحقيقي والمرئي واذا كان الكوكب على وسط السماء الرؤية لم يكن له باختلاف منظره اختلاف في الطول لان الدائرتين متعديتان حينئذ فتتحد النقطتان على فلك البروج ويكون حينئذ اختلاف منظره هو اختلاف العرض بعينه واذا لم يكن الكوكب عليها كان له اختلاف في الطول على ما أشار اليه بقوله (فاذا اعتبر) أى القمر

(قوله قد يقتضى الخ) أى يقتضى اقتضاء جزئيا ان يكون موضعا الكواكب في الطول والعرض الحقيقيان أى المقيسان الى مركز العالم مخالفين لموضعهما المرئيين المقيسان الى سطح الأرض الذى هو موضع الابصار (قوله واذا كان الكوكب الخ) أى على توسع المطالع كانت هذه الدائرة التى من دوائر العرض دائرة ارتفاع الكوكب حينئذ فلا يكون له اختلاف الطول لان القطعتين اللتين هما موضعا في الطول يتحدان على فلك البروج وذلك ان العرضين المارين بطرفي الخطين المذكورين منقطعتان حينئذ على دائرة ارتفاع الكوكب التى هي دائرة الرؤية فتقطعان منطقة البروج على نقطة هي موضع الكوكب في الطول

(قوله فانا اذا فرضنا دائرتي عرض) قد عرفت أن دائرة العرض هي دائرة مارة بقطبي مركز القمران لا يمتنع ان يبان الاختلاف في الطول لايحتاج الى اعتبار دائرتي عرض وانما الذى يحتاج الى اعتبارهما معا هو بيان الاختلاف في العرض وقوله فهما أى طرفي الخطين المذكورين وقوله اذا وقعتا على نقطتين من فلك البروج حينئذ تكون دائرة الارتفاع منطبقة على منطقة البروج وقوله كان ما بينهما أى بين النقطتين المذكورتين أو بين طرفي الخطين المذكورين أو بين الدائرتين المذكورتين والمآل واحد بمعنى انه حينئذ كان بينهما اختلاف في الطولين فقط ولم يوجد هناك عرض أصلا فضلا عن أن يوجد هناك اختلاف في العرضين وقوله الواقعتان يعنى ان ههنا اختلافين معا هما اختلاف الطولين واختلاف العرضين لكن مقدار التفاضل بين الدائرتين هو اختلاف العرضين دون اختلاف الطولين وتوضيح المقام ههنا ان الطول الحقيقي والطول المرئي هما قوسان من منطقة البروج مع الافق في المغرب ومنتهى الطول الحقيقي هو الموضع الحقيقي ومنتهى الطول المرئي هو الموضع المرئي وان العرض الحقيقي والمرئي هما قوسان من دائرتي العرض مبدؤهما أقرب جزء من أجزاء منطقة البروج ومنتهى العرض الحقيقي هو الموضع الحقيقي ومنتهى العرض المرئي هو الموضع المرئي وقوله على وسط السماء الرؤية وهى الدائرة المارة بقطبي الافق وبقطبي المنطقة كما عرفت وقوله لأن الدائرتين متعديتان حينئذ يعنى ان دائرتي العرض متعديتان وكذا دائرة ارتفاع القمر متحدة معهما فهنا كانت أربع دوائر متحدة بعضها مع بعض وهى الدوائر المذكورة آنفا وقوله فتتحد النقطتان على فلك البروج أى لا يكون حينئذ على منطقة البروج نقطتان من دائرتي العرض بحيث يكون لكل واحدة منهما

(نازلا) والصواب أن يقال صاعداً بأن يكون في الربع الشرقي من وسط سماء الرؤية (كان) الطول (المرئي زائداً على ما ينزل) والصحيح أن يقال على الحقيقي (بذلك القدر) من فلك البروج الذي يقتضيه اختلاف منظره من دائرة الارتفاع على ما صورناه (فيزداد) ذلك القدر (على) الطول (الحقيقي فيكون) الحاصل بالزيادة الطول (المرئي أو ينقص) ذلك القدر (من) الطول (المرئي فيكون) الباقي بمد النقصان الطول (الحقيقي وإذا اعتبر صاعداً) بل نازلاً بأن يكون القمر في الربع الغربي من وسط سماء الرؤية (كان الأمر بالعكس) مما ذكر أي يزداد ذلك القدر على المرئي ليحصل الحقيقي أو ينقص من الحقيقي ليحصل المرئي والسبب في الزيادة والنقصان على الوجه المذكور في كل واحد من الأصل والعكس هو أن الموضع المرئي أقرب إلى الأفق دائماً مع أن توالي البروج من المغرب إلى المشرق (وليس شيء من الكواكب الباقية اختلاف منظر) فالثوابت والميلوبة ليس لها ذلك الاختلاف أصلاً (وربما يستخرج بالحساب شيء يسير غير) محسوس من اختلاف المنظر (للاشمس) وأما السفليتان فقد مر أنه لم يعلم حالهما في اختلاف المنظر (المقصود الثالث) الأرض ساكنة وقيل صاعدة وقيل هابطة أي متحركة (إلى أسفل أبداً فلا تنزل) الأرض (تنزل في خلاء غير متناه لما في طبعها من الاعتماد) والثقل (الهابط ويبطله بيان تنامي الأبعاد) التي يتصور

(قوله الأرض ساكنة) القائلون بسكونها منهم من جعلها غير متناهية من جهة العقل فليس لها محيط فينزل ومنهم من قال بتناهيها وهم فرقتان فرقة زعموا أن ليس شكلها الكرة فهم من قال إن حدة الأرض وسطحها أسفل وذلك السطح موضوع على الماء والهواء ومن شأن الثقل إذا انبسط أن يتدعم على الماء والهواء مثل الرصاصة

وضع مخصوص فلم يتصور هناك طول أصلاً بخلاف ما إذا لم يكن الكوكب على وسط السماء كما ذكره (قوله) والصواب أن يقال صاعداً (ولعل المصنف نظر إلى الحركة الذاتية للحامل تدوير القمر فإن هذه الحركة الذاتية لما كانت على التوالي لزم أن يكون القمر بهذه الحركة نازلاً في الطرف الشرقي وصاعداً في الطرف الغربي وقوله فيكون الحاصل أي فيكون المجموع الحاصل من الطول الحقيقي ومن الزيادة الطول المرئي (قوله) ويبطله بيان تنامي الأبعاد) وهو أنما يبطله على القول بعدم الأرض وأما على القول بعديتها فلم يلزم عدم تنامي الأبعاد وإن فرض أنها تنزل في خلاء غير متناهية إذ يكون حينئذ ما بين المبدأ والمنتهى متناهيًا دائماً وقوله وأيضاً لو كانت هابطة الخ وأعلمهم كانوا يزعمون أن الأفلاك هابطة أيضاً بقدر هوى الأرض فلم يلزم أن تصغر أجرام الكواكب في كل يوم حسناً ثم أن هذه المنوعات ما إذا كان المدعى نظر يالحق أن كون الأرض ساكنة ضروري معلوم بالملاحظة فإذ كرهها بالبيان انما هو لمجرد التنبية وكلام الخصم هنا كلام في مقابلة الضرورة فلا يعتد به وقوله لجواز أن يشايعها الهواء فهو أيضاً باطل بالمشاهدة كما لا يخفى على المصنف

حركة الجسم فيها (سيما عند من يبطل الخلاء) وأيضا لو كانت هابطة لوجب أن تصغر
 أجرام الكواكب في كل يوم حسنا ولو فرضت صاعدة دائما لكنا كل يوم أقرب الى الملك
 فكان يزداد عظم الكواكب في الرؤية (وقيل انها تدور) متحركة (على) مركز (نفسها
 من المغرب الى المشرق خلاف الحركة اليومية) التي أعتقد انها الجمهور (والحركة اليومية لا توجد)
 على هذا التقدير (وانما تخيل بسبب حركة الارض اذ يتبدل الوضع من الفلك) بالقياس اليها
 (دون أجزاء الارض) اذ لا يتغير الوضع بيننا وبينها فانا على جزء معين منها فاذا تحركت
 من المغرب الى المشرق ظهر علينا من جانب المشرق كواكب كانت مخفية عنا بمحبة الارض
 وخفي عنا بمحبتها من جانب المغرب كواكب كانت ظاهرة علينا (فيظن) لذلك (ان الارض
 ساكنة) في مكانها (والمنحرك هو الفلك) فيكون حينئذ متحركا من المشرق الى المغرب
 (بل ليس ثمة فلك أطلس) حتى يتحرك بالحركة اليومية على خلاف التوالي (وذلك كراكب
 السفينة) فانه (يرى السفينة ساكنة مع حركتها حيث لا يتبدل وضع أجزائها منه) يرى
 الشط متحركا مع سكونه حيث يتبدل وضوه منه مع ظن انه ساكن) في مكانه أي ليس
 متحركا أصلا بالذات ولا بالعرض (وكذلك يرى القمر سائرا إلى الغيم حين يسير الغيم
 اليه) كذا يرى (غيره) متحركا مع سكونه أو ساكنا مع حركته (من أمور قدمناها في
 غلط الحس وأبطلوا ذلك) أي تحركها على الاستدارة كما زعمه هذا القائل (بوجوده) ثلاثة
 (الاول أن الارض لو كانت متحركة في اليوم بليته دورة واحدة لكان ينبغي ان السهم اذا رمى
 الى جهة حركة الارض) وهي الشرق (أن لا يسبق موضعه الذي رمى منه بل تسبقه الارض)
 وذلك لان الارض على ذلك التقدير تقطع في ساعة واحدة ألف ميل وفي عشر ساعة مائة
 ميل ولا يتصور في السهم وغيره من المتحركات السفلية حركة بهذه السرعة فيجب تخلفها
 عن الارض (و) ينبغي للسهم (اذا رمى الى خلاف) جهة (حركتها أن يمتد) عن الموضع الذي
 رمى منه ويتجاوزه (بقدر حركته وحركة الارض جميعا واللازم باطن الاستواء المسافة)

(حسن جلبي)

اذ بسطت طفت على الماء وان جعت رست ومنهم من قال ان حدة الارض اسفل ووسطها فوق وهو الذي بينا
 وفرقة قال بكر وبنها فتم من جهل سكونها بسبب جذب الفلك لها من جميع الجوانب ومنهم من زعم ان وقع الفلك
 يتحرك من كل الجوانب والقائلون بحركتها فتم من قال بحركتها المستديرة فهذه هي الوجوه الفاسدة في سكونها
 وحركتها والحق انها ساكنة لكونها حاصلة في حيزها الطبيعي

التي يقطعها السهم (من الجانبين بالتجربة) الوجه (الثاني الحبر يرمي الى فوق فيعود الى موضعه)
الذي رمى منه (راجعاً بخط مستقيم ولو كانت الارض متحركة الى المشرق لكان) الحبر
(ينزل من مكانه الى جانب المغرب بقدر حركة الارض في ذلك الزمان) الذي وقع فيه حركة
الحبر صاعداً وهابطاً (والوجهان ضمنيان لجواز أن يشايها الهواء) المتصل بهامع ما يتصل به من
السهم والحبر وغيرهما (في الحركة كما يقولون بمشايمة النار للفلك فلا يلزم شيء من ذلك) فان
السهم حينئذ يتحرك بحركة الارض تبعاً للهواء التابع لها فلا يتجاوز موضعه الذي رمى منه
في الجانبين الا بحركة نفسه فيتساوى المسافتان وكذلك الحبر يتحرك بحركتها فلا يتجاوز
موضعه الذي رمى منه بل ينزل راجعاً اليه (وعمدتهم في بيان ذلك) وهو الوجه الثالث (ان
الارض فيها مبدأ ميل مستقيم) بالطبع (فلا يكون فيها مبدأ ميل مستدير) فلا تكون متحركة
على الاستدارة حركة طبيعية (والاعتراض عليه منع وجود ذلك المبدأ فيها وهو) أى وجوده
فيها (مبنى على أن مالا ميل له) أصلاً (لا يتحرك قسراً) والا كانت الحركة مع العائق الطبيعي
كهي لا معه (وقد عرفت ضمه في مباحث الخلاء كما أشير اليه في مباحث الميل) ثم لا نسلم
توافيقهما) أي تنافي الميلى حتى يلزم المناقاة بين المبدأين (لما بينا من اجتماعهما في العجلة والدحرجة
المقصود السابع) ما يوازي من الارض معدل النهار) أى الدائرة العظيمة على سطح الارض
الكائنة في سطح معدل النهار الموازية لمحيطه (يسمى خط الاستواء والافق يقطع المعدل
وجميع المدارات اليومية فيه بنصفين) على قوائمه لورده بقطيبي المعدل وتلك المدارات (فيكون
الليل والنهار) هناك في جميع السنة سواء) لتساوى قوسيهما الواقعة احدهما تحت الافق
والاخرى فوقه فلا يقع بينهما تفاوت الا باختلاف حركة الشمس في السرعة والبطء بواسطة
الادج والحضيض وذلك مما لا يحس به ولا يلتفت اليه (وأما في غير ذلك الموضع) الذي هو

(قوله مبدأ ميل مستقيم) لما يشاهد من حركة أجزاءها الى جهة السفلى والكل يشابه الجزء في الحقيقة
(قوله فلا يكون فيها مبدأ ميل مستدير) لان مبدأ الميل المستقيم يقتضى الخروج عن الميزبداً لميل
المستدير يقتضى عدم الخروج (قوله والاعتراض الخ) مدفوع بما ذكرناه وقد مر تحقيقه في بحث الميل
(الى هنا تمت حاشية العالم السيلكونى والله الهادى الى الصواب واليه المرجع والمآب)

(قوله أى الدائرة) تفسير لقوله ما يوازي الخ وقوله الكائنة وقوله الموازية هما صفتان للدائرة العظيمة وقوله لمحيطه
أى للخط المستدير الذى هو محيط المعدل وقوله فيه أى فى خط الاستواء وقوله لورده أى لمرور الافق وقوله
هناك أى فى خط الاستواء وقوله قوسيهما أى قوسى الليل والنهار وقوله احدهما أى احدى القوسين المذكورتين

تحت المعدل (فيقطع) الافق (المعدل بنصفين) لكن لا على قوائم لانهما دائرتان عظيمتان
لم تمر احدهما بقطب الاخرى (فعند كون الشمس على المعدل وهو حين ما يكون في أحد
لاعتدلين في أول الليل والنهار يتساوى الليل والنهار ويقطع) الافق هناك (سائر المدارات
اليومية بنصفين) أي بقسمين (مختلفين أعظمهما) أي أعظم القسمين هو الظاهر (الذي) يكون
(في جهة القطب الظاهر) والخفي الذي يكون في جهة القطب الخفي (فالشمس في أي جانب
كانت) من جانبي الشمال والجنوب (كان نهارهم) أي نهار الذين في ذلك الجانب الذي فيه
الشمس (أطول من ليلهم وفي) الجانب (الآخر) يكون الامر (بالعكس) فاذا كانت في جانب
الشمال كان ليل الجنوبيين أطول واذا كانت في الجنوب كان ليل الشماليين أطول (وفي خط
الاستواء تكون الحركة اليومية دوائية) أي منتصبة غير مائلة فالكوكب المتحرك بها
يرتفع عن الافق منتصباً لا يميل الى شمال أو جنوب ويسمى أفقه مستقيماً (وتسامت الشمس
رأس أهل البلاد التي هي عليه) أي على خط الاستواء (في السنة مرتين وهي) أي المسامنة
مرتين (عند كونها في الاعتدلين فلهم صيفان) مبدأهما الاعتدلان (وتكون غاية بدمه) أي
بفقد رأسهم عن الشمس (عند كونها على الانقلابين فلهم شيطان) مبدأهما الانقلابان (وبين
كل شتاء وصيف ربيع وبين كل صيف وشتاء خريف فلهم ثمانية فصول كل فصل) منها
(شهر ونصف وكذلك) الحال (في المواضع الذي بين خط الاستواء ومدار الانقلابين)
من الجانبين فان الشمس تسامت رؤسهم مرتين وهي عند كونها في نقطتين من فلك
البروج يساوي ميلهما في جهة البلد انحطاط المعدل من سمت رأسه وكذا فصولهم ثمانية

(قوله هناك أي في غير الموضع الذي تحت المعدل وقوله أي بقسمين وانما قسم النصفين بالقسمين تنبيه على
أن في العبارة تسامحاً فان لفظ النصفين يدل على تساوي القسمين مع انه لا تساوي بين القسمين ههنا ولعل مراد
المصنف ههنا أن الافق كان يقطع هناك مجموع المدارات اليومية نصفين جزواً مع ذلك يكون كل من النصفين
منقسماً الى قسمين مختلفين أحدهما أعظم من الآخر وأعظم القسمين الظاهرين في جهتي القطبين هو الظاهر
الذي يكون في جهة القطب الظاهر وأعظم القسمين الخفيين في جهتي القطبين أيضاً الخفي الذي يكون في جهة
القطب الخفي ثم ان المراد بالقطب الظاهر والخفي ههنا هو قطب المعدل النهار وقوله كان ليل الجنوبيين أطول
لانه حينئذ يكون القسم الخفي هناك أعظم من القسم الظاهر وقوله كان ليل الشماليين أطول حينئذ لانه
يكون القسم الخفي هناك أعظم من القسم الظاهر (قوله من الجانبين) أي جانبي المعدل وهما الشمال والجنوب
وقوله وهي أي المسامنة مرتين عند كونها أي كون الشمس في نقطتين احدهما في الجنوب والاخرى في الشمال
وقوله ميلهما أي ميل النقطتين عن المعدل وقوله انحطاط بالنصب على انه مقول يساوي وقوله عن سمت رأسه

(الا ان الفصول لا تكون متساوية) في المدة وربما كانت النقطتان قريبتين جدا من أحد الانقلابين فتكونان في حكمه فيقل هناك عدد الفصول ويطول صيفهم (وفي المواضع التي تحت الانقلابين تسامت رؤسهم) في السنة (مرة واحدة) وتكون فصولهم أربعة متساوية (وفيما جاوز ذلك لا تسامت رؤسهم بل تقرب منها) في أحد الانقلابين (وتبعد) عنها في الآخر وفصولهم تلك الاربعة (وفي المواضع الذي المدار الصيفي ابدي الظهور فيها لا تقرب الشمس) هناك (دورة يومية فيكون النهار اربعا وعشرين ساعة وهي) أي هذه الدورة (حيث ما تكون الشمس في الانقلاب الصيفي) ولا يخفى عليك ان في هذه المواضع أيضا يكون المدار الشتوي أبدي الخفاء فلا تطلع الشمس فيها دورة واحدة بل تكون مدتها ليلا على عكس المدار الاول فلا حاجة في ذلك الى اعتبار مواضع أخرى كما ذكره بقوله (وفي المواضع التي المدار الصيفي أبدي الخفاء فيها لا تطلع الشمس فيها دورة) واحدة (فيكون الليل حينئذ) (أربعا وعشرين ساعة) على ان المدار الابدئي الخفاء في موضع لا يكون مدارا صيفيا بالقياس اليه بل مدارا شتويا واعتبار كونه مدارا صيفيا في موضع آخر لا يخلو عن ركاكة (وفي المواضع التي يمر قطب البروج على سمت رؤسهم فاذا كان) قطبها (على سمت الرأس تنطبق المنطقة على الافق اذ يتخذ) حينئذ (قطبها وقطب الافق) وهما عظيمتان على كرة واحدة فاذا مال القطب) أي قطب البروج بحركة الكمل (الى الانحطاط) نحو الغرب (ارتفع) عن الافق (نصف المنطقة الشرقي وانحط) عنه (النصف الغربي دفعة) واحدة اذ

متعلق بانحطاط (قوله الا أن الفصول لا تكون متساوية) أي اذا كان المسكن الموضع الذي يكون بين خط الاستواء وبين مدار أحد الانقلابين فاذا كانت الشمس في جانب الانقلاب الاقرب الى سمت الرأس يكون فصول ذلك الموضع أقل مدة كان يكون كل فصل شهرا مثلا واذا كانت الشمس في جانب الانقلاب الابعد من سمت الرأس يكون فصول ذلك الموضع أكثر مدة كان يكون كل فصل شهرين (قوله ويطول صيفهم) وذلك لانه اذا كانت النقطتان قريبتين جدا من أحد الانقلابين كان الصيف هناك يبتدىء من النقطة التي هي في سمت الرأس ويستمر حتى يصل الشمس الى ذلك الاحد من انقلابين ثم يرجع منه حتى ينتهي الى الاعتدال الذي هو في ذلك الجانب أيضا ثم لا يذهب عليك ان هذا القدر الزائد في الصيف هو الذي كان مثله ناقصا من الربيع السابق الذي كان انتهائه متصلا ببداية هذا الصيف فتأمل (قوله فلا حاجة في ذلك الاعتبار موضع آخر الى قوله على أن المدار الخ) يعني انه لو غير المصنف رحمه الله عبارته ههنا فقال وفي تلك المواضع التي تكون المدار الشتوي ابدي الخفاء لا تطلع الشمس دون الخ لم يرد عليها هذان الاعتراضان اللذان ذكرناهما فتأمل

حال افتراق القطبين تتقاطع العظيمتان على التناصف واعلم ان المواضع التي يكون المدار الصيفي فيها أبدي الظهور والمدار الشتوي أبدي الخفاء هي بعينها المواضع التي يمر فيها قطب البروج على سمت رؤسها (وفي المواضع التي تجاوز هذه المواضع المذكورة ولم تصل (الى قطب العالم يكون قوس من المنطقة) يتوسطها الانقلاب الصيفي (أبدي الظهور) لا يئرب (وقوس) أخرى منها يتوسطها الانقلاب الشتوي (أبدي الخفاء) لا يطاع (وبينهما) من الجانيين (قوسان) أخريان يتوسطهما الاعتدالان أحدهما (وهي التي يتوسطها أول الميزان ان كان القطب الظاهر شمالا والتي يتوسطها أول الحمل ان كان القطب الظاهر جنوبا) تطلع مستقيمة وتغرب معوجة أي تطلع أوائل البروج قبل أو آخرها (على الاستقامة) وتغرب أو آخرها قبل أوائلها (على الاعوجاج) (و) القوس (الأخرى بالعكس) أي تطلع معوجة وتغرب مستقيمة (وفي هذه المواضع الثلاثة) لفظة الثلاثة أما زائدة أو أراد بها ما بين خط الاستواء ومدار الانقلابين وما تحت الانقلابين وما جاوز ذلك ولم يبلغ القطب (تكون الحركة اليومية حائلة) وتسمى آفاقها مائلة (وحيث يكون قطب العالم على سمت الرأس) وذلك موضعان معينان على وجه الأرض (ينطبق المعدل على الافق لاتحاد قطبيهما ولكون محوره) أي محور المعدل وهو الخط المستقيم الواصل بين قطبيه مارا بمركزه (قائما على) سطح (الافق) هناك (تكون الحركة اليومية فيه رحوبة ويكون النصف من منطقة البروج) وهو الواقع من المعدل في

(قوله تتقاطع العظيمتان على التناصف) أي تتقاطع لاهل زوايا قائمة اذ لا يتصور ذلك ههنا وقوله واعلم الخ فيه تعريض على المصنف فان عبارته مشعرة بالتغاير بينهما مع انه لا تغاير بينهما أصلا (قوله الذي تجاوز) هذا بالزاي المججمة أو بالراء المهمله المجاوزة أو المجاورة والمآل واحد لأن الموضعين الذين يكونان تحت قطبي المعدل ومنطقة البروج لم يكونا متباعدين غاية التباعد وقوله لم تصل أي ولم تصل تلك المواضع التي تجاوز هذه المواضع المذكورة الى قطب العالم فكانت هي بين بين وحاصل الكلام ههنا ان منطقة البروج في المواضع التي تجاوز هذه المواضع هي المذكورة ولم تصل الى قطب العالم تنقسم هي على أربع قسي بحيث يكون كل قوس نقطة من النقط الأربع التي هي الاعتدالان والانقلابان فالقوس التي يتوسطها الانقلاب الصيفي به لا تغيب أبدا بالنسبة الى تلك المواضع والقوس التي يتوسطها الانقلاب الشتوي لا تطلع أبدا بالنسبة الى تلك المواضع أيضا والقوسان اللتان يتوسطهما الاعتدالان تطلع احدهما مستقيمة وتغرب معوجة بالنسبة الى تلك المواضع أيضا وتكون القوس الأخرى بالعكس على ما فصله وقوله يتوسطها الانقلاب صفة للقوس وقوله يتوسطها مصفة للقوسين وقوله يتوسطها أول ميزان أي يتوسطها الاعتدال الخريفي وقوله يتوسطها أول الحمل أي يتوسطها الاعتدال الربيعي (قوله اما زائدة) أن المقصود ههنا هي المواضع المذكورة التي هي غير خط الاستواء وهي أكثر من الثلاثة على ما ذكره المصنف

جهة القطب الظاهر (فوق الارض دائماً والنصف) الآخر منها (تحته دائماً) ولا تكون هناك للكواكب ولا شيء من النقط المفروضة على الفلك طلوع ولا غروب بحركة الكل بل بحركتها الخاصة (فتكون السنة كلها يوماً وليلة) لان مدة قطع الشمس بحركتها النصف الظاهر من البروج نهار ومدة قطعها النصف الخفي ليل وهاتان المدتان تتفاوتان بسبب الاوج والحضيض فالنهار تحت القطب الشمالى أطول من الليل وتحت القطب الجنوبى اقصر (الا ان الشمس تدور) بحركة الكل (في أربع وعشرين ساعة من موازاة نقطة معينة من الافق) الذى هو الممدل (الى أن تعود الى مثلها أى مثل تلك الموازاة لتلك النقطة) (وتزداد) الشمس (ارتفاعاً) عن الافق (في ثلاثة أشهر) ويكون غاية ارتفاعها بمقدار الميل الكلى (و) تزداد (انحطاطاً) عن غاية الارتفاع نحو الافق (في ثلاثة أشهر) أخرى أيضاً (حتى تغرب وتكون تحت الارض ستة أشهر كذلك) أى يزداد انحطاطها عن الافق في ثلاثة أشهر الى غاية الانحطاط التي هي الميل الكلى ثم ترتفع عنها في ثلاثة أشهر أخرى حتى تصل الى الافق .
 هو المقصد الثامن . سبب الصبح كبره البخار تكثيف بالضوء لانها تقبل نور الشمس كما تقدم في آخر مباحث المبصرات فاذا قربت الشمس من الافق في جانب الشرق ولم يبق من قوس انحطاطها الا مقدار ثمانى عشرة درجة على ما عرف بالتجربة استنار بضوئها البخار الكثيف الواقع في ذلك الجانب فيرى ذلك النور المتزايد بزيادة قرب الشمس وهو الصبح (والشفق مثله) لكنه عكسه في ان أوله كآخر الصبح وآخره كاوله هذا ما ياتي بالكتاب وأما تصويرها على ما ينبغي فليطلب من موضع آخر (والحرارة التي توجد في أول الشفق

(قوله فليطلب من مواضع أخرى) اعلم أنه اذا كانت الشمس على نصف النهار من تحت كان مخروط ظل الارض حينئذ قائماً على سطح الارض في نصف النهار من فوق ولم يكن ذلك المخروط مائلاً الى جانب أصلاً ثم اذا قربت الشمس الى الافق الشرقى من تحت مال ذلك المخروط الى جهة المغرب من فوق فيكون المرئى أولاً من الشعاع المحيط بذلك المخروط ما هو أقرب الى البصر ولا شك أن الأقرب الى البصر من جوانب المخروط وهو الجانب الذى يلي الشمس وهو الجانب الشرقى في الصبح فان جانب الغرب في غاية البعد عن البصر حينئذ ثم ان الجانب المرئى الى قرب الذى يلي الشمس لا تكون أولاً متصلاً بالافق اذا لم يكن النور أولاً منبسطاً على وجه الارض ولم تكن الخطوط الشعاعية البصرية نافذة الى منتهى الافق فاذا كان يكون أول ما يرى من نور الشمس هو ما يرى فوق الافق بخط مستقيم ناش من الشمس وحينئذ يكون ما يقرب من الافق مظلماً بعد فذلك يسمى ذلك النور بالصبح الاول وبالصبح الكاذب أيضاً ثم اذا قربت الشمس جداً انبسط النور فصار الافق مستثيراً و يصير الصبح صادقاً وقس على هذا حال الشفق لكنه يكون بعكس الصبح فتأمل . واعلم أنه قد علم بالتجربة ان انحطاط الشمس

وآخر الصبح) انما هي (اشكاف الابخرة في الافق وزيادة سمكها بالنسبة الى الباصرة لانها) أى تلك الزيادة في غلظ الابخرة (بقدر ربع دور الارض) كما يظهر بالتخيل الصادق (وتنقص) تلك الزيادة (في غيرها) أى غير دائرة الافق شيئا فشيئا (حتى يكون) تكاثف الابخرة (بقدر غلظ البخار) كما بالنسبة الى سمت الرأس (وقد ذكر انه اعتبرها) أى كرة البخار (المهندسون فوجدوها) أى غلظها (ستة عشر فرسخا) أو سبعة عشر (المقصد التاسع) في الارض تلال ووهاد لاسباب خارجية ومعدات متلاحقة لابتداء لها) مستندة الى الاتصالات الفلكية التى لا تنتهي (فسال الماء بالطبع الى الوهاد) والمواضع الثائرة (فانكشفت) عن الماء (التلال) والمواضع العالية كجزيرة بارزة من وسط البحر (معاشا للنبات والحيوان) الذى لا يمكن أن يعيش الا باستنشاق الهواء وهذا المنكشف هو المعمور من الارض الذى كان حقه بمقتضى طبيعة الارض والماء أن يكون مغمورا فيه كسائر أجزائها (ولم يذكر له سبب الا عناية الله تعالى بالحيوانات والنباتات اذ كان لا يمكن تكونها وبقاؤها الا بذلك) الانكشاف والخروج من الماء الى الهواء (وهذا) الذى ذكره (رجوع الى القادر المختار) واسناد الفعل الى مجرد مشيئته (فان اختصاص جزء من البسيط) الذى هو الارض (باستمداد دون جزء) آخر منه (مع استواء نسبة المعدات اليها) أى الى أجزائه (مما لا سبيل للمقل اليه) في معرفة سببه (واذ كان) الشأن (كذلك) وهو انه لا بد في الآخرة من الرجوع الى استناد الاشياء اليه (فن طرح هذه المؤنات) التى تكلفوها

من الارض عند أول طلوع الصبح وأخر غروب الشفق يكون ثمانية عشر جزءا من أجزاء البروج كما ذكر في موضعه وقوله بقدر ربع دور الأرض وهو من الناظر الى الافق الشرقي في الصبح ومن الناظر الى الافق الغربي في الشفق فيكون مجموعهما بقدر نصف دور الارض ولا شك أن الابخرة التى كانت في جانب المشرق أو في جانب المغرب ترى أكثر وأطول من الابخرة التى كانت في جانب المشرق أو في جانب المغرب ترى أكثر وأطول من الابخرة التى كانت في سمت الرأس أو قريبة منه كما يشهده الاحساس والتخيل الصادق

(قوله الاستنشاق الهواء) يقال استنشقت الماء وغيره اذا أدخلته في الانف (قوله فن طرح هذه المؤنات التى تكلفوها الخ) اشارة الى أنه يمكن أن يجيبوا فيقولوا مشلا ان معنى عناية الله تعالى هو علمه بما يجب أن يكون عليه كل العالم من حيث هو كل حتى يكون على أبلغ النظام وأحسنه وكون هذا المعنى سببا وجبا للاسباب المذكورة في حصول الوهاد والتلال أو في تكون الجبال لا يقتضى أن يكون البارئ تعالى فاعلا مختارا بمعنى انه يصح أن يفعل وانه لا يفعل نعم ذلك يقتضى أن يكون هو تعالى فاعلا مختارا بمعنى انه ان شاء فعل وان شاء لم يفعل وسيجئ الفرق بين المعنيين باذن الله تعالى لكن جوابهم هذا يكون مبنيا على تكلفات باردة فاننا نقل

(ووفق للاسترواح اليه واستناد الجميع الى قدرته واختياره فاؤلكم عم المفلحون) عن الحيرة التي ربما تؤدي الى الضلالة **المقصد العاشر** قالوا في سبب تكون الجبال ان الحر الشديد يمدد الطين اللزج حجرا وتحققه التجربة وما يرى له من نموذج (أي نموذج) له في كبر الخزافين ثم تواتر السيول الحادثة من الامطار و تواتر (الرياح العواصف تخفر الاجزاء الرخوة فيظهر الحجر قليلا قليلا) بتزايد الانحمار من جوانبه شيئا فشيئا (حتى يصير جبلا شامخا) قال الامام الرازي الاشبه ان هذه المعمورة كانت في سالف الزمان مغمورة في البحار فحصل فيها طين لزج كثير فتحجر بعد الانكشاف وحصل الشقوق بحفر السيول والرياح ولذلك كثرت فيها الجبال ومما يؤكد هذا الظن اننا نجد في كثير من الاحجار اذا كسرناها اجزاء الحيوانات المائية كالاصدف والحيتان (ولا يخفى ان اختصاص بعض) من اجزاء الارض (بالصلابة وبعض) آخر منها (بالرخاوة مع استواء النسبة) أي نسبة تلك الاجزاء كلها (الى الفلكيات) التي زعموا انها المعداد لها (قطعا) أي جزمالا يشوبه شبهة (للمجاورة والملاصقة) الحاصلة بين الاجزاء الصلبة والرخوة (يستدعي سببا) مخصصا (وعنده) أي عند هذا الاستدعاء (يقف العقل ويحمله) أي يحيل ذلك الاختصاص (على سبب من خارج) هو الفاعل المختار (فليت شعري لم لا نفعل ذلك أولا) حذفاً للمؤنة (نعم لا يبعد أن يكون ذلك) أي تكون الجبال ونظائرهما من أسباب تكونها (بإرادة الله تعالى عندهم يقول) من المليون وغيرهم (بالوسائط لا عندنا) اذ الكل مستند اليه ابتداء فلا يتصور واسطة حقيقة على رأينا * **المقصد الحادي عشر** العناصر الاربعة تقبل الكون والفساد أي تخلف صورة ذلك (المنصر) وهو معنى الفساد (وتلبس صورة عنصر آخر) وهو معنى الكون (فينقلب كل) من الاربعة (الى الآخر) الذي هو أحد الثلاثة الباقية فتكون الانقلابات اثنتي عشرة لكن (بعضها) ينقلب الى بعض آخر (بلاوسط وهو كل عنصر يشارك) عنصر (آخر في

الكلام الى الارضاع والاستعدادات التي اعتبر وهامتسلسلة الى غير النهاية مع كون الأفلاك بسيطة ومع تساوي نسبة أجزائها وتساوي نسبة الفاعل الموجب أيضا الى تلك الأوضاع والاستعدادات ومع كون الأرض بسيطة أيضا عندهم فتأمل وقوله للاسترواح اليه يقال استروح اليه أي استنام وقوله أي نموذج الانحدرج من المطعومات شيء قليل يتحن به طعم الشيء هل هو مناسب للغرض أم لا وقوله أي لعقد الحرارة الطين وقوله الخزافين بالخاء والراي المجتمعين من الحرفين بمعنى الجرح جمع حرة (قوله تكونها) مبتدأ خبره بإرادة الله تعالى والجملة صفة أسباب وقوله ما عرض لها فاعل قوله بعد

بنية) واحدة من كيفيته للتين هما من الكيفيات الاربع (ويختلف في كيفية) أخرى
 هما (فينقلب الارض والماء كل) منهما (الى الآخر ابتداء لا اشتراكهما في البعد) وان اختلفا
 اليبوسة (وذلك كما يجعل بعض أهل الحيل) من طلاب الاكسير (الاحجار مياها سيالة)
 هم يتخذون مياها حارة ويحملون فيها أجسادا صلبة حجرية حتى تصير مياها جارية (وينقلب
 في بعض المواضع حجرا صلبا كمين سيهكوه) وهي قريبة من بلدة سراغة وماؤها ينقلب
 جرا صراوعين غيره من المواضع (وكذلك الماء والهواء) ينقلب كل منهما الى الآخر
 : وسط (لا اشتراكهما في الرطوبة) وان كانا متخالفين في الحرارة (كما يصير الماء هواء
 سخين وهو معنى النشف) في الثياب المبلولة المطروحة في الشمس (و) كما يصير (الهواء ماء
 بريد كما في ظاهر كوز لا مسام له يوضع في الجمد) فانه يحدث على ظاهره (حيث
 لاقيه الجمد قطرات من الماء وكظاهر الطاس يكب على الجمد مع عدم الملاقاة) بينهما
 تركب قطرات منه (وليس ذلك لان الماء ينتقل اليه) بالرشح (لانه لا يصعد بالطبع
 لو كان كذلك كان باطن الطاس أولى به من ظاهره) وأيضا الترشح على سبيل التصاعد
 ب الماء الحار (وكذلك النار والهواء) ينقلب كل منهما الى الآخر بلا وسط (لا اشتراكهما
 الحرارة) وان اختلفا في اليبوسة (كما يصير الهواء نارا في كير الحدادين) بالالاحاح في النفخ
 سد المنافذ (ثم تنطفي) النار (فتصير هواء) فانه يست انقلابات بلا وسط بين المتشاركين
 كية واحدة من كيفيتهما (وبعضها) ينقلب الى بعض آخر (بواسطة وهو حيث يختلفان
 لكيفيتين) معاً (كالماء والنار والهواء والارض فانه لا ينقلب الماء نارا ابتداء) لشدة تخالفهما
 قد ينقلب هواء ثم نارا) بان ينقلب ذلك الهواء الى النار (وعليه فقس) انقلاب النار ماء
 لال الهواء أرضاً وعكسه وأنت خير بان ماذا كروه يقتضي ان تنقلب كل واحدة من
 ض والنار الى الاخرى بلا واسطة لا اشتراكهما في اليبوسة والمشهور انه بواسطة تنقلب النار الى
 نال ان كان المنصران متجاورين كان الانقلاب بغير وسط وان كان بينهما عنصر ثالث
 بواسطة واحدة وان توسط بينهما اثنان فلا بد من واسطتين (وهذا كله يدل على ان
 الى العناصر) الاربعة واحدة (مشتركة) بينها (وقابلة لجميع الصور) المنصيرية (وانما يمد لها
 ر) المختلفة التي هي النارية والهوائية والمائية والارضية (والكيفيات الاربعة المتنافية ما عرض
 ن القرب والبعد بالنسبة الى الفلك وكل ما كان أقرب اليه كان أسخن والطف وكل ما كان

أبعد كان ابردوا كشف وقد تكلمنا على مثله سرا (فلا نعيد) أي يمكن أن يقال إن اختصار
بعض من الهيولي المشتركة بالقرب وبعضها بالبعد يحتاج إلى سبب من خارج فلا بد من
الرجوع إلى المختار على أن لا نسلم تركيب الاجسام من الهيولي والصورة ولا نسلم الاتصاف
بين العناصر وما ذكره من الأمثلة الدالة عليه يتطرق إليها احتمالات كثيرة (المقصد
الثاني عشر) زعموا أن هذه العناصر الأربعة (هي الأركان التي اتركب منها المركبات
ويثبتونه بطريق التحليل نارة والتركيب أخرى فالاول أنا إذا جمعا ما سكبافي القرع ولا يبق
انفصل عنه أجزاء مائة و) أجزاء (أرضية) فدل ذلك على أن هذين العنصرين كانا
موجودين فيه مختلطين ففرقتهما الحرارة (ولاشك أن ثمة) أي في ذلك المركب (أجزاء
هوائية بها تخلخل الأجزاء) الأرضية والمائية التي فيه (والا لكان) ذلك المركب (في غاية
الاندماج والرصانة ولنا ما يحصل بالتفريق) من العنصرين (حجمه) إذا ضم بعضه إلى
بعض (كالذي) كان للمركب (عند التركيب) فيثبت وجود الهواء فيه (ولاشك أنها) أي
الأركان المذكورة الموجودة في المركب (مختلفة بالطبع يطالب كل) منها (حيرة) الديمي
(وذلك يوجب التفرق) في المركب وعدم بقاء (فلا بد) فيه (من جامع يفيد طبعها وأنسجا
يوجب حصول مزاج يستتبع له صورة نوعية مائنة من التفرق وما هو) أي ذلك الجامع
الذي يطبخ وينضج (الحرارة) الشديدة القائمة بالار فلا بد من وجودها فيه (قلنا الحرارة
لا تجمع المخالفات بل تفرقها وتجمع المتماثلات) كما مر (ثم الحرارة القائمة بجزء لا تؤثر في الجزء
الآخر الا بمجاورة وله) أي وللجوارتيتهما (دوام وذلك) الجوار الدائم (لا بد له من سبب
فلم لا يجوز أن يكون ذلك السبب سببا للاجتماع) في حال بقاء المركب (وما نأمن من التفرق
ابتداء) أي بلا توسط شيء فلا يحتاج حينئذ إلى الجزء الناري وحرارته الطابخة المؤدية إلى
المزاج المستتبع للصورة النوعية الحافظة للتركيب على أن اختلاط الرطب باليابس يفيد استساكا

(قوله بل تفرقها) قيل هم يقولون المفرقة هي الحرارة الشديدة دون المتوسطة قلنا نعم لكن القائمة بالنار هي
الحرارة الشديدة دون المتوسطة والقول بأن هذه الحرارة كانت شديدة في الاصل ثم انكسرت سورتها نوع
اذ هو محل النزاع وقوله فلم لا يجوز أن يكون ذلك السبب سببا للاجتماع الخ أي لم لا يجوز أن يكون ذلك السبب
سببا لحدوث المزاج وبقائه معا كما كان سببا لبقاء الاجتماع قبل الحدوث كما زعمتم (قوله بل تفرقها) جمع
المتماثلات كما مر (أي في بحث الحرارة حيث عرفها ابن سينا به وقال آغا فدل ذلك على أن هذين العنصرين
كانا موجودين فيه مختلطين ففرقتهما الحرارة

المتناسبة متجاورة والمتضادة كالنار والماء وكالهواء والارض متباعدة وما كان منها العطف فهو الى الفلك أقرب وما كان أكثف فهو أبعد فهذا هو النصف المحكم الذي عليه الوجود قال المصنف (المتافضة) لماذا كروم أن يقال (لم لا يجوز أن لا تكون أربعة بل الحق أحد الأقوال التي نذكرها) الآن (اذ قيل) هي (واحدة) واختلفوا في تلك الواحدة (علي خمسة أقوال الاول انما هي النار لشدة بساطتها) اذ لا جسم أصرف في طبيعته من النار (اذ الحرارة) المفرطة التي فيها (مديرة للكائنات ولانها تحيل الغير الى طبيعتها وحصلت البواقي من النار (بالتكاثف) فهي نار متكاثفة على وجوه متفاوتة (الثاني) هي (الهواء لطوبته ومطاوعته للانفعالات) ولا شك أن الاصل يجب أن يكون مطاوعا للتغيرات (ويحصل من الهواء (النار بالحرارة الملطقة) فهي هواء لطفته الحرارة (والباقيان بالبرودة المكثفة) فهما هواء متكاثف تكاثفا متفاوتا (الثالث) هي (الماء اذ قبوله للتخلخل) بالحرارة (والتكاثف) بالبرودة (محسوس) فحصل من تخلخله الهواء والنار ومن تكاثفه الارض (الرابع) هي (الارض وحصلت البواقي بالتلطيف) الواقع على مراتب مختلفة (الخامس) هي البحار لتوسطه بين الاربعية) في اللطافة والكثافة فبازدياد لطافته يصير هواء ونارا وبازدياد كثافته ماء وأرضا (وقيل) ليست واحدة بل (لا بد من التعدد) فيها لان التركيب في الكائنات يستدعي تعدد ما منه تركيبها (فاننا على ثلاثة أقوال الاول) هما (النار لانها في غاية الخفة والحرارة والارض لانها في غاية الثقل والبرودة والهواء نار مفترقة والماء ارض متخلخلة بالزج) مع أجزاء نارية (الثاني) هما (الماء والارض لافتقار الكائنات الى الرطب للانفعال) وحصول الاشكال (و) الى (اليابس للحفظ) على الاشكال الحاصلة (الثالث) هما (الارض والهواء لمثل ذلك) فان الهواء رطب قابل للاشكال بسهولة والارض يابسة خافضة لها فالماء هواء اشتد تكاثفه والنار هواء اشتد جراته (وقيل) العناصر (ثلاثة هي

(حسن جلبي)

(قول المتافضة لما ذكره هذا الكلام بظاهره منع لنفس المدعى وهي أنها أربعة وفي المثال الرجوع الى الدليل وهو الاستقراء اذ التعويل في بيان هذا الحصر عندهم عليه كما يقال العنصر اما خفيف أو ثقيل وكل منهما مائلي الاطلاق أو على الاضافة أو يقال لا بد في تركيب المستزجات من لطيف واللاطيف اما بحيث يعرق ما يلاقيه وهو النار أولا وهو الهواء والكثيف اما سيال وهو الماء أولا وهو الارض

وهي الهواء الصريف) الذي (يرد بمجاورة الارض والماء ولم يصل اليه أثر انعكاس الاشعة
والمشهور ان هذه الطبقة منشأ السحب والرعد والبرق والصواعق فلا تكون هواء حارفا
(ثم) الطبقة (البخارية وهي الهوائية المخلوطة مع المائية ثم) الطبقة (الغريبة وهي ما فيه
أرضية وهوائية ثم) الطبقة (الطينية وهي أرضية مع مائية ثم) الطبقة الارضية الصرفة التي
هي قريبة من المركز ولم يعد الماء طبقة على حدة لانه مع الارض ككرة واحدة وفي طبقات
العناصر أنوال مختلفة لافائدة في الاستعصاء عنها

هو القسم الرابع في المركبات التي لها مزاج وهي الأكثر

من المركبات لأن مالا مزاج له منها قليل بالقياس إلى ماله مزاج (وهو) أي هذا الأكثر
(ينقسم إلى ماله نفس) أما نباتية أو حيوانية (والى ماله نفس له) وهو المعدنيات (وفيه
ثلاثة نصول هو الفصل الاول في المزاج وفيه مقاصد) أي مقصدان هو الاول قالوا
الصورة الجسمية أي الصورة الحادثة في الجسم التي هي مبدأ الآثار وهي الصورة النوعية
(تفعل أولا في مادتها) التي حلت هي فيها (ثم في مادة ما يجاورها) فالصورة النارية تسخن
مادتها ثم مادة ما يجاورها وكذا الحال في سائر الكيفيات وباقي العناصر (فالمجاورة شرط
للتفاعل) الواقع بين الاجسام ألا تروى ان النار لا تسخن الاماله وضع مخصوص وأقرب
ممين بالنسبة اليها فاذا حصلت المجاورة بلا ممانسة أمكن التفاعل بين الجسمين (وأبلغ من
ذلك) التفاعل الحاصل بمجرد المجاورة (ما كان) أي التفاعل الذي كان (بالممانسة) التي هي
الغاية في المجاورة (والممانسة إنما تكون بالسطوح) لاشك في انه (كلما كان السطوح أكثر
كانت الممانسة) بها (أتم وذلك) أي تكثر السطوح (انما هو بحسب تصغر الاجزاء) و اذا
تحققت ما صورناه لك فنقول (العناصر المختلفة الكيفية) التي هي الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة (اذا تصغرت اجزاءها جداً واختلطت اختلاطاً تاماً حتى حصل التماس) الكامل
(بين اجزائها فعل صورة كل) منها (في مادة الآخر فكسرت منه صورة كيفية) المضادة

(قولهم فكسرت من صورة كفيته) هنا احتمالان أحدهما هو الأنسب بظاهر العبارة ان يبقى كيفية كل
من العناصر المتزوجة وانما تكسر صورة تلك الكيفية فقط بحيث تلتئم من الكيفيات المنكسرة كيفية
متشابهة في جميع الاجزاء وثانيهما أن يتخلع كيفية كل واحد منها ويفيض على مجموعها من المبدأ الفياض كيفية
واحدة متشابهة في جميع اجزاء ذلك المتزج ومع كل واحد من الاحتمالين كانت صورها النوعية باقية في
أنفسها هذا ثم ان الاحتمال الأول ينسب إلى الأطباء والاحتمال الثاني ينسب إلى الحكماء

ينفيتها (حتى تهن) المنصر البارد بفعل صورته (من حر) المنصر الحار فنزول تلك الكيفية
 هي الحرارة الشديدة عن ذلك الحار (ويحصل) له كيفية (حراقة تستبرد) هذه الكيفية
 أصلة بل علما (بالنسبة الى العار وتستسخن بالنسبة الى البارد فانها كيفية متوسطة بينهما)
 بين الحرارة الصرفة والبرودة الصرفة فإذا قيست الى أحدهما عدت من الأخرى
 كذلك لا ينقض) المنصر الحار بفعل صورته (من برد) المنصر (البارد فيحصل) له (برد
 مما كان) كما قررنا إذا اشتد التأثير (من الجانبين) حتى حصل في جمع الأجزاء (من المنصر
 ر والبارد) كيفية متشابهة متوسطة هي في درجة واحدة من الدرجات الغير المتناهية
 (ة) لا بالفعل أعني الدرجات (التي هي بين غاية الحر وغاية البرد) أي هي واقعة بين هاتين
 تين (وحصل التشابه بينهما) أي بين الأجزاء المذكورة (في نفس الامر) بأن تكون
 اء المنصر البارد واقعة في الكيفية لأجزاء المنصر الحار بلا تفاوت في الواقع فلا يكون
 ا به حينئذ بحسب ادراك الحس فقط كما أشار اليه بقوله (لأنها للمجاورة يحس منها بكيفية
 مطة وان كان كل واحد منها باقيا على صرافته) في كيفيته كما يقول به أصحاب الخليط ونس
 ذلك حال الأجزاء الرطبة واليابسة فإذا استقر الكل على كيفية واحدة متوسطة توسطا
 ن الكيفيات الأربع (فهذه الكيفية المتشابهة تسمى مزاجا وما قبل ذلك الاجتماع)
 ي الى الكيفية المذكورة (يسمى امتزاجا) واختلاطا لمزاجا (فخذ المزاج كبناء
 ما تقرر) بأنه كيفية متشابهة تحصل من تفاعل عناصر متضادة الأجزاء (التماسة
 بث تكسر سورة كل) منها (سورة كيفية الآخر) قال الامام الرازي لا شبهة في ان
 لا يوصف بكونه مشابها لنفسه وانما قلنا للكيفية المزاجية انها متشابهة لان كل جزء
 جزء المركب ممتاز بحقيقته عن الآخر فتكون الكيفية القائمة به غير الكيفية القائمة
 نر الا أن تلك الكيفيات القائمة بتلك الأجزاء متساوية في النوع وهذا معنى تشابهها

فخذ المزاج بأنه كيفية متشابهة (يمكن تطبيق هذا الحد على كل واحد من الاحتمالين المذكورين
 كن على الاحتمال الاول يتوجه على هذا الحد النقض بالمجموع المركب من اليبوسة والرطوبة المتوسطتين
 لحرارة والبرودة المتوسطتين أو من الثلاثة المتوسطة منها اذ يصدق على كل واحد من هذه المجموعات
 ية متشابهة تحصل من تفاعل عناصر متضادة الأجزاء مع أن المزاج عندهم هو الحقيقة الملتزمة من
 بان الأربع المتوسطة دون الملتزمة من الاثنين أو الثلاث

وقال أيضاً الكاسر ليس هو الكيفية لان انكسار الكيفيتين المتضادتين اماماً أو على التعاقب فان حصل الانكسار ان بما والعلة واجبة الحصول مع المملول لزم ان تكون الكيفيتان الكاسرتان موجودتين على صرافتهما عند حصول انكساريهما وهو محال وان كان انكسار أحدهما متقدماً على انكسار الاخرى لزم أن يعود المكسور المغلوب كاسراً غالباً وهو أيضاً باطل فوجب أن يكون الكاسر هو الصورة التي هي مبادئ الكيفيات وأما المنكسر فليس أيضاً الكيفية لان الكيفية الواحدة بالذات لا يعرض لها الاشتداد والتنقص بل هما يعرضان لهما فلا انكسار عبارة عن زوال الكيفيات الصرفة عن تلك البسائط ﴿والاشكال عليه﴾ أي على ما قالوه (من وجوه) أربعة (الاول لانسلم أن التفاعل) بين الاجسام (لا يكون الا بالتماس) بل قد يكون بالتماس (كما تؤثر الشمس فيما يقابلها) من الارض بالتسخين والاضاءة (ولا تماس) بينهما مع انها لا تؤثر بذلك في الاجسام القريبة منها المتوسطة بينهما (والمبصر ليس في الباصرة قطعاً) مع انه يؤثر فيها لا يؤثر فيما بينهما فكيف يجزم بان الفعل والانفعال بين الاجسام لا يوجد ان الا بالتلاق) والتماس (لا يقال المدعى نفي التفاعل) بلا تبادر وتماس (وما ذكرتم من صورة النقص) لا تفاعل اذ (الفعل من جانب واحد) فقط لان الشمس وان افادت الارض سخونة وضوء لكنها لم تؤثر في الشمس شيئاً أصلاً وكذا المرنى أثر في العين ولم تؤثر هي فيه قطعاً (لانا نقول الفرض) مما ذكرناه (انه لا مانع في العقل من تفاعل من غير ملاقات كما نراه من جانب واحد وانه) أي ما ذكرناه (يفيد هذا القدر وهو يكفيننا) وفي المباحث المشرقية الصواب ان يترك ههنا الاحتجاج ويعول على المشاهدة فيقال الكلام انما وقع في أجزاء المترج وهي لا محالة متلاقية ويشاهد أيضاً ان بعضها لا يؤثر في بعض ولا يتأثر عنه الا بالتلاق والتماس فلا يجبه ان يقال لم لا يجوز في العقل تأثير عنصر في آخر من غير ملاقات ومماسه فان ذلك غير محتاج اليه فيما نحن بصدده

(قولهم لا يعرض لها الاشتداد والتنقص) وذلك لان الاشتداد والحركة من الكيف الأدنى الى الكيف الاقوى والتنقص بالعكس فيكون كل منهما من قبيل الحركة في الكيف ولا شك أن الحركة في الكيف انما تكون عارضة لمحل الكيف لانفس الكيف فان معروض الحركة لا بد أن يكون باقياً بخاصة من المبدأ الى المنتهى (قولهم وهو يكفيننا) اذ نحن بصدده المنع وليس غرضنا ايراد النقص الاجالي فما ذكر من الاحتمال العقلي يكفيننا وقوله ان التأثير بينهما أي بين العنصرين بالتلاق بمقتضى أي محتمل في غير ما نحن فيه بصدده لافما نحن فيه بصدده اذ قد كان حاله مكشوفاً كما ذكره

الحق ان التأثير بينهما بلا تلاق محتمل وان كان نادراً الوجه (الثاني لم قلتم ان ثمة ورأ غير الكيفيات هي الفاعلة ولم لا يجوز ان تكون الاجسام متجانسة) أي متماثلة في نقيضة (و) يكون (الاختلاف) بينها (بالاعراض) الخارجة عن حقيقتها (دون الصور) نومة لها فلا تكون لها صور سوى هذه الكيفيات المتضادة فتكون هي الفاعلة لا أمراً ابر لها (فان قلت الكيفيات كالحرارة والبرودة تشدد وتضعف دون الصور فان كون هي ماء أو ناراً لا يقبل ذلك) أي الاشتداد والضعف فلا يجوز ان تكون كيفيات الاجسام ورها (قلنا مراتب الحرارة والبرودة متخالفة بالنوع فلم لا يجوز ان يقال ثمة مرتبة معينة في تلك المراتب (هي النارية وما دون ذلك) أي مرتبة أخرى معينة دون الاولى (هوائية) الوجه (الثالث) ان يقال المحذور الذي يلزم من جعل الكيفية فاعلة لازم أيضاً من نسبة مل الى الصور اذ (الصورة انما تفعل) أي تكسر كيفية غير مادتها (بواسطة الكيفية) اثمة بها فان الصورة النارية لا تؤثر بذاتها في كسر البرودة بل بواسطة حرارتها (فتكون كيفية شرطاً في التأثير فيلزم اجتماع الكيفية الكاسرة مع الحادثة المنكسرة) وذلك لان ' انكسار ين لا يجوز أن يكونا متعاقبين والا انقلب المقلب غالباً كما مر بل يكونان معا شرط يجب ان يكون مع المشروط فتوجد الكيفيتان الصفتان مع الانكسارين فيلزم وجود الصرافة مع الانكسار (وانه محال) لا يقال المنكسر هو المادة لا الكيفية فلا محذور نأقول انكسار المادة ليس في ذاتها بل في كفيته * الوجه (الرابع) الماء الحار اذا خاطب بالماء رديكسر (الحار من برده ومن المحال ان يقال للماء صورة توجب الحرارة) وتكسر البرودة

قول (فان قلت الخ) الاظهر ان هذا اثبات للقدمة المنوعة وقوله هي النارية الخ) أي حينئذ لا يكون لها ر سوى هذه الكيفيات ومن قال بتفاوت الكيفيات مع بقاء الصور لا بد لها من دليل وقوله الوجه الثالث نقض اجمالى وقوله الوجه الرابع معارضة وكل واحد من هذين الوجهين على تقدير تسليم وجود الصورة اء الكيفية وقوله ومن المحال ان يقال الخ فيه أن يقال لم لا يجوز أن يكون الفاعل الحقيقي لكسر برودة الماء الصورة لكن بواسطة أعداد الحرارة التسمية المعارضة للماء ولا حاجة الى أن يقال الفاعل الحقيقي لكسر ودة هو المبدأ الفياض وقوله فان قيل نحن الخ هذا إشارة الى منع (قول) ومن المحال أن يقال للماء صورة توجب رارة الخ) فان قيل اذا جاز اطلاق الفاعل على الصورة مجازاً بسبب الاعداد المذكور كان جواز اطلاق عل على الكيفية المعدة مجازاً بسبب ذلك الاعداد بالطريق الاولى فوجه اختيار الاطلاق الاول وتركه لللاق الثاني قلنا للوجه في ذلك هو بقاء الصورة عند وجود الكيفية المنكسرة وعدم بقاء الكيفية عند ذلك وقوله فان هذا أهون من المناقاة ولعل (المص) انما ذكر المناقاة ههنا لانها الصورة المائبة

بل ليس للمائتين الا صورة واحدة (فعلم ان الفاعل) لكسر البرودة (هي الكيفية دون الصورة) (فان قيل نحن نطلق عليها) أى على الصورة (الفاعل مجازاً) لاحقية فانها ليست موجودة للكيفية المنكسرة (وانما ذلك) أى الحاصل من الصورة (اعداد) لمادة المجاور لقبول الكيفية المنكسرة (و) أما (الكيفية) المنكسرة (المتوسطة) فانها (تفيض) على المركب (عن مفيض هو المبدأ الفياض) المسمى عندم بالعقل الفعال (والممد قد ينافي الاثر) الصادر من الفاعل بتوسط اعداده (كالحركة والحصول في الطرف) من المسافة فان الحركة معدة لذلك الحصول مع امتناع اجتماعهما وحينئذ نقول الصورة المائية بتوسط الحرارة العارضة تمد مادة الماء البارد لقبول الحرارة وان لم تكن تقتضيها بالذات فان هذا أهون من المنافاة بل ان جعل الكيفيات أنفسها معدة لموادها بضادها لم يلزم منه محال) مما ذكر اذ الممد قد لا يجمع الاثر (فلنا فالنزاع) على هذا التقدير عائد الى أن المبدأ فاعل (مختار) فلا حاجة الى اعداد (أو موجب بالذات) فيتوقف تأثيره على الاعداد (وسنقيم الدلالة على أنه فاعل مختار) فيبطل القول بأن الصورة أو الكيفية معدة لصدور المزاج عن المبدأ (تنبية على مذاهب في المزاج) مخالفة لما مر (الاول انه يخلع صورة ويلبس صورة متوسطة) يعني ان العناصر اذا امتزجت وانقل بعضها عن بعض أدى ذلك بها الى أن يخلع صورها فلا يبقى لشيء منها صورته المخصوصة به ويلبس الكل حينئذ صورة واحدة هي حالة في مادة واحدة وتلك الصورة متوسطة بين الصور المتضادة التي للبساط * المذهب الثاني (بل ليس صورة نوعية للمركب) أى ليست الصورة الملبوسة صورة متوسطة بل هي صورة أخرى نوعية فالقائل بأحد هذين القولين يوافق الجمهور بحسب الظاهر في المزاج بالمعنى المذكور سابقاً لكنه يخالفهم في بقاء صور البساط في المركبات ذوات الامزجة ويرد عليه ان ما ذكره فساد ما وكون لامزاج لانه انما يكون عند بقاء التزجات باعيانها (وبطله) أيضاً (ما حكيناه من حكايات التمرع والانباق لان اختلافها ما يظهر فيه) أى في المركب (من الاجزاء يدل على اختلاف الاستعداد فيها) أى في تلك الاجزاء

منافية للحرارة بناء على أن مقتضاها تمامها البرودة المنافية للحرارة مطلقاً وقوله بل ان جعل الكيفيات أنفسها الخ يعني ان قوله والممد قد ينافي الاثر انما يناسب أن يكون المعد نفس الكيفية لأن يكون نفس الصورة كما ذكره المصنف بل المناسب لكون المعد نفس الصورة هو ما ذكره الشارح بقوله وحينئذ نقول

(قوله) بأحد هذين القولين (أى اللذين ثانيهما هو الأول) كما أشار اليه بكلمة بل وقوله في المزاج بالمعنى المذكور وهو الكيفية المتوسطة المتشابهة الحاصلة من تفاعل العناصر وقوله ان ما ذكره أى ذكره ذلك

يعني انا اذا وضعناه فيهما المركب كقوله لحم مثلاً يميز الى جسم مائي متقاطر والى كلس
أرضي لا يتقاطر فدل ذلك على ان الاجزاء التي في المركب مختلفة في استعداد التقطير وعدمه
اذ لو كانت متفقة فيه لكان الكل قاطراً أو غير قاطر (وهو) أى اختلاف الاستعداد (دليل
اختلاف الماهية) لان القابلية من لوازمها واختلاف اللوازم يدل على اختلاف الملزومات وانما
لم نقل ان تلك الحكاية تدل على وجود صور البسائط في المركبات والا لم نحل اليها احترازاً
عن أن يقال انها تكون بتأثير الحرارة الا انها كانت فيه (فان قيل) اذا كان جوهر البسائط
بأقيا في المركب كانت النارية . وجوده فيه لكنها مفترقة في حرارتها والصورة النوعية للمركب
كاللحمية مثلاً حاصلة في جميع أجزائه فتكون النارية التي عرض لها فتور في المركب قد صارت
لها واذا جاز ذلك (فليجز في النار الصرفة) المفردة عن أخواتها (ان نحدث لها الكيفية
المتوسطة) أى الحرارة المفترقة (فنصير لها) فلا يكون الى التركيب والمزاج حاجة في حدوث
الصور النوعية التي للمركبات (قلنا المزاج) أى التركيب (شرط فيه) أى ليس بمجرد
الاستحالة الى الحرارة المفترقة كافياً في حصول تلك الصورة النوعية بل لابد مع الاستحالة
من التركيب على ان هذه الشبهة واردة عليكم أيضاً لان خلخ البسائط صورها ولبسها صوراً
أخرى انما يكون عند انتهاء كفياتهم الى حد معين فن الجائز ان تتهى كيفية كل واحدة منها
حال افرادها الى ذلك الحد حتى ينفد عنها صورتها وتحدث فيها الصورة المزاجية ولا مفر لكم
أيضاً سوى ما ذكرناه من اشتراط التركيب المذهب (الثالث) وقد يحمل هذا مذهبنا ثالثاً نظراً
الى تفضيل المذهب الاول كما أشرنا اليه (القول بالخليط وهو ان المركبات موجودة بالفعل
وقد يجتمع أجزاء منها فيحس لها قدر وآلا فلا يحس) فان القائل بالخليط يزعم ان في الاجسام
أجزاء على طبيعة اللحم وأجزاء على طبيعة الحنطة وأجزاء على طبيعة الذرة وهكذا وهي متصرفة
مخلطة جداً فاذا اجتمع بجزء كثيرة متجانسة أحس بها على تلك الطبيعة فليس هناك تغير في
الطبيعة وكذا لا تغير في الكيفيات فالما اذا تسخن لم يستحل في كفيته بل كان فيه اجزاء نارية

القائل بأحد القولين (قوله دليل اختلاف الماهية) هذا ممنوع وقوله لأن القابلية من لوازم الماهية المحصر
المستفاد منه ممنوع أيضاً فانه لم لا يجوز أن يكون بعض القابليات من لوازم الماهية دون الماهية وأن يكون
اختلاف الاستعداد باعتبار العوارض دون الماهيات (قوله فان قيل) اشارة الى المعارضة وقوله قد صارت
غير يكون

كامنة فبرزت بملاقاة النار وذهب جماعة الى ان الاجزاء النارية لم تكن كامنة بل نفذت في الماء من خارج فهو لاء أصحاب النشور والنفوذ والاولون أصحاب الكمون والبرودة وكلاهما ينكران الاستحالة والكون والقول بالمزاج مبني على القول بهما أما على الاول فلان حصول المزاج باستحالة الاركان كما عرفت وأما على الثاني فلان النار لا تهبط عن الاثير بل تكون ههنا . **المقصد الثاني** في أقسام المزاج قد علمت ان الكيفيات التي يمكن بينها الفعل والانفعال أربع الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة) وهذه الأربع تسمى بالكيفيات الاول لان كل واحد من البسائط العنصرية لا يخلو عن اثنين منها كما مر وهي متضادة فيقع بين كل متضادتين منها كسر وانكسار عند الامتزاج (فلما قدر منها) أي من الكيفيات الأربع (الحاصلة في المركب ان كانت متساوية) بحسب احجام محالها (متقاومة) في أنفسها بحسب الشدة والضعف (حتي يحصل منها كيفية عديدة الميل الى الطرفين) المتضادين (فتكون) حينئذ (على حاق الوسط بينهما) والمتعدل الحقيقي (فقد اعتبر فيه تساوي البسائط كما وكيفا وذلك لان امتناع وجوده كما ذهبوا اليه مبني على تساوي ميول بسائطه ولا بد فيه من تساوي كمياتها لان الثالب في الكل الكم يشبه ان يكون غالباً في الميل وليس هذا وحده كافياً في ذلك التساوي لان الميول قد تختلف باختلاف الكيفيات مع الاتحاد في الحجم كما في الماء المثلج بالنار والمبرد بالثلج فان ميل الثاني بسبب الكثافة والثقل اللازمين من التبريد أشد وأقوى من ميل الاول وربما يكتفي فيه باعتبار تساوي الكيفيات وحدها في قوتها وضعفها لان ذلك هو الموجب لتوسط الكيفية الحادثة من تفاعلها في حاق الوسط بينها (قالوا وانه لا يوجد)

(قوله اما على الاول) أي الاستحالة فقد ظهر لنا مما ذكر في هذا المقصد أن في المزاج ثلاث مذاهب وان في كل مذهب قولين (قوله تساوي البسائط كما وكيفا) فان قيل لاشك أن حرارة النار في الشدة تكون أضعاف برودة الماء في الشدة كما تشهد به المشاهدة قلنا لو سلم ذلك فرطوبة الماء في الشدة تكون أضعاف ييبوسة النار في الشدة حتى يطفئ الماء القليل أضعاف من النار كما تشهد به التجربة فعلى هذا يجب أن يعتبر التساوي بين الماء والنار كما وكيفا فان قيل لابد أن يعتبر التساوي في الخفة والثقل ههنا أيضاً وهو غير تابع لتساوي الكيفيات الاول ولا لتساوي الحجم أيضاً قلنا الذي يلوح من كلامهم هو ان الخفة الطبيعية تابعة للحرارة الطبيعية والثقل الطبيعية تابعة للبرودة الطبيعية فتأمل (قوله وربما يكتفي فيه تساوي الكيفيات) فان قيل قدمر أننا ان حرارة الماء المثلج بالنار تكون في الشدة مساوية لبرودة الماء المبرد بالثلج مع أن ميل الثاني أشد وأقوى من ميل الاول قلنا المعبر ههنا هو التساوي في الكيفيات الطبيعية كما اثرنا اليه وحرارة الماء ليست بطبيعية فلا عبرة بها ههنا

في الخارج (اذا اجزاه متساوية) في الميل الى احيازها متقاومة (فلا يقسر بعضها بمضاعى الاجتماع) لا امتناع ان يغلب بعض من الامور المتساوية المتقاومة بعضها آخر منها (وطبائرها داعية الى الاقتراق) بالتوجه الى احيازها الطبيعية المختلفة (فيحصل الاقتراق قبل حصول الفعل والانفعال فانه حادث يستدعى مدة) معتدباها لانه حركة من كيفية الى أخرى بعيدة عنها بخلاف الاقتراق الذي يكفيه أدنى حركة مع كونه موجوداً في كل آن من زمانها (فلا يحصل بينها مزاج) لتوقفه على حصول تلك الحركة وحدوثه عند انقطاعها (والجواب انه ربما تقع الاجزاء) لاسباب خارجية (بحيث تكون المائلة الى العلو) كالنار والهواء (في جهة السفلى وبالعكس) أى وتقع الاجزاء المائلة الى السفلى كالارض والماء في جهة العلو (فتمنع) الاجزاء وتتقاوم لتساوى قواها في الميول وتبقى مجتمعة (فيحصل المزاج) بتفاعلها (نعم يندر) وجود (ذلك) المعتدل ولا يكون باقياً مستمراً إما بسرعة التحلل أو بسرعة غلبة بعض اجزائه على بعض (وأما الامتناع فلا كيف وبقاء الاجتماع قد يكون لمنفصل كاصل الاجتماع) الذي لا بد له من مقتضى سوى الاجزاء (اذا لسبب) لبقاء الاجتماع (غير منحصر في غلبة عنصر) وهو ظاهر (ثم قالوا وما ليس معتدلاً حقيقياً ان غلب عليه من الاجزاء) في الكمية (و) من (الكيفيات) في الشدة (ما ينبغي له) ويليق به في خواصه وآثاره كالحرارة الغالبة في الاسد لشجاعته والبرودة الغالبة في الارنب لجبنه (فهو المعتدل بحسب الطب) وهو موجود وليس مشتقاً من التعادل الذي هو التساوى بل من المعدل في القسمة على معنى انه قد توفر على المنزج من العناصر القسط اللائق به في مزاجه (والا) أي وان لم يغلب عليه ذلك بل غلب ما لا ينبغي فتعير المعتدل وكل من القسمين) أي المعتدل الطبي وقسيمه (ينقسم الى ثمانية أقسام فالمعتدل لانه قد يعتبر بالنسبة الى (أمور أربعة) النوع والصنف والشخص والمضو ويعتبر (كل) من هذه الاربعة (بالنسبة الى الداخل) تارة (و) الى الخارج أخرى فلكل نوع

(قول ما ينبغي له) فاعل غلب وقوله ذلك اشارة الى ما ينبغي وقوله فالمعتدل لانه أى فالمعتدل ينقسم الى ثمانية أقسام لانه الخ (قول فلكل نوع الخ) الغاء هذا التفصيل وقوله بل له عرض أى لذلك المزاج عرض وقوله اذا خرج عنه أى اذا خرج ذلك المزاج لاعتداله عن ذلك العرض وقوله لم يكن ذلك النوع فذلك النوع بالنسبة على انه خبر لم يكن أى لم يكن ذلك النوع ذلك النوع وقوله وهو أى ذلك المزاج بقوله وأليق أمر جته وهو أعنى قوله وأليق أمر جته عطف على قوله اعتداله النوعى وقوله ما يدخل فيه أى في ذلك النوع

من المركبات المزاجية (مزاج لا يمكن ان توجد فيه الصورة النوعية الامة) وليس ذلك المزاج على حد واحد لا يتعداه والا كان جميع افراد النوع الواحد كالانسان مثلاً متوافقة في المزاج وما يتبعه من الخلق والخلق (بل له عرض) فيما بين الحرارة والبرودة وبين الرطوبة واليبوسة ذو (طرفين) افراط وتقریط (اذا خرج عنه لم يكن ذلك النوع فهو اعتداله) النوعي (والتيق أمزجته بالنسبة الى الانواع الخارجة عنه) فالمزاج الحاصل لبدن من أبدان الناس هو اللائق به من حيث انه انسان دون مزاج الفرس والحمار وغيرهما وذلك لانه المناسب لا تارة المطلوبة منه حتى اذا خرج الى شيء من هذه الامزجة مات (وله) أي ولكل نوع (أيضاً) مزاج واقع فيما بين ذلك المرض (أي يكون في حاق الوسط فيما بين طرفي المزاج المرضي النوعي) هو أليق الامزجة الواقعة في ذلك المرض (به وبه يكون حاله فيما خلق له) من صفاته وآثاره المختصة به (أجود) ما يتصور منه (وذلك اعتداله) النوعي (بالنسبة الى ما يدخل فيه من صنف أو شخص) فالاعتدال النوعي المقيس الى الخارج يحتاج الى النوع في وجوده ويكون حاصله لكل فرد من أفرادها على تفاوت مراتبه والمقيس الى الداخل يحتاج الى النوع في أجوديته كالاته ولا يكون حاصله الا لأعدل شخص من أعدل صنف من ذلك النوع ولا يكون أيضاً حاصله الا في أعدل حالاته (وعليه) أي على ما ذكرنا من حال الاعتدال النوعي (نفس الثلاثة الباقية) فالاعتدال الصنفي بالمقياس الى الخارج هو الذي يكون لا تقابلاً بصنف من نوع مقيساً الى امزجة سائر أصنافه وله عرض ذو طرفين هو أقل من العرض النوعي اذ هو بعض منه واذا خرج عنه لم يكن ذلك الصنف والمقياس الى الداخل هو المزاج الواقع في حاق وسط هذا المرض وهو أليق الامزجة الواقعة فيما بين طرفيه بالصنف اذ به يكون حاله أجود فيما خلق لأجله ولا يكون حاصله الا لأعدل شخص منه في أعدل حالاته سواء كان هذا الصنف أعدل الاصناف أو لا والاعتدال الشخصي بالنسبة الى الخارج هو الذي يحتاج الى الشخص في بقائه وجوداً سليماً وهو اللائق به مقيساً الى امزجة الاشخاص الآخرون من صنفه وله أيضاً عرض هو بعض من العرض الصنفي وبالنسبة الى الداخل هو الذي يكون به الشخص على أفضل حالاته والاعتدال المعنوي مقيساً الى الخارج ما يتعلق به وجود المعنوي سالماً وهو اللائق به دون أمزجة سائر الاعضاء وله أيضاً عرض الا أنه ليس بعضاً من المرض الشخصي ومقيساً الى

الداخل وهو الذي يبنى للمضو حتى يكون على أحسن أحواله وأكمل زمانه (وأما غير المعتدل فلانه اما ان يكون خارجا) عما يبنى (في كيفية) واحدة (ويسمى البسيط وهو أربعة حار وبارد ورطب ويابس أو) يكون خارجا عنه (في كيفيتين غير متضادتين ويسمى المركب وهو) أيضا (أربعة حار رطب وحار يابس وبارد رطب وبارد يابس وأما الحار البارد مثلا أو الرطب اليابس) أي خروج المركب عما هو حقه في كيفيتين متضادتين (أو اجتماع ثلاث) أو أربع من تلك الكيفيات (فلا يتصور) اذ يلزم اجتماع المتضادين (لا يقال اذا كان يجب ان للمركب عشرة أجزاء حارة وخمسة باردة فوجد اثنا عشر حارة وستة باردة فهو أحر مما يبنى وأبرد منه) وقس على ذلك الاجزاء الرطبة واليابسة والازدواجات المقلية (لانا نقول الاعتبار) فما ليس معتدلا طبيا انما هو (بالكيفية المتوسطة وميلها الى أحد الطرفين) المتضادين وذلك أي ميلها (لا يكون الا الى طرف واحد) منهما (ضرورة) أي اذا مالت الكيفية المتوسطة عما يبنى فاما ان تميل عنه الى جانب الحرارة فقط أو الى جانب البرودة فقط اذ ميلانها اليهما معا محال بديهية وكذا الحال في الرطوبة واليبوسة (وأما الاجزاء فلا عبرة) فيما نحن فيه (بعدد ما ومقدارها) بل مداره على النسبة بينهما (واذا كانت) الاجزاء (الحارة ضعف الباردة أي عدد كافي فلزاج واحد) فاذا فرض ان الاعتدال الطبي مبني على هذه النسبة فالاجزاء الحارة اذا كانت عشرة والباردة خمسة كان المركب معتدلا وكذا اذا كانت الحارة عشرين والباردة عشرة الى غير ذلك من الاعداد التي توجد فيها هذه النسبة وما قبل من ان المعتدل هو الذي وفر عليه قسطه الذي يبنى له من العناصر بكمياتها وكيفياتها معناه رعاية النسبة بين كمياتها في العدد وكيفياتها في القوة والضعف وحينئذ بطل ما توهمه الكاتب من ان الخارج عن

(قول) وأما غير المعتدل فلانه الخ (أي وأما انقسام غير المعتدل الطبي الى ثمانية أقسام فلانه الخ) وقوله لا يقال اما معارضة لقوله فلا يتصور واما منع له مع السند وقوله اذا كان يجب الخ أي اذا كان الشأن انه يجب للمركب في اعتداله الطبي عشرة أجزاء حارة وخمسة أجزاء باردة الخ وقوله فوجد أي فاذا خرج عن الاعتدال الطبي حتى وجد اثني عشر جزءا حارة وستة باردة الخ فيثبت ان يكون الاثنان من اثني عشر خارجا عما يبنى من الحرارة وكذا لو احدى من الستة يكون خارجا عما يبنى من البرودة وقوله فهو أي ذلك المركب قوله والازدواجات المقلية اما اجتماع ثلاثة منها فيكون المركب أحر وأبرد وأرطب مما يبنى مثلا واما باجتماع أربعة منها فيكون أحر وأبرد أرطب وأيسر مما يبنى وقوله بل مداره أي مدار ما نحن فيه وقوله مبني على هذه النسبة أي النسبة الضعفية اذ كرا نغامن قوله فهو أحر مما يبنى وأبرد منه باطل قطعاً بل ذلك واقع على ما يبنى كما لا يخفى

للمعدل بحسب الطرب لا ينحصر في ثمانية ثم انه ادعى ان الخروج اذا قيس الى الاعتدال الحقيقي
انحصر أنسائه في الثمانية وفيه أيضا بحث لان الحقيقي اعتبر فيه تساوي الكيفيات والكيفيات
معاً على ما عرفت فالخارج عنه في الكيفية وحدها ثمانية وتبقى هناك أنسائه أخر بحسب الكمية
وحدها أو بحسبهما معاً ثم اذا اكتفى في المعدل الحقيقي باعتبار التساوي في الكيفيات فقط
انحصر ما يقابله في ثمانية أيضاً (هـ) فتنبيه (هـ) اتفقوا على ان أعدل أنواع المركبات أي أقربها
بحسب المزاج (الاعتدال الحقيقي نوع الانسان لان النفس الانسانية أشرف وأكمل ولا
يخل في افاضة المبدأ بل هي بحسب استعدادات القوايل فاستعداد الانسان بحسب مزاجه
أشد وأقوى فيكون الى الاعتدال الحقيقي أقرب (واختلفوا في أعدل الاصناف) من نوع
الانسان (قال ابن سينا) أعدل أصنافه (سكان خط الاستواء لتشابه أحوالهم) (في الحر
والبرد) وذلك لتساوي ليالهم ونهارهم أبداً فتكسر كل واحدة من هاتين الكيفيتين
الحادثتين منهما بالآخرى ولان الشمس تلبث على سمت رؤسهم كثيراً بل تمر به حال
اجتيازها عن إحدى الجهتين الى الأخرى وهناك حركتها في الميل عن المعدل أسرع
ما يكون فلا تشتد حرارة صيفهم ولا تبرد الشمس عن سمت رؤسهم الا بمقدار الميل الكلي
فلا يكون بردهم أيضاً شديداً فيكون مزاجهم أقرب الى الاعتدال الحقيقي اذا لم تعرض
هناك أسباب أرضية مضادة كالجبال والبحار (وقال الامام الرازي هم سكان الاقليم الرابع
لأنهم أهل أحسن ألوانا وأطول قدودا وأجود أذهانا وأكرم أخلاقا وكل ذلك) المذكور
من الكمالات البدنية والنفسية (يتبع المزاج) واعتداله فيكون مزاجهم أعدل (فلنا)
ما ذكرته (تابع للاعتدال بمعنى آخر) هو الاعتدال الطبي لا الاعتدال الحقيقي الذي كلامنا

(قوله منها) أي في ليالهم ونهارهم وقوله يمر به أي سمت رؤسهم وقوله حال اجتيازها بالجيم لابلقاء المهملة أي
حال سلوك الشمس وقوله الارتفاع الميل الكلي وهو قوس من دائرة العرض بين معدل النهار ومنطقة البروج
بحيث يكون بينهما غاية الميل ويقال له الميل الثاني على ما مر (قوله هم سكان الاقليم الرابع) يعني بلاد خراسان
وينسب هذا الاقليم الى الشمس من الكواكب السيارة وقوله هو الاعتدال الطبي فان الامام قد نظر ههنا الى
توفر ما ينبغي من الأحوال والاطوار فلم لا يجوز في بعض الاصناف أن يوافر ما ينبغي فيكون هو أعدل صنف
بحسب الطب ومع ذلك يكون أبعد من سائر الاصناف عن الاعتدال الحقيقي يعني أن (المص) قد غفل عن هذه
المقدمة فلذا قال ما قال والامام قد لاحظ هذه المقدمة فلم يتوجه عليه ما ذكره المصنف أصلاً وقوله لما ينبغي متعلق
بقوله توافر وقوله للمزاج متعلق بما ينبغي

فيه وليس هذا الجواب بشيء لأن مزاج الانسان كما مر أقرب الى الاعتدال الحقيقي فاذا كان مزاج هؤلاء أكبر توفرا لما يذني للزجاج الانساني كان أقرب اليه وأعدل لامحالة (ثم قال) الامام (نازى) بلادا عرضتها بقدر الميل الكلى مرتين يكون صيفهم كشتاء خط الاستواء) في بعد الشمس عن سمت الرأس (ثم صيفهم في غاية الحر فكذا شتاء خط الاستواء) يكون في غاية الحر) فما ظلك بصيفهم وشدة حره فيكون مزاجهم ماثلا الى الحرارة ويدل عليه شدة سواد سكانها من أهل الزنج والحبشة وشدة جمودة شعورهم (والجواب ان ذلك) الحر في صيف تلك البلاد قد يكون بسبب طول نهارهم ومكث الشمس فوق أفقهم كثيرا و (قد يكون بواسطة أوضاع) وأحوال (أرضية فانها تؤثر) في التسخين والتبريد (بأنواع * لاول المنخفض) من الأرض (أحر) من المرتفع (لانه كاس الاشعة وقلة هبوب الرياح) (فيه) بخلاف المرتفع * الثاني الجبل (المجاور للبلد) قد يمين الشعاع بمكسه) كما اذا كان في المغرب أو في احد جانبي الشمال والجنوب (وقد يمينه) كما اذا كان في جانب المشرق (وقد يمينه) الجبل (الريح وقد يمينه) فيختلف بذلك حال الحر والبرده الثالث البحر فان مجاورته ترطب (قطعا) ثم قد يسخن البحر (بصفة كانه وانكاس الاشعة) منه (وقد يبرد اذا كان شماليا اذ قد يكتسب الشمال منه بردا * الرابع النزية والسبخة والكبريتية والزاجية تسخن والصخرية والرمالية تحفظ الحر والبرده الخامس الرياح فالشمال تبرد (لمرورها على بلاد باردة فيها ثلوج ومياه منجمدة وتجمد أيضا ليوستها اذ لا تمر بالمياه لان أكثر البحور في جانب الجنوب لا تخلطها الا بحرة الكثيرة) (والجنوب تسخن) وترطب بمكس ما مر (والقبول والدبورين بين * السادس مجاورة الآجام والأشجار والمباقل وغيرها) من المبادن (تؤثر) في الهواء تأثيرا يناسبها * (السابع الاوضاع الواقعة في طالع البقعة) من اجتماع كواكب فيه تقتضى سخونتها أو برودتها (و) الاوضاع (الحادثة في كل وقت) بالقياس الى تلك البقعة كمرور بعض الكواكب بسمت رأسها وذكر في كلييات القانون ان من التغيرات التابعة للأموور السماوية مثل أن يجتمع كثير من الدراري في جزء واحد من الفلك اما وحدها أو مع الشمس

(قوله قال الامام الرازي) أى قال معارض لابن سينا فيما ذكره آغا وقوله بمكسه أى بعكس الجبل الشعاع فالصدر مضاف الى الفاعل والمفعول متروك ويحتمل أن يكون الضمير المجرور راجعا الى الشعاع فالصدر مضاف الى المفعول والفاعل متروك وقوله الدراري الدر هو الثاقب المضي وقوله ماهو مفعول يوجب

فيوجب ذلك افراط التدخين فيما آسامته من الرأس أو تقرب منه (وإذا كان ذلك) الذي ذكرناه (محتملا بطل الاستدلال) لجواز أن يكون الحر في سيف تلك البلاد بعض هذه الاسباب لا ليجرد قرب الشمس من سمت رؤسها فلا يلزم أن يكون شتاء خط الاستواء مثله في الحرارة إذا كان خاليا عن الاسباب المذكورة (ثم لا مانع) من جهة العقل (أن يوجب) في بعض المواضع التي ليس من خط الاستواء ولا من الاقيم الرابع (بعض هذه الامور) أي في بعض الاوضاع الارضية (اما مفردة أو مركبة ماهو) أي مزاجيا صنفيا هو (أعدل من الاثنين) أي زاجي سكان الاستواء والاقيم الرابع ولما ذكرنا عدل الانواع وأعدل الاصناف أشار الى أعدل الاشخاص وأعدل الاعضاء بقوله (وتعرف) أنت على قياس أعدل الاصناف (أن أعدل الاشخاص) النوعية (أعدل شخص من أعدل صنف) أما (أعدل الاعضاء) فهو (عندم الجلد سيما) الجلد الذي (للأنملة سيما) لذي للسياة ولذلك حكم) جلد أنملة السياة أو جلد الأنامل (طبيا في الفرق بين اللدوسات والحاكم ينبغي أن يكون متساوي الميل الى الطرفين) ليحكم بالعدل (ولا يخفى) على الفطن (أن شيئا من ذلك) الذي ذكرناه من حال الجلد (غير يقنى) إذ لا دلالة قاطعة عليه وحديث التعظيم اقناعي (واعلم أن كلامنا) الامزجة (الثمانية) الخارجة عن الاعتدال (قد يكون ماديا) بأن يقلب على البدن خلط يقلب عليه كيفية فخرجه عن الاعتدال الذي هو حقه الى تلك الكيفية كأن يقلب مثلا عليه البلم فيخرجه الى البرودة أو الصغراء فتخرجه الى الحرارة وقد يكون ساذجا (بأن يخرج عن الاعتدال لا بمجاورة خلط نافذ فيه بل بأسباب خارجية أوجبت ذلك كالبرد بالتلج والمسخن بالشمس وقد يكون) كل واحد منها (جبليا) خلق البدن عليه (وعرضيا) عرض له بعد اعتداله في جبلته

﴿ الفصل الثاني فيما لا نفس له من المركبات ﴾

الزاجية (وتسمى المادان وتنقسم الى قسمين منطرتة) أي قابلة لضرب المطرقة بحيث لا تنكسر ولا تفرق بل تلين وتندفع الى عمقها فتبسط (وغير منطرتة) أي لا تقبل ذلك

﴿ القسم ﴾ الاول المنطرتة وهي الاجساد السبعة (الذهب والفضة والرصاص والاسرب والحديد والنحاس والخرصيني) المتكونة من اختلاط الزبيق والكبريت المتكونين من الانجزة والادخنة فان الزبيق بخارية أي مائة صافية جدا خالطها دخانية كبريتية لطيفة مخالطة شديدة بحيث لا يفصل منه سطح الا وينشأ من تلك اليوسة شيء فلذلك لا يملق

باليد ولا ينحصر انحصاراً بشكل ما بحويه ومثاله قطرات الماء الواقعة على تراب في غاية اللطافة فانه يحيط بالقطرة سطح ترابي حاصر للماء كالغلاف له بحيث يبقى القطرة على شكلها في وجه التراب واذا تلاقى قطرتان منها قرباً يخرق الغلافان ويصير الماء في غلاف واحد وياض الزئبق لصفاء المذبة وياض الارضية ومما زججه الهوائية والكبريت دوخانية تخمر بها بخارية تخمر أشد بدأ بالحر حتى حصل فيها دغنية ثم انعدت بالبرد (وتختلف) هذه السبعة باختلاطهما على مزاج معد لذلك الاختلاف فانهم ان كانوا صافين وتم الطبخ (أي تطبخ السبعة) بالزئبق (فان كان الكبريت) مع صفائه ونقاؤه (أبيض) فالحاصل الفضة وان كان أحمر وفيه قوة صباغة (لطيفة غير محرقة) فهو أي الحاصل (الذهب وان) كانا نقيين وفي الكبريت الأحمر قوة صباغة لكن (عقده البرد قبل تمام الطبخ فهو الخارصيني وكأنه ذهب فج) أي في لم يبلغ تمام النضج (وان كان الزئبق) صافياً والكبريت ردياً محرقاً فهو النحاس وان كانا) أي الزئبق النقي والكبريت الردي (غير جيدي المخالطة فالرصاص وان كانا) سماً رديين فان قوي التركيب بينهما والالتئام فهو الحديد والال) أي وان لم يقو التركيب بينهما مع رادتهما (فهو الاسرب) ويسمى الرصاص الاسود (وانت خير بأن القسمة غير حاصرة) بل واز ان يكونا صافين مع يياض الكبريت ويعقده البرد قبل تمام النضج وأن يكون الكبريت صافياً والزئبق ردياً أو بالعكس ولا يكون الكبريت محرقاً الى غير ذلك من الاحتمالات العقلية (وان التكون) أي تكون الاجساد منهما على هذا الوجه لا سبيل فيه الى اليقين ولا يرجح فيه الا الحدث والتخمين) بامارات ضمنية مثل قولهم يدل على ان الزئبق عنصر المنطوقات انها عند الذوبان تكون مثل الزئبق أما الرصاص فظاهر وأما غيره فلانه عند الذوب زئبق أحمر ويدل عليه أيضا ان الزئبق يملق بهذه الاجساد وانه يمكن أن يمد برائحة الكبريت حتى يكون مثل الرصاص فان أصحاب الاكسير يمدون الزئبق بالكبريت انما عادات محسوسة فيحصل لهم ظن بان الامور الطبيعية مقارنة للاحوال الصناعية (وان سلم) تكونها منها وانه على هذا الوجه (فإن تكونها)

(قوله وكأنه ذهب فج) قيل هو جوهر يشبه النحاس يتخذ منه المرايا هو المسمى بالحديد الصيني وقوله يعقده البرد قبل تمام النضج فحينئذ يكون فضة فجأصابها بردها قد وقوله المهوسون بالكيمياء المهوس بالتعريك ضرب من الجنون والمهوس بالسكون الدق كذا في الصحاح وقوله الارواح هي كالزئبق وهذا من مصطلحات أهل الاكسير وقوله وفيه أي في المباحث المشرقية وقوله والرزانة أي الثقل

من غيرها أو منها (على غير هذا الوجه مما لم يعم على امتناعه دليل كيف والمهوسون
 بالكيمياء لهم في الاجساد السبعة (والارواح) التي تفيد الصورة الذهبية والفضية (تفنن)
 لانهم لا يقتصرون على اخلاط الكبريت والزئبق (والكل عندنا للفاعل المختار) بلا احالة
 على شيء مما ذكره كما مر مرارا (القسم الثاني غير المنطوقة) من المادون (وعدم انطرافها
 اما الاين) وفراط الرطوبة (كالزئبق أولا وحيث ان تحلل بالرطوبات كالاملاح والزجاجات
 أولا) تحلل (كالطلق والزئبق) وفي المباحث الشرقية الان اجسام المعدنية اما قوية
 التركيب وحيث ان يكون منطوقا وهو الاجساد السبعة أو غير منطوق اما الغاية وطوبته
 كالزئبق أو الغاية ببوسته كالياقوت ونظائره واما ضعيفة التركيب فاما ان تحلل بالرطوبة وهو
 الذي يكون بلحي الجوهر كالزجاج والنوشادر والشب أولا تحلل وهو الذي يكون دهني التركيب
 كالكبريت والزئبق وفيه أيضا ان الاجساد السبعة متشابهة في انها اجسام ذاتة صابرة منطوقة
 فالذائب يميزها عن الاكلاس والاحجار التي لا تذوب والمبار بما يذوب ويتجز كالشمع
 والقيز والمنطوق مما ليس بمنطوق كالزجاج والمينا فان قيل الحديد لا يذوب وان كان يلين قلنا
 يمكن اذابته بالحيلة ويمتاز الذهب عن اخواته بالصغرة والرزانة والفضة بالبياض والرزانة
 بالقياس الى ما سوى الذهب

هو الفصل الثالث في المركبات التي لها نفس وفيه مقدمة وثلاثة أقسام

المقدمة في تعريف النفس وهي ثلاث * الاولى (النفس) النيابية وهي كال أول لجسم
 طبيعي آلي من حيث يتغذى وينمو فالكمال جنس) يتناول المحدود وغيره لانه عبارة عما
 يتم به النوع اما في ذاته ويسمى كالا أول ومنوطا كصورة السرير مثلا فانها كال للخشب
 السريري لا يتم السرير في حد ذاته الا بها وأما في صفاته كاليابض فانه كال للجسم الابيض
 لا يكمل في صفته الا به ويسمى كالا ثانياً (وبأول يخرج) عن الحد (الكلمات الثانية)
 المتأخرة عن تحصيل النوع في نفسه (كتوابع) الكمال (الاول) المحصل للنوع (من العلم

(قوله المتأخرة عن تحصيل النوع) فان قيل فعلى هذا يلزم أن تكون الامزجة النباتية والحيوانية والانسانية
 كالات أول لعدم تأخرها عن تحصيل تلك الانواع مع أن المزاج لا يسمى نساقنا المراد بالكمال الاول للشيء هو
 ما كان محصلا في نفسه وداخلا في قوامه كما أشار اليه بقوله ما يتم به النوع في ذاته وظاهر أن الامزجة المذكورة
 ليست بداخلة في قوام تلك الانواع وانما هي شروط لتحصلها في أنفسها وقوله أي منوعها المشهور بينهم أن

والقدرة) وغيرها من الصفات المفرعة على تحصل الازواج في ذواتها (وبالجسم يخرج عنه
 (كالجبروتات) أى منوعها (وبالطبيعى يخرج) الجسم (الصناعى) أى يخرج صور الاجسام
 الصناعية (كالسبر والكرمى) فان صورتها لا تسمى نفسا (وبالآلى) يخرج (العناصر)
 أى صورها (اذلا يصدر عنها أفعالها بواسطة الآلات) وكذلك الصور المعدنية فلفظ
 آلى يجوز رفعه على انه صفة للكمال أول أى كمال ذو آلة ويجوز جره على انه صفة لجسم
 أى جسم مشتمل على الآلة وهذا ظاهر وعلى التقديرين فليس المراد بالآلى ان يكون الجسم
 ذا أجزاء متخالفة فقط بل وان يكون أيضا ذا قوى مخلفة كالناذية والنامية وغيرها فان
 آلات النفس بالذات هى القوى وبوسطها الاعضاء (ومنهم من رفع طبيعى صفة للكمال
 احترازا عن الكمال الصناعى) فان الكمال الاول قد يكون صناعيا يحصل بصنع الانسان
 كما فى السبر والصندوق وقد يكون طبيعيا لا مدخل لصنعه فيه قال الامام الرازى وقد جمل
 بعض المتأخرين الطبيعى صفة للكمال الاول هكذا النفس كمال أول طبيعى لجسم آلى وزعم
 ان الكمال الاول قد يكون طبيعيا كالقوى التى هى مبادى الآثار وقد لا يكون كالتشكيلات
 الصناعية وهذا أقرب (وبالحقيقة) يخرج (كل كمال لا يلقى من هاتين الحقيقتين) يعنى
 ان قوله من حيث يتغذى وينمو بدل على ان النفس النباتية ليست كمالا أول للجسم المذكور
 مطلقا بل من الحقيقة المذكورة فيخرج به عن الحد كل كمال لا يلقى من هذه الحقيقة كالنفس
 الحيوانية والانسانية (الثانية) لنفس (الحيوانية وهى كمال أول لجسم طبيعى آلى من جهة
 ما يحس ويتحرك بالارادة) (الثالثة) النفس (الانسانية وهى كمال أول لجسم طبيعى آلى من
 حيث يعقل الكمليات) ويستنبط بالرأى (وقوائد القيود فى هذين الحدين قد ظهرت مما مر
 هذا اذا مرنا كل واحدة من النفوس الثلاث على حدة (وان اردنا تعريف النفس مطلقا)
 أى بمبحث يتناول جميع ما ذكرناه (قلنا) النفس (كمال أول لجسم طبيعى آلى ما يتغذى وينمو
 ومحس ويتحرك لا ارادة أو يعقل الكمليات ويستنبط بالرأى) فان هذا الترديد راجع الى أناس

المجردات أمور بسيطة فى الخارج وان كان بها فصول متنوعة لها فى الذهن لكن المتبادر من الكمال الأول
 ههنا هو النوع الخارجى (قولنا وهذا أظهر) لان كون الجسم ذا آلة ولان الموصوف حيثذ يكون أقرب
 فى اللفظ لكنه لا يناسب أن يكون طبيعى مر فوعا كما هو الأقرب لانه حيثذ يتبع الفصل بالأجنبى بين الموصوف
 والصفة وقوله ذا أجزاء متخالفة فقط والألزم أن تكون المعادن البتة فان لها أجزاء متخالفة مع أنها ليست بالآلية
 اذ ليس لها القوة حافظة

المعرف ومتناول إياها والتحقيق أنه بحسب المعنى تعريفات ثلاثة لتلك الأقسام مع وجازة في
 العبارة (وقد يبرهنها) أي عن الحيات المذكورة على سبيل التردد (بلازم واحد) شامل
 لها (وهو من حيث أنه ذو حياة بالقوة) فيقال النفس كمال أول لجسم طيبي آلى ذي حياة
 بالقوة فقيده الآلى احتراز عن صور العناصر والمادان فانها وان كانت كمالات أولية اجسام
 طيبيية الا انها غير آلية كما مر ويخرج به أيضا النفوس الفلكية على رأى من ذهب الى ان
 لكل فلك من الافلاك نفسا وأما على رأى من ذهب الى ان النفوس للافلاك الكلية فقط
 والافلاك الجزئية كالتاراج والتدوير بمنزلة آلات لها فلا يخرج به فاحتجج الى التقيده الاخير
 لنخرج عن التعريف على المذهبين وذلك لان النفوس الفلكية وان كانت كمالات أولية اجسام
 طيبيية آلية لكنها ليس يصدر عنها أفعال الحياة بالقوة بل يصدر عنها ما يصدر من أفعال
 الحياة كالحركة الارادية مثلا دائما بخلاف النفوس الحوائية فان أفعالها قد تكون بالقوة اذ
 ليس لحيوان في التغذية والتنمية وتوليد المثل والادراك والحركة دائما بل قد يكون كل واحد
 من هذه الافعال فيه بالقوة وكذلك حال النفس الانسانية بالقياس الى ثقل الكليات والاستنباط
 بالآراء وحال النفس النباتية بالنسبة الى ما يصدر عنها فغني قوله ذي حياة انه يصدر عنه
 بعض أفعال الحياة ومعنى قوله بالقوة أن ذلك الصدور لا يكون بالفعل دائما وفسرها الامام
 الرازي بقوله اى من شأنه ان يحيا بالنشوء ويبقى بالغذاء وربما يحيا بالاحساس والتحريك
 ﴿فقييات﴾ على فرائد تحقق بها المرام في هذا المقام (الاول انا شاهد أجساما يصدر عنها

(قوله على سبيل التردد) متعلق بالمذكورة وقوله الى أن لكل فلك من الافلاك أى من الافلاك الكلية
 والجزئية وقوله بمنزلة آلات يعنى أن كل واحد من الافلاك الجزئية ليس له نفس على حدة بل النفس الناطقة
 انما تكون للافلاك الكلية اذ الحركة الارادية تكون بعض أفعال الحياة وانما يخرج الفلك بقوله بالقوة
 بخلاف تفسير الامام رحمه الله فان الفلك على تفسيره يخرج أولا بقوله ذي حياة اذ لا يتصور في الفلك النشوء
 والتغذى وقوله فسرهما الامام أى المعنيين المذكورين أو فسر القولين المذكورين والمآل واحد

(قوله يصدر عنها آثار الخ) الظاهر ان هذا الكلام يشعر ان جميع تلك الآثار صادرة عن تلك الأجسام وكذا
 قوله ففى لمبادى تلك الاجسام مشعر بظاها ان جميع تلك الآثار لها مبادى في الأجسام المذكورة مع أن بعض
 الآثار كالادراك العقلية انما تصدر عندهم من المبدء الفياض فيكون هو مبدء لها ويمكن أن يقال لعل المراد
 بمصدرية الشئ ومبدءية لها ما هو أعم من كونه فاعلا لها ومحلا لها وظاها ان النفس الانسانية محل لادراكها
 وان لم تكن فاعلة لها أو يقال ان النفس الانسانية بمركانها الاختيارية في المعقولات تكون منشأ استعدادات
 موجبة لتلك الادراكات فهذا الاعتبار يجعل هي مبدءا لها

آثار لا على نهج واحد كما ذكرنا) من الحس والحركة والتغذى والنمو وتوليد المثل (وليس ذلك) الصدور عنها (للجسمية المشتركة) بين الاجسام كلها (للتخلف) أى تخلف تلك الآثار من الاجسام الاخر المشتركة اياها في الجسمية (فهى) أى تلك الآثار (لمباد) في تلك الاجسام (غير جسيمتها) وليست هذه المبادئ اجساما والاعاد الكلام فيها بل هي قوى متعلقة بالاجسام (وتسمى نفسا فالنفس) لما اعتبارات ثلاثة وأسماء بحسبها فانها (من حيث هي مبدأ الآثار) المذكورة (قوة وبالقياس الى المادة التي تحملها صورة و) بالقياس (الى طبيعة الجنس التي بها يحصل) ويتكامل (كمال وتعريفا) أى تعريف النفس (بالكمال أولى من الصورة اذ هي) أى الصورة هي (المنطبعة) الحالة (في المادة و) النفس (الناطقة ليست كذلك) لانها مجردة فلا يتناولها اسم الصورة الا مجازا من حيث انها متعلقة بالبدن ويقوم به امكانها قبل وجودها (لكنها) مع مجردها في ذاتها (كمال للبدن كما ان الملك كمال للمدينة) باعتبار التدبير والتصرف وان لم يكن فيها (ولاه) أى الكمال (مقيس الى النوع وهو) أى النوع (اقرب الى طبيعة الجنس) لصفة الجمل بينهما (من المادة التي تقاس اليها الصورة) اذ لاهل بينهما ولا شك ان وضع للنسب الى ما هو اقرب الى الجنس مكانه أولى من وضع المنسوب الى ما ليس اقرب (كيف) أى كيف لا يكون تعريفها بالكمال أولى (والمادة يتضمنها النوع من غير عكس) فاذا دل بالكمال على النوع فقد دل ضمنا على المادة بخلاف ما اذا دل بالصورة على المادة اذ دلالة حينئذ على النوع فالدلالة الاولى اكمل من الثانية (وكذا) تعريف النفس بالكمال أولى (من القوة لانها للانفعال وللقوة الفعل ليست بمعنى واحد) يعني ان لفظة القوة تطلق بالاشتراك اللفظي على معنيين قوة الفعل وقوة الانفعال وللنفس قوة الادراك وهي انفعالية وقوة التحريك وهي فعلية وليس اعتبار أحدهما أولى من اعتبار الاخرى

(قولم ولا شك ان وضع المنسوب) أى وضع الكمال مثلا المنسوب الى ما هو اقرب أى الى النوع الذى هو اقرب الى الجنس مكانه أى مكان الجنس أولى من وضع المنسوب أى من وضع الصورة مثلا المنسوبة الى ما ليس اقرب أى الى المادة التي ليست اقرب الى الجنس كما لا يخفى (قولم اذ دلالة حينئذ على النوع) وذلك لانه المتبادر من اطلاق الصورة هو الصورة الجسمية على ما هو الكثير الشائع أو مطلق الصورة المتناول للصورتين أى النوعية والجسمية وايا ما كان فلا دلالة حينئذ للنوع ولا يتبادر الصورة النوعية من اطلاق اللفظ حتى يتصور هناك دلالة على النوع وقوله وللنفس قوة الادراك وهو مثل القوة النظرية للنفس الانسانية وقوله فتعرف أى تعرف القوة هذه المعرف وقوله اسم لها أى للنفس وقوله فيعرفه أى يعرف الكمال هذا المعرف

ولا يجوز اعتبارهما بما فيفسد الحد بخلاف لفظ الكمال فإنه يتناولهما بمعنى واحد فلا محذور فيه (ولأن القوة اسم لها) أي للنفس (من حيث هي مبدأ النار وهو بعض جهاته) أي جهات هذا المعرف فتعرفه من هذه الجهة فقط (والكمال اسم لها من حيث يتم بها الحقيقة) النوعية المستتبعة لآثارها (فتعرفها من جميع جهاته) ولا ريب في أن تعريف الشيء بجميع جهاته أولى من تعريفه ببعضها . التنبيه (الثاني النفس في بعض الاشياء) كالإنسان (قد تتبرأ عن البدن) بأن تكون مجردة غير حالة فيه (لكن لا يتناول اسم النفس الا باعتبار تدلها به) حتى إذا انقطع ذلك التعلق أو قطع النظر عنه لم يتناوله اسم النفس الا باشتراك اللفظ بل الاسم الخاص بها حينئذ هو العقل (وقد يكون للشيء باعتبار ذاته) وجوهره (اسم وباعتبار تعلقه) وإضافته الى غيره (اسم آخر فإذا أردنا تعريفه من الجهة الثانية فلا بد أن يأخذ فيه المضاف اليه وهي) أي الامور المضاف اليها (وان لم تكن ذاتية لها) أي للاشياء التي أريد تعريفها (في جوهرها فهي ذاتية) لها (من جهة التسمية) وتوضيحه ما في المباحث المشرقية من أن الشيء قد يكون له في ذاته وجوهره اسم يخصه وباعتبار اضافته الى غيره اسم آخر كالفاعل والمنفعل والأب والابن وقد لا يكون له اسم الا باعتبار اضافته الى غيره كالرأس واليد والجناح فمتي أردنا أن نمطبها حدودها من جهة اسمائها بما هي مضافة أخذنا الاشياء الخارجة عن جواهرها في حدودها لانها ذاتيات لها بحسب الاسماء التي لها تلك الحدود . التنبيه (الثالث هذا الحد) الذي ذكره للنفس على الإطلاق (لا يتناول النفوس الفلكية) لان أفعالها ان لم تكن بالآلات كما هو المشهور فقد خرجت عن التعريف بقيد الآلى وان كانت بالآلات كما ذهب اليه جمع فقد خرجت عنه بقيد ذى حيات بالقوة على ما مر وكذا لا يتناولها الحد المستفاد مما ذكرناه في التنبيه الاول (لما عرفت اننا أعطيناها اسم النفس من حيث) يختلف أفعالها (النفوس) الفلكية ليست كذلك (فان أفعالها غير مختلفة بل هي على نهج واحد . والاختلافات المشاهدة فيها مستندة الى تركيب حركات كل واحدة منها على وتيرة واحدة) ولا نعلم رسماً يتناولها) أي ويتناول النفوس الثلاث معا عن النباتية والحيوانية والملكوتية (فانما لو قلنا) النفس ما يكون (مبدأ للأفعال) أي ما يصدر عنه فعل (كان كل قوة

(قولهم وكذا لا يتناولها) أي لا يتناول النفوس الفلكية الحد المستفاد الخ وذلك الحد المستفاد وهو ما ذكره بقوله ما يصدر عنها آثار لا على نهج واحد

كالطبيعة) النصرية والصورة المعدنية (نفسا ولو شرطنا) مع صدور الفعل (القصد خرجت) النفس (النباتية) والحاصل ان الاكتفاء بصدور الفعل يبطل طرد الحد واعتبار اختلاف الافعال يخرج النفوس الملكية واعتبار القصد يخرج النباتية فلم يتحقق عندنا رسم صحيح يتناول النفوس الثلاث فاطلاق النفس على النفوس الارضية والسمائية ليس الا بحسب الاشتراك اللفظي هذا وقد صرح ابن سينا في الشفاء بان كل ما يكون مبدءا لصدور أفاعيل ليست على وتيرة واحدة عادة للارادة فانا نسميه نفسا وهذا المعنى مشترك بين النفوس كلها لان ما يكون مبدءا لأفاعيل موصوفة بما ذكر اما أن يكون مبدءا لأفاعيل مختلفة وهو النفس الارضية أعني النباتية والحيوانية أو يكون مبدءا لأفاعيل على وتيرة واحدة لكن لا تكون عادة للارادة بل واجدة لها وهو النفس الملكية فقد علمنا رسما يتناولها بأسرها (هو القسم الاول في النفس النباتية) سلك في ذكر النفوس أولا وبيان قواها ثانيا طريقة الترتي من الأدنى الى الأعلى فقدم النفوس النباتية (وقواها تسمى طبيعية) بناء على ان الطبيعة تطلق على ما يفعل بغير ارادة وهذه القوى تشترك فيها النباتات والحيوانات كلها (وهي أربع) مخدمومة لأربع أخرى خادمة لها (منها) أي من الأربع المخدمومة (اثنان يحتاج اليهما البقاء الشخص) وتكميله في ذاته (وهي) أي القوة المحتاج اليها لأجل الشخص (الغاذية والنامية) والقياس

(قوله عادة للارادة) الظاهر ان قوله عادة مجرور وان الضمير المستتر فيه راجع الى الوتيرة لا الى الأفاعيل كما بوجه ظاهر عبارته في حاشية شرح التجر يد حيث قال أو يكون مبدءا لأفاعيل تكون على وتيرة واحدة لكن لا يكون عادة للارادة وانما قلنا لا الى الأفاعيل لانه حينئذ يلزم خروج النفوس الملكية عن هذا الرسم وعلى تقدير رجوع الضمير الى الوتيرة كما هو الظاهر يكون اسناد عادة الى الضمير فيه اسنادا مجازيا أو يكون المقصود نفي المجموع ثم ان نفي هذا المجموع ما ينفي كونها على وتيرة واحدة أو بنفي كونها عادة للارادة أو بنفي هذين المذكورين معا فالاول في النباتات والثاني في الافلاك والثالث في الحيوانات وقد خرج عن هذا التعريف الطبائع العنصرية أو المعدنية فان الافعال الصادرة عنها تكون على وتيرة واحدة عادة للارادة وقوله موصوفة بما ذكر أي موصوفة بأنها ليست على وتيرة عادة للارادة (قوله طريقة الترتي) مفعول سلك وقوله يفدوه الضمير المستتر فيه راجع الى الجسم الموصوف بالموصول المذكور والضمير البارز راجع الى الجسم الآخر وقوله الذي هو بالقوة الخ هو مبتدأ وخبره قوله شبيهه وقوله يخجل هذا الفعل في المواضع الثلاثة كان على صيغة بناء المفعول وقوله متره لا يقال رهل لجه بالكسر أي اضطرب واسترخى كذا في الصحاح وقوله وضرورة الموت بالرفع عطفا على وقوفها وقوله بأن القوى الخ متعلق بقوله ثبت وقوله أيضا أي كما أن القوى الجسمانية متناهية وقوله في تحليلها أي تحليل الرطوبة حتى تحل أي تحل الرطوبة وقوله ويحل عطف على قوله فيغلب

النمية الا أنه روى المزوجة فاسند الفعل الى السبب (فالغاذية) التي لا بد منها في بقاء الشخص مدة حياته (تشبه الغذاء بالمتغذي أي تحيل جسماً آخر الى مشكلة الجسم الذي تغذوه بدلاً لما يتحلل عنه) فيتم فعلها بأمر ثلاثة الاول تحصيل الخلط الذي هو بالقوة القريبة من الفعل شبيه بالمضو وقد يحل به عند عدم الغذاء في نفسه أو لضعف الجاذبة الثاني الاثاق وهو أن يلصق ذلك الحاصل بالمضو ويحمله جزأً منه بالفعل وقد يحل به كما في الاستسقاء للحمي فإن الغذاء فيه منبري عن العضو ولذلك يصير البدن مترهلاً أي مسترخياً الثالث أن يجعله بعد الاصلاق شبيهاً به من كل جهة حتى في قوامه ولونه وقد يحل به كما في البرص والبهق (وقد ثبت وقوفها) أي وقوف الغاذية عن فعلها (ضرورة الموت) وحينئذ لفساد المزاج (بأن القوي الجسمانية متناهية) في آثارها (كما تقدم) وفي بعض النسخ وقد ثبت وقوفها بضرورة الموت وبأن القوي الجسمانية يعني ان ضرورة الموت تدل على وقوفها أيضاً وإنما كان ضرورياً لان الرطوبة الغريزية تنتقص بعد بنفس الوقوف وذلك ان الحرارة الغريزية والحرارة الخارجة والحركات النفسانية والبدنية تتعاضد في تحميلها حتى تحل بالكليّة فتغلب اليوسة والرطوبة الغريبة وتنطفئ الحرارة الغريزية كأنطفاء المصباح عند انقضاء الدهن وغلبة الماء ويحل الموت (والنامية) التي لا بد منها في وصول الشخص الى كماله (تداخل الغذاء بين الاجزاء فتضمه اليها فزيد في الافطار الثلاثة بنسبة طبيعية) أي تزيد في تلك الافطار بنسبة تقتضيها طبيعة ذلك الشخص الذي له تلك القوة (الى غاية ما) هي غاية النشو في ذلك الشخص (ثم تقف) عن فعلها (لا كالورم) فانه ليس على النسبة الطبيعية بل خارج عن المجرى الطبيعي (والسمن) فانه قد يكون بعد حال النشو أيضاً كالورم وقدم ما قبل من ان السن لا يكون الا في قطرين ومن انه مخصوص باللحم وما في حكمه دون الاعضاء الاصلية كالهظم ونظائره (وذلك) أي بيان وقوف النامية انه لما كان البدن متولداً من الدم والماء فيروفي الاول رطب (في الغاية فيتأني حينئذ نفوذ الغذاء بين أجزائه بسهولة) (ثم يحف يسيراً يسيراً) ويتسر النفوذ قليلاً (ونفوذ الغذاء لا يكون الا بتدد الاعضاء فاذا جفت) الاعضاء جفافاً كاملاً (لم تقبل ذلك) التمدد فلم يتصور نفوذ الغذاء فيها (فوقت) النامية عن فعلها (ضرورة) وهل تبطل حينئذ بالكليّة أو تبقى ذاتها فيه تردد والغاذية عدم النامية بتحصيل ما يتأق به فعلها وهو ما زاد من الغذاء على بدل ما يتحلل فاذا ساواه الغذاء أو نقص عنه فات محل فعل النامية قالوا والغاذية في الاعضاء متخالفة لما هي فان

غاذية العظم تحيل الغذاء الى ما يشبه وكذا غاذية اللحم وسائر الأعضاء فلو اتحدت طبائهما
 لاتحدت أفعالهما (ومنها) أي من الاربع المخدومة (اثنتان يحتاج اليهما لبقاء النوع) فقط مع
 كون بقاءه محتاجا الى الاولين أيضا بتوسط الشخص (وهما المولدة والمصورة فالمولدة
 تفصل من الغذاء) بعد الهضم الاخير (ما يصلح أن يكون مادة للمثل) أي لمثل ذلك
 الشخص الذي فصلت منه البذر (وهي في كل البدن) كما ذهب اليه بقراط واتباعه فان المنى
 عندهم يخرج من جميع الأعضاء فيخرج من العظم مثله ومن اللحم مثله وعلى هذا فالمنى متخالف
 الحقيقة متشابه الامتزاج لان الحس لا يميز بين تلك الاجزاء وعند ارسطو أن تلك القوة
 لا تفارق الاثنين فيكون المنى المتولد هناك متشابه الحقيقة وفي كليات القانون ان المولدة
 نوعان نوع يولد المنى في الذكر والآخر نوع يفصل القوى التي في المنى أي الكيفيات المزاجية
 لان أجزاءه متخالفة الامزجة فيمزجها تمزيجات بحسب عضو عضو فيخص للمصوب مزاجا
 خاصا وكذا للعظم والشريان وغيرهما وذلك من منى متشابه الاجزاء أو متشابه الامتزاج
 (والمصورة وهي توجد) في المنى عند كونه (في الرحم خاصة تفيد تلك الاجزاء) أي الاجزاء
 المتخالفة الحقيقة أو الاستعداد التي في المنى (الصور والقوى والاشكال والمقادير) التي بها تصير
 مثلا بالفعل بعد ما كانت مثلا بالقوة وهاتان القوتان أعني المولدة والمصورة تخدمهما الغاذية
 وهو ظاهر والنامية أيضا وذلك بأن تعظم الأعضاء وتوسع مجاريها حتى تصير الى الهيئة الصالحة
 للتوليد ولذلك لا يتكون المنى الا بعد عظم الاعضاء (وهذه الاربع تخدمها أربع أخرى)

(قوله لأن الحس لا يميز) متعلق بقوله متشابه الامتزاج وقوله في كليات القانون الخ أي فيه إشارة الى المذهبين
 المذكورين وقوله أي الكيفيات المزاجية تفسير للقوى التي كانت في المعنى (قوله لأن أجزاءه متخالفة
 الامزجة) فكيف يصح ما ذكره من كون أجزاءه متشابهة الحقيقة قلنا يجوز اختلاف أجزاء المنى في الامزجة
 مع كونها متشابهة في الحقيقة لما عرفت أن مزاج كل نوع له عرض عريض فيتصور هناك اختلاف في
 الامزجة مع عدم خروجهما عن ذلك الغرض فهذا الاعتبار يكون بعضه صالحا لان يكون عظما وبه منه صالحا لان
 يكون لهما الى غير ذلك وقوله فيمزجها أي يمزج ذلك النوع من المولدة تلك الأجزاء تمزيجات بحسب عضو عضو
 الخ وقوله تفيد فاعل هذا الفعل هو الضمير المستتر راجع الى المصورة ومفعوله الأول هو قوله تلك الأجزاء
 بمفعوله الثاني هو قوله الصور وقوله جعلها أي جعل هذه الأربع الأخرى وقوله لانها أي لان هذه الأربع
 أخرى وقوله كما رأى مرآنا من قوله وهاتان القوتان الخ وقوله فيجب أن تكون أي حركة الغذاء وقوله
 حتى تخرج أي المعدة وقوله عن قريب تفسير في المعنى لقوله بعيد وهو تصغير بعد وقوله يليق به أي بذلك العضو

جعلها خدمة للاربع السبابة كلها لانها تمدم الغاذية الخادمة للنامية مع كونها خادمتين للباقيتين كما مر (الاولى الجاذبة وهي التي تجذب المحتاج اليه) من الغذاء (وتدل على وجودها وجوه) خمسة * (الاول حركة الغذاء من الفم الى المعدة ليست طبيعية والالامتنع) تحركه (الى جهة العلو) بل كان يجب ان يتحرك الى السفلى وحده لكونه ثقيلًا (والتالى باطل اذ قد يزدرد) أى يتلع (المتكس) الغذاء ابتلاعاتًا وحينئذ تكون حركته الى علو (ولا ارادية اما من الغذاء فاذا لامر له) فلا يتصور منه ارادة (واما من المفنذى فاذا قد ينقلب الغذاء من الفم الى المعدة عند شدة الحاجة اليه بلا ارادة) من المفنذى (بل قد يريد الانسان منعه) ليمضنه (فيغلبه) الغذاء وينجذب الى داخل فوجب أن تكون قسرية فلا بد من قاسر وهو اما دفع من فوق بان يقال الحيوان يدفعه باختياره وقد ظهر بطلانه واما جذب من تحت وهو أن يجذبه المعدة بقوة جاذبة فيها وهو المطلوب * الوجه (الثانى انه متى تغذى الانسان بغذاء ثم يتناول بعده شيئًا) حلوا واستعمل القى * وجد آخر ما يخرج بالقى * الحلو وليس (ذلك) الا لجذب المعدة له (أى للحلو) الى قمرها) بواسطة محبتها اياه طبعًا (واذا تناول) الانسان دواء (صرا كرها فالمرئى والمعدة يرومان نفضه ونفذه ولا يزدرد انه لا يبسر فربما اندفع بالقى * بلا اختياره) الوجه (الثالث قد تصعد المعدة لجذب الغذاء في بعض الحيوان) القصير المرئى (كالتمساح حتى تخرج) عند الاغتذاء بحيث تلاقى فيه لكونه واسعا وما ذلك الا لشوقها الى اجتذاب الغذاء فدلّت هذه الوجوه اثلاثة على ان في المعدة قوة جاذبة * الوجه (الرابع الرحم بعد) انقطاع (الطمث) عن قريب (اذا خلا عن الفضول يشتد شوقه الى اللين حتى يحس كأنه يجذب الاحليل الى داخله جذب المحجمة الدم) الى داخلها وقد سمي بعضهم الرحم حيوانا مشتاقا الى اللين فثبت بهذا الوجه وجود الجاذبة في الرحم * الوجه (الخامس الدم يكون في الكبد مخلوطًا بالفضلات الثلاث) أعني البلغم والصفراء والسوداء (ثم تتمايز) تلك الامور المختلطة (وينصب الى كل عضو نوع من الرطوبة يليق به فلولا ان في كل عضو قوة جاذبة لتلك الرطوبة الثلاثة به) لا تمتنع ذلك (التمايز والنصب الى كل رطوبة الى عضو على حدة دائما أو كثيرا وهذه حجة واضحة على وجود القوة الجاذبة في جملة الاعضاء * الثانية * من الاربع الخادمة) (الماضمة وهي تمد الغذاء الى أن يصير جزأً بالفعل) من المصو (فهي غير الغاذية اعني صيرورتها) أي أعني القوة التي تقتضى صيرورة الاغذية (جزأً بالفعل) من الاعضاء وفي كليات القانون

وأما الهاضمة فهي التي تحيل ما جذبه الجاذبة وأمسكته الماسكة الى قوام . ميثا تفعل القوة الغيرة فيه والى مزاج صالح للاستحالة الى الغذائية بالقمل قال الأمام الرازي هذا الكلام نص في ان القوة الهاضمة غير القوة الغاذية ويؤيده انه جعل الغاذية مخدومة للقوي الاربع التي منها الهاضمة فلتتكام في الفرق فنقول اذا جذبت جاذبة عضو شيئا من الدم وأمسكته ماسكته فلادم صورة نوعية واذا صار شبيها بالمضو فقد بطلت عنه هذه الصورة وحدثت صورة أخرى عضوية فهناك كون للصورة المضوية وفساد للصورة الدموية وانما يحصلان اذا كان هناك من الطبخ ما لاجله ينتقص استمداد المادة للصورة الدموية ويستبد استمدادها للصورة المضوية الى ان تزول عنها الاولى وتحدث فيها الاخرى فهنا حالتان أحدهم ما سابقة وهي تزايد استمداد قبول الصورة المضوية والاخرى لاحقه وهي حصول هذه الصورة فلحالة الاولى فعل القوة الهاضمة والثانية فعل القوة الغاذية وهذا معني قوله (وهي) أى المضم الذي هو فعل الهاضمة (استحالات ما) واقعة (بين تمام فعل الجاذبة وابتداء حصول فعل الغاذية التي هي كون ما) أعني حصول الصورة المضوية ثم اعترض الامام عليه أولا بما أشار اليه المصنف بقوله (ويمكن ان يقال المحرك الى مشابه المضو هو القوة الموصلة اليه) وتقريره على ما في المباحث المشرفية أن القوة الهاضمة محرك للغذاء في الكيف الى الصورة المشابهة لصورة المضو وكل ما حرك شيئا الى شئ آخر فهو الموصل الى ذلك الآخر فيكون الفاعل للفعلين قوة واحدة أما الصغرى فظاهرة اذ لا معني لالهضم الا التحريك عن الصورة الغذائية الى الصورة المضوية وأما الكبرى فظاهرة أيضا لان ما حرك شيئا الى شئ كان التوجه اليه غاية للمحرك والمضي بكونه غاية ان المقصود الاصل هو فعل ذلك الشئ وقد اعترف ابن سينا بذلك حيث احتج على ان بين كل حركتين سكونا فقال محال أن يكون الواصل الى حد ما واصل الى بلا علة موجودة موصلة ومحال أن تكون هذه العلة غير التي أزيلت عن المستقر الاول هذا كلامه وهو يقتضي انه لما كان المزبل عن الصورة الدموية هو الهاضمة وجب أن يكون الموصل الى المضوية أيضا الهاضمة فهي الغاذية لا غير واعترض ثانيا بما ذكره المصنف بقوله (كيف والمراد بالقوة هنا المدة) للمادة لفيضان الصورة عليها

(قوله واعترض ثانيا) أى اعترض الامام ثانيا وقوله وقال ابن سينا عطف على قوله لم يذكر أى ولذلك قال ابن سينا وقوله والاظهر وانما قال والاظهر ولم يقل والنظائر أو والصواب لأن عدل اربعة من الغاذية يتضمن عدل الهاضمة

(والمفيض) لها وهو (واهب الصور و) القوة (الهاضمة هي المفيدة) يطبخها ونضجها
 (للاستعدادات المختلفة بالتمرة) أى الشدة (والغضب التى من جعلها مايمد) المادة (لفيضان
 الصورة العضوية وتلك) القوة المفيدة لهذه الاستعدادات (مغنية عن قومي أخرى في الاعضاء)
 لانه اذا تم الاعداد وكن الاستعداد فاضت الصورة ونمت التغذية فاذا لافرق بين
 الهاضمة والغاذية ولذلك لم يذكر جالينوس) فى شئ من كتبه (الغاذية) سوى هذه الاربع
 التى سميناهم الخوازم (وقال ابن سينا) بل المسمى على ما في المباحث (الغاذية أربع) وعد
 هذه (الاربع منها) والإظهار أن يقال وعد الهاضمة منها حيث قال فى باب القوى والأفعال
 والأرواح من كتاب المائة الغاذية أربع الجاذبة والماسكة والهاضمة وهى التى تغير الغذاء وتجعله
 شديدا بالعضو المغتذى والرابعة الدافعة (واعلم) أن الغذاء مركب من جوهرين أحدهما صالح
 لأن يشبه بالمتغذى والثانى غير صالح له و (ان الهاضمة كما تعد الغذاء الصالح للجزئية) على
 ماسر (تعد الفضل) الذى لا يصلح للتشبيه (منه) أى من الغذاء (للدفع بتريق الغليظ)
 حتى يدفع (وتغليظ الرقيق) فانه قد يتشربه جرم العضو لرقته فلا تندفع تلك الاجزاء المتشربة
 فيه فاذا غلظ لم يتشربه العضو واندفع بالكابة (وتقطيع اللزج) فانه يلتزق بالعضو فلا يدفع
 الا اذا قطع والاعداد الصادر من الهاضمة (اما بذاتها كما فى الجوارح) مثل البازى فان
 حرارتها تذيب الغذاء الوارد عليها بلا احتياج الى ماء وفي الحية فانها رباتاً كل التراب وتجعله
 كيلوسا من غير استعانة بماء وفي الجمل فانه يأكل أيا ما نباتا يابس ولا يشرب ماء (أو بمخالطة
 رطوبة) مائة (كما فى الأدمى) وأكثر الحيوانات ثم لا هضم) الذى هو فعل الهاضمة (مراتب
 أربع * الاولى فى المعدة بان تجمل الغذاء كيلوسا وهو جوهر كماء الكشك التخين فى بياضه
 وقوامه وهذه المرتبة بتدئى فى الفم لاتصال سطحه بسطح المعدة) حتى كأنهما سطح واحد
 على طريقة السطح الباطن من القرع الذى له عنق طويل ورأس مدور (ولذلك تفعل الحنطة

من الغاذية أيضا لکن مع انضمام زيادة لاحتياج اليها ههنا وتلك الزيادة هى عند الثلاثة الأخرى من الغاذية وقوله
 بتريق الغليظ متعلق بقوله تعد الفضل أما تريق الغليظ فكفى البول والعرق وأما تغليظ الرقيق فكفى الغائط
 والقيء (قولم الضين) صفة ماء الكشك وليس صفة الكشك كناية وهم وقوله فى بياضه متعلق بالتشبيه فى قوله
 كماء أى هو شبيه فى بياضه بماء الكشك والدمامل جمع دمل بتشديد الميم وهو القرح وقوله كماء صفاة وهى آلة
 التصفية وقوله طرفه الخارج أى الخارج من الكبد ويتضاءل يقال رجل متضاءل أى شئت دقيق وقوله هذا
 العرق أى العرق الكبير

المضوغة في انضاج الدمايل مالا تفعله المطبوخة منها) ولا المدقوقة المخلوطة بالريق فدل ذلك على استحالة كیفيتها بالمضغ * المرتبة (الثانية في الكبد فان الغذاء) بعد ما صار كيلوسا (اذا اندفع كیفه الى الامعاء للدفع انجذب لطيفه من المعدة ومنها) أي ومن تلك الامعاء التي اندفع اليها الكثيف مختلطا باللطيف (الى الكبد بطريق ماسار يتاوهي عروق) دفاق (صلبة ضيقة) تجاوزتها واصلة بين الكبد وآخر المعدة وجميع الامعاء (كالمصفاة قالوا واذا اندفع الى ماساريقا صار الى العرق المسمى باب الكبد وهو عرق كبير يتشعب كل واحد من طرفه الى شعب كثيرة دقيقة تشعب طرفه الخارجي يتصل فروعها بفوهات الماساريقا وشعب طرفه الآخر تتصغر وتتضائل وتدق جدا في الانشعاب والانقسام وتنفذ في الكبد بحيث لا يخلو شيء من أجزائه عن شعب هذا العرق فاذا نفذ لطيف الكيلوس فيها صار كل الكبد ملاقيا لكله (فينطبخ فيها) أي في الكبد انطباخا تاما ويصير كيموسا (وتتميز الاخلاط الارامية) المتولدة هناك بعضها عن بعض (وذلك لان الاجزاء اللطيفة النارية منه) أي ما كان من أجزائه لطيفا فيه نارية أي حرارة ويس (تتجاوز نضجه) وتميل الى الاحتراق (وتختلفه يملوها) أي وتختلف ما يتجاوز نضجه يملوها سائر الاجزاء الغذائية (كالرغوة وهي الصفراء فيها حرارة) لما مر من أن فاعل الحرارة الحرارة المفرطة وحاملها الجسم اللطيف قالوا والطبيعي من الصفراء رغوة الدم وسببه التفاعل هو الحرارة المعتدلة وأما المحترق منها ففاعله الحرارة النارية في الغازية (و) الاجزاء (الكثيفة الارضية) أي التي فيها برودة ويس (اما لطبعها واما لشدة احتراقها وصيرورتها الى طبيعة الرماد يرسب فيها) أي في الاجزاء الغذائية (كالسكر وهي السوداء وفيها حموضة) قالوا والطبيعي من السوداء عكر الدم وطعمه بين الحلاوة والمفوصة وما ينصب منها الى فم المعدة ليدغدغها ويذبه على الجوع حامض

(قولهم ويصير كيموسا) قيل هذا اللفظ سرياني بمعنى الخلط سواء كان صالحا لأن يحصل منه ما ينبغي للبدن أو لم يكن صالحا لذلك بل كان فاسدا في نفسه وقوله منه أي من الغذاء وكلمة من ههنا تبعية وقوله وأما المحترق منها أي من الصفراء وقوله ترسب فيها أي تسفل فيها والمكرد ردى الزيت وغيره ودردى الزيت ما يبق في أسفله كذا في الصحاح وقوله الى المرتين أي الى الصفراء والسوداء وهو يروى بضم الميم وتشديد الراء على أن يكون فيهما مرارة في الجملة لان الحرارة أو المفوصة لا تخلو عن مرارة ما وقد يروى بكسر الميم وتشديد الراء أيضا على تغليب الصفراء على السوداء اذا المرة هي الصفراء وقوله الواجب له الضمير في له راجع الى مزاجه أي مزاج كل واحد والضمير في يصلح راجع الى كل واحد أيضا وقوله من جانب الخدب أي الجانب الخدب للكبد

أعفص وسببه الفاعلى حرارة معتدلة وأما المحترق فيها ففاعله حرارة مجارزة عن الاعتدال والسبب المادى للسوداء هو الشدبد الغليظ القليل الرطوبة من الاغذية (ومابقى بينهما) أي بين الرغبة والمكر (منه ماقدتم نضجه وهو الدم وهو حلو) أي مائل الى الحلاوة فيكون حلوا بالتميل الى المرتين (ومنه ما هو نج) أي في لم يطبخ انطباخا تاما (بعد كانه دم غير تام النضج وهو البلم وفيه حلاوة ما) لكونه دما غير نضيج (وكما كان) البلم (أقرب الى النضج كان أحلى) لزيادة قرب حينه من الدم (وكل واحد من هذه الاربعة اما طبيعي واما غير طبيعي وذلك) أعنى كونه غير طبيعي (اما لتغير مزاجه في نفسه عن الاعتدال الواجب له الذي به يصلح لان يصير جزءا) من الاعضاء (واما لمخالطة مغالط) اياه من اخلاط آخر غير طبيعية أو رطوبة غريبة ترد عليه من خارج (ولها) أي للاخلاط الغير الطبيعية (اسماء يعرفها الاطباء لسانا) ههنا (ليانها) فان اشتهت أن تعرف تفاصيلها فارجع الى الكتب الطبية * المرتبة (الثالثة في العروق فان الاخلاط الاربعة) بعد تولدها في الكبد تنصب الى العرق النبات من جابه المحذب المسمى بالاجوف المقابل للعرق النبات من مقعره المسمى بالبائ ثم (تندفع) الاخلاط (في العروق) المتشعبة من الاجوف (مختلطة) بمضها ببعض (وفيها) تنهضم الاخلاط ثم ضاها تاما فوق ما كان لها في الكبد وهناك (يتميز ما يصلح غذاء لكل عضو) عضو (فيصير مستمدا لان تجذبه جاذبة العضو) * المرتبة (الرابعة في الاعضاء فان الغذاء اذا سلك في العروق الكبار الى الجداول ثم) منها (الى السواقي ثم الى الرواضع ثم الى العروق الليفية ترشح) الغذاء (من فروعها) أي فروعها الليفية الشعرية (على الاعضاء وحصل لها في الاعضاء كل عضو) أي حصل غاذية كل عضو للاغذية

(قوله الى الجداول) هي في اللغة الانهار الصغار والمراد هنا العروق المتوسطة بين الكبار والسواقي أي هي متوسطة بينهما في الغلظ والدقة والسواقي من السقاية جمع ساق وهي العروق المتوسطة بين الجداول والرواضع وهي أعنى الرواضع من الرضاع جمع راضع أو رضيع وهي ههنا العروق المتوسطة في الغلظ والدقة بين الجداول والليفية وقوله ترشح جواب اذوالجمله الشرطية خبران في قوله فان الغذاء وقوله غاذية كل عضو إشارة الى أن المضاف مقدر في كلام (المص) رحمه الله وقوله للاغذية إشارة الى أن الضمير في لما راجع الى الأغذية التي دل عليها اسناد لترشح المذكور الى الغذاء المذكور وقوله عليها أي على الاعضاء وقوله التشبيه منصوب على أنه مفعول حصل بتشديد الصاد وقوله به أي بكل عضو وقوله كنى الذبول أي كافي الذبول وقوله في الاستسقاء صلة الاخلال وقوله في الاصلاق خبران وكذا الكلام في الذبول في تحصيل بدل ما يتحلل وكذا في البرص والبهق وفي التشبيه الخ وقوله وهو الاكثر أي البول هو الاكثر من المرتين

المرشحة عليها (التشبه به التصاقاً وقد يحل به كفى الذبول ولونا وقد يحل به كفى البرص والبهق وفي القوام وقد يحل به كفى الاستسقاء اللحمي) والصواب الموافق للمباحث المشرقية ما قدمناه من ان الاخلال في الاستسقاء اللحمي بالالتصاق وفي الذبول في تحصيل بدل ما يحل وفي البرص والبهق في التشبه من حيث القوام والماهية * (تنبيهان) الاول ان لكل مرتبة من مراتب المضم فضلاً لا يصلح أن يصير جزءاً من المغتذي فيحتاج الى دفعة (فلأولى التي في معدة (الثفل) الذي يندفع من طريق الامعاء (والثانية) التي في الكبد البول وهو الاكثر (و) الباقي (المرئان السوداء والصفران) المندفعتان من الطحال والمرارة (والثالثة) التي في العروق (الرطوبة المائية المندفعة بالبول والابخرة التي تصير عرقاً) وجعل البول فضلة للمرتبة الثالثة مخالف لما في المباحث المشرقية والمشهور فيها بين الاطباء) وللرابعة (المني ولذلك) أي ولكونه فضلاً للمضم الاخير المبدأ بصيرورة الغذاء جزءاً من المغتذي بالفعل بل من أعضائه الاصلية المتكونة من المني (يضصف استفراغ القليل منه ما لا يضصف مثله) أي مثل ذلك الاضفاف (استفراغ اضمافه من الدم) أو سائر الاخلاط وذلك لان استفراغه يورث وهنا في جواهر الاعضاء الاصلية المتولدة من المني دون غيره من الاخلاط * التنبيه (الثاني) الغذاء ما يقوم بدل ما يحل من الشيء بالاستحالة الى نوعه ويقال لما هو غذاء بالفعل وبالقوة القريبة والبعيدة) هذه العبارة توهم ان للغذاء معاني أربعة وعبارة الامام الرازي في كتابه هكذا الغذاء هو الذي يقوم بدل ما يحل عن الشيء بالاستحالة الى نوعه وقد يقال له غذاء وهو يمد بالقوة غذاء كالخنطة ويقال له غذاء اذا لم يحتاج الى غير الالتصاق في الانقصاد

(قوله مخالف لما في المباحث المشرقية) أي المناسب له ولما هو المشهور بينهم أيضاً هو أن يذكر البول فضلة للمرتبة الثانية على ما ذكره الشارح آنفاً وقوله القليل منه أي من المني وقوله نصب على أنه مفعول مطلق وقوله استفراغ بالرفع على أنه فاعل لا يضصف (قوله بدل ما يحل) بالنصب على أنه مفعول فيه أو مفعول له أي يقوم مقام ما يحل أو يقوم بدله لا ما يحل ولك أن تجعل قوله يقوم من الافعال الناقصة أي يصير بدل ما يحل (قوله ولم يشبهه) عطف على قوله لكان أظهر وهنا بحث ظاهر وهو انه كيف لا يكون أربعة مع أن المراد من قوله الذي يقوم الخ هو الذي من شأنه أن يقوم الخ سواء قام بالفعل أو بالقوة القريبة أو البعيدة وهذا معنى اعم بحيث يتناول المعاني الثلاثة وللنظر الى هذا المعنى لم يذكر الامام الفاء بل قال وقد يقال له الخ وقد مر نظيره في تقسيم العلوم حيث قال هناك أي من شأنه أن يعلم فيتناول المعلوم بالفعل والمعلوم بالقوة وقوله بحيث متعلق بقوله اجتوارها وقوله القواقر هي أصوات البطن وقوله احساء الحس تمر مخلوط بلبن أو دهن

ويقال له غذاء عند ماصار جزءاً من الممتدئ تشبيهه بالفعل فقوله وقد يقال له تفصيل لما
قبله بلا شبهة فلو كان بالفاء لكان أظهر ولم يشته على أحد ان معانيه ثلاثة (والمشهور) فيما
بين الاطباء (ان البسيط لا يصير غذاء) للاحيان (ولا برهان عليه) بل فيه اشكال اذ لا
شك ان النبات يجذب الماء الى نفسه ويصير ذلك الماء جزءاً منه فلم لا يجوز مثله في الحيوان
* (الثالثة) من الاربعة الخادمة (الماسكة وهي) القوة (التي تمسك الغذاء ويثما تفعل فيه
الهاضمة فعلها) فالانسب أن يقدم ذكرها على الهاضمة كما فعله الامام الرازي وابن سينا
وكأنه انما أخرها لاختذه الهاضمة في تفسيرها (ويثبتها) أي يثبت وجود الماسكة (في المعدة
احتواءها على الغذاء من كل الجوانب) وليس ذلك لامتلاء المعدة فانها تحتوي (وان قل
الغذاء بحيث ليس بينهما فضاء) أصلاً (واذا ضعفت المعدة لم يحصل) ذلك الاحتواء
المذكور فلا يحسن المضم (وان كثر الغذاء) مع ضعف المعدة (حصت القرائر) والنفع
ببطء الاستمرار (وبالتشريح نشأه) هذا موجود في بعض النسخ ومعناه ما ذكره الامام
في المباحث المشرقية من ان اذا أعطينا حيواناً غذاء رطباً كالاشربة والاحساء الرقيقة وشرحنا
في ذلك الوقت بطنه وجدنا معدته محتوية عليه من كل جانب قال ووجدنا البواب منطبقاً
بحيث لا يمكن أن يسيل منه شيء من ذلك الغذاء الرطب ولو ان حيواناً تناول عظماً أعظم
من سعة البواب فانه يندفع فلما رأينا الرقيق الذي من شأنه النزول غير نازل والكثيف الذي
ليس من شأنه النزول نازلاً علنا ان هناك قوة تمسك شيئاً غير شيء (و) يثبتها (في الرحم
احتواءها على الزرع) الذي هو الولد وأطواره (بحيث لا ينزل) ولو شق الحيوان الحامل من
أسفل السرة الى جانب الفرج وكشف عن الرحم برفق لوجد الرحم منضمة من جميع
الجوانب منطبقة الفم بحيث لا يمكن أن يدخل فيه الميل فلو لم يكن في جواهر الرحم قوة
تمسكه لما كان الامر كذلك وأيضاً جرم المني يقتضي بطبعه الحركة الى أسفل فلو لا ان في
لرحم قوة تمسكه لما وقف (وكذلك) يثبت بهذا الطريق القوة الماسكة (في الاعضاء) كلها
فانها تمسك الرطوبات التي هي أغذيتها (وبالجملة فلما رأينا الرقيق والثقيل) أي الجسم الجامع
بين الرقة والثقيل كالمشروبات والاحساء الرقيقة في المعدة على ماسر والمني في الرحم والاخلط
في الاعضاء (الذي من شأنه النزول لا ينزل و) رأينا (خلافه) أي الغليظ الخفيف (الذي
ليس من شأنه النزول) كالمظم الكبير الحجم الخفيف الوزن على ما تقدم (ينزل علنا ان

(غنة أى في كل واحد من المعدة والرحم والاعضاء) (قوة ماسكة • الرابعة) من القوى الخادمة (الدافعة اما للغذاء الملبأ للمضو اليه) فتعين بدفعها جاذبة العضو في جذب الغذاء (واما للفضل عنه) فان الدم الوارد على الاعضاء مخلوط بالاخلاط الثلاثة فيأخذ كل عضو مايلائه ويدفع ماينافيه ولولا دفعه اياه لم يخل شئ من الاعضاء عن الاخلاط التي نفسه (و) أيضا (يجده) ترك هذه الكناية أولى أى يجد (كل أحد من نفسه عند التبرز) اذا كان البراز معتقلا وكان في الامعاء فضل لداغ (كأن معدته واما ماءه) وسائر احشائه (تتزعج) من موضعها وتحرك الى أسفل لدفع الفضل حتى انه ربما انخلع الماء المستقيم عن موضعه لقوة الحركة الدافعة بمنزلة مايعرض له في الزحير (وبديل عليه) أيضا (التي من غير اختيار ومانراه) حينئذ (في المعدة من الانزعاج عن موضعها) الى فوق بحيث يحرك معها عامة الاحشاء (و) كذا يدل عليه (سائر الاستفراغات البخرانية وغيرها) اذ لابد لها من دافع يدفعها (فبها اثبات تعدد القوى وتغايرها) بالذوات على رأى الحكماء (بناء) أي مبني (على أصلهم الى من ان الواحد لا يصدر عنه الا واحد ولا جاز أن يستند الكل) أى جمع الافعال المذكورة (الى قوة واحدة) بالذات (وقد ثبت) فيما مر (ضعفه) أي ضعف هذا الاصل وفساده فلا يصح ما بني عليه من تعدد القوى وتغايرها (ثم) ان سلطنا صحته قلنا (شرطه عدم تعدد الآلات والقوايل) ذم تعددها يجوز أن يصدر عن الواحد أشياء متكررة اتفاقا (وانه) أى عدم تعدد الآلة والتقابل فيما نحن بصدد (غير معلوم) بجاز حينئذ أن لا يكون هناك القوة واحدة تجذب الطعام بالة ونمكة باخرى وتمضمه بثالثة وتدفع الفضل بالة رابعة وتورد الغذاء تارة أكثر من المتحلل وتارة أنقص أو مساويا فلا تعدد في هذه القوى الا بالاعتبار (وما يقال) في بيان تعدد القوى (انا نرى المضو قويا في أحديها) أى احدي القوى (وضعيفا في الاخرى) منها (فرها) أصران (متغايران) قطعا لامتناع اجتماع المتنافين في ذات واحدة (ضعيف لجواز أن يكون ذلك) الاختلاف في المضو (لضعف الآلة

(قوله الدافعة) جعل الالف واللام ههنا بمعنى التي تدفع الغذاء اليه أى الى العضو وقوله للفضل أى التي تدفع الفضل عنه أى عن العضو عند التبرز رأى عند التغير وقوله فضل لذاع أى فضل موجب وقوله وسائر احشائه أى الأمور التي هي في جوفه وهو من الحشو والماء بكسر الميم وهو مفرد والجمع الامعاء والزحير بالزاي المجمة والماء المهمله وهو استطلاق البطن والاستفراغات البخرانية هي التي حصلت بشدة الحر

واختلاف فيها) لا يصف وقوة في ذات القوة (ثم) نقول في ابطال القوى لاسباب القوة
المصورة كما زعموه ان (من تأمل في عجائب الافعال الحادثة في علم الطبيعة) من النباتات
للمخالفة الانواع والحيوانات المتباينة الخفايا (البالغة) تلك الافعال العجيبة (من الاتقان)
والاحكام (أقصى الغاية وكان) ذلك التأمل (واجما الى فطنة وانصاف باقيا على فطرة الله
تعالى التي فطر الناس عليها) من الذكاء والميل الى الصواب (لأنهم بصيرته التقليد) من أهل
الاهواء (ولم يكن أسيرا في مطبوعة الوهم) أي في سجنه بأن لا يقلب وهمه على عقله (علم)
ذلك التأمل (بالضرورة أنها) أي تلك الافعال العجيبة البالغة تلك الدرجة العالية (لا يمكن
ان تستند الى قوى بسيطة) أو مركبة (عديمة الشعور) بما يفرض صادر عنها (سيما ما يحدث)
في الحيوانات (من الصور) والاشكال والتخطيطات المقدارية والاضاع الثلاثة (في الرحم
وما يفاض) فيه (من الصور) النوعية (والقوى) التابعة لها (على تلك المادة المتشابهة الاجزاء)
على الرأي الاصول (وما يراعى فيها) أي في تلك الامور الحادثة والمفاضلة (من) حكم
و (مصلح قد تحيرت فيها الارحام وعجزت عن ادراكها) العقول و (الافهام قد بلغ المدون
منها) أي من تلك الحكم والمصلح (مما علم) في الكتب التي دوت فيها منافع أعضاء
الحيوانات واشكالها ومقاديرها وأوضاعها (خمس آلاف وما لا يعلم) منها (أكثر) مما علم
كما لا يخفى على ذي حدس كامل (وعلم) ذلك التأمل أيضا (علما ضروريا لا يشوبه ريب ولا
يحتمل القيقض بوجه) من الوجوه (أنها) أي تلك الافعال المذكورة (لا تصدر الا عن
علم) كامل علمه (خير) بواطن الاشياء وما يخفى منها (حكيم) يتقن أفعاله مطابقة للمنافع
التي يتصور ترتيبها عليها (قدير) على كل ما تعاقبت به مشيئته بعد علمه المحيط (كما نطق به
الكتاب) الكريم (في عدة مواضع في معرض الاستدلال) على عظمة الصانع وكماله منها
قوله تعالى هو الذي يصوركم في الارحام كيف يشاء فدل إرادته في معرضه على أنه علم

(قوله ولم يعلم) بكسر الميم من التعمية وبصيرته مفعوله والتقليد فاعله وقوله من أهل الاهواء حاله من الضمير
المستتر في قوله لم يعلم فيكون الحال هنا قيد للنفي دون والمطمورة الحفرة فلذا فسرهاب بالسجن وقوله علم خبران
والتخطيطات يروى بالحاء المهملة والطاءين المهملتين من حط الرجل أي زل قصط الشيء جعله في منزله
ومرتبة من جهة مقداره ووضع شكله وقدير بالطاءين فعنى تحطيط الشيء أن يعطى حظوظها من
المقدار والوضع والشكل وقوله على الرأي الاصول يعنى أن المختار في المنى كونه متشابه الاجزاء لا كونه
متخالف الاجزاء وعلى هذا فاسناد أطواره الى الفاعل المختار العليم الحكيم يكون أظهر

ضروري يستدل به على غيره هذا هو الحق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه
(على ان في الاعتراف بالتفاعل المختار) واسناد الاشياء اليه ابتداء كما مررت اليه الاشارة
مرة بعد أخرى فائدة جلية هي ان فيه (لمندوحة عن كثير من) أمثال (هذه التمهلات
التي يكذبها العقل الصريح ويأبأها الذهن الصحيح ولا يقبلها طبع سليم ولا يذعن لها ذهن
مستقيم ربنا لا نزع قلوبنا بمد اذهديتنا وحب لنا من لدنك رحمة انك أنت الوهاب) منك
البداء واليك المآب ﴿تبيينان﴾ آخران على أمرين متفرعين على ثبوت القوى وتمددتها
(الاول قالوا وهذه) القوى (الاربع) الخادمة للاربع الاولي (تخدمها الكيفيات الاربع فاشد
القوى حاجة الى الحرارة الماضية) لان الهضم عبارة عن احالة الغذاء في الكيف وهي لا تحصل
الا بتفريق الاجزاء الغليظة وجمع الاجزاء الرقيقة ولا يحصلان الا بحركة مكانية ففعل
الماضمة حركتان كيفية وايضية وكل واحد من الجذب والدفع حركة واحدة ايضية والامساك
وان لم يكن في نفسه حركة بل هو منع عن الحركة الا أنه لا يحصل الا بتحريك الليف المورب
الى هيئة الاشتمال فلا بد فيه أيضاً من الحركة الايضية واذا ثبت ان افعال هذه القوى لا تتم
الا بالحركة ولا شك ان البرودة مميتة مخدرة فلا ينفع بالذات شيئاً من القوى بل هي محتاجة
في افعالها وحركاتها الى الحرارة التي تعاونها فما كانت الحركة فيها أكثر كالمماضمة كانت
حاجتها الى الحرارة أشد (ثم الجاذبة) لانها تحتاج الى حركات في الاين كثيرة قوية قالوا
والاجتذاب اما بفعل القوة كما في المغناطيس واما باضطراب الخلاء كاجتذاب الماء في الزواقات

(قوله تخدمها الكيفيات الأربع) هذه الكيفيات الأربع تخدم تلك القوى الأربع سواء كانت هي حاصلة
في محال تلك القوى وهي الكيفيات الغريزية أو حاصلة في الأغذية أو في الهواء لكن لو كانت هي في غاية
لا فراط تكون مضرة كما في برودة الأفيون وحرارة الصيف في بعض المواضع الفائرة وقوله حركتان الخ كيفية
اسخه وهي اسخالة الغذاء في الكيف على ما أشير إليها آنفاً وقوله الليف المورب هو من باب التفعيل يقال ورب
لعرق أي فسد والمراد ههنا هو الليف المرخي المرسل وقوله المستنة من امته أي جعله متيناً صلباً وقوله مخدرة بانحاء
لجملة أي مؤدية للسكلان والفتور وفي بعض النسخ بالماء المهمة يقال حدر جلد الرجل أي ورم بكسر الراء
احدثته انا الحارة مغلفة للأغذية ومخلخلة لها وقوله في الزواقات وقدم تفسير الزواقات في آخر مباحث
كان في مرصدكم من موقف الاعراض لانه حاجتها الى التعريك أمس هذا وجه الترتيب الذي أشار اليه
بنابكلمة ثم يعني ان الحاجة الى البيوسة انما هو لأجل التسكين وظاهر ان التسكين في فاعلية الماسكة يكون
نصراً بالذات وفي فاعلية الجاذبة يكون مقصوداً لأجل التمكن من التعريك من بعض مساكن الأغذية
ممكن آخر لما فتكون حاجة الماسكة الى البيوسة أكثر من حاجة الجاذبة الى التعريك كانت أمس من

واما بالحرارة كافي السراج وان كان هذا الاخير واجبا في الحقيقة الى ذلك الاضطراب فاذا كان مع الجاذبة معارضة حرارة كان الجذب أقوى (ثم الدافعة) لان فعلها تحريك محض (ثم الماسكة) لما مر من ان فعلها لا يحصل الا بتحريك الليف لكن لما كانت مدة تسكين الماسكة للغذاء أكثر من مدة تحريكها للليف كان احتياجها أقل (وأشد القوى حاجة الى اليوسة الماسكة) لان فعلها بالذات هو الامساك والتسكين واليوسة نافعة في ذلك جداً (ثم الجاذبة) لان حاجتها الى التحريك أمس من حاجتها الى تسكين أجزائها كلها وتقييضها باليوسة لتتمكن من التحريك (ثم الدافعة) وذلك لان فعلها أيضاً التحريك واليوسة تفيد زيادة تمكن للروح واللبا من الاعتماد الذي لا بد منه في الحركة ولو كان في جوهر الروح أو الآلة استرخاء بسبب الرطوبة لتعسر الحركة وحيث كانت الحركة في الجاذبة أقوى كانت حاجتها الى اليوسة أشد (والهاضمة لا حاجة لها الى اليس بل الى الرطوبة) المينة اياه في التفريق والجمع والطبخ والانضاج والبرودة مع كونها منافية بالذات لافعال هذه تخدم بالمرض الماسكة باعانتها على حبس الليف المورب على هيئة الاشتمال الصالح للامساك وتخدم كذلك الدافعة بأنها تمنع تحليل الريح المينة على الدفع وأيضاً تفلظها وكلما كانت الريح أغلظ كانت أعون وأيضاً تجمع الليف العاصر وتكثفه فتكون أقوى في الدفع فظهر مما ذكر ان الحرارة تخدم جميع هذه القوى والبرودة لا تخدم الا الماسكة والدافعة وان اليوسة تخدم ماسوى الهاضمة والرطوبة تخدمها فقط . التثبي (الثاني قد تتضاعف هذه القوى في بعض الاعضاء فالمعدة فيها جاذبة اليها ما يصلح لها وجاذبة) أيضاً (لغذاء البدن من خارج وبالجلة قد تفعل) المعدة (تارة للاعداد) وتهيشه الغذاء لسائر الاعضاء (وتارة للاغتذاء وكذا كثير من الاعضاء) كالكبد وسائر ادوات الغذاء وفي المباحث المشرقية قال بعض الحكماء ان هذه القوى الاربع توجد في المعدة مضاعفة احدهما التي تجذب غذاء البدن من خارج الى تجويف المعدة والتي تمسكه هناك والتي تغيره الى

حاجتها الى تسكين الأغذية (قولهم وحيث كانت الحركة في الجاذبة أقوى) هذا إشارة الى وجه الترتيب بين الجاذبة والدافعة . كإدلال عليه بكلمة ثم وحاصله ان حاجة كل منهما الى اليوسة انما هو لأجل التسكين الممكن للتحريك فما كان تحريكه أقوى كان حاجته الى اليوسة أكثر وقوله وتخدم أي تخدم البرودة وقوله كذلك أي بالمرض وقوله تفلظها من التغليظ أي تفلظ البرودة الريح المصنية وهذا من الأمانة (قولهم احديهما) أي احدي الجلتين وهما وان لم تكونا مذكورين صريحاً لكنهما كانتا مفهومتين من وقوع قوله مضاعفة حالة مقيدة لما قبلها ولكل واحدة من الجلتين أجزاء أربعة كما ذكره

ما يصلح ان يكون دما والتي تدفعه الى الكبد والثانية التي تجذب الى المدة غذاءها على الخصوص ونسكه هناك وتغيره الى جوهرها وتدفع الفضلات عنها وكذا الحال في الكبد لان التغيير الى الدم غير التغيير الى جوهر الكبد كما ان التغيير الى العصارة غير التغيير الى جوهر المدة وهذه الثانية موجودة بأجزائها الاربعة في جميع أعضاء البدن على اختلاف جواهرها واما في المدة والكبد فيوجد معها أيضا الاولى بأجزائها الاربعة ثم قال قال الامام الرازي ان كان هذا حقا وجب ان يحكم به في الفم واللسان والمرئ والامعاء والمروق المسماة بما سارتقا وبالجملة في جميع أعضاء الغذاء.

﴿ انقسم الثاني في النفس الحيوانية وتسمى قواها ﴾

انني لا توجد في النبات (نفسانية وهي اما مدركة واما محركة) لأن امتياز الحيوان عن مشاركته في القوى الطبيعية بهاتين القوتين (والمدركة اما ظاهرة واما باطنة) فهذه أنواع ثلاثة (النوع الاول القوي المدركة الظاهرة) قدم المدركة على الحركة لان تحريكها انما هو بالارادة المتوقفة على الادراك وقدم الظاهرة على الباطنة لظهورها (وهي المشاعر) أي الحواس (الحس الاول البصر والحكماء فيه) أي في الابصار (قولان) بل أقول ثلاثة مشهورة الا ان الثالث قريب من الثاني فذكره المصنف في قرنه وعدها قولاً واحداً ﴿ الاول ﴾ وهو مذهب أرسطو) وأتباعه من الطبيعيين (انه انما يحصل) الابصار (بانعكاس صورة المرئي بتوسط الهواء المشف) الذي لالون له فلا يستر ما وراءه (الى الرطوبة الجليدية) التي في المين (وانطباعها في جزء منها) أي من تلك الجليدية (وذلك الجزء) الذي تنطبع فيه الصورة (زاوية) رأس (مخروط) متوهم لا وجود له أصلاً (قاعدته سطح المرئي) ورأسه عند الباصرة (ولذلك) أي ولان الابصار بالانطباع على الوجه المذكور دون خروج الشعاع (يرى التعريب اعظم) من البعيد مع تساويهما في المقدار بحسب نفس الامر بل مع اتحاد المرئي في حالتي القرب والبعيد وذلك (لان الوتر الواحد الذي هو امتداد سطح المرئي (كالتقرب) من النقطة التي خرج منها اليه خطان مستقيمان محيطان بزواية) كان

(قول في القوى الطبيعية) وهي القوى التي كانت للنفس النباتية على ما مر في صدر القسم الأول وقد عرفت أن سائر الحيوانات مشاركة للنباتات في القوى الطبيعية وقوله قريب من الثاني على ما سيحكي في هذه الورقة ان شاء الله تعالى وقوله فذكره المصنف في قرنه أي شده في حبل واحد

أقصر ساقاً فأوتر) عند تلك النقطة (زوايا أعظم وكلما بعد) عنها (كان أطول ساقاً فأوتر)
عندها (زوايا أصغر) كما تشهد به القطرة السليمة (والنفس إنما تدرك الصغر والكبر) في
المرئي (باعتبار تلك الزوايا) فاتها إذا كانت صغيرة كان الجزء الواقع من الجليدية فيها صغيراً
فترسم صورة المرئي فيه فيري صغيراً وإذا كانت كبيرة كان الجزء الواقع فيها كبيراً فترسم
صورته فيه فيري كبيراً ومن المعلوم أن هذا إنما يستقيم إذا جعلت الزاوية موضعاً للإبصار كما
ذهبنا إليه وأما إذا جعل موضع الإبصار قاعدة المخروط كما يتضمنه القول بخروج الشعاع
فيجب أن يرى الجسم كما هو سواء خرجت الخطوط الشعاعية من زاوية ضيقة أو غير ضيقة
هكذا قالوا وفيه بحث لأن الإبصار ليس حاصلًا بمجرد انعكاسه بل لرأس المخروط فيه
مدخل أيضاً جاز أن يتفاوت حال المرئي صغيراً وكبيراً بتفاوت رأسه ذقة وغلظاً ألا ترى أن
الإبصار إن كان بالانطباع كما زعموه كان الظاهر أن لا يتفاوت حال المرئي في الصغر والكبر
بالقرب والبعد لكن لما كان الانطباع على ما صوره من توهم المخروط جاز أن يظهر التفاوت
فيه بحسبهما (و) يدل على صحة القول الأول أن (من نظر إلى الشمس) بتدقيق وامعان
(نظراً طويلاً ثم اعرض عنها) وغمض عينيه (فاتها تبقى صورتها في العين مدة ما) حتى كأنه
بعد التغميض ينظر إليها وكذا من نظر إلى الروضة المخضرة جداً ساعة طويلة نظراً بتدقيق
فإن عينيه يتكفيان بتلك الخضرة بحيث إذا نظر إلى لون آخر لا يبصره خالصاً بل مخلوطاً
بالخضرة أو غمض عينيه فإنه يجد كأنه ناظر إليها فلولا أن الإبصار بالانطباع صورة المرئي لما
كان الأمر كذلك (و) مما يدل على صحته أيضاً أن يقال (له) أي للبصر في ادراكه (أسوة
يسائر الحواس) الظاهرة (أذ ليس ادراكها) لمدركاتها (بأن يخرج منها شيء ويتصل) ذلك
الشيء (بالحسوس بل) ادراكها إياها إنما هو لأن الحسوس يأتيها) فوجب أن لا يكون
الإحساس بالبصر لخروج شيء منه إلى المبصر بل لأن صورته تأتيه فدل ذلك على صحة
الانطباع وفساد الشعاع (ويمكن أن يقال على) الدليل (الأول له) أي للماذ كرموه من
تفاوت المرئي الواحد في الكبر والصغر بالقرب والبعد (لسبب آخر) لا لانطباعه في جزء
أكبر أو أصغر فإن عدم العلم به لا يوجب عدمه (و) أن يقال (على الثاني أن الصورة) أي

(قوله) لما الإبصار ليس حاصلًا) لأنه الإبصار في صورة خروج الشعاع الخ وقوله فيه أي في الإبصار قوله فيه
بحسبهما أي في حال المرئي بحسب القرب والبعد بناء على خروج الشعاع المتوهم وقوله أسوة أي مساواة

صورة الشمس أو الروضة (انما تبقى في الخيال) دون الجليدية الا ترى انه لا يتفاوت الحال بالتنميط والابصار في هذه الحالة قطعا (و) ان يقال (على الثالث انه تمثيل) وقياس للبصر على الحواس الاخرى (بلا جامع) معتبر اذ من الجائز ان يكون ادراك هذه الحاسة بخروج شيء منها الى مدر كهادون باقي الحواس الظاهرة (احتج النفاة) للانطباع (بوجوه والعمدة) في الاحتجاج عليه (ما ذكره جالينوس وهو ان الجسم لا ينطبع فيه من الاشكال الا ما يساويه) في المقدار (فوجب) على تقدير كون الابصار نفس الانطباع أو مشروطا به (أن لا يبصر) من الاشياء (الا اندر نقطة الناظر منها) وهو السواد الاصفر الذي فيه انسان العيين (لكنا نبصر نصف كرة العالم والجواب انه لا يمتنع حصول الشبح الكبير في الصغير انما الحال حصول ذلك الشكل) الكبير (بعينه) في الصغير (والحاصل) مما ذكرنا في الجواب (ان هذا) الذي أورده جالينوس (انما يرد على من يرى) ويدعند (ان المبصر نفس الشبح) المنطبع في الجليدية كما توهمه المتأخرون من كلام المسلم الاول وحكوه عنه (وأما من يزعم ان حصول الشبح شرط للابصار) وان المبصر هو ذلك الامر الخارجي (فلا يرد عليه ذلك) الذي أورده فان شبح الشيء قد لا يساويه في المقدار وان كان موجبا لابصاره على ما هو عليه (وهذا) الاخير (هو الحق) على القول بالانطباع وفي الملخص ان المتأخرين لم يفهموا كلامه فحكوه على ما لا ينبغي فتارة قالوا ان هذه الصورة نفس الابصار وأخري قالوا انها الابصار والمبصر معا وأما الموجود الخارجي فتغير مرتق أصلا ثم انهم تعصبوا لهذه الخرافات وعرضوا معلمهم لطن الطاعنين فهم كالرواة السوء للشاعر الجيد (القول الثاني) انه يخرج من العين جسم شعاعي على هيئة) مخروط متحقق (رأسه بلى العين وقاعدته تلى المبصر والادراك التام انما يحصل من الموضع الذي هو موضع سهم المخروط) وهو مذهب جمهور الرياضيين ثم انهم اختلفوا فيه على وجوه ثلاثة الأول ان ذلك المخروط مصمت الثاني انه ملتئم من خطوط مستقيمة شعاعية هي اجسام دقاق تد اجتماع اطرافها عند مركز البصر وامتدت متفرقة الى المبصر فما وقع عليه اطراف تلك الخطوط ادركه البصر وما وقع بين اطرافها لم يدركه ولذلك يخفى على البصر الاجزاء التي في غاية الصغر الثالث انه يخرج من العين جسم شعاعي دفيع كأنه خط واحد مستقيم ينتهي الى المبصر ثم يتحرك على سطحه (قوله كأنه خط واحد مستقيم الخ) وإطلاق المخروط عليه انما يكون باعتبار ما يتخيل مخروطا

حركة سرية جداً في طول المرئي وعرضه فيحصل الإدراك به واحتجوا على مذهبه بأن
الإنسان إذا رأى وجهه في المرآة فليس ذلك لانطباع صورته فيها والا كانت منطبعة في
موضع معين منها ولم تختلف باختلاف امكنة الرائي من الجوانب بل لان الشعاع خرج من
العين الى المرآة ثم انعكس منها اصطفاها الى الوجه ألا يرى أنه اذا قرب الوجه منها فخل
ان صورته مرتسمة في سطحها واذا بعد عنها توهم انها غائبة فيها مع ذلك بأن المرآة ليس
لها دور بذلك المقدار وههنا مذهب ثالث هو أنه ليس يخرج من العين شعاع لكن الهواء
الذي بينها وبين المرئي يتكيف بكيفية الشعاع الذي فيها ويصير ذلك آلة في الإبصار ولما كان
هذا أيضاً مبني على الشعاع كان في حكم المذهب الثاني كما مر (ويطلبه) أي المذهب الثاني
(انه اذا كان) هناك (ريح) عاصفة (أو اضطراب في الهواء) وجب ان يتشوش تلك
الشعاعات (الخارجة من العين) وتتصل بالاشياء الغير المتقابلة للوجه فوجب ان يرى الإنسان
ما لا يقابله لاتصال شعاعه به كما انه لما كان الصوت عبارة عن الكيفية التي يحملها الهواء
المنبوج لا جرم انه يضطرب عند هبوب الرياح وبميل من جهة الى جهة) وأشار الى ابطاله
وابطال المذهب الثالث مما قبله وأيضاً فعلم ضرورة ان النور الذي يخرج من عين المصنوع
يستحيل ان يؤثر فيما بينه وبين الكواكب الثابتة) أي يستحيل ان يتوهم ذلك النور على
خرق الهواء والافلاك بحيث يصل الى الثوابت ويتصل بنصف كرة العالم ويستحيل أيضاً

من حركته السرية جداً وقوله على مذهبه وهو القول بخروج الشعاع على الوجوه الثلاثة المذكورة وقوله والا
كانت الخ فيه منع وقوله ألا يرى أنه اذا قرب وفيه بحث أيضاً (قولم الذي بينها وقوله الذي فيها) الضمير في بينها
وقوله فيها راجع الى العين وقوله كان في حكم المذهب الثاني لا يفتي عليك ان المذهب الثاني مبني على أن يكون
لشعاع المخروطي جوهر اجسامي واستحالته ظاهرة كما ذكره بقوله وأيضاً فعلم الخ وان المذهب الثالث مبني
على أن يكون الشعاع المخروطي عرضاً ولا استحالة عقلية معاني أن يحدث من المبدأ الفياض ذلك الشعاع في
الهواء أو في الأفلاك بواسطة استعدادات وشرائط موجبة لذلك كتقليب الحدقة وسلامة العينين مثلاً ولا يلزم من
حدوثه أوز والى تبدل سائر كفيات الهواء والافلاك بل هي اعني تلك الكيفيات باقية على حالها كما كانت هي
عليه قبل ذلك فتأمل (قولم وجب أن يتشوش) هذا ممنوع والقياس على الصوت كما ذكره في ابطال المذهب
الثاني قياس مع الفارق فان الصوت كيفية قائمة بالهواء والشعاع المذكور جوهر قائم بذاته وقوله ويستحيل أيضاً
الخ إشارة الى ابطال المذهب الثالث وقد عرفت أنهما يدفع هذا الاعتراض عن المذهب الثالث وقوله بل نقول
ذلك العضو الخ انما يرد أيضاً على المذهب الثاني ويمكن دفعه عن المذهب الثالث كما ذكرنا وقس على هذا ما قاله
الامام ههنا وقوله ولا حالة الشعاع المصدر مضاف الى الفاعل ومفعوله هو قوله ما بينهما

ان يقوى نور عينه على احالة ما بينهما الى كيفيته (بل نقول ذلك المصفور أو الانسان أو
 القبل ان كان كله نوراً لما امتد ولا أحال) الى كيفيته (من الهواء عشرة فراسخ وان لم
 يكن هذا جلياً في العقل فلا جلي عنده) واذا كان الامر كذلك لم يتصور امتداده الى
 الثوابت ولا احالة الشماع الذي في الدين ما بينهما الى جوهره فبطل القول بالشماع وتوسطه
 في الابصار مطلقاً قال الامام الرازي في المباحث المشرقية حاصل الكلام في هذا المقام أن
 نقول انا نعلم علماً ضرورياً بأن العين على صغرها لا يمكن ان تحيل نصف كرة العالم الى
 كيفيتها ولا ان يخرج منها ما يتصل بنصف كرتها ولا ان يدخل فيها صورة نصفه فالمذاهب
 الثلاثة ظاهرة الفساد بتأمل قليل في هذا الذي ذكرناه وانى لا نوجب من اشتهاها فيما بين
 الناس واقبالهم على قبولها قال ومن المحتمل ان يقال الابصار شعور مخصوص وذلك الشعور
 حالة اضافية فتى كانت الحاسة سليمة وسائر الشرائط حاصلة والموانع مرتفعة حصلت
 للمبصر هذه الاضافة من غير ان يخرج من عينه جسم أو ينطبع فيها صورة فليس يلزم من
 ابطال الشماع أو الانطباع صحة الآخر اذ ليس على طرفي النقيض (تنبيه) سواء قلنا
 الابصار بالانطباع أو بخروج الشماع فانه ينفذ في الجسم الشفاف (المتوسط فيما بين الرائي
 والمرئي كالهواء مستقيماً وينفذ في الشفاف الذي شفيفة بخلاف لشفيف الهواء كالماء والبخار
 منعطفاً) هذا انما يظهر على القول بخروج الشماع فان الخطوط الشماعية التي على سطح
 المخروط كما مررت اليه اشارة في صدر الكتاب تنفذ الى المرئي على الاستقامة الى طرفيه اذا
 كان الشفاف المتوسط متشابه النقط والرقعة فان فرض هناك تفاوت بأن يكون ما يلي الرائي
 هواء وما يلي المرئي ماء مثلاً فان تلك الخطوط اذا وصلت الى ذلك الماء انعطفت ومالت الى
 سهم المخروط ثم وصلت الى طرفي المرئي فتكون زاوية رأس المخروط ههنا أكبر منها في
 الصورة الأولى فلذلك يرى المرئي أعظم ولو انعكس الفرض مالت الخطوط الى خلاف جانب
 السهم فتري أصغر وأما على القول بالانطباع فليس هناك مخروط ولا خطوط مستقيمة نافذة

(قول مستقيماً) وكذا قوله منعطفاً حال من الضمير المستتر في ينفذ وهذا الضمير المستتر راجع الى الابصار
 المذكور نظراً الى اعتبار معنى الشماع فيه محققاً أو موهوماً على ما اشار اليه الشارح وقوله هناك أى في
 صورة التفاوت المذكور منها أى من زاوية رأس المخروط حال كونها في الصورة الأولى أى في صورة تشابه
 النقط والرقعة

في الشفاف على الاستقامة أو الانعطاف الأعلى سبيل التوهم المحض والتخيل الصرف فيختلف حال زاوية رأس المخروط والجزء الواقع فيها من الجليدية فينتفارت أيضا المرئي الواحد صغيرا وكبرائهم ان الانعطاف الى جهة السهم أو خلافها انما يكون (بزاوية أصغر من زاوية الرؤية بكثير ومن تصوراتها مثل زاوية الرؤية فقد أخطأ وموضع بيانه غير هذا الموضع) وقد بينه بعض من عاصره المصنف من محقق صناعة الناظر انه ينعكس الشعاع البصري وغيره من السطح الصقييل كالمرآة والماء الى ما يقابله بزاوية مساوية لزاوية الرؤية يعني زاوية الشعاع وليكن لتصوير انعكاس الحدقة وح ك سطح الماء وح ب هو المرئي من سطحه وه مقابل المرئي بحيث يكون وضعه منه ك وضعه من الحدقة ف ا ب هو الخط الشعاعي النافذ الى المرئي وه ب الشعاع المنعكس وزاوية ا ب ح زاوية الشعاع على سطح المرئي من جانب ح وزاوية ه ب ك زاوية الانعكاس عليه وهي مساوية للزاوية الاولى ولما تساويا وجب أن يتساوي أيضا زاويتا ا ب ك ه ب ج وأما زاوية ا ب ه فهي الواقعة بين خطي الشعاع النافذ والمنعكس وقد تنقضي هذه الزاوية كما اذا كان الخط النافذ قائما على سطح المرئي فينطبق عليه الخط المنعكس وأما تصوير الانعطاف فهو أن تفرض ه الحدقة و ا ب المرئي فاذا كان

(قوله فقد اخطأ) فان زاوية الانعطاف كانت مساوية لزاوية الرؤية فاذا فرضنا أن يكون الشعاع النافذ بماء على سطح المرئي مثلا لزم أن يرى ذلك المرئي أضعاف أضغاف مقداره في صورة الانعطاف الى جهة (السهم ولزم أن لا يرى ذلك المرئي أصلا في صورة الانعطاف الى خلاف جهة السهم وذلك لان زاوية الرؤية على الفرض المذكور آتفا تكون هي الزاوية القائمة ثم أنه لو فرضنا وقوع زاوية الانعطاف فلا بد أن تحدث في كل من جانبي السهم المخروط زاوية انعطاف فعلى تقدير مساواة زاوية الانعطاف لزاوية الرؤية يلزم أن تحدث في جانبي السهم زاويتان هما القائمتان وظاهران ما بين ضلعي زاوية الانعطاف يكون مرئيا في صورة الانعطاف الى جهة السهم ويكون غير مرئي في صورة الانعطاف الى خلاف جهة السهم وظاهر أيضا ان القائمتين لو كانتا مجتمعين في سطح الماء الذي تحته العتبة فرضا لم يتبق هناك زاوية أصلا فيلزم أن يرى المرئي في الماء بقدر عرض الماء بالغا ما بلغ في الصورة الاولى فيكون ذلك المرئي مرئيا أضعاف أضغاف مقداره مرارا كثيرا هذا خلف وان لا يرى ذلك المرئي أصلا في صورة الثانية اذا المفروض ان زاد في الانعطاف قد كانتا قائمتين وان لم يكن ما بين ضلعي كل من الزاويتين المذكورتين مرئيا أصلا في الصورة الثانية فتأمل والله الموفق (قوله انه ينعكس الخ) عطف على قوله فانه ينقلح وقوله بزاوية مساوية لزاوية الرؤية وهي زاوية الانعكاس فانها مساوية لزاوية الرؤية التي هي زاوية الشعاع كما بينه (قوله وجب ان يتساوى أيضا زاويتا ب د * و * ه ب ج وذلك لان زاوية (ا ب ه) قدر مشترك بين زاوية (ا ب د) وزاوية (ه ب ج) فلما كانت الزاويتان المذكورتان متساويتين بدون اعتبار القدر المشترك يلزم أن تكونا متساويتين أيضا مع اعتبار انضمام القدر المشترك الى كل واحدة منهما

الشفاف المتوسط على قوام واحد فالواصل الى طرفي الرئي الخطان الاحمران المستقيمان
واذا كان مختلفا بحيث يكون مايلي المبصر اغلظ فالواصل اليهما الخطان الاسودان المنعطفان
عن الاستقامة الى سهم المخروط وزاوية الانعطاف هي الزاوية للتوهمة من الخط المنعطف
مفروضا على الاستقامة والانعطاف كزاوية ح كا (ولهذا) الذي ذكرناه من الانعطاف
والانعكاس على زاوية مساوية لزاوية الشعاع (لوازم) كثيرة (من رؤية الشجر على الشط
منتكسا و) رؤية (الغنية في الماء كالاجاصة ونحوها) لنا الآن بصدد بيانها فانه خروج عن
الصناعة الكلامية بالكافية اما رؤية الغنية كذلك فمن لوازم الانعطاف لان زاوية الخطين
الاسودين عند الحدة اكبر من زاوية الاحمرين كما مر ذلك في المرصد الرابع من المرفق
الاول واما رؤية الشجر منتكسا فمن لوازم تساوي زاويتي الشعاع والانعكاس ولنشر اليه
ههنا اشارة خفية وهي أن نفرض خط اب عرض النهر وخط ح ب الشجر القائم على شطه
وه الحدة ونفرض على اب نقطتي ك و وعلى ح ب نقطتي ح ط فاذا خرج من ه خط
شعاعي الى و آخر الى ك وجب أن ينعكس الاول الى نقطة ط مثلا فتكون الزاوية الشعاعية
اعني زاوية ه و ا ك الزاوية الانعكاسية اعني زاوية ط و ب وأن ينعكس الآخر الى نقطة ح
فيتساوى أيضا شعاعية ه و ا و انعكاسية ح ك ب حتي تكون الخطوط المنعكسة من سطح
الماء الى الشجر كاتار الآلة الحدياء المسماة بچنك على مامر في ذلك المرصد فيكون المنعكس
الى رأس الشجر أطول من المنعكس الي ماتحته ولا شعور للنفس بالانعكاس لاعتيادها للرؤية
بمخروج الاشعة على الاستقامة فيكون رأس الشجر عندها ادخل في عمق الماء وهكذا الى
أسفله فتراه منتكسا رأسه أبعد من سطح الماء غائر فيه جدا ولا يجوز أن ينعكس الخط من
ك الى ط ومن و الى ح والا كانت شعاعية ه و ا ك انعكاسية ط و ب وهذه الانعكاسية أصغر
من زاوية ح و ب الخارجة عن مثلث و ك و شعاعية ه و ا أصغر أيضا من هذه الخارجة

(قولم وهذه الانعكاسية اصغر من زاوية (ج د ب) الخارجة عن مثلث (زدو) وذلك لانه لو لم تكن هذه
الانعكاسية اصغر من زاوية (ج د ب) لم يوجد المثلث المذكور لانه حينئذ لم يوجد اضلاع ذلك المثلث اذ لم يكن
خط (و ح) ضلعا بل يتبع نقطة ح بين نقطتي (ط ب) فيكون الانعكاس صحيحا والمقدر خلافه وقوله للعلة
المذكورة أي لئلا العلة المذكورة بمعنى أن زاوية (ه د ا) يكون ح أكبر من زاوية (ه و ا) لانها خارجة عن
مثلث (ه و د) فلوم تكن أكبر منها لم تكن خط (د و) ضلعا من اضلاع هذا المثلث كما لا يخفى على من له تخيل صحيح

ثم نقول زاوية هـ كـ أ أكبر للعلة المذكورة من زاوية هـ وـ ا المساوية لزاوية ح ب و فتكون
 أكبر منها أيضاً فيلزم ان يكون كل من زاويتي هـ كـ ا خ و بـ ا كبر من الاخرى هذا خاف
 واما انه لا يجوز ان ينكس من نقطة واحدة كـ كـ مثلاً خطان الى نقطتين من الشجر
 كنقطتي ح ط فلاستلزامه مساواة الكل والجزء لشيء واحد كما لا يخفى في المشر الثاني
 السمع هـ أى القوة السامعة (وانما يحصل) الادراك السمي كما سلف (بوصول الهواء
 المضغوط بين القارع والمقروع الى الصماخ لقوة حاصلة في العصبية المفروشة في مؤخرة التي
 فيها هواء محتقن كالطبل) فاذا وصل الهواء الحامل للصوت الى تلك العصبية وقرعها ادركته
 القوة المودعة فيها (فاذا انحرفت تلك العصبية أو بطل حسها بطل السمع هـ المشر الثالث
 الشم هـ وهو قوة مستودعة في زائدتين في مقدم الدماغ كجملتي الندى وزعم بعضهم ان
 الرائحة تتأدى اليه) أى الى هذا المشر (بتحليل اجزاء من الجسم ذى الرائحة وتجزؤه ومخالطته
 للتوسط) من الهواء بين القوة الشامة وذلك الجسم (وزعم آخرون ان الهواء) المتوسط
 (يتكيف بتلك الكيفية) الاقرب فالاقرب الى أن يصل الى ما يجاور محل هذه القوة
 فيدركها (من غير ان يخالطه شيء من اجزاء ذى الرائحة) وأيد ذلك بأن ذا الرائحة كلما كان
 أبعد كانت الرائحة المدركة أضعف لأن كل جزء من الهواء انما يفعل بالرائحة من مجاوره
 ولا شك ان كيفية المنائر أضعف من كيفية المؤثر (وهذا هو الحق لأن المسك) القليل
 يعطر مواضع كثيرة ويدوم ذلك مدة بقاءه ولا يقل وزنه) مما كان (ولو كان ذلك يتحلل
 منه لامتنع ذلك) وأنت تعلم ان هذا انما يبطل انحصار الشم في الوجه الاول ولا ينافي
 حصوله على كل واحد من الوجهين تارة معاً وتارة بدلا عن الآخر كما ذكره بعض المحققين
 (احتج الأولون بوجهين الاول ان الحرارة تهيج الروائح) وتثيرها وكذلك كل من الدلك
 والتبخير يذكيها وينشرها (والبرد يكشفها) ويخفيها فدل ذلك على ان الشم بالتحال (قلنا)
 لا نسلم ما ذكرتم (بل) الحرارة واخواتها (تمدها) أى تمد الشامة والاهوية المتوسطة
 بينها وبين ذى الرائحة (لقبول الرائحة) ادراكا واتصافا وذلك اما (لتأثيرها في الهواء)
 واعدادها اياه للاتصاف بالرائحة (أو) تأثيرها (في الآلة) واعدادها للشم (الثاني التفاحة

(قولهم وأيد ذلك بأن ذا الرائحة) وهذا غير ظاهر فان مثل ذكر يوجد في صورة تحلل أجزاء ذى الرائحة
 وتجزؤه ومخالطته للاقرب فالاقرب من الهواء كما لا يخفى

تذيل من كثرة الشم) فلولا انه يتخلل شيء منها لم يكن كذلك (قلنا) ليس ذبولها من كثرة (بل من وصول النفس اليها وكثرة اللس) فانها يتخللها (وأما مجرد) انتشار (الرائحة) منها (فلا) يحللها (والا لم يتفاوت) مع الانتشار (الشم وعدمه) وهو باطل قطعا (المشعر الرابع الذوق) وهو قوة منبهة (أي منتشرة من به اذا نشره) في العصب المفروش على جرم اللسان وانما تدرك (هذه القوة الطعوم) بواسطة الرطوبة (المنبعثة عن الآلة المسماة باللمبة) (المذبة) أي الخالية في نفسها عن الطعوم كلها (المخالطة للذوق) فيحتمل ان يكون توسطها بأن ينتشر فيها اجزاء من ذي الطعم ثم يفوص في اللسان فتدرك الذائقة طعمها فلافائدة حينئذ في تلك الرطوبة الا تسهيل وصول المحسوس الحامل للطعوم الى القوة الحاسة ويكون الاحساس بعلامه المحسوس من غير واسطة وان يكون توسطها بأن تتكيف تلك الرطوبة بالطعوم من غير مخالطة فالمحسوس بالحقيقة حينئذ هو الرطوبة المحسوسة بلا واسطة (فاذا كانت الرطوبة) اللامية (عديمة الطعم) كما هو حالها في ذاتها (أدت الطعوم) من الاجسام الى الذائقة (بصحة) فتدركها كما هي (وان خالطها طعم) اما بان تتكيف به أو يخالطها اجزاء من حامله (لم تؤدها بصحة) بل مخلوطة بذلك الطعم (كما للمرضى) الذين تغير لمابهم على أحد الوجهين (ولذلك كان المرور) الذي غلبت عليه المرة الصفراء (بجد الماء) النغه (والسكر) الحلو (مرا ومن ثم) شيء ومن أجل انها اذا خالطها طعم لم تؤد الطعوم بصحة بل مخلوطة بما خالطها (قال بعضهم الطعوم لا وجود لها في ذي الطعم) أي فيما اشتهر بأنه ذو طعم كالسمل مثلا (وانما توجد) الطعوم (في القوة الذائقة) والآلة الحاملة لها (وكذلك سائر الكيفيات فالحرارة انما يعلم وجودها باللمس) والذي يعطيه الحس ويشهده وجودها في المضمض الذي فيه القوة اللامية (عند مماسة النار) وأما وجودها في النار فوهم مستفاد من انها) شيء النار (لا تمل) ولا تؤثر في غيرها (الا بالتشبيه) أي احداث شبهه هو موجود فيها (و) على

(قوله ولو كان ذلك يتخلل منه لامتنع ذلك) قيل هذا ممنوع لم لا يجوز أن يحصل في ذلك المسك أجزاء من خارج وتكون تلك الأجزاء منضمة الى المسك بدلا لما يتخلل منه وتتكيف بكيفية المسك (قوله يدكها) الدق والكسر وقوله ادراكا وانما افادنا على ترتيب اللف المذكور أعني قوله بعد الشامة والأهوية المتوسطة (قوله باللمبة) هذان اللعبان من اللعب وقوله ثم يفوص في اللسان يقال غاص في الماء أي نزل في قعره والضمير البارز في خالطها والمستتر في تتكيف راجع الى الرطوبة اللامية وقوله والآلة الحاملة لها أي المحل الحامل لها وقوله فانه متفرغ أي منصب يقال فرغ الماء أي انصب وقوله شديد اخبر كان

هذا (للم تكن النار حارة) في نفسها (لما سخنت) غيرها (وهو) أي هذا الوهم (يضمحل)
ويتلاشي (بالأمل في تسخين الحركة) للمتحرك (مع عدم حرارتها) في نفسها (والجواب
أنه إنكار للمحسوسات) التي علم وجودها في محالها بلا شبهة (ومفسطة) ظاهرة البطلان
(لا تستحق الجواب) باظهار الخلل في مقدماتها لان متصادمتها للضرورة كافية في ذلك
(المشعر الخامس) (اللمس وهو قوة مبثوثة في العصب المختلط لا كثير البدن سيما الجلد)
فإن العصب يختلطه كله ليدرك به أن الهواء المجاور للبدن محرق أو مجذبي حتى يزعمه كذا يفسد
الزجاج الذي به الحيات (ومن الاعضاء ما ليس فيه قوة لامسة كالكلية فإنها يمر الفضلات
الحادة فانتضت الحكمة) (الالهية) (أن لا يكون لها حس لئلا تنأذى بمرورها عليها) (وكان كبد
إذا يتولد فيه الاخلاط الحادة كالطحل فإنه مفرغة للسوداء وكالرئة فإنها دائمة الحركة ترويح
القلب فلا حس في شيء من هذه الاعضاء بل في أغشيتها ليدرك بها ما يمرض لها من الآفات
(وكذلك العظيم) ليس فيه قوة لامسة (لأنه أساس البدن) وعموده (وعليه انقاله) فلو
كان له حس لتأذى بالحمل وقد يقال ان له حسا لأن في حسه كلا ولذلك كان احساسه
بالألم إذا أحس شديدا جداً (تبيينان) (الاول منهم من قال ان القوة اللامسة أربع) (متغايرة
بالذوات) (الحاكمة بين الحار والبارد و) (الحاكمة بين الرطب واليابس و) (الحاكمة بين
العصب واللين و) (الحاكمة بين الأملس والخشن ومنهم من أثبت) (قوة خامسة تحكم بين
الثقيل والخفيف ولا يبعد كون الآلة) (الحاملة للقوة) (واحدة) مع تعدد القوى اللامسة الحالة
فيها فلا يلزم من سريان اللامسة في البدن وانتشارها فيه كونها قوة واحدة (كما ان الرطوبة
الجليدية فيها قوة باصرة و) (قوة لامسة) وإذا جاز اجتماع ما في محل واحد جاز اجتماع
اللامستين فيه أيضا إذ ليستا متماثلتين (وكله بناء على أن الواحد لا يصدر عنه الا الواحد فلا
بد من قوى متعددة اما أربع أو خمس لا دراك تلك المحسوسات) (وليت شعري لم لا يجعلون الذاتية

(قوله ولا يبعد كون الآلة الخ) هذا جواب سؤال مقدر يدل عليه السياق أعني قوله فلا يلزم من سريان اللامسة الخ
(قوله وكله بناء على أن الواحد لا يصدر عنه الا الواحد) فعلى هذا يلزم أن يكون ادراك الحرارة مستندا الى قوله
لامسة وادراك البرودة مستندا الى قوله أخرى لامسة أيضا وأن يكون الحاكم بالتضاد بينهما هو العقل دون
القوتين المذكورتين فإن كل واحد منهما منفردة لا تقوى على ادراك الكيفيتين المتضادتين معا فان كان
ادراك كل واحدة منهما يتغير بالنوع ادراك الأخرى واما كون التضاد بينهما نوعا واحدا فلا يقتضي أن يكون
ادراكهما نوعا ولو جعل ادراكهما نوعا واحدا فليجعل سائر الادراكات اللامسية نوعا واحدا

أيضا) قوي (متعددة لعدد المذوقات) كما يحملون اللامسة متعددة لعدد المدوسات قال الامام الرازي لهم أن يجيبوا عن هذا باننا أوجبنا أن يكون الحاكم على نوع واحد من التضاد قوة واحدة على حدة ليم الشعور بهما والتميز بينهما ولا شك ان بين الحرارة والبرودة نوعا من المضادة مغايرا للنوع الذي بين الرطوبة واليبوسة وكذا الحل في بواقي المدوسات بخلاف الطعوم فانها مع كثرتها ليس بينها الانواع واحد من التضاد فيكفيها قوة واحدة ولم يلتفت اليه المصنف لظهور ضعفه (الثاني) من التنبيهين (قوة الذوق) في ادراكها (مشروطة باللمس) اذ لا يتصور ادراك ذوق بلا ملامسة بين اللسان والمذوق فربما يتوهم من ذلك اتحاد الدائمة باللامسة فدفعه بقوله (ولا شك انها غيرها اذ لا يكفي فيها) أي في ادراك الدائمة (اللمس) وحده (بل يحتاج) معه الى توسط الرطوبة للعاية واختلاطها على ماسر فلا بد من التباير وكيف لا والذوق (يضاده) أي اللمس باعتبار الغاية (لان الذوق) انما (خلق للشعور بما يلائم) من المطعمات التي تستيق بها الحياة (ليجتلب والدهس خالق للشعور بما لا يلائم ليجنب) وتلخيصه ان الحيوان مركب من العناصر الاربية فصلاحه باعتدالها وفساده بقلبة بعضها على بعض فلا بد له من قوة يدرك بها ما ينافي مزاجه ويخرجه عن اعتداله وهي اللامسة الدافعة للضررة كما لا بد له من قوة جاذبة للنعمة فهذا الاعتبار كان بينهما تضاد وتخالف ولما كان الاجتناب عن جميع الننافيات واجبا دون اجتلاب جميع الملائمات عمت اللامسة البدن قال الحكماء لا يمكن وجود حاسة سادسة لأن الطبيعة لا تنتقل من درجة الحيوانية الى درجة فوقها الا وقد استكملت ما في الدرجة الاولى فلو كان في الامكان حس آخر لكان حاصلًا للانسان وهو ههنا أبحاث في أي بحثان (نختم بها هذا النوع) أي الاول من الانواع الثلاثة (أحدها ان الحواس الظاهرة مختلفة بالقوة والضعف) في ادراكها (وتفاوتها) في ذلك انما هو (بحسب القوة المأنة وضعفها) فكل ما كان أقوى

(قوله مغاير للنوع الذي الخ) هذا غير مسلم هناك هو المغايرة الضفية دون المغايرة النوعية وقوله وكذا الحال في البواقي الخ هناك أيضا ممنوع وكذا قوله ليس بينهما الانوع واحد من التضاد بين الحلاوة والمرارة مثلا يغاير بالنوع التضاد بين الجوضة والقبض ولو سلم ذلك ولانسلم انه يكفي في ادراك المضادين قوة واحدة حتى يكفي في ادراك التضاد بينهما قوة واحدة وقد أشار الى هذا النوع بقوله لظهور ضعف (قوله وكل ما كان أقوى مما نعمة لمدركه كان أقوى احساسه) ويعلم هذا باعتبار زيادة اللذة والآه ونقصها بسبب تعلق تلك الحواس بتعلقها كما أشار اليه الشارح بقوله فلذا كانت ملائمتها لذو منافراته أشد ايلاما وقوله فلو وجب الخ إشارة الى

ممانعة لمدركة كان أقوى احساساً به (وذلك) أي التفاوت في الممانعة قوة وضعفاً إنما هو (لفظ لا كـ ورقتها) فإما هو أغاظ آلة كان أشد ممانعة (و) على هذا (أضعفها) في الاحساس (البصر إذ آلتها النور وهو اللطف) من آلات سائر الحواس. (ثم السمع وآلتها الهواء ثم الشم وآلتها البخار ثم الذوق وآلتها الماء ثم اللس وآلتها الاعضاء الصلبة الأرضية) فذلك كانت ملائمتها لذ ومنافراته أشد إيلاماً (ثانيها ههنا محسوسات مشتركة) أي يشترك في ادراكها الحواس الظاهرة فلا يحتاج في الاحساس بها إلى قوى أخرى (كالمقادير والاعداد والاوزان) والاشكال والحركة والسكون والقرب والبعد والمماساة فلو وجب لكل نوع محسوس قوة) على حدة كما ذهب إليه جمع (لوجب اثبات قوى أخرى) لادراك هذه الأمور لانها أنواع متخالفة. (وقد يجاب عنها بأنها محسوسة بالمرض لا بالذات) أي بالتبعية لا بالأصالة فلا حاجة فيها إلى قوة أخرى كما أشرنا إليه إنما ذاك فيما هو محسوس بالذات وقد بين كونها محسوسة بالمرض بقوله (وانما إنما تحس بواسطة اللون والضوء والحرارة والبرودة ونحوها) وتفيصله ان يقال ان البصر يحس بالمعظم والمدد والوضع والشكل والحركة والسكون والمماساة يتوسط الضوء واللون واللس يدرك جميعها بتوسط حر أو بارد وصلابة أو لين والذوق يدرك المعظم بأن يذوق ظمناً كثيراً والمدد بأن يجد طعوماً مختلفة والشم يدرك المدد بضرب من القياس وهو ان يعلم ان الذي انقطعت رائحته غير الذي حصلت رائحته ثانياً ويدرك الحركة والسكون بواسطة اللس ادراكاً ضعيفاً وأما السمع فانه لا يدرك المعظم ولكنه قد يدل عليه أحياناً من جهة ان الاصوات العظيمة انما تحصل في الاغلب من أجسام عظيمة (وقد يستعان فيه) أي في ادراك بعضها (بالعقل) كما في ادراك الحركة والسكون لأن الجسم المتحرك لا بد ان تختلف نسبته إلى أجسام أخرى كأن يصير قريباً من جسم كان بعيداً عنه وبالعكس فاذا حصل الاحساس بذلك الاختلاف من جهته حصل الشعور بكونه متحركاً ولذلك قد لا يدرك في بعض الاوقات كراكب السفينة يراها ساكنة مع كونها متحركة حركة سريعة (و) يري (الشط متحركاً) مع كونه ساكناً فانه لما لم يشعر بأن اختلاف نسبته إلى الشط إنما هو من جهته لم يشعر بحركتها بل أسنده إلى الشط

المعارضة وقوله وقد يجاب الإشارة إلى منع الملازمة المذكورة وقوله ولذلك أي ولاجل كونها محسوسة بالمرض أو للاستعانة المذكورة

فتوهمه متحركاً وقد مر استعانة الشم والسمع بالعقل في العدد والمظم ثم أشار الى معنى آخر للمحسوس بالمرض بقوله (وقد يقال المحسوس بالمرض ما لا يحس به أصلاً لكن يقارن المحسوس بالحقيقة كأبصارنا أبا عمرو فان المحسوس ذلك الشخص وليس كونه أبا عمرو محسوساً أصلاً) لا إصالة ولا تبعاً بخلاف الأمور السابقة فانها محسوسة بالتبعية فإطلاق المحسوس بالمرض على هذين المعنيين بالاشتراك اللفظي وبهذا خرج الجواب عما ذكره في المباحث المشرقية من ان هذه الأمور ليست محسوسة بالمرض لان المحسوس بالمرض ما لا يحس به حقيقة لكنه يقارن للمحسوس الحقيقي وان شئت حقيقة الحال فاستمع لهذا المقال أنت قد سمعت ان البياض مثلاً قائم بالسطح أولاً وبالذات وقائم بالجسم ثانياً وبالمرض ولا شبهة في انه ليس معنى ذلك أن للبياض قيامين أحدهما بالسطح والآخر بالجسم بل معناه ان له قياماً واحداً بالسطح لكن لما قام السطح بالجسم صار ذلك القيام منسوباً الى السطح أولاً وبالذات والى الجسم ثانياً وبالمرض فقس على ذلك معنى كون الشيء مثلاً مرثياً بالذات وبالمرض فاذا قلنا اللون مرثى بالذات كان معناه ان الرؤية متعلقة به بلا توسط تعلق تلك الرؤية بنيره وذلك لا ينافي كون رؤيته مشروطة برؤية أخرى متعلقة بالضوء فيكون كلاهما مرثيين بالذات لكن رؤية أحدهما مشروطة برؤية الآخر واذا قلنا المقدار مرثى بالمرض بواسطة اللون كان معناه ان هناك رؤية واحدة متعلقة باللون أولاً وبالذات وبالمقدار ثانياً وبالمرض وهكذا الحال في سائر الأمور التي سماها مشتركة بين العوالم فهي محسوسة تبعاً قطماً وأما كون الشخص أبا عمرو فلا تعلق للاحساس به البتة والمنصف اذا رجع الى نفسه وجد تفرقة ضرورية بينهما وعلم ان المقدار مثلاً له انكشاف في الحس ليس ذلك الانكشاف للإبوة فالتضح الفرق بين معنى المحسوس بالمرض واندفع ما ذكره الامام بل نقول إطلاق هذا الاسم على المعنى الاول أولى كما أشار اليه المصنف بإيراد كلمة قد في المعنى الآخر

﴿ النوع الثاني القوة المدركة الباطنة ﴾

أي القوى التي يكمل بها الإدراك الباطني سواء كانت مدركة أو معينة في الإدراك (وهي

(قوله سواء كانت مدركة) أي كما هو عند البعض وقوله أو معينة أي كما هو عند البعض الآخر وقوله كالجواس يقال جست الاخبار ونجستها أي تصفحت عنها من الجاسوس وحكى عن التحليل الجواس

أيضا خمس الأولى الحس المشترك وهي القوة التي ترسم فيها صور الجزئيات المحسوسة بالحواس الخمس) الظاهرة التي هي الجواسيس لها (تقطعا لها النفس من ثمة فتدركها) ولما كانت هذه القوى آلة للنفس في ادراكها سميت مدركة لها (ويثبتها) أي يدل على ثبوت الحس المشترك (ثلاثة أوجه الأول لولا ان فينا قوة واحدة مدركة للمحسوسات كلها) بحيث ترسم فيها بأسرها (لما أمكننا الحكم ببعض المحسوسات على بعضها إيجابا ولا سلبا مثل (ان نحكم بأن هذا المدوس هو هذا الملون) أو ليس هذا الملون (فان القاضي) الحاكم بالنسبة (لا بد ان يحضره الخصمان) أي المحكوم عليه والمحكوم به حتى يمكنه ملاحظة النسبة بينهما وإيقاع أحد طرفيها وإيس شيء من القوى الظاهرة كذلك فلا بد من قوة باطنة (فان قيل الحاكم هو العقل) فلا حاجة الى قوة أخرى (قلنا ينبغي ان الجزئيات لا يدركها الا قوى جسمانية) فلا يدركها العقل فلا يحكم عليها بل لا بد من قوة جسمانية تدركها برمتها وتحكم فيما بينها (ولقائل أن يقول فما قولك في ان حكمنا بان زيد انسان ان كان المدرك لهما واحدا فالمدرك للجزئ هو المدرك للكل أعني العقل) اذ لا يمكن للقوى الجسمانية ادراك الكليات وحينئذ قد جاز أن يكون الحاكم بين الجزئيات المحسوسة هو العقل (والا) أي وان لم يكن مدركها واحدا (بطل أصل الدليل) وهو ان الحاكم لا بد أن يحضره الطرفان فان قيل الحاكم هو العقل كما أشرتم اليه أولا لكنه يمتنع ارتسام صور المحسوسات فيه فوجب أن يكون هناك قوة جسمانية ترسم فيها صورها كلها حتى يتصور حضورها عنده أجيب بان الحضور عند العقل لا يجب أن يكون باجتماعها في قوة واحدة بل ربما يكفي ارتسامها في آلات متعددة للعقل كالحواس الظاهرة في الوجه (الثاني القطرة النازلة نراها خطأ) مستقيما (والشملة التي تدار بسرعة) شديدة (نراها كالدائرة وليستا) أي القطرة والشملة (في الخارج) عن القوى المدركة (خطا ودائرة فهو) أي كونهما كذلك

(قولم كالحواس الظاهرة) ان قيل كون ارتسام صور المحسوسات كافيافي الحضور عند العقل انما يكون اذا كانت المادة حاضرة عند تلك الحواس الظاهرة وقد فرض هنا كون المادة غائبة عن تلك الحواس فحينئذ لا يتصور أن يكون ذلك الارتسام كافيافي الحضور عند العقل فوجب أن يكون هناك قوة أخرى ترسم فيها تلك الصور عند كون المادة غائبة قلنا ذلك ممنوع أيضا اذ لا يرى الناقصة من نظار الى الشمس نظرا في زمان ممتدا والى روضة مخضرة ساعة طويلة كما مر في صدر النوع الأول فان تلك القمة تدل على أن في الحواس الظاهرة نوعا آخر للارتسام بحيث لا يقتضي حضور الماهية وانه يجوز أن يرسم في الحواس الظاهرة صور لأمته قبل المحسوس أصلا كما ارتسم في الحس المشترك على ما زعمتم ولا بد لنفي ذلك من دليل

انما يكون (في الحس المشترك وليس في الباصرة لانها انما تدرك الشيء حيث هو) حتي اذا زال عن مكانه لم تدركه فيه بل في مكان آخر فقط (فهو لا ارتسامهما) على الوجه المذكور (في قوة أخرى) سوى الباصرة (وليست) تلك القوة (هي النفس) الناطقة لاستحالة اتصافها بماله مقدار (فهي قوة جسمانية) باطنة ترسم فيها صور المحسوسات (ولتأمل أن يقول يجوز أن يكون ذلك لا ارتسامه في القوة الباصرة) وما ذكرتموه من أن الباصرة لا تدرك الشيء الا حيث هو ممنوع اذ لا دليل عليه سوى الاستقراء الذي لا يفيد اليقين فنقول لم لا يجوز أن ينطبع في الباصرة صورة الجسم في حين وقبل أن تنمحي هذه الصورة عنها تنطبع فيها صورته في حين آخر واذا اجتمعت الصورتان في الباصرة شعرت بهما معا على انهما صورة واحدة لشيء واحد ممتد على الاستقامة والاستدارة ويؤيد ذلك ان ابن سينا يسلم ان البصر يدرك الحركة ويستحيل ادراكها الاعلى الوجه الذي صورناه وايضا ارتسام ماله امتداد في النفس انما يستحيل اذا كان حلول الصور فيها كحلول الاعراض في محالها هو مما ينافي فيه لان الاعراض متماثلة دون الصور الوجه (الثالث ما يراه النائم والمبرسم والكاهن موجود) فان كل واحد منهم يشاهد صوراً محسوسة ويدرك أصواتاً مسموعة بحيث لا يرتاب فيها ويميز بينها وبين غيرها فلا بد أن يكون لتلك الصور والأصوات وجود اذا لمدم المحض يستحيل أن يتميز عن غيره ويشاهد على حسب ما تشاهد الامور للوجود (وليس) وجودها (في الخارج والا رآها كل سليم الحس فهو في المدرك وهو) أي ذلك المدرك (جسماني) لا عقلي (لما مر) من ان الجزئيات لا تدركها الاقوى جسمانية وليس حساً ظاهراً لمعطلة في النوم ولان الراي ربما كان منموض المميز فوجب ان يكون حساً باطناً (ولتأمل أن يقول لعل المدرك لها النفس كما مر) من انها تدرك الكل والجزئي أيضاً وامتناع ارتسام الصور التي لها مقدار فيها غير مسلم عندنا لما عرفت آنفاً (واحتج الخصم) النافي للحس المشترك (بوجهين الأول ان حصول جبل من ياقوت وبجر من زبيق) كما يرى في النوم (في جزء من بدن النائم ضروري البطلان فلنا قد ينطبع شبح لكبير في الصغير) انما الممتنع أن يرسم عين الكبير في الصغير (كما مر) الثاني كما نعلم

قوله (أيضا) اشارة الى أنه يجوز أن يكون ذلك لا ارتسامه في النفس المجردة وقوله لان الاعراض ممانعة دون لصور فان حصول السواد في محل ينافي حصول البياض في ذلك المحل مع انه لا يتصور التنافي بين صورتيهما اصلا

أنا لا نشم (ولا نذوق) الطعوم (ولا نسمع) الاصوات (ولا نبصر) الالوان
 (بالأيدي والارجل) كذلك (ندلم أنا لا نذوق ولا نفلس) ولا نعلم شيئا مما ذكرناه
 (بالدماع ومنكره مكابر) لانكار ما يجده كل حافل من نفسه (فلنا عدم توسط الدماغ فيه)
 أي في الادراك الحسي (ممنوع) وما ذكرتموه لا يدل عليه (وأما انه) أي الدماغ (ليس
 آلة جرمية) أي ليس جرمه آلة الاحساس المذكورة كما اقتضاه دليلكم (فتم) اذ لا نزاع
 لنا فيه (الثانية) من القوى المدركة الباطنة (الخيال) وهو يحفظ الصور المرتسمة في الحس
 المشترك (اذا غابت المحسوسات عن الحواس الظاهرة فهو) كالخزانة له وبه يعرف من يرى
 في زمان (ثم يغيب ثم يحضر ولولا هذه القوة) وحفظها لصور المحسوسات الغائبة (لا تمتنع
 معرفته) أي لا تمتنع أن يعرف من شيء انه الذي رؤى فيما سبق من الزمان (واختل النظام)
 اذ يحتاج الانسان حينئذ في كل ما يحس به أن يتعرف حاله في المرة الثانية وما بعدها كما في
 المرة الاولى فلا يتميز عنده الضار من النافع والصادق من المدور ويختل أمر المعاش والمعاد
 (وأثبت) وجود الخيال (بوجود ثلاثة) الاول قوة القبول غير قوة الحفظ (فدرك الصور
 القابل لما أعني الحس المشترك غير حافظها الذي هو الخيال) فلنا (ما تمسكتم به) هو فرع
 قولكم الواحد لا يصدر عنه الا واحد (وقد مر بطلانه) وان سلم (ذلك) فالحفظ مشروط
 بالقبول (بديهية فلا بد ان يجتمع القبول مع الحفظ) فكيف تقول القابل غير الحافظ (البتة
 حتي يثبت ان مدرك المحسوسات يجب ان يكون مغايرا لما يحفظها) (الثاني الحس المشترك
 حاكم) على المحسوسات كما سلف (دونها) أي دون القوة الخيالية لان فعلها الحفظ ولا شك
 ان ما ليس بحاكم مغاير لما هو حاكم (فلنا) يجوز ان يكون هناك قوة واحدة (قد تحكم
 نارة ولا تحكم أخرى) فلا يلزم الا التباين باعتبار دون الذات (الثالث الصور) المحسوسة
 (اذا كانت) مرتسمة (في الحس المشترك فهي مشاهدة) كما في المحسوسات الحاضرة عندنا
 (بخلاف ما اذا كانت) مرتسمة (في الخيال) فانها ليست كذلك كما اذا غابت المحسوسات
 هنا فلا بد من تغير القوتين بحسب الذات (فلنا قد يعود) ما ذكرتم من الاختلاف
 بالمشاهدة وعدمها (الى ملاحظة النفس وعدمها) بأن تكون الصور مرتسمة في قوة واحدة
 فتارة تلفت النفس اليها فتشاهدها وتارة تعرض عنها فلا تشاهدها (الثانية) من تلك
 القوى هي (القوة الوهمية وهي التي تدرك المعاني الجزئية) المتعشقة بالصور المحسوسة

(كالدواء) الجزئية (التي تدركها الشاة من الذئب) فتهرب منه (والمحبة) الجزئية (التي تدركها السمكة من أمها) فتنبيل اليها فان هذه الممانى لا بد لها من قوة مدركة سوى الناطقة قالوا (وهي التي تحكم بأن هذا الاصفر) هو (هذا الحلو) ويتجه عليه ان النسبة التي بينهما وان كانت معني جزئيا مدركا للقوة الوهمية الا ان طرفيها محسوسان ومدركات بالحس المشترك والعالم لا بد ان يدرك الطرفين والنسبة حتي يتمكن من الحكم عليهما فلا يجوز ان يكون الحكم المذكور للقوة الوهمية ولا للحس المشترك (الرابعة) منها (القوة الحافظة وهي الحافظة للممانى التي تدركها) القوة (الوهمية كالخزاة لها ونسبتها الى الوهمية نسبة الخيال الى الحس المشترك فاستغنى) في اثباتها (بما ذكرناه ثم) الخاتمة للقوة (المتخيلة وهي) القوة (التي تنصرف في الصور المحسوسة والممانى) الجزئية المنزعة منها وتصرفها فيها (بالتركيب) تارة (والتفصيل) أخرى (مثل انسان ذي رأسين وانسان عديم الرأس وحيوان نصفه نسان ونصفه فرس) وهذا لا تنصرف غير ثابت لسائر الحواس والقوى فهو لقوة أخرى (وهذه القوة اذا استعملها العقل) في مدركاته بضم بعضها الى بعض أو فصله عنه (سميت مفكرة) كما انها اذا استعملها الهم في المحسوسات مطلقا سميت متخيلة فان قيل كيف يستعملها الهم في الصور المحسوسة مع انه ليس مدركا لها أجيب بان القوى الباطنة كالمرآة المتقابلة فيتمكس الى كل منها ما ارتسم في الاخرى والوهمية هي سلطان تلك القوى فلها تصرف في مدركاتها واستعمال ما هو آلة فيها بل لها تسلط على مدركات الباقية فتنازعها فيها وتحكم عليها بخلاف أحكامها فن سخرها للقوة العقلية بحيث صارت مطاوعة لها فاقدم فاز فوزا عظيما (ولنختم هذا النوع) الذي (بابحاث الأول عرف وجود هذه القوى) الخمس الباطنة (بتعدد الافعال) الخمسة التي هي ادراك المحسوسات وادراك الممانى الجزئية المتعلقة بها وحفظهما والتصرف فيهما (لما اعتقدوا انه لا يصدر عن الواحد الا الواحد وقد عرفت ما فيه) من الفساد (ثم) ان سلمنا صحته قلنا (لم لا يجوز أن تكون القوة واحدة والآلات متعددة أو الشرائط) فتصدر تلك الافعال منها بحسب تعددها كما يجوز نمو في مواضع أخرى (الثاني محل الحس المشترك والخيال) هو (البطن الأول من الدماغ) المنقسم الى بطون ثلاثة أعظمها الأول ثم الثالث وأما الثاني فهو كنفذ فبا بينهما منفرد على شكل الدودة (فالحس المشترك في مقدمه) أي مقدم البطن الأول (لتصادفه المحسوسات) بالحواس الظاهرة (أولا والخيال في مؤخره) لانه

خزانتها التي تحفظها (وعمل الوهمية والحافظة) هو (البطن الاخير منه والوهمية في مقدمه والحافظة في مؤخره) على قياس حال الحس المشترك والخيال في البطن الأول (وعمل التخيلة) هو (الدودة الحاصلة في وسط الدماغ الموضوع بين البطنين لتأخذ من هذه المحسوسات التي في أحد جانبيها (و) من (هذه) المعاني الجزئية التي في الجانب الآخر (فتصرف) بالتركيب والتفصيل (فيما فيهما) أي في البطنين الأول والاخير من الصور والمعاني والمشهور في الكتب المعمول عليها ان التخيلة في مقدم الدودة والوهمية في مؤخرها والحافظة في مقدم البطن الاخير وليس في مؤخره شيء من هذه القوى اذ لا حارس هناك من الحواس فتكثر مصادماته المؤدية الى الاختلال (وانما عرف محالها) المذكورة (بالآفة) فانه اذا تفرقت آفة الى محل من هذه المحال اختل فعل القوة المخصوصة به دون غيرها (أي دون فعل غيرها من أفعال سائر القوى (ولو لا اختصاص كل) من هذه القوى (بمحلها لما كان) الامر (كذلك) خاتمة (لأبحاث النوع الثاني وهي البحث الثالث أكثر الكلام) الذي نقلناه عنهم (في) اثبات (هذه القوى) وتمدها (بهد) بنائه على (نفي القادر المختار) للوجود لجميع الاشياء ابتداء بمجرد ارادته مبني (على ان النفس) الناطقة (ليست مدركة للجزئيات كما أشرنا اليه) في أثناء الكلام المنقول (فلتسكام في ذلك فتقول المدرك لجميع أصناف الادراكات) هو (النفس لوجوه الأول ما ذكرناه من الحكم بالكل على الجزئي) في مثل قولنا زيد انسان (وبكل جزئي على انه غير الآخر) أي والحكم بسلب أحد الجزئين عن الآخر كما في قولك زيد ليس بعمر وفلا بد من قوة تدرك الكلليات وجميع أنواع الجزئيات من المحسوسات مشاهدة ومخيلة والمعاني الجزئية متوهمة ومحفوظة ولا يجوز أن تكون هذه القوى جسمانية اتفاقاً فهي القوة العاقلة (الثاني وجداني) بلا شبهة (أني واجد اسمع وأبصر وأجوع وأشبع) وادرك المقولات فالمدرك للكل واحد وليس الا النفس (الثالث ان النفس مدبرة للبدن) المدين (فرو) أي النفس بتأويل الانسان (فاعل للجزئيات) من الافعال التدييرية (ولا بد له فيه) أي في كونه فاعلاً للافعال الجزئية (من ادراك الجزئيات) الصادرة عنه (اذ الرأي الكلي نسبته الى الكل) من آحاد ذلك الكلي (واحد

(قوله مزرد) بالزاي المججمة والراء المهملة وهو هنا من باب التفعيل يقال زرده أي خنقه وهذا بالخاء المججمة وبالنون والقاف وقوله لتصادقة بالفاء من المصادقة وقوله اذ لا حارس هناك أي لا حافظ هناك

فلا يصاح) الرأي الكلي (لكونه مصدرا للبعض دون البعض) فالنفس مدركة للجزئيات
وفي المباحث الشرقية هي مدبرة لبدن شخص وتدير الشيء للشخص من حيث هو ذلك
الشخص يستحيل الابداع العلم به من حيث هو هو فاذا هي مدركة للبدن الجزئي (وللخصم)
القائل بان النفس لا تدرك الجزئيات (وجوهه) لأول تعلم ضرورة ان ادراك البصرات
حاصلة للبصروا ادراك (الاصوات للسمع وعلى هذا) ادراك سائر المحسوسات فانه حاصل
للحواس المخصوصة (وانكار ذلك مكابرة) مصادمة للبديهية فلا يلتفت اليه (الثاني آفة كل
عضو) وهو محل لقوة (توجب آفة فله) الذي نسب اليه فلولا انه فعله حقيقة لما كان كذلك
وهذا انما يظهر في الحواس الظاهرة وأما في الباطنة فيستبان بالتجارب الطيبة من أن الآفة
متى حدثت في مقدم البطن الأول اختل الاحساس دون تخيل المحسوسات السابقة ومتى
حدثت في مؤخره اختل التخيل دون الاحساس وهكذا الحال في سائر القوى الباطنة
(الثالث اذا أدركنا الكرة) الشخصية مثلا (فلا بد له) أي لا دراكنا اياها (ان ترسم في
في المدرك) منا (صورتها) المتصفة بمقدار مخصوص ووضع معين وحيز لازم لهما (ومن
الحال ارتسام ماله وضع وحيز فيما لا وضع ولا حيز له) أعني النفس المجردة بل لا بد أن يكون
ارتسامه في قوة جسمانية (الرابع اذا تصورنا مربعا) مشخصا على مقدار مخصوص (مجنعا
بمربعين) مشخصين على وضع معين (هكذا) (فانا نميز بين المربعات الثلاثة ونشير الى
وضع كل من الآخر على معني أين هو من صاحبه) واحد الجناحين عن يمين الجناح
والآخر عن يساره (فلو كان محله) أي محل ارتسام هذا المتصور هو (النفس لزم كونه)
أي كون هذا المحل الذي هو النفس (منقسمًا انقسامًا في الكم وانه باطل لانها مجردة عن
المادة) فلا تقبل الانقسام المقداري (والجواب) عن وجوه الخصم (ان شيئًا من ذلك)
الذي ذكره (لا يبق كونه الحواس آلات والنفس هي المدركة) فترسم الجزئيات في تلك
الآلات وتذكرها النفس لملاحظتها في آلاتها فلا يلزم انقسام النفس ولا كونها ذات وضع
وحيز وتكون آفة الفعل باختلال الآلات دون المدرك ويصح اسناد الادراك الى تلك
الآلات وان لم تكن مدركة حقيقة (وهذا القدر) الذي لا ينفيه شبه الخصم (كاف)
للمستدل (في اثبات القوى المذكورة اذ) يعلم بالضرورة انه (لولا اختصاص كل عضو) من
تلك الاعضاء (بقوة) مخصوصة (لما اختص بكونه آلة لنوع من المدركات دون الآخر)

وبذلك يثبت وجود القوى) وتمدها وهو المطلوب (النوع الثالث القوى الفاعلة) هي التي
عبر عنها فيما سبق بالحركة على معني ان لها مدخلا في الحركة اما بالنحريك أو الاعانة على
قياس ماسر في المدركة وفائدة المدول ظاهرة (وتنقسم الي) قوة (باعثة) على الحركة (و) قوة
(محركة) مباشرة للنحريك (أما الباعثة) وتسمى شوية وتزوعة (فلما لجلب النفع وتسمى
شوية واما لدفع الضرر وتسمى غضبية وأما الحركة فهي التي تمدد الاعصاب) بتشجيع العضلات
(فتقرب الاعضاء الي مبادئها كما في قبض اليد) مثلا (وترخيها) أي ترخي الأعصاب
بارخاء العضلات (فتبعد الاعضاء عن مبادئها كما في البسط) أي بسط اليد (وهذه القوة)
المنبئة في العضلات (هي المبدأ القرب للحركة والمبدأ البعيد) هو (التصور وبينهما الشوق
والارادة) فهذه مباد أربعة مترتبة للأفعال الاختيارية الصادرة عن الحيوان (فان النفس
تصور الحركة) أولا (فتشتاق اليها) ثانيا بناء على اعتقاد نفع فيها (فتريدها) ثالثا (ارادة
قصدها) اليها (وإيجادها) لها فتحصل (الحركة بتدبير الاعصاب وارتخائها رابعا) قال بعضهم
الشوق انما يوجد فيمن ليس قدرته تامة فتزدد وتشتاق وأما الذي يثق بقدرته فلا شوق له

❖ انقسم الثالث ❖

من الاقسام الثلاثة التي في الفصل الثالث المقود لبيان المركبات التي لها نفس (في النفس
الانسانية) أي في بيان قواها ولذلك قال (وقواها) يعني المخصوصة بها (تسمى القوة العقلية
فباعتبار ادراكها للكليات والحكم بينها بالنسبة الايجابية أو السلبية تسمى القوة النظرية)
والعقل النظري (وباعتبار استنباطها للصناعات الفكرية ومزاوتها للرأي والمشورة) في
الامور الجزئية مما ينبغي أن تفعل أو تترك (تسمى القوة العملية) والعقل العملي فهاتان ثوان

(قوله وفائدة المدول ظاهرة) ولعل فائدة المدول هي التبيين على أن تلك القوى كما سميت بحركة سميت أيضا
فاعلة والأولى من ذلك أن يقال الفاعلية كما تناول أيضا نفس الأخذ والبطش والقبض والبسط مثلا يترتب
على المحركة والمحركة لا تناول نفس الأخذ والبطش ونحوهما فتكون الفاعلية أشمل من المحركة وقوله نزوعة
يقال نزع إلى أهله أي اشتاق وقوله بتشجيع العضلات الشيخ يفتح الشين المعجمة وسكون النون هو قبض في الجلد
وشنجه تشنجا كذا في الصحاح (قوله القسم الثالث من الأقسام الثلاثة الخ) لا يذهب عليك أن المصنف قد ذكر
في المرصد الأول من هذا الموقف في الجوهر فصلين وذكر في الفصل الثاني منهما أقساما خمسة وذكر في القسم
الرابع منها فصولا ثلاثة وذكر في الفصل الثالث منهما أقساما ثلاثة أيضا فالقسم الثالث الذي ذكره ههنا هو الثالث
من هذه الاقسام الثلاثة والقسم الخامس الذي يذكره عقيب هذا هو الخامس من تلك الاقسام الخمسة وقوله
اختص بها الباء ههنا داخله على المقصود دون المقصور عليه وقوله لا تروى التروى على وزن الترقى بمعنى التفكير

متنازعتان اما بالذات أو بالاعتبار اختص بهما الانسان من بين سائر الحيوان فالاولى
 للاحكام الكلية صادقة كانت أو كاذبة والثانية للاحكام المتعلقة بافعال جزئية سواء كانت
 خيرات أو شرورا جميلة أو قبيحة وهذه القوة مستمدة من القوة النظرية لان استخراج
 الآراء الجزئية انما يكون بضرب من التأمل والقياس فلا بد هناك من مقدمة كلية كأن
 يقال مثلا هذا الفعل كذا وكذا وكل ما هو كذا فهو جميل ينبغي أن يفعل أو قبيح ينبغي
 أن يترك فتكون صغرى القياس شخصية وكبراه كلية فيحصل منهما رأي في أمر جزئي
 مستقبل من الامور الممكنة فان الواجبات والامتناعات لا تروى في كيفية ايجادها واعدامها
 وكذا الماضي والحاضر لا تروى فيهما أيضا للايجاد أو الاعدام بل ذلك مخصوص بالامور
 المستقبلية واذا حكمت هذه القوة بهذا الرأي الجزئي تبع حكمها حركة القوة الاجتماعية الى
 تحريك البدن (ويحدث فيها) أي في النفس الانسانية (من القوة) العملية الشوقية (هيئات
 انفعالية) تتبعها أحوال بدنية (هي الضحك) التابع للتعجب الحادث في النفس من ادراك
 الامور الغريبة الخفية لاسباب (والحجل والحياء واخواتها) من الخوف والحزن والحقد
 وغيرها من الانفعالات المختصة بالانسان فظهر ان النفس تتأثر من قواها كما انه يؤثر فيها
 ﴿ القسم الخامس ﴾

من الاقسام الخمسة التي ينطوي عليها الفصل الثاني من فصول المرصد الأول من موقف
 الجواهر فلا يستبعد ورود الخامس عقيب الثالث (في المركبات التي لامزاج لها اعلم ان
 من الشمس) وغيرها (يصعد) الى الجو (اجزاء اما هوائية ومائية) مختلطتين (وهو البخار)
 صعوده ثقيل (واما نارية وأرضية وهو الدخان) وصعوده خفيف وليس ينحصر الدخان
 كالتورف في الجسم الاسود الذي يرتفع مما يحترق بالنار ولما يصعد البخار والدخان
 ناذجا بل يتصاعدان في الاغلب ممتزجين (ومنهما يتكون جميع الآثار العلوية اما البخار
 ن) قل و (اشتد الحر) في الهواء (حلال) الأجزاء (المائية) وقلها الى الهوائية (وبقي
 نواء الصرف والا) أي وان لم يكن الامر كذلك بل كان البخار كثيرا ولم يكن في الهواء
 ن الحرارة ما يحلله (فان وصل) ذلك البخار بصعوده (الى) الطبقة (الزهريرية) التي

ولم من فصول المقصد الاول) هكذا وجدنا في النسخ والصواب أي يقال من فصول المرصد الأول أي من فصل
 صد الأول قتأمل

هي الهواء البارد كما عرفت (عقده يرده) وتكاثف (فصار سحابا وتقاطرت الأجزاء المائية
 اما بلا جود) اذا لم يكن البرد شديدا (وهو المطر واما مع جود) اذا كان البرد شديدا
 فان كان الجود قبل الاجتماع) والتقاطر وصيرورته حبات كبارا (فهو الثلج وان كان)
 (الجود) بعده فهو البرد وانما يستدير) ويصير كالكرة (بالحركة) السريعة الخارقة للهواء
 بمصادمته فتتمحى الزوايا عن جوانب القطرات المنجدة (وان لم يصل) البخار بالتصاعد
 (الى الزمهريرية) فاما أن يكون كثيرا أو قليلا فالكثيرة قد تنمقد سحابا ماطرا كما حكى
 ابن سينا انه شاهد البخار قد صمد من أسافل بعض الجبال صمودا يسيرا وتكاثف حتي
 كأنه مكبة موضوعة على وحدة فكان هو فوق تلك الغمامة في الشمس وكان من تحتها
 من أهل القرية التي كانت هناك يمتطرون وقد لا ينعقد (فهو) أي هذا البخار الكثير المتكاثف
 الذي لم ينعقد سحابا ماطرا (الضباب) الجارر لوجه الأرض (و) أما (قليله) أي قليل البخار
 الذي لم يصل الى تلك الطبقة فانه (قد يتكاثف يبرد الليل فينزل) نزولا ثقيل في أجزاء صفار
 لا يحس بنزولها الا عند اجتماع شيء يمتد به (اما بلا جود) بعد النزول (وهو الطل أو ممه
 وهو الصقيع) ونسبته الى الطل كنسبة الثلج الى المطر وقد يتكون السحاب من انقباض
 الهواء بالبرد الشديد فيحصل حينئذ منه الانقسام المذكورة قال الامام الرازي أن تكون
 هذه الاشياء في الاكثر من تكاثف البخار وفي الاقل من تكاثف الهواء (وأما الدخان
 فربما يخالط السحاب) بان ترفع أبحرة وأدخنة كثيرة مختلطة الى الطبقة الزمهريرية فيتكاثف
 البخار وينمقد سحابا فينجبس ذلك الدخان في جوف السحاب (فيخرقه اما في صموده
 بالطبع) لبقائه على حرارته المتفضية لتصعيده (أو عند هبوطه للتكاثف) أي لتكاثفه
 (بالبرد) الشديد الواصل اليه (فيحدث من خرقه له) أي خرق الدخان وتمزيقه للسحاب
 صاعداً أو هابطاً (ومما كتبه اياه صوت هو الرعد وقد يشتمل) الدخان (بقوة التسخين)
 وذلك لانه شيء لطيف وفيه مائة وأرضية عمل فيهما الحرارة والحركة والخلخلة المازجة عملا

(قوله كأنه مكبة) أي كأن ذلك البخار غمامة مكبة أو دابة مكبة وهو متراكم على وجهه وقوله وعلى وحدة
 الوحدة المكان المظلم وقوله وكان هو أي ابن سينا وقوله يمتطرون على صيغة المبني للفعول (قوله والخلخلة
 المازجة) الأول بالخاء بين المهملتين والثاني بالراء المهملة والجيم يقال خلخت أي أرعجتهم وقلعتهم عن موضعهم
 يقال مرج الدين والأمر اختلط اضطرب وفي بعض النسخ والخلخلة المازجة على أن يكون الأول بالخاءين

قرب مزاجه من الدهنية فصار بحيث يشتعل بأدنى سبب مشتعل فكيف لا يشتعل
 بالتسخين القوي (الحاصل من الحركة) الشديدة (والمصاكة) الدنيغة وإذا اشتعل (فلطيفه
 ينطفيء) سرياً وهو البرق وكثيفه لا ينطفيء إلى أن يصل إلى الأرض وهو الصاعقة وإذا
 وصل إليها فربما صار لطيفاً ينفذ في المتخلخل ولا يحرقه ويذيب الأجسام المندمجة فيذيب
 الذهب والنمضة في الصرة مثلاً ولا يحرقها إلا ما احترق من الذوب وقد أخبرنا أهل التواتر
 بأن الصاعقة وقعت بشيراز على قبة الشيخ الكبير أبي عبد الله بن خفيف قدس سره
 فاذاب قنديلاً فيها ولم يحرق شيئاً منها وربما كان كثيفاً غليظاً جداً فيحرق كل شيء أصابه
 وكثيراً ما يقع على الجبل فيدكه ذكاً ويحكى أن صبيها كان في صحراء فأصاب ساقه صاعقة
 فسقط رجلاه ولم يخرج منه دم لحصول الكي بحرارتها (وإنه أعنى الدخان قد يصل إلى
 كرة النار) وذلك لأنه أجزاء أرضية يابسة جداً فيحفظ الحرارة التي يصعد بها بخلاف
 البخار (فيحترق) الدخان حينئذ كالشمعة التي تطفأ ويحاذي بها من تحت شمعة مشتعلة
 فيشتعل الدخان (الواصل إلى الشمعة القوقائية) وتتصل (النار التي وقعت في ذلك الدخان
 بالشمعة السفلاية فتشتعل) بهذه النار (فما كان منه) أي من الدخان (لطيفاً صار مشتعلاً
 ونفذ فيه النار بسرعة فيرى ذلك) المشتعل (كأنه كوكب يتقض وهو الشهاب وما كان
 منه كثيفاً) لا في الغاية (تلق به النار تعلقاً تاماً من غير اشتعال) بل ثبت فيه الاحتراق
 (ودام متصلاً لا ينطفيء) أياماً وشهوراً ويكون على صورة ذؤابة أو ذنب أو ریح أو حيوان
 له قرون كما أشار إليه بقوله (وهو الذؤابات والأذباب والنيازك وذوات القرون وما كان)
 من البخار (غليظاً) أي كثيفاً جداً (تلق به النار تعلقاً تاماً) لا تعلقاً تاماً (فيحدث في الجو
 علامات سوداً وحر) على حسب غلظ المادة فإذا كانت غليظة ظهرت الحمرة وإذا كانت
 أغاظ ظهر السواد (وقد تقف الذؤابات ونحوها بجذب كوكب فيديرها الفلك معه بمشايمة
 إياه فتري كأن لذلك الكواكب ذؤابة أو ذنباً أو قروناً) واحداً (أو أكثر) من واحد (وهذه
 الأقسام) التي ذكرناها للدخان الواصل إلى كرة النار (إذا اتصلت بالأرض أحرقت ما

المجمتين والثاني بالزاي المجمة وقوله المندمجة الاندماج ضد التخلخل وقوله ولا يحرقها أي لا يحرق هو الصرة
 الآن تكون تلك الصرة محترقة بالذوب وقوله على صورة ذؤابة بضم وقح الهزرة على وزن ذبابة وهي أعنى
 الذؤابة من الشعر والجمع ذؤائب وقوله والنيازك أي الرماح

عليها وتسهي الحريق) وفي المباحث الشرقية اذا ارتفع بخار دخاني لرج دهني وتصادد حتى وصل الى حيز النار من غير أن ينقطع اتصاله عن الارض اشتعلت النار فيه نازلة فيري كأن قنينا ينزل من السماء الى الارض فاذا وصلت الى الارض أحرقت تلك المادة بالكافية وما يقرب منها وسبيل ذلك سبيل السراج المطاى اذا وضع تحت السراج المشتعل فأتصل الدخان من الاول الى الثاني فأنحدر الالهب الى فيثاته (وأیضا) نقول (فالدخان قد ينكسر حره عند الوصول الى الكرة الزهريرية) فيثقل (فيرجع بطبعها) الى الارض (أو) لا ينكسر وحينئذ (يصعد ويصادم) كرة النار لا (الفلك) علي ما وقع في النسخ لان نفوذه في النار البسيطة العالية على الاحالة الى طبيعتها غير معقول بحسب الظاهر (فيرجع) ويرتد بمصادمته كرة النار المتحركة بحركة الفلك رجوعا على جهات مختلفة كما يرد بمصادمته سهام على جهات شتى (وعلى التقديرين فيتموج الهواء) ويضطرب (وهو الريح) قيل قد وقع في كلام ارسطو ان الريح يحد بأنه متحرك وهو هواء لا بأنه هواء متحرك قال الامام الرازي والذي يمكن ان يقال فيه ان الهواء مادة الريح وموضعها فلا يجوز وضعها موضع الجنس (ولذلك) الذي ذكرناه من حال الدخان في توليد الريح (كان أكثر مبادي الرياح فوقانية كما تشهد به التجربة والريح كما يحدث بهذا الطريق) في الاغلب (فقد يحدث) أيضا (بأن يتداخل الهواء فيندفع) عن مكانه بواسطة عظم مقداره (فيدفع ما يجاوره فيطاوغه) ويدافع ذلك المجاور أيضا مجاوره فيتموج الهواء (وتضمف) تلك (الدافعة) شيئا فشيئا (الى غاية ما فيقف وقد يحدث رياح مختلفة الجهة دفعة فتدفع) تلك الرياح (الاجزاء الاضية فتضغط) الاجزاء الارضية (بينها مرتفعة كأنها تلتوي على نفسها وهي الزوابع) جمع زوامة وهي الريح

(قوله اذا ارتفع بخار لدخ دهني) أي في دخ دهني ويجوز أن اللام في قوله لدخ للتعمدية أي اذا رفع البخار دخانا دهنيا الخ والدخ بضم الدال وتشديد الخاء لغة في الدخان كذا في الصحاح وقوله دائرة صفة عصا ولا شك ان العصا اذا تحركت على محور نفسها حركة سريعة مستديرة كانت بحيث ترد السهام على جهات متفرقة

(قوله جمع زوامة) هي بقع الرأى المبهمة والباء الموحدة والعين المهملة على وزن الدرجثة مثلا والاعصار ریح شبر القبار ويرتفع الى السماء كأنه عمود وقوله نكباء على وزن سكباء أي يتأرجع من الرياح بحيث يهب كل واحد من موضعين جنوب اثنين من تلك الأربعة المذكورة أولا وكل واحد من هذه الأربعة أيضا اسم مخصوص على حدة كما ذكر في الصحاح وقوله والتخطيط بحسب القدر والوضع بين أجزاء المرئ وقوله متراسة بتشديد الصاد المهملة يقال تراص القوم في الصف أي تلاصقوا

للمستديرة على نفسها (والاعصار) المسمى في الفارسية بكرود باد هذا وقد قيل بين الريح
 والمطر تمنع وتعاون أما التمتع فلان الريح في الاكثر تلتطف مادة السحاب بحرارتها وتفرقها
 بحريكها والمطر يبل الادخنة ويصل بعضها ببعض فيثقل حينئذ ولا يتمكن من الصعود
 فكل سنة يكثر فيها المطر تقل فيها الريح وبالعكس وأما التعاون فلان المطر يبل الارض
 فيعدها لان يصعد منها دخان اذ الرطوبة تمين على تحلل اليابس وتصدده والريح تجمع السحاب
 وتهرب برودة السحاب الى باطنه فيشتد البرد للكثف وأما مهاب الرياح فغير منحصرة
 حقيقة في عدد الا انهم جعلوا اصولها أربعة هي نقط للمشرق والمغرب والشمال والجنوب
 والعرب تسمى الرياح التي تهب منها بالقبول والدبور والشمال والجنوب وتسمى التي تهب
 مما بينها نكباء (وأيضاً) نقول (قد يحدث في الجو أجزاء) رطبة (رشيّة صقيلة كدائرة
 تحيط) تلك الاجزاء (بنيم رقيق) لطيف (لا يحجب ما وراءه) عن الابصار (فينعكس منها)
 أي من تلك الأجزاء الواقعة على ذلك الوضع (ضوء البصر لعقالتها الى القمر فيرى) في
 تلك الاجزاء (ضوء دون شكله فان الصقيل) الذي ينعكس منه شعاع البصر (اذا صغر جداً)
 بحيث لا ينقسم في الحس (أدى الضوء واللون دون الشكل والتخطيط كما في المرأة الصغيرة)
 وتلك الاجزاء الرشيّة مرابا صغار متراسة على هيئة الدائرة (فيرى جميع تلك الدائرة كأنها منورة
 بنور ضعيف وتسمى الهالة) وانما لا يرى الجزء الذي يقابل القمر من ذلك النيم لان قوة
 الشعاع تحنى حجم السحاب الذي لا يستره فلا يري فيه خيال القمر كيف والشيء انما يري
 على الاستقامة نفسه لا شبحه بخلاف اجزائه التي لا تقابله فاتها تؤدي خيال ضوءه كما
 عرفت قبل وأكثرت تولد الهالة عند عدم الريح فان تمزقت من جميع الجهات دلت على
 الصحو وان نحن السحاب حتى بطأت دلت على العارلان الأجزاء المائية قد كثرت وان
 انحرقت من جهة دلت على ريح تأتي من تلك الجهة واذا اتفق أن توجد سحابتان على الصفة
 المذكورة أحدهما تحت الاخرى حدثت هناك هالة تحت هالة وتكون تحتانية
 أعظم لانها أقرب الينا وزعم بعضهم انه رأى سبع هالات مما واعلم ان هالة الشمس
 تسمى الطفاوة بضم الطاء نادرة جداً لان الشمس تحلل السحب الرقيقة ومع ذلك فقد
 عم ابن سينا انه رأى حول الشمس هالة تامة في ألوان قوس قزح ورأى بعد ذلك هالة
 باقوسية قليلة وانما تنفرج هالة الشمس اذ كنف السحاب واظلم وحكى أيضاً انه رأى حول

التمرد له قوسيه اللون لان السحاب كان غليظا فتوس في اجزاء الضوء وعرض ما يدرش
 للقوس (وقد يحدث مثل ذلك) الذي ذكرناه من الاجزاء الرشيّة الصقيلة على هيئة الاستدارة
 (في خلاف جهة الشمس وهو قوس قزح) وتفصيله أنه اذا وجد في خلاف جهة الشمس
 اجزاء رشيّة لطيفة صافية ملي تلك الهيئة وكان وراءها جسم كثيف اما جبل أو سحاب كدر
 وكانت الشمس قريبة من الافق فاذا ادبر على الشمس ونظر الى تلك الاجزاء انمكس
 شعاع البصر عنها الى الشمس ولما كانت صغيرة جدا لم يؤد الشكل بل اللون الذي يكون
 مركبا من ضوء الشمس ولون المرآة (وتختلف ألوانها) أي ألوان قوس قزح (بحسب)
 اختلاف (أجزاء السحاب) في ألوانها (و) بحسب ألوان (ما وراءها) من الجبال (و) ألوان
 ما ينعكس منها الضوء من الاجرام الكثيفة ورأيت بعض فضلاء زماننا من له في علم المناظر
 كعب حال) وهو المولى الفاضل كمال الملة والدين الحسن النارسي برد الله مضجعه (يدعي
 بطلان ذلك) الذي ذكرناه من أسباب المسألة وقوس قزح (لكنه) أي ما ذكرناه فيها
 (رأى الجمهور قد ذكرناه متتابعة لهم) وفي المباحث الشرقية زعم بعضهم ان السبب في حدوث
 أمثال هذه الحوادث اتصالات ملكية وقوى روحانية اتضت وجودها وحينئذ لا تكون من
 قبيل الخيالات وهو أن يرى صورة شيء مع صورة شيء آخر مظهر له كالمرآة فيظن أن
 الصورة الأولى حاصلة في الشيء الثاني ولا يكون فيه بحسب نفس الامر قال الامام الرازي
 وهذا الذي ذكره لا ينافي ما ذكرناه فان الصحة والمرض قد يستندان الى أسباب عنصرية
 نارية والى اتصالات فلكية وتأثيرات نفسانية أخرى لكن هذا الوجه يؤيده أن اصحاب
 التجارب شهدوا بأن أمثال هذه الحوادث في الجو تدل على حدوث حوادث في الارض فلولا
 انها موجودات مستندة الى تلك الاتصالات والاضاع لم يستمر هذا الاستدلال (وأيضاً)
 نقول (فالبخار المحترق في الارض يخرج اقليل من مسامها وينقلب الكثير بمعة البرد)
 الذي في باطن الارض (ماء ويشفها) فيخرج منها (ومنه الميون) السبالة (اذا كان البخار
 كثيراً فحصل المدد بمد المدد كان الفائض يحدث الثاني ضرورة امتناع الخلاء) فان البخار

(قوله وهي قوس قزح) يقال قزح الكلب بوله ورشه وقوس قزح التي في السماء غير منصرفة كذا في
 الصحاح وقوله وهو أن يرى الحاي ما يكون من قبيل الخيالات هو أن يرى وقوله وهذا الذي ذكره ذلك البعض
 وقوله لكن هذا الوجه الذي ذكره ذلك البعض

الذي انقلب ماء وفاض الى وجه الارض وجب ان يجذب الى مكانه ما يقوم مقامه لئلا يكون
 خلاه فينقلب هو أيضاً ماء وبقيض وهكذا يستتبع كل جزء منه جزءاً آخر قال الامام
 الرازي ومياه العيون الرا كدة تحدث من ابخرة بلغت من قوتها ان اندفعت الى وجه
 الارض ولكن لم تبلغ من كثرة مددها وقوتها ان يطرد نالها سابقها وهذا الكلام
 ينافي ما ذكره المصنف من التلليل بامتناع الخلاء ويتقضى ان يمل السيلان بكثرة
 الابخرة للمقتضية للاندفاع الى فوق والركود بقائهما فتأمل قال ومياه القني والآبار متولدة
 من ابخرة ناقصة القوة عن ان تشق الارض فاذا ازيل ثقل الارض عن وجهها صادفت
 منفذا تندفع اليه بادني حركة فان لم يحصل هناك مسيل فهو البر وان حصل فهو القناة ونسبة
 القني الى الآبار كنسبة العيون السيلة الى الرا كدة واعلم ان النزع من الآبار والعيون
 الرا كدة سبب لنبوع الماء فيها لان ثقل الماء الظاهر يمنع سائر الابخرة عن الظهور فاذا
 نزع قوت تلك الابخرة واندفعت الى خارج وقد اختلفوا في ان هذه المياه متولدة من
 اجزاء مائية متفرقة في عمق الارض اذا اجتمعت او من الهواء البخاري الذي ينقلب ماء وهذا
 الثاني وان كان ممكناً الا ان الأول أولى لان مياه العيون والقنوات والآبار تزيد بزيادة الثلوج
 والامطار (وايضاً) نقول (فالبخار والدخان اللذان في الارض قديكثران ويزيدان الخروج
 منها) بقوة (ومسامها متكاثفة فيزول عنها بخر كثيرهما ومنه تكون الزلازل) واذا كانا قليلين
 أو كان مسامها مفتوحة لم يكن زلزلة ولذلك قلت الزلازل في الاراضي الرخوة واذا كثرت
 الآبار والقني في أرض صلبة قلت زلزلتها (وقد يخرج البخار والدخان) المتزجان امتزاجاً
 مقرباً الى الذهبية وقد صار ناراً لشدة الحركة (للمقتضية للاشتعال والانهيار الى النارية
 وربما قوت للمادة على شق الارض فتحدث أصوات هائلة ثم ان وقع هذا الشق في بلدة
 جعل عليها ساقلها وربما كان في موضع الانشقاق وهداث فيسقط ما فوق الارض في تلك
 الوحدات قليلاً ما تنزل الارض بسقوط تلك الجبال عليها بتواتر المطر وشدة (وايضاً)
 نقول (فيحدث في الارض قوة كبريتية وفي الهواء رطوبة يختلط بخار الكبريت باجزاء

(قوله ان يطرد نالها) الطرد الابدائي يقال طرده عن موضع كذا أي أبعد عنه وقوله والركود بقلتها أي بملل
 الركود بقلتها وقوله ومياه القني هذا جمع قناة بضم القاف فيها رمعاء معلوم في الشرح وقوله وهداث بفتح الواو
 وسكون الهاء أي أرض مطشنة غائرة كحامي

المواء الرطب فيفيد مزاجا فيصيردهنا) أى في طبيعة الدهن (وربما يشتعل بأنوار الكواكب وبغيرها) فيري بالليل في ذلك الموضع شعل مضيئة غير محترقة احترقا يمتد به وذلك للطفها (ملخص) بعبارة جامعة وإنية (ما ذكرناه) في الفصل الثانى أوفى المرصد الاول (كله آراء الفلاسفة حيث نفوا القادر المختار) كما سبقت اليه الاشارة في اسناده الكلام مرة بعد أخرى (فأحاثوا اختلاف الاجسام بالصور الى استمدادها) في موادها يقتضى اختلاف الصور الحالة فيها (و) أحالوا (اختلاف آثارها الى صورها المتباينة وأمزجتها) المتخالفة (و) أحالوا (كل ذلك) في الاجسام العنصرية وأسندوه بالآخرة (الى حركات الافلاك وأوضاعها وأما المتكلمون فقالوا الاجسام متجانسة بالذات) أي متوافقة الحقيقة (لتركيبها من الجواهر الافراد وانها متماثلة لا اختلاف فيها وانما يمرض الاختلاف للاجسام لافى ذواتها بل بما يحصل فيها من الاعراض بفعل القادر المختار) فالاجسام على رأيهم متوافقة في الحقيقة متخالفة بالامور الخارجية عن ذواتها (هذا ما قد أجمعوا عليه الا النظام فانه يحمل الاجسام نفس الاعراض) الملتزمة منها الاجسام (والاعراض) التي تتركب منها الجسم (مختلفة بالحقيقة) قطما (فتكون الاجسام) أيضاً (كذلك) أى مختلفة بالحقيقة وقد سبق في المقصد الثانى من الفصل الاول من هذا المرصد انه لا محيص لمن يذهب الى تجانس الجواهر الافراد من جعل الاعراض داخلية في حقيقة الجسم وهو مبني على ان الاجسام متخالفة الحقائق بالضرورة فيكون منافياً لما قد أجمعوا عليه من تماثلها في الحقيقة وتخالفها بالامور الخارجية الحالة فيها

(قوله من جعل الاعراض داخلية في حقيقة الجسم) الجار والمجرور متعلق بقوله لا محيص وقد عرفت أن لهم محيصاً من جعل الاعراض حينئذ حقيقة الجسم بأن يجعل الاعراض شروطاً لا متباعدة لأجزاء داخلية في حقيقة وقوله وهو مبني الخ أى جعل الاعراض داخلية في حقيقة الجسم مبني الخ فان قيل هنادون فان كون الاجسام متخالفة الحقائق مبني على جعل الاعراض داخلية في حقيقة الجسم فلو كان جعل الاعراض داخلية في حقيقة الجسم مبني على أن يكون الاجسام متخالفة الحقائق كان عتيم يلزم الدور قلنا المراد بجعل الاعراض داخلية في حقيقة الجسم هو الحكم بكون الاعراض داخلية في حقيقة لا كونها داخلية في حقيقة في نفس الامر حتى يلزم الدور فانه لما كانت الاجسام متخالفة الحقائق بالضرورة مع أن الجواهر الفردة متجانسة عندهم لزمهم أن يحكموا بأن الاعراض داخلية في حقائقها وقوله فيكون منافياً لما أجمعوا عليه الخ ويمكن تأويل كلامهم بأنهم لما رأوا أن الجواهر الفردة هي الركن الاعظم للجسم وان الاعراض تابعة لها جعلوا الجواهر الفردة حقائق الأجسام مسامحة منهم في ذلك

﴿ المرصد الثاني في عوارض الاجسام ﴾

وأحوالها (وفيه مقاصد) ثمانية ﴿ المتصد الاول ﴾ في ان الاجسام محدثة (وضبط الكلام في هذا المقام أن يقال) انها إما أن تكون محدثة بذواتها وصفاتها أو قديمة بذواتها وصفاتها أو قديمة بذواتها محدثة بصفاتهما أو بالعكس فهذه أربعة أقسام (مقبسة الى نفس الامر) ثم إما أن نقول بواحد منها أولاً نقول (بل تردد وتوقف) فهذه خمسة احتمالات * الاول انها محدثة بذاتها (الجوهرية) (وصفاتها) (الرضوية) (وهو الحق وبه قال المليون) كلهم (من المسلمين واليهود والنصارى والمجوس * الثاني انها قديمة بذواتها وصفاتها واليه ذهب ارسطو ومن تبعه من متأخري الفلاسفة كالمارابى وابن سينا وتفصيل مذهبهم انهم قالوا الاجسام تنقسم كما علمت الى فلكيات وعنصريات أما الفلكيات فانها قديمة بموادها وصورها (الجسمية والنوعية) (واعراضها) للمينة من المقادير والاشكال وغيرها (الاحركات والاوزاع المشخصة فانها حادثة) لظما ضرورة ان كل حركة شخصية مسبوقة باخرى لا الى نهاية وكذا الاوزاع المينة التابعة لها وأما مطلق الحركة والوضع فتقديم أيضاً لان مذهبهم ان الافلاك متحركة مستمرة من الازل الى الابد بلا سكن أصلاً (وأما العنصريات فتدعى بموادها وبصورها الجسمية بنوعها) وذلك لان المادة لا تخلو عن الصورة الجسمية التى هى طبيعة واحدة نوعية لا تختلف الا بامور خارجة عن حقيقتها فيكون نوعها مستمر الوجود بتعاقب افرادها ازلاً وأبداً (وبصورها النوعية بجنسها) وذلك لان مادتها لا يجوز خلوها عن صورها النوعية بامرها بل لا بد أن يكون معها واحدة منها لكن هذه الصور متشاركة في جنسها دون ماهيتها النوعية فيكون جنسها مستمرا الوجود بتعاقب أنواعه (ثم الصور المشخصة فيها) أى فى الصورة الجسمية والنوعية (والاعراض المختصة) المينة (محدثة ولا امتناع في حدوث بعض الصور النوعية) العنصرية كأن يكون مثلانوع الانسان حادثا غير مستمر الوجود بتعاقب

(قولهم نعم الصور المشخصة فيها) هذا من ثقة قولهم قالوا الخ ولا يذهب عليك ان الصورة المشخصة لا يتصور أن يكون قديمة بنوعها أو بجنسها والا لكانت محتاجة الى صورة أخرى مشخصة أو متنوعة وهلم جرا فيلزم التسلسل وانما التصور هو أن يكون قديما بالعرض العام ولا عبرة بذلك (قولهم فانه جسم الاويمكن للتأثير المختار الذى خلقه الخ) (قولهم كأن يكون نوع الانسان حادثا) مع ان نوع الانسان كان قديما عندهم وان امتزاجه كانت مركبتين العناصر الأربعة فيلزم أن يكون نوعا النار فى ضمن تلك الأفراد قديما عندهم هنا ولعلهم أرادوا

افراده الشخصية اذ يجوز حصوله من عنصر آخر بطريق الكون والفساد ولا امتناع أيضا
عندهم في استمراره كذلك ولا في استمرار أنواع المركبات في ضمن افرادها المتعاقبة بلا
نهاية (الثالث) انها (قديمة بذواتها معدة بصفاتنا وهو قول من تقدم ارسطو من الحكماء
وهؤلاء قد اختلفوا في تلك الدوات فمنهم من قال انه جسم واختلف في ذلك الجسم أي
الاجسام هو) يقال ثابيس الماعلى انه الماء الذي هو المبدع الأول ومنه أبدع الجواهر كلها
من السماء والارض وما بينهما قال صاحب الملل والنحل وكأنه أخذ مذهب من الكتب
الالهية (في التواراة ان الله تعالى خلق جوهرة ونظر اليها نظرا الهيبة فذابت) وصارت ماء
(فصل البخار) وظهر على وجهها بسبب الحركة زبد (و) ارتفع منها دخان فحصل (من
زبدها الارض ومن دخانها السماء وقيل الارض وحصلت البواقي بالتلطيف وقيل النار
وحصلت البواقي بالتكثيف وقيل البخار وحصلت العناصر) بمضها (بالتلطيف و) بمضها
(بالتكثيف وقيل الخليط من كل شيء لحم وخبز وغير ذلك فاذا اجتمع من جنس منها شيء
له قدر محسوس ظن انه قد حدث ولم يحدث انما تحدث الصورة التي أوجبها الاجتماع) وقد
سبق كلام في هذه الاختلافات في بيان عدد العناصر (ومنهم من قال انه ليس بجسم واختلف
فيه ما هو فقال الثنوية) من الجوس (النور والظلمة) فانهما قديمان وتولد العالم من امتزاجهما
(و) قال (الخرنانيون) منهم القائلون بالقدماء الخمسة (النفس والهيولى) وقد عشقت
النفس بالهيولى لتوقف كمالاتها) الحسية والعقلية (عليها فحصل من اختلاطهما أنواع الكونانات)
وتدبة المشرق بالباء لتضمين معنى اللصوق أو الولوع والافهو متمد بنفسه (وقيل هي الوحدة
فاتها تجزأت فصارت) الوحدات (نقطا) ذوات أوضاع (واجتمعت النقط) فصارت
(خطا) اجتمعت (الخطوط) فصارت (سطحا) اجتمعت (السطوح) فصارت (جسما)
وقد يقال ان أكثر هذه الكلمات رموز واشارات لا يفهم من ظواهرها مقاصدهم (الرابع

يحدونه حدوث كرت النار بمركبات الافلاك بطريق الكون والفساد وان هذه الكرة مخالفة بالنوع
للأجزاء النارية التي في المركبات أو ردوا بقولهم وبصروها النوعية بجنسها ان المقطوع عندهم هو أن يكون
الامور النوعية للعنصرية قديمة بجنسها لان يكون قديمة بأنواعها على ما يشعر به قول (المص) ولا امتناع في
حدوثه الخ وكذا قول الشارح ولا امتناع أيضا عندهم (قولهم وقال الخرنانيون الخ) هذا يفتح الحاء وسكون الراء
المهملتين وبالنون وذكر في الصحاح ان حرنان اسم بلد والنسبة حرناني على غير قياس والقياس حرناني بتشديد
الراء

بأحاده بذواتها قديمة بصفاتهما وهذا لم يقل به أحد لانه ضروري البطلان) فجعله من
 اقسام العقلية والاحتمالات بالنظر الى بادئ الرأي (الخامس التوقف في الكل) أراد به
 لهذا الاحتمال الرابع اذ لا يتصور من طائل أن يتردد ويتوقف فيه بل لا بد أن ينفه ببداهته
 وهو مذهب جالينوس) اذ يحكى عنه انه قال في مرضه الذي توفي فيه لبعض تلامذته
 كتب عني اني ما علمت ان العالم قديم أو محدث وان النفس الناطقة هي المزاج أو غيره وقد
 لعن فيه اقرانه بذلك حين أراد من سلطان زمانه تأميمه بالتفليسوف اذ اعرفت هذا

﴿ فنقول لنا في حدوث الاجسام ﴾

نواتها وصفاتها (مسالك) سنة المسلك (الأول وهو المشهور) المبسوط في اثبات هذا المطلوب
 الاجسام لا تخلو عن الحوادث وكل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث) بذاته وصفاته
 لاجسام حادثة كذلك اما المقدمة الثانية فظاهرة لان قدم ما لا يخلو عن الحوادث يستلزم
 دم الحادث وفيه كلام سيرد عليك ﴿ وأما المقدمة الأولى فلوجهين ﴾ الأول ان الاجسام
 تخلو عن الاعراض (لما مر) اشارة الى ما عرف به ان الاجسام لا تخلو عن الاكوان والتأليف
 وما يتبعهما من الاعراض والاظهر أن يقال لما سيجي أي في المقصد السادس من هذا الموضع
 اذ لا توجد) الاجسام (بدون التمايز) بينها لان كل موجود لا بد أن يكون متميزا عن
 وجود آخر بالضرورة (وقد بينا ان التمايز) بين الاجسام انما هو (بالاعراض) بناء على
 ائله الجوهر الفرد التي تألفت الاجسام منها (ثم الاعراض حادثة لانها لا تبقى زمانين)
 كل ماهو كذلك فهو حادث (وقد مر بينهما) أي بيان ان التمايز بين الأجسام لا يكون
 بالاعراض وبيان ان الاعراض لا تبقى زمانين ولو اقتصر على ذكر بيان الثاني لكان أولى

قوله والاظهر أن يقول لما سيجي الخ) وانما لم يقل كذلك أو قدم في الموضع الرابع من موقف الاعراض
 ، كل جوهر يقتضي لذاته أولصفة من صفاته الحصول في الحيز البتة وانه أي الحصول في الحيز موجود ضرورة
 لنا أنواعه الأربعة أي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق موجودة قطعاً هذا حاصل كلامهم هناك وقد
 رفت أيضاً في هذا الموقف ان الجسم لا يخلو عن التأليف فقد ظهر انه قدم بيان كون الأجسام لا تخلو عن
 اعراض وظاهر ان الحوالة على السابق أولى من الحوالة على الآتي وقوله واذا لا توجد الأجسام عطف على
 له (قوله) ولو اقتصر على ذكر بيان الثاني الخ) أي ولو اقتصر على ذلك فقال مثلاً وقد مر بيان الثاني لكان
 لي من قوله وقد بينا وذلك لان قوله وقد بينا تنزهه أن يقال وقد مر بيان الأول فلا حاجة الى أن يقال ثانياً وقوله
 بمر بينا أي بيان الأول والثاني فانه حينئذ يكون بالنسبة الى الأول تكرار اللهم الآن يقصد التأكيده فلذا
 أولى ولم يقل صواباً

لقوله وقد بينا * (الثاني) من الوجهين أن يقال (الجسم لا يخلو عن الحركة والسكون وهما حادثان) فالجسم لا يخلو عن الحوادث (انما قلنا ان الجسم لا يخلو عنهما لانه لا يخلو عن الكون في حيز) بالضرورة (فان كان) كونه في ذلك الحيز (مستبوتا بالكون) أي يكون آخر (في ذلك الحيز فهو ساكن) لأن السكون هو الكون الثاني في المكان الأول (والا) أي وان لم يكن كونه في ذلك الحيز مستبوتا بالكون فيه (فهو متحرك لا يقال) دليلكم (منقوض بالجسم في أول) زمان (حدوثه) لجريانه فيه مع انه ليس متحركا ولا ساكنا اذ لم يتصف حينئذ بكونه في المكان الأول ولا في المكان الثاني (لانا نقول الكلام في الجسم الباقي) فيدعي انه لا يخلو عن الحركة أو السكون لافي الجسم الحادث فلا نقض واذا اورد هذا السؤال على طريق المناقضة كان منما لا يضر المعلق اذ مقصوده حدوث الجسم (وانما قلنا ان الحركة حادثة لوجوه * الأول ماهية الحركة هي المسبوبة بالغير) أي ماهيتها تقتضي المسبوبة لذاتها لأنها الانتقال من حال الى حال أخرى بل نقول هي الكون الثاني في مكان آخر فتكون مسبوبة بالحالة الأولى والكون الأول (وماهية الازلية عدم المسبوبة بالغير وبينهما منافاة بالذات فلا تكون الحركة أزلية وذلك معنى الحادث * الثاني الماهية لا توجد الا في ضمن الجزئيات) لأن المطلق لا يتصور وجوده منفردا عن التعينات باسرها (ولا شك ان شيئا من جزئيات الحركة لا يوجد في الازل) لان كل جزء منها منقسم الى أجزاء لا يمكن اجتماعها فلا توجد الامتغابية (فلا توجد ماهيتها) أيضا (فيه) أي في الازل فماهيتها حادثة بجزئياتها (الثالث كل حركة من الحركات الجزئية مسبوبة بعدم أزلي فتجتمع العدميات) أي عدميات جميع الحركات الجزئية (في الاول وحينئذ فلا توجد في الازل حركة) أصلا (والاجامعت) تلك الحركة (عدمها هذا خلف) واعترض عليه بان الازل ليس وقتا محدودا وزمانا مخصوصا اجتماع فيه عدم الحركات كلها حتي ان وجد فيه شيء منها جامع عدمه فيلزم اجتماع النقيضين بل معنى كونها أزلية ان تلك العدميات لا بداية لها ولا ترتب بينها بخلاف وجوداتها فان لها بداية وترتيباً فليس يفرض شيء من أجزاء الازل الا وينقطع فيه شيء من تلك العدميات التي لا بداية لها بوجود من تلك الوجودات وليس لأجزاء الازل انقطاع في جانب الماضي فاذا وجد في كل جزء منها حركة وانقطع فيه عدمها لم يكن هناك محذور الا ان الوهم قاصر عن ادراك الازل فيحسب انه وقت معين اجتماع فيه وجود الحركة مع

عدمها (وقد يذكر ههنا) لبيان حدوث الحركة (وجوه اخرى ما لها الى ما ذكرنا وانما تختلف
 البارة) دون للمعنى (فتركاها) وذلك مثل ما قيل من انه ان لم يوجد شئ من الحركات في
 الازل كانت افرادها كلها حادثة وان وجد فيه شئ منها فان كان مسبوقا بالتغير كان الازل
 مسبوقا بتغيره وان لم يكن مسبوقا بتغيره كان ذلك اول الحركات فيلزم تنهايتها وماله اما الى
 الوجه الثاني وهو ان جزئيات الحركة مع اذا كانت حادثة كانت ماهيتها كذلك واما الى
 الوجه الثالث واعلم ان الداهيين الى قدم الجسم لم يذهبوا الى انه موصوف بحركة جزئية ازالة
 بل قالوا انه متصف بحركات متعاقبة لا نهاية لها وكل جزئي منها يوجد في جزء من الازل
 على ما صورناه وهذا معنى قولهم ماهية الحركة قديمة وان كان كل واحد من آحادها حادثا
 قالوا وعدم خلوه عن مثل هذه الحوادث التي لا نهاية لاعدادها لا يستلزم حدوثه ولا
 كون الحادث قديما فلا بد لنا ابطال كلامهم عن بيان امتناع تسلسل الحوادث في التعاقبة
 بلا نهاية حتى يتيسر لنا ان نقول الجسم لا يتخلو عن حوادث متناهية وكل ما لا يتخلو عن
 حوادث كذلك كان حادثا والا لزم قلم الحادث أوخلوه عن تلك الحوادث فلذلك قال
 (الرابع) من وجوه حدوث الحركة وامتناع تعاقب افرادها الى غير النهاية (طريقة تطبيق
 وقد عرفت) في مباحث ابطال التسلسل (وتقريبها ههنا) ان نقول لو تسلسلت الحركات
 متعاقبة بلا نهاية كان لنا (ان نفرض من حركة ما) كدورة معينة مثلا (الى ما لا بداية له
 جملة) واحدة (و) نفرض أيضا من (حركة قبلها بمقدار متناه) كمسرة دورات مثلا (جملة
 أخرى ثم نطبق الجملتين الجزء الاول) من احدهما (بالاول) من الاخرى (والثاني
 بالثاني) وهكذا (لا الى نهاية فان كان بازاء كل من اجزاء الجملة لرائدة جزء من اجزاء الجملة
 الناقصة كان الشئ مع غيره كمو لا مع غيره) فيكون الزائد مساويا للناقص (هذا خلف
 والا وجد في اجزاء الزائدة ما كان لا يوجد بازائه من الناقصة جزء فتقطع الناقصة ضرورة
 فتكون متناهية والزائدة انما تزيد عليها بمتناه والزائد على المتناهي بالمتناهي متناه (بلا شبهة
 فتكون الزائدة أيضا متناهية) فيلزم تنهايهما وهو خلاف المفروض) اعني عدم تناهيهما
 في تلك الجهة فلو كانت الحركات غير متناهية كانت متناهية وما استلزم وجوده عدمه كان
 محالاً قطعا (وقد عرفت الكلام عليه) أي على الاستدلال بالتطبيق (في ابطال التسلسل
 سؤالا وجوابا فلا نبيده) دفعا للاملال (الخامس) من تلك الوجوه (طريقة التضياف)

وقد عرفنا أيضا هناك (وتقريرها هنا ان الحركات تألف من اجزاء بعضها سابقة وبعضها
 مسبقة ولنجعلها اياما مثلا فلو كانت تلك الايام غير متناهية امكن لنا ان نجعل من يوم ما
 وهو اليوم الذي نحن فيه جزءا آخرافنقول هذا الجزء في هذه السلسلة) التي لا تنتهي
 (مسبوق) أي موصوف بالمسبوقية (وليس بسابق وكل جزء من اجزائها الاخر سابق
 ومسبوق بحسب الفرض) اذ المفروض لانهاهي السلسلة فكل واحد من اجزائها الاخر موصوف
 بالمسبوقية والسابقة معا اذ لو وجد فيها سابق غير موصوف بالمسبوقية لانقطعت السلسلة به
 وعلى هذا التقدير (فكل سابق مسبوق من غير عكس كلي كالاخير المذكور فيكون عدد
 المسبوق) أي المسبوقية (ازيد من عدد السابق) أي السابقة (بواحد وانه محال لانهما متضايقان)
 حقيقة ان (يجب تكافؤهما في الوجود وتساويهما في العدد وأن يكون بازاء كل واحد) من
 أحدهما (واحد) من الآخر وأما تساوي عدد المشهورين فغير لازم كاب واحد له أبناء الا
 ان يعتبر الثغائر الاعتباري بحسب الوصف ولو كانت السلسلة متناهية كان هناك سابق ليس
 بمسبوق فيتكاافا الاضافيان (وانما قلنا السكون حادث لانه لو كان قديما لامتنع زواله واللازم
 باطل اما الملازمة فلانه وجودي لما تقدم) في مباحث الاين من ان وجود السكون ضروري
 معلوم بمعاونة الجس وكذا أنواعه الاربعة لان حاصلها عائد الى السكون والمميزات أمور
 اعتبارية مثل كونه مسبوفا بكون آخر أو غير مسبوق وامكان تحلل ثالث وعدمه (وكل
 وجودي) أي موجود (قديم يمتنع زواله) ومن ثمة قيل تقدم ينافي العدم (لانه) أي
 التقديم (ان كان واجبا) بذاته (فظاهر) امتناع عدمه وان كان ممكنا كان مستندا الى
 واجب (بالذات) لما سيأتي (في اثبات الواجب تعالى) (ولا يكون ذلك الواجب) الذي
 استند اليه الممكن القديم (مختاراً لما مر) من (ان التقديم لا يستند الى المختار بل) يكون
 (موجبا فان لم يتوقف تأثيره) أي تأثير الوجوب في ذلك القديم (على شرط أصلا) بل كان
 ذاته كافيا في ايجاده (ثم من عدمه عدم الواجب) لانه يلزم ذاته من حيث هي وانشاء
 اللازم يستلزم انتفاء الملزوم فيكون عدمه محالا (وان توقف تأثيره فيه على شرط) فلا
 يكون ذلك الشرط حادثا والا لكان القديم الشروط به أولى بالحدوث بل (يكون ذلك
 الشرط أيضا) قديما ويعد الكلام فيه (وفي صدوره عن الواجب هل هو بشرط أو بغير
 شرط) ويلزم الانتهاء الى ما يجب صدوره عن الواجب بغير شرط دفعا للتسلسل (في

الأمور المترتبة الوجود ما (فلو عدم) هذا الصادر المنتهى اليه (عدم الواجب هذا خلف) فاذا امتنع عدم هذا الشرط مع امتناع عدم الموجب الواجب امتنع عدم مشروطه أيضا وهكذا الى القديم الذي كلامنا فيه وهو المطلوب (وأما بلان اللازم فبالاتفاق والدليل أما الاتفاق فلأن الاجسام عند الحكماء منحصرة في الفلكيات وحركاتها واجبة) عندهم (وفي العنصریات وحركاتها جائزة فلا شيء من الاجسام يمتنع عليه الحركة واما الدليل فلأن الاجسام متساوية) في الماهية لتركبها من الجواهر الفردة المتماثلة كما عرفت (فيصح على كل) من الاجسام (من الحيز ما صح على الآخر وما ذلك الا بخروجه عن حيزه أو نقول الاجسام اما بسيطة ويجوز على كل جزء منه) أي من البسيط (ما يصح على الآخر فيصح أن يماس يماسه ما يماسه يمينه وبالعكس وما هو الا بالحركة واما مركبة من البسائط فيصح على بسائطها ان يماسها الآخر وما هو الا بالحركة وبالجملة فنعلم بالضرورة ان قوله الوضع غير واجبة للبسائط (لأن اجزاءها متحدة في الماهية فيجوز تبدل أوضاعها نظرا الى طبيعتها (وكذا للمركبات) لأن تبدل أوضاع البسائط التي فيها يستلزم تبدل أوضاعها (و) نعلم أيضا بالضرورة (انه ما من جسم الا ويمكن للتأثير المختار) الذي خلقه (أن يغير وضعه فيجمل يمينه يساره وبالعكس وانكاره مكابرة) لا يتنبها هو المسلك الثاني وهو لبس المتأخرين كالاختصار للمسلك الأول انه لو وجد جسم قديم لزم اما كونه) واحد (قديم واما أن يكون قبل كل كونه كونه) آخر لا الى نهاية والتالي باطل بتسميه (اما الملازمة فلانه لا بد للجسم من كونه) في حيز لكونه متحيزا بالذات (فان وجد له كونه غير مسبوق بآخر) أي بكون آخر (لزم القسم الأول) لأن ذلك الكون يجب أن يكون ثابتا للجسم القديم على الاستمرار فيكون قديما (والا) أي وان لم يوجد له كونه غير مسبوق بآخر (لزم القسم الثاني) لأن كل كونه له فانه مسبوق بكون آخر فوجب أن يكون قبل كل كونه كونه لا الى نهاية (اذ على ذلك التقدير) الذي نحن فيه (لو وجد كونه لا كونه قبله لزم خلو الجسم عن الكون) وأنت خير بان القسم الثاني لا يحتاج الى هذا البيان لانه اذا لم يوجد له كونه غير مسبوق بآخر كان كل كونه له مسبوقا بكون قبله لا الى نهاية انما يحتاج الى البيان هو القسم الاول بان يقال ذلك الكون الذي ليس مسبوقا بمثله يجب أن يكون مستمرا أزلا والازم خلو الجسم عن الكون نعم لو قيل ان وجد له كونه قديم فهو القسم الأول والا فلا بد أن يكون قبل كل كونه

كون آخر اذ لو وجد له كون لا كون قبله لزم خلو الجسم عن الكون لانتظم الكلام (وأما
 بطلان التالي فاما القسم الاول) وهو قدم الكون (فبمثل ما بينا به حدوث السكون وأما
 القسم الثاني) وهو تماقب الا كون الى مالا نهاية له (فبالطبيق وطريقة التضاييف وغيرها)
 من أدلة بطلان التسلسل (ولا ينبغي عليك ان في هذا المسلك طرحا لمؤنات كثيرة) كانت
 في المسلك الاول (من بيان كون السكون وجوديا) اذ قد اختلف فيه فذهب الحكماء الى
 انه عدم الحركة عما من شأنه الحركة فيجوز حينئذ زواله لان اعدام الحوادث تزول بوجوداتها
 مع كونها ازالة (فان الكون) الذي ذكر في هذا المسلك (لا شك في انه وجودي) بلا
 خلاف (ومن بيان ان الجسم لا يخلو عن الحركة والسكون فان لقائل أن يقول هو في الازل
 لا متحرك ولا ساكن لان كلا منهما يقتضي المسبوقية بالغير) فلا يصح اتصافه بشئ منهما
 في الازل (ومن سقوط قولهم السابقة والمسبوقية في الحركة بالقرض اذ لا أجزاء لها الا
 بالوهم وفي الخارج هو أي الحركة (كون واحد مستمر) بين المبدأ والمنتهى لما من من
 ان الحركة تطلق على الامر الممتد ولا وجود له في الخارج بل يمتنع وجوده فيه وعلى الامر
 المستمر الموجود الذي لا انقسام له في مأخذ الحركة وهو الذي يدعى انه قديم لا المعنى الاول
 فتأمل هو المسلك الثالث للامام الرازي رحمه الله ذكره في المحصل ونسبه الآمدي الى بعض
 المتأخرين من الاشاعرة (وهو أيضا مأخوذ من المسلك الاول والمؤنات) التي كانت فيه
 باقية ههنا (بجملها) سوى قليل منها كما لا ينبغي (وتقريره انه لو وجد جسم قديم لكان في الازل
 اما متحركا أو ساكنا والتالي باطل بقسميه وأنت بمعرفة بيانه بعد ما قررناه في المسلكين
 السابقين خبير) فلا نشغل به حذفاً للمؤنة (المسلك الرابع له أيضا كل جسم ممكن لانه
 مركب) اما من الجواهر الفردة أو الهيولى والصورة (وكثير) أي وتشاركه في ماهيته
 أمور متعددة (وسياتي) في الالهيات (ان الواجب) الوجود (واحد) لاشريك له في
 حقيقته (وغير مركب) فلا يكون الجسم واجبا بل ممكنا (وكل ممكن هو موجود فله
 موجود ولا يتصور) الابداد (الا عن عدم وهو مبني على ما ذكرنا في مباحث القدم من انه
 لا يجوز) الامام الرازي (استناد القديم الى السبب الموجب) كما لم يجوزوا استناده الى المختار
 (و) قد (نهناك على مأخذه فذكره المسلك الخامس الاجسام فعل الفاعل المختار لما سياتي
 في الصفات) أي في صفاته تعالى (فتكون) الاجسام (حادثة لما بينا ان القديم لا يستند الى

المختار وهذان الوجهان (أى الرابع والخامس) يثبتان حدوث العالم كله (من الاجسام
 والمجردات وصفتهما بخلاف الاولين فانهما لا يعطيان الا حدوث الاجسام) وصفتهما
 (ويحتاج في تعميمها الى نفي المجردات) ولم يتعرض للمسلك الثالث لانه جعله عين الاول
 لبقاء المؤنات وأما السادس فهو في حكم الاولين بلا اشتباه (المسلك السادس) الجسم يقوم
 به الحادث وهو ضرورى لما نشاهده من (حدوث (الحركات) القائمة به) وتجدد الاعراض
 الحالة فيه كالاضواء والالوان والاشكال وغيرها (ولا شيء من القديم كذلك لما سنبرهن عليه
 في (الالميات) من ان القديم لا يكون محلا لحوادث (احتج الخصم) على التقدم (بشبه)
 أربع (الاولى) وهي مستخرجة من الة المادية أن يقال (المادة قديمة والا احتاجت الى مادة
 أخرى) لما عرفت من ان كل حادث مسبوق بالمادة (وتسلسل) أي لزم التسلسل في المواد
 (وانها) أي المادة (لا تخلو عن الصورة الجسمية والتنوعية أيضا) لما تقدم فيلزم قدم الجسم
 ليكون أجزائه بأسرها قديمة (والجواب منع تركيب الجسم من المادة والصورة و) ان سلمنا
 ذلك (لا نسلم كون المادة قديمة فانه) أي كونها قديمة (يثبت بوجوب اختلاف الاستعداد
 المقرب الى وجود الحوادث كما سلف (وانه فرع الايجاب بالذات وسنبطله) بآيات قدرة
 الصانع في الموقف الخامس (ولا نسلم) أيضا (انها لا تخلو عن الصورة وقد مر ضعف دليله)
 الشبهة (الثانية) وقد نسبها الامام الرازي الى الة الصورية أن يقال (الزمان قديم والا كان
 عدمه قبل وجوده قبلية لا يجامع فيها السابق المسبوق وهو) السابق (الزماني فيكون
 وجودا حين ما فرض ممدوما هذا خلف) واذا كان الزمان قديما كانت الحركة التي
 هو مقدارها قديما فكذا الجسم الذي هو محل الحركة (والجواب منع ان التقدم بالزمان)
 أي لا نسلم تحقق التقدم الزماني فانه فرع وجود الزمان وهو غير مسلم (وان سلم)
 تحققه في الجملة (فليس) تقدم عدم الزمان على وجوده (بالزمان) حتى يلزم اجتماع التقيضين
 (بل هو كتقدم أجزاء الزمان بعضها على بعض) اعني التقدم بالذات لا باسرها زائد عليها
 فلا محذور حينئذ الشبهة (الثالثة وهي المدة) عندهم في اثبات مطلبهم وماخوذة من
 الة المؤثرة ان يقال (فاعلية الفاعل للعالم) أي تأثيره فيه وإيجاده اياه (قديمة ويلزم منه قدم
 العالم بياته) أنه (لو كانت) فاعليته (حادثة) مخصوصة بوقت معين (لتوقفت على شرط
 حادث) غنص بذلك الوقت (والا) أي وان لم تتوقف على شرط كذلك لزم الترجيح بلا

مرجح) لان اختصاص حدوث الفاعلية حينئذ بذلك الوقت دون ما قبله وما بعده مع
 تساوي نسبتها الى جميع الاوقات تخصيص بلاخص (والكلام في ذلك الشرط) الحادث
 واختصاصه بوقت معين (كما في) الحادث (الاول) فلا بد له ايضا من شرط آخر حادث
 (ويلازم التسلسل) في الشروط الحادثة واذا كانت فاعليته تدعى كان الاثر قديما ايضا اذ لا
 يتصور تحقق تأثير ويجاد حقيقي في زمان مع عدم حصول الاثر فيه وقد تقرر هذه الشبهة
 بعبارة اخرى ابسط فيقال جميع ما لا بد منه في اليجاد ان كان حاصله لازلا كان اليجاد
 حاصله فيه اذ لو لم يحصل لكان حصوله بعده اما ان يتوقف على شرط حادث فلا يكون
 جميع ما لا بد منه حاصله وهو خلاف المفروض أولا يتوقف فيلزم الترجيح بلا مرجح واذا
 كان اليجاد لازلا كان وجود الاثر الذي لا يتخلف عنه كذلك وان لم يكن جميع ما لا بد منه
 في اليجاد حاصله في الازل كان بضمه حادثا قطعاً فنقل الكلام اليه ونقول ان لم يحتج هذا
 الحادث الى إيجاد لزم استثناء الحادث عن المؤثر المخصص وان احتج فلما ان يكون جميع
 ما لا بد منه في إيجاد حاصله في الازل فيلزم قدم الحادث أولا يكون حاصله بضمه حادث
 بالضرورة فيلزم التسلسل في الاسباب والمسببات وهو محال (وقد ذكر في الجواب عنه
 وجوه والذي يصالح للتعويل عليه وجهان الاول النقص بالحادث اليومي) اذ لا شبهة في
 وجوده فنقول فاعلية الفاعل القديم لهذا الحادث قديمة اذ لو كانت حادثة لتوقفت على
 شرط حادث حذرا من الترجيح بلا مرجح والكلام في هذا الشرط الحادث كما في الاول
 فتسلسل الحوادث المترتبة الى ما لا نهاية له فلو صح دليلكم لكان الحادث اليومي قديما (لا
 يقال أنه) أي الحادث اليومي (يستند الى الحوادث الفلكية) من الحركات والاتصالات
 الكوكبية (وكل منها مسبوق بآخر لا الى نهاية) ومثل هذا التسلسل جائز بخلاف التسلسل
 في الامور المترتبة المجتمعة (لانا نقول ابتداء الفارق) بين صورة النقص وعمل النزاع على
 الوجه الذي ذكرتموه (لا يدفع النقص) لان التسلسل في الامور التي ضبطها وجود سواء
 كانت مجتمعة أو متعاقبة محال كما وقت عليه (وأينما فنقول) اذا سلم جواز التسلسل في
 الحوادث المتعاقبة (فلم لا يجوز ان يكون حدوث العالم، شروطا بشرط مسبوق بآخر
 لا الى نهاية) فيكون حدوث العالم عن المبدأ القديم بتسلسل الحوادث المتعاقبة كما في الحادث
 اليومي عنكم (فان قيل ذلك) أي تسلسل الشروط للمتابعة (انما يتصور فيما له مادة)

بتزايد استمدادها بتوارد تلك الشروط عليها لقبول الحادث المشروط بتلك الشرط حتى
 اذا كمل الاستمداد فاض عليها من المبدأ القديم ماهي مستعدة له (وما سوى العالم) أي
 ماهو خارج عنه (ليس له مادة) حتى يتصور توارد الشروط المعتبرة في حدوث العالم عليها
 (فلنا لانلم ذلك) الذي ذكرتموه من ان الشروط والحوادث المتعاقبة انما يتصور في
 الماديات (اذ قد تكون تصورات متعاقبة لا امر مجرد) عن المادة وتوابعها (كل سابق منها
 شرط لللاحق الى ان تنتهي) فيما يزال (الى ماهو شرط) أي الى تصور هو شرط
 (لحدوث العالم) الجسماني فلا يتم الاستدلال بما ذكرتم على قدمه (الا ان يقال ان كل
 حادث مادة) وتلك المادة لا تخلو عن الصورة (فيكون هذا رجوعا الى الطريقة الأولى وقد
 أجنبنا عنها) الوجه (الثاني ان ترجيح التفاعل المختار عندنا لاحد مقدوريه) على الآخر (انما
 هو بمجرد الارادة ولا حاجة فيه) أي في ذلك الترجيح (الى) داع (مرجع ينضم اليه كما
 تقدم تحقيقه في مثال طريقي الهارب من السبع وقد حي المطشان) فنقول الفاعلية حادثة
 بمجرد الارادة المتصلة بالمقدور وقد يقال هذه الارادة المستلزمة لوجود المقدور ان كانت
 قديمة لزم قدم المقدور وان كانت حادثة احتاجت الى ارادة أخرى أو شيء آخر حادث فيلزم
 التسلسل وبجواب ما يجوز ترتيب الارادات أو ترتب تملقات ارادة واحدة قديمة الى ما لا يتناهي
 وما يجوز حدوث تملقاتها في وقت معين بلا سبب مخصص لكون التعلق أمرا اعتباريا
 فملك بالتدبر فيها والتثبت في مزال الاوهام في أمثال هذه المقامات الشبهة (الرابعة
 صحة العالم) أي إمكان وجوده (لأول لها والالزم الانقلاب من الامتناع الذاتي الى
 الامكان الذاتي وانه يرفع الامان عن البدييات) كجواز العائثرات واستحالة المستحيلات
 (وكذلك صحة تأثير الباري فيه) أي وكذا إمكان تأثيره تعالى والعالم لأول له والالزم
 الانقلاب المذكور وحينئذ (فيجب أن يجزم بإمكان وجود العالم في الازل) من الصانع
 (وهو يبطل دلائلهم) أي دلائل المتكلمين على امتناع وجوده فيه (ثم) أي بعد ثبوت
 امكان وجوده وصدوره أزلا (نقول ترك الجود) الذي هو افاضة الوجود عليه (زمانا
 غير متناه لا يليق بالجواد المطلق) الكامل من جميع الجهات في كونه جوادا فوجب قدم
 وجوده والالزم تعطله (والجواب انه) أي ما ذكرتموه من حديث الجود ولزوم التعطل
 كلام (خطابي) لا يجدي نفعا فيما نحن فيه من البرهانيات (ثم انه لا يلزم من ازالة الصحة

صحة الازلية كفي الحادث بشرط كونه حادثا) فان امكانه ازل لما ذكرتم وليست ازلته
 ممكنة لاستحالة الازلية مع شرط الحدوث وقد عرفت انه اذا أخذ ذات الحادث من حيث
 هو كان امكانه أزليا وأمكن ازلته أيضا اذا أخذ بشرط الحدوث لم يكن له امكان من
 هذه الحيثية فضلا عن أن يكون امكانه أزليا (المقصد الثاني) في صحة فناء العالم) بعدم
 وجوده (وهو فرغ الحدوث فمن قال انه قديم قال لا يجوز عدمه لما تقدم) في بيان حدوث
 السكون من ان القديم لا يجوز عدمه (وأما من قال انه حادث فقد قال بجواز فناءه ليكون
 ماهيته من حيث هي قابله للمدم (حيث كانت متعصفا به) (والدم قبل) أي قبل الوجود
 (كالدم بعدم) أي بعدمه (لا تمايز بينهما ولا اختلاف فيهما فما جاز عليه أحدهما جاز عليه
 الآخر) فقد ثبت جواز الفناء وأما وقوعه فقد توقف فيه بعضهم وأول الآيات الدالة عليه
 (لم يخالف في ذلك أحد الا الكرامية فانهم مع اعترافهم بحدوث الاجسام قالوا انها أبدية
 ممتنع فناؤها ودليلهم) على ذلك (بما أشرنا اليه في امتناع بقاء الاعراض والكرامية طرده
 في الاجسام) فقالوا لو عدم الجسم بعد بقاءه لكان عدمه اما لذاته وأما لمرآه آخر وجودي
 أو عدمي الى آخر ما مر هناك والكل باطل فلا يصح عدمه (فالتفت اليه تجده مع جوابه)
 المذكور هناك (محضر عندك) فلا حاجة الى اعادتها (المقصد الثالث) الاجسام باقية خلافا
 للنظام) فانه ذهب الى انها متجددة آنا فانا كالأعراض وقيل هذا النقل عنه غير معتمد عليه لانه
 قال باحتياج الاجسام الى المؤثر حال البقاء فتوهمت النقلة انه لا يقول ببقائها (ومن أصحابنا) أي
 ومن الاشاعرة (من ادعي فيه الضرورة) أي البدهة قال الآمدي نحن نعلم بالضرورة العقلية
 ان ما شاهدناه بالامس من الجبال والاسيات والارضين والسموات هو عين ما نشاهده اليوم
 وكذا نعلم بالاضطرار ان من فاتحناء بالكلام هو عين من ختمناه معه وان أولادنا ورفقاءنا
 الآن هم الذين كانوا معنا من قبل (لا يقال ليس ذلك) أي جزئنا ببقائها ضرورة (الالبقاء
 في الحس) فانه يشهد باستمرار الاجسام (ولا يصلح) الحس وشهادته بالبقاء (للتدويل
 عليه) والوثوق به (اذا لعراض كذلك) لان الحس شاهد ببقائها (وقد قلتم) أي الاشاعرة
 (بانها لا تبقى) زمانين بل هناك امثال متجددة لم يدرك الحس تفاوتها بحسبها أمرا واحدا
 مستمرا فكيف تقبلون شهادته في الاجسام دون الاعراض (قلنا) أي لا نقول (لا نسلم

ان ذلك (الجزم منّا) ليس الالبقاء في الحس (حتى يتجه عليه ماذ كرتنوه) بل الضرورة
 العقلية حاصلة (بلا شبهة) (والضروري) البديهي (لا يطلب مستنده بل هو ما يجزم به مجرد
 الفطرة) عند تصور الطرفين وملاحظة النسبة فان ذلك هو معنى البديهي المرادف للاولى
 (ومنهم من استدل عليه بأنه لو لم تكن الاجسام باقية لارتفع الموت والحياة) أى لم يكن ان
 يقال لموت حي أو حياة ميت لان محلهما يجب ان يكون واحدا وعلى ذلك التقدير فالجسم
 حال حياته غير الجسم حال مماته فلا يكونان واردين على موضوع واحد (و) لا ارتفع
 (التسخن والتبرد والتسود والتبييض) ونظائرهما أى لم يكن القول بالاستحالة أصلا بأنها
 مشروطة باتحاد المحل (وكل ذلك باطل بالضرورة) العقلية (حجة النظام انها لو بقيت لامتنع
 عدمها بالدليل الذى ذكرناه لبقاء الاعراض) أى فى امتناع عدمها على تقدير بقاءها (واللازم
 باطل اتفاقا نهيه) على منشأ مذاهب النظام والكرامية وغيرهم (ذلك الدليل لما قام فى
 (الأعراض) ودل على امتناع بقاءها (طرده النظام فى الاجسام فقال بعدم بقاءها أيضا) قال
 الآمدى وذلك لأنه بنى على أصله وهو ان الجواهر مركبة من الاعراض حتى ان كانت
 الاعراض مختلفة كانت الاجسام مختلفة قال ولهذا فانا ندرك الاختلاف فى بعض الجواهر
 كاللوا والثار بالضرورة كما ندرك الاختلاف بين الحرارة والبرودة كذلك (ولما كان يقاؤها
 ضروريا) اوليا (التزم الكرامية انها لا تقضى) أصلا بناء على اعتقادهم صحة ذلك الدليل
 (وقرى قوم) فقالوا بجهد الاعراض وبقاء الاجسام وانما فرقوا بينهما (بان الاعراض) على
 تقدير فناءها بعدم الشرط بعدم بقاءها (مشروطة بالجواهر المشروطة بها فيدور) وتلخيصه ان
 عدمها بعدم بقاءها لا يجوز أن يكون بعدم الشرط لأن شرط بقاءها لا يجوز أن يكون عرضا
 لامتناع التماسل بل لا يكون ذلك الشرط الا الجواهر مع كونه مشروطا بالاعراض فى البقاء
 فيلزم الدور فيبطل هذا التقسم فى الاعراض كسائر الاقسام فثبت انها لو بقيت لامتنع عدمها
 لكنها جائزة بعدم بالضرورة فلا تكون باقية (وأما الجواهر فيحفظها الله تعالى باعراض
 متعاقبة يخلفها فيها فاذا أراد الله (أن يقضى) الاجسام (لم يخلق فيها المرض) فتنتفى بالتقاء
 شرط بقاءها ولا محذور فيه وهذا مذهب الاشاعرة (أو يخلف فيها عرضا متافيا للبقاء) وهو
 الفناء مثلا فينتفى بذلك وهذا مذهب المعتزلة فلا يتم فى الاجسام الدليل الدال على امتناع
 الفناء بعدم البقاء فلا يلزم كونها غير باقية (المقصد الرابع) الجواهر يمتنع عايتها التداخل

أى دخول بعضها في حيز بعض آخر بحيث يتحدان في المكان والوضع ومقدار الحجم وهذا
 الامتناع ليس معللاً بالتحيز كما ذهب إليه المعتزلة من أن الحيز له باعتبار وجود أحد
 الجوهرين فيه كون مضاد لكونه باعتبار وجود الآخر فيه بل هو (لذاتها بالضرورة)
 البدئية (اذلوجاز ذلك) أى تداخل الجواهر (لإجاز أن يكون هذا الجسم المعين اجساماً)
 كثيرة متداخلة (و) جاز أن يكون (الذراع الواحد من الكرباس مثلاً ألف ذراع بل)
 جاز (تداخل العالم كله في حيز خردلة) واحدة وجاز أيضاً أن ينفصل عنها عوالم متعددة
 مع بقائها على هيئتها (وصريح العقل) بدهاته (يأباه) وقد اتفق العقلاء على امتناع التداخل
 (وأما النظام فقيل أنه جوزة والظاهر أنه لزمه ذلك فيما صار إليه) من أن الجسم للتناهي
 المقدار مركب من أجزاء غير متناهية العدد اذ لا بد حينئذ من وقوع التداخل فيما بينها (وأما
 أنه ألزمه وقال به) صريحاً (فلم يعلم) كيف وهو جحد للضرورة فلا يرتضيه عاقل لنفسه
 (وان صح) أنه قال به (كان مكابراً) لمقتضى عقله (المقصد الخامس) وحدة الجوهر
 ووحدة حيزه متلازمان فكما لا يجوز كون جوهرين في حال واحد في حيز واحد) كما صر
 آنفاً (فلا يجوز) أيضاً (كون الجوهر لواحد في آن واحد في حيزين وهذا ضروري)
 أيضاً كالأول (وقال بعض الأئمة في إثباته لوجاز ذلك لم يكن لنا) (الجزم بأن الجسم الحاصل
 في هذا الحيز غير) الجسم (الحاصل في الحيز الآخر) وأيضاً فلا يبقى فرق بين الجسم
 الواحد والجسمين ولعل ذلك) الذي أورده في إثباته (قبيح على الضرورة بمبارات) مختلفة
 (تصور المطلوب في الذهن) تصويراً واضحاً (فإن شيئاً من ذلك) الذي جملة دليلاً (ليس
 بأوضح من المطلوب) فكيف يصح الاستدلال به (ونبيه) هل يسمى الجسمان باعتبار
 امتناع اجتماعهما في حيز) واحد (ضدين كما يسمى المرضان باعتبار امتناع اجتماعهما في محل)
 واحد (ضدين) كما عرفت (فيه خلاف بين المتكلمين) فمنع القاضى من إطلاق اسم
 الضد على الجواهر فكأنه راعى في التضاد تماقب الضدين على المحل المقوم وذلك غير
 متصور في الجواهر بخلاف الأمراض وجوزة الاستناد أبو إسحاق (وهو) بحث (لفظي
 عائد إلى مجرد الاصطلاح) في إطلاق اللفاظ (ولكل أن يصطلح في لفظ الضدين على
 ما يشاء) من اللغتين اذ لا حرج في ذلك (واعلم أن للحكماء خلافاً قريباً منه في الصور النوعية
 كالنارية والمائية هل هما ضدان أم لا) يقال بعضهم نعم وقال آخرون لا (وهو أيضاً) بحث

(لفظي مرجعه الى اشتراط توارد الضدين على موضوع أو محل فالت شرط تواردهما على موضوع لم يكنوا ضدين) اذلا موضوع لهما (وان اكتفى بالحل) الذي هو أعم من الموضوع (فهما ضدان) لتواردهما على المادة العنصرية (والاصطلاح المشهور على الأول هو المقصد السادس) الجسم هل يخلو عن المرض وضده (اتفق المتكلمون) من الاشاعرة (على منعه) وقالوا كل عرض مع ضده يجب أن يوجد أحدهما في الجسم (وجوزه بعض الدهرية في الازل) وقالوا ان الجواهر كانت خالية في الازل عن جميع اجناس الاعراض ولم يجوزوا خلوها عنها فيما لايزال (وهم بعض الثمانيين بان الاجسام قديمة بذواتها محدثة بصفاتهما وجوزه) أي خلو الجسم عن المرض (الصالحية) من المعتزلة (فيما لايزال) فقالوا يجوز فيه خلو الجسم عن جميع الاعراض (وللمعتزلة) الباقيين (تفصيل فالبصرية منهم يجوزونه في غير الاكوان والبغدادية يجوزونه في غير الالوان وأما المتكلمون) أي الاشاعرة (فمنعهم منه بناء على ان الاجسام متجانسة) عندهم لتركبها من الجواهر الافراد المتماثلة (وانما تميز) الاجسام بعضها عن بعض (بالاعراض) الحالة فيها (فلو خلا) الجسم (عنها) بأسرها (لم يكن) ذلك الجسم (شيئا من الاجسام المخصوصة) المتميزة عن غيرها (بل) كان (جسما مطلقا) غير مخصوص معين (والمطلق لا وجود له بالاستقلال ضرورة) انما الموجود في الخارج هو الامور المتعينة الممتازة ويرد على هذا الاستدلال انه ربما كان الامتياز ببعض الاعراض فلا يلزم ان الجسم لا يخلو عن شيء من الاعراض وضده مما (وهو واقعة النظام في ذلك) أي في امتناع الخلو (لهم) أي للمتكلمين (أمر ظاهر) يعني انه وان خالفهم في تماثل الاجسام لكنه يوافقهم في امتناع خلوها عن الاعراض بناء على ما مر من مذهبه في تركيب الجسم من المرض وذلك ظاهر لاسترة به (ومنهم من احتج عليه) أي على امتناع الخلو (بامتناع خلوه عن الحركة والسكون كما مر وهو ضعيف لان الدعوى عامة) في كل عرض مع ضده (وهذا) الاحتجاج (لا تعمم فيه ورب عرض) سوى الحركة والسكون (يخلو الجسم عنه وعن ضده) فان الهواء خال عن الالوان والطعوم واضدادها ثم يصالح ردا على البغدادية حيث جوزوا الخلو عن الاكوان وعلى الصالحية حيث جوزوا الخلو عن الجميع فيما لايزال (وأما قياس البعض على البعض) قياس (ما قيل الاتصاف بما يمد به بالمتصف فاضف) من ذلك الضعيف يعني ان بعضهم حاول التعميم في الاحتجاج المذكور فقال لما ثبت امتناع الخلو عن

الا كوان ثبت امتناعه عن سائر الاعراض بالقياس عليها وهو فاسد جداً فساداً ظاهراً إذ
 لا جامع فيه أصلاً وبعضهم أراد اثبات المدعى فقال اتفقت الأشاعرة والمعتزلة على امتناع
 الخلو بعد الاتصاف وذلك لأجراء المادة من الله تعالى بخلق المثل أو الضد بعده عند
 الاشعري وامتناع زوال المرض الا بطريان ضده عند المعتزلي فكذا يمتنع الخلو قبله قياساً
 عليه وهو أيضاً خال عن الجامع مع ظهور الفارق وانما كانا أضف من التمسك بالحركة
 والسكون لانه يثبت بمضاً من المطلوب بخلافها (احتيج المجوز) للخلو (بوجوه) ثلاثة
 (الأول) لو لم من وجود الجوهر وجود المرض لكان الرب تعالى مضطراً الى احداث
 المرض عند احداث الجوهر وانه ينفي الاختيار * والجواب ان هذا لازم عليكم في امتناع
 وجود المرض دون الجوهر و (امتناع وجود (العلم دون الحياة و) امتناع وجود (العلم
 بالمنظور فيه دون النظر) فانكم لا تجوزون انقلاب العلم النظري بصفاته تعالى ضرورياً
 وحصوله بلا نظر فيلزم كونه مضطراً الى احداث الجوهر والحياة والنظر عند احداث
 الامور الموقوفة عليها (فما هو عذركم في صور الازام فهو عذرنا في محل النزاع) ولا يخفى
 عليك ان الازام الثالث لا يتجه على من يسند النظر والعلم المستفاد منه الى قدرة العبد وكذا
 اذا أبدل الثالث بما ذكره الامدى من لزوم العلم بالمنظور فيه عند انتفاء الآفات المانعة منه *
 الوجه (الثاني) ما من معلوم الا ويمكن ان يخلق الله تعالى في العبد علماً به والمعلومات (أي
 المفومات التي يمكن ان يتعلق العلم بها (في نفسها غير متناهية) لشمولها الواجب والممكنات
 والمتممات فكذا العلوم المتعلقة بها غير متناهية (والحاصل) من تلك العلوم (للعبد متناه)
 لاستحالة وجود ما لا يتناهي (فان انتني) والظاهر ان يقال فقد انتني (عنه علوم غير متناهية
 فكان يجب) على تقدير امتناع الخلو عن المرض وضده (ان يقوم به بازاء كل علم منتف عنه
 ضده فيلزم) حينئذ (قيام صفات غير متناهية) بالعبد (وكذا) الحال (في المقدورات
 ونحوها) كالمرادات (وانه محال) لما عرفت (والجواب ان المنتني) عن المبدء (تعلق العلم)
 بما لا يتناهي من المعلومات (وانه) أي ذلك التعلق (ليس بمرض) بل هو أمر اعتباري
 (وهذا) الازام الذي ذكرتموه (انما يلزم من يحوج كل معلوم الى علم) على حدة وبجمله
 مع ذلك أمرآه وجوداً لا نفس التعلق الاعتباري (ونحن لا نقول به) بل يجوز أن يتعلق
 علم واحد بمعلومات متعددة أو نجعله نفس التعلق لا صفة موجودة (وأجاب الاستاذ أبو

استعان بناء على أصله من تضاد العلوم الممتدة) وإن كانت مختلفة لا متماثلة (إن) أي
بأن (ضد العلوم المنتهية) التي لا تنتهي (هو العلم الحاصل) سواء كان ممتدداً أو واحداً
فلا محذور (وألزم) الاستاذ على أصله (امتناع اجتماع علمين) مطلقاً في محل واحد لكونهما
متضادين عنده (فألزمه وزعم أن لكل علم محلاً من القلب غير ما للآخر فلا يجتمع علمان في
محل واحد أصلاً) (وأجاب ابن فورك) فقال (المعلومات وإن كانت غير متناهية فالإنسان
لا يقبل منها إلا علوماً متناهية لا امتناع وجود ما لا ينتهي مطلقاً) وإذا لم يقبل ما لا
ينتهي من العلوم لم يلزم على تقدير خلوه من العلوم التي لا تنتهي أن يتصف
باضداد غير متناهية لأن قيام الضد إنما يكون بدل ما كان المحل قابلاً له قال الأمدى وهذا
أسد من جواب الاستاذ قال المصنف (وانما يصح) هذا الجواب (لو امتنع وجود
ما لا ينتهي بدلاً عما يتمتع وجوده معاً) لكنه لم يثبت وأجيب عنه بأن اللازم حينئذ اتصاف
العبد بصفات غير متناهية على سبيل البدل وليس بمستحيل لأن الحاصل للعبد في كل وقت
مع ما قبله من الاوقات متناهية قطعاً (وأجاب القاضي) البانلاني (بأنه قد يكون انتفاء ما انتفى
عنه (من العلوم) التي لا تنتهي (بضد تام) هو صفة واحدة مضادة لجميع تلك العلوم
المنتفية ولا استحالة في مثل ذلك (كالوت والنوم) فانهما ضدان (لجميع العلوم) على الإطلاق
وإذا جاز ذلك جاز أيضاً أن تضاد صفة واحدة ما عدا العلوم الحاصلة في الوجه (الثالث
الهواء) (و) كذا (الماء خال عن اللون) الخصوص كالسواد مثلاً (و) عن (ضده) أيضاً
اذ لولون له أصلاً وكذا هو خال عن الطعوم للتضادة كما مررت الإشارة اليه (والجواب
منع عدم اللون) فيه (بل) له لون ما لکنه (لا يدرك لضعفه أو ألزم أن الشفيف) الثابت
للحواء والماء أمر وجودي هو (ضد اللون) المطلق (لا عدمه) فبینه منهم) أي من
المتكلمين (من قال قبول الاعراض) الثابت للجواهر (معلل بالتحيز للدوران) فانه اذا وجد
التحيز وجد القبول واذا عدم عدم والمدار علة للدائر (وقيل لا الدوران كل) منهما (مع
الآخر فليس اسناد أحدهما الى الآخر أولى من العكس والحق التوقف) لأن كل واحد
من المذهبين ممكن ولا قاطع في شيء منهما هو المتمد السابغ الابداد (الموجودة) (متناهية)
من جميع الجهات (سواء كانت) تلك الابداد (في ملاء) كالاباد المقارنة المادة الجسمية
(أو خلاه) كالاباد المجردة عنها (إن جاز) الخلاء والمراد أن شأني الابداد لا يتوقف على

امتناع الخلاء (خلافا للهند) فانهم ذهبوا الى انها غير متناهية وانما قلنا بتناهيها (لوجود
 الأول لو وجد بعد غير متناه) ولومن جهة واحدة (قلنا أن نفرض) من مبدإ معين
 (خطا غير متناه وخطا آخر متناهي) بحيث (يوازيه) في وضعه الأول أي يكون بحيث
 لا يلائمه أصلا وان أخرج الى غير النهاية (ثم يميل) الخط المتناهي بحركته مع ثبات أحد
 طرفيه الذي في جانب المبدأ (من الموازاة مائلا الى جهته) أي جهة الخط الغير المتناهي
 (فيسامته أي يصير بحيث يلاقيه بالاخراج وذلك أعني حصول المسامطة بتلك الحركة معلوم
 (ضرورة والمسامطة) المذكورة (حادثة) لكونها معدومة حال الموازاة المتقدمة عليها (فلما
 أول) اذ كل حادث كذلك (وهي) أي مسامته اياه (بنقطة) لأن تقاطع الخطين لا يتصور
 الا عليها (فيكون في الخط الغير المتناهي نقطة هي أول نقطة المسامطة وانه محال اذ ما من
 نقطة تفرض على الخط الذي فرض غير متناه (الا والمساوطة مع ما قبلها) أي فوقها من
 جانب لا تنهي الخط (قبل المسامطة معها) وذلك (لان المسامطة) مع أية نقطة تفرض
 (انما تحصل بزواية مستقيمة الخطين) عند الطرف الثابت من الخط المتناهي فأحد الخطين
 هو هذا المتناهي مفروضا على وضع الموازاة والاخر هو بعينه أيضا لكن حال كونه على
 وضع المسامطة فسكان هنالك خط آخر كان منطبقا عليه فزال بحركته انطباقه مع بقاء أحد
 طرفيه على حاله ويزداد انضاحه بأن نفرض الخط المتناهي خارجا من مركز كرة موازيا
 لغير المتناهي ثم نفرض حركتها حتى يصير مسامتا فيحدث عند مركز الكرة زاوية
 مستقيمة الخطين وانها تقبل القسمة الى غير النهاية) اذ قد بين اقليدس في الشكل التاسع
 من المقالة الاولى من كتابه ان كل زاوية مستقيمة الخطين يمكن تنصيفها بخط مستقيم
 ولا شك ان كل واحد من النصفين زاوية مستقيمة الخطين فيقبل التنصيف أيضا وهكذا
 الى ما لا نهاية له على ان الزاوية المسطحة اما كم أو كيفية حالة فيه سارية في جهة واحدة منه
 فتكون قابلة للانقسام أبدا كالمقادير (وكما كانت الزاوية أصغر كانت المسامطة مع النقطة
 التوقائية) يعني اذا فرض ان نقطة ما هي أول نقط المسامطة لم تكن تلك النقطة كذلك لأن المسامطة
 معها انما تكون بحدوث زاوية منقسمة الى نصفين ولا شك ان حدوث نصفها قبل حدوث كلها
 وفي حال حدوث النصف توجد المسامطة لزوال الموازاة حينئذ قطعا وتلك المسامطة مع نقطة
 فوقائية بلا شبهة فلا تكون النقطة الأولى أول نقطة المسامطة وهكذا فلا يمكن أن يوجد

هناك ما هو أول تلك النقط وقد تبين ذلك بان المسامته انما تكون بالحركة وكل حركة منقسمة الى جزء سابق وجزء لاحق فحال ما يوجد الجزء السابق تكون المسامته مع نقطة أخرى وهكذا قال المصنف

﴿ تلخيصه ﴾

أي تلخيص هذا الوجه انه (لو وجد بعد غير متناه لا يمكن الفرض) أي المفروض (المذكور) واللازم باطل لانه مستلزم اما لامتناع المسامته أو لوجود نقطة هي أول نقط المسامته) اذ مع ذلك الفرض اما أن تمتنع المسامته وهو أحد الأمرين أو لا تمتنع فيجب أن يوجد أول نقط المسامته وهو الأمر الآخر (والقسمان باطلان) اما وجود تلك النقطة فلما مر من استحالة واستلزام وجودها تنأى ما لا يتناهى أيضاً وأما امتناع المسامته فلأن زوال الموازاة بالحركة يستلزم وجودها فلا يتصور امتناعها على ذلك الفرض كما لا يخفى ومنهم من فرض الخط المتناهى أولاً مسامته ثم تحرك الى أن صار موازياً قال فلا بد من نقطة هي آخر نقط المسامته لانها كانت ثم زالت فيكون لها نهاية لكنه باطل لمثل ما مر وسماه برهان الموازاة (واعتبرض عليه بمنع امكان الفرض) أي لا نسلم انه لو وجد بعد غير متناه لا يمكن وجود خط غير متناه مع وجود خط آخر متناه فيكون موازياً للأول أولاً مسامته بسبب حركته ثانياً اذ يجوز ان يكون بعض هذه الأمور محالاً في نفسه أو يكون كل واحد منها ممكناً واجتماعهما محالاً كاجتماع قيام زيد مع عدمه وحينئذ جاز ان يكون البعد الغير المتناهى ممكناً والفرض ممتنعاً على أحد الوجهين ويكون المحال ناشئاً منه لا من البعد الذي لا يتناهى أو يكون كلاهما ممكناً ويلزم المحال من اجتماعهما (وجوابه دعوى الضرورة) أي نحن نعلم ببديهة العقل ان كل واحد من الأمور المفروضة ومجموعها أيضاً ممكن على تقدير لا تنأى الابدان فلو كان لا تنأىها ممكناً في نفس الأمر لم يكن هناك ممتنع لا بسيط ولا مركب فلا يتصور لزوم محال ولما لزم علم ان المحال هو اللاتناهى وحده (واعلم ان من المفروض ما يحكم العقل بجوازه) بديهة (كالفروض الهندسية مثل تطبيق خط على خط وفصل خط من خط وادارة دائرة) بتحرك خط مستقيم مع ثبات أحد طرفيه الى أن يعود الى وضعه الاول (وليس لأحد أن يمنعه الا مكابرة) وما نحن فيه من قبيل هذه الفروض كما نبهنا عليه فلا يتجه عليه منع امكانه على ذلك التقدير (وقد يقال عليه) أيضاً (لا نسلم لزوم نقطة هي أول نقط المسامته لعين ما

ذكرتم في بطلان التالي (أى نستدل به على بطلان الملازمة فنقول اذا تحرك نصف قطر
الكرة كما ذكرتم وجب ان لا يوجد في الخط الذي لا يتناهى نقطه هي أول نقط المسامته
لأن المسامته انما تكون بزواية وحركة مقسمتين فلا يوجد هناك ما هي أول نقطها لان كل
نقطة تفرض كذلك كانت المسامته مع ما فوقها قبلها (والجواب) عن هذا (انما يلزم
ذلك بأن المسامته لها أول) لكونها حادثة (وهو يكون بنقطة ضرورية) فالتقطة التي حدثت
للمسامته معها في ذلك الاول هي أول نقطها (ودليل امتناع اللازم) في نفسه (لا يدل على
عدم ملازمته لجواز أن يكون الملزوم أيضا ممتنا كيف ولو دل على ذلك لما تم الاقيسة
الاستثنائية التي استثنى فيها تقيض التالي واستدل عليه واليه أشار بقوله (والا جاء في كل
قياس استثنائي يستثنى فيه تقيض التالي) وقد يحاب أيضا بأننا نستدل هكذا لو كانت الابداد
غير متناهية وتحرك الخط المتناهي من الموازاة الى المسامته فاما أن يوجد أول نقط للمسامته
أو لا يوجد وكلاهما محال بدليلكم ودليلنا وعلى هذا بطل اعتراضكم بالكلية لكن بقي ههنا
بحث وهو اننا لا نسلم ان المسامته ببعض الزاوية أو الحركة قبل المسامته الحاصلة بأكملها وانما يلزم
ذلك اذا كان بمضهما موجودا بالفعل حتى يمكن ان يوجد به مسامته لكنهما يتقسمان بالقوة
لا بالفعل ولوضح ما ذكرتموه لا تمتنع حركة نصف قطر الدائرة على قوس منها لأن الحركة الى
نصف القوس قبل الحركة الى كلها والحركة الى نصف الزاوية قبل الحركة الى كلها وهكذا
بل تمتنع الحركة مطلقا فالشبهة انما وقعت من موضع ما بالقوة مكان ما بالفعل ودفعه بعض
الافاضل بان ما ذكرناه أحكام وهمية الا انها صحيحة اذ الوهم انما يحكم بها على طاعة من العقل
كسائر الهندسيات فليس المدعى الا انه لا بد للمسامته الحادثة من أول نقطة في الوهم لكن
الخط النير المتناهي لا يتعين فيه نقطة للاولية بخلاف الخط المتناهي وفيه نظر اذ ليس يلزم
من حدوث المسامته الا أن يكون لها زمان هو أول أزمنة وجودها فلا تكون المسامته
الحادثة فيه مسبقة بمسامته في زمان سابق عليه وهذا اللازم لا يستلزم أن يوجد هناك
نقطة هي أول نقط المسامته في الوهم بانه أن نقول لا مسامته حال الموازاة بل لا بد لحدوثها
من حركة واقعة في زمان فاذا وجدت كانت المسامته حاصلة في كل آن يفرض في ذلك
الزمان وتلك الآتات المفروضة فيه غير متناهية أي لا تقف عند حد فكذا المسامات
المتوهمه فيها وكل واحدة منها انما هي مع نقطة أخرى فلا تتعين نقطة أولى يقف الوهم

عندما وهل هذا الامثل أن يقال لو حدثت الحركة لكان لها أول زمان توجد فيه وحينئذ فلا بد أن يتبين لها وللسانها جزء أول في الوهم لكنه محال لا يقال المسامنة آنية فلا بد لها من نقطة غير مسبوبة باخري في الوهم لانا نقول مسامنة الخط للنقطة آنية وأما المسامنة المذكرة أعني مسامنة الخط للخط فلا يتصور حدونها بالوجود حركة في زمان كما ذكرناه فليس هناك مسامنة الا وهي مسبوبة في الوهم باخري الي غير النهاية فلا يتبين فيه نقطة غير مسبوبة ويمكن أن يقال نحن ندعى انه اذا وقع ذلك المفروض في الخارج فلا بد أن يتبين فيه نقطة هي أول نقط المسامنة اذ لا بد هناك من مسامنة غير مسبوبة فيه باخري والا لزم وجود مسامنت غير متناهية العدد بالفعل في زمان متناه وهو محال فتلك المسامنة انما هي باولى النقط ولك أن تحمل ذلك الدفع على هذا المعنى بان تجعل النقطتين النقطتين في الوهم عبارة عن تبيينها في الخارج على تقدير وقوع المفروض فيه فيندفع النظر عنه (وقال بعض فضلاء المتأخرين) وهو صاحب لباب الاربعين هذا الدليل مقلوب عليكم لدلالته على عدم تنامي الابدان بأن يقال (ان أطول خط يفرض) في البعد المتناهي الموجود (هو محور العالم) فاذا فرضنا خطا يوازيه ثم يتحرك حتى يسامته على طرفه (والمسامنة مع النقطة التي فوقه) خارج العالم (قبل المسامنة معه) لما ذكرتم بيمينه فيلزم أن يكون على سمته نقط لا تنامي وبعد غير متناه يفرض فيه تلك النقط (وهذا) الذي ذكره (مما لا ورود له كيف والمسامنة مع نقطة لا وجود لها لا تعقل) لأنه لا يمكن اخراج خط الى خارج العالم اذ لا خلاه موجودا هناك ولا مالا فكيف يتصور ملاقاته لنقطة معدومة فيه (والوهم البحث) الذي لا يساعد العقل (لا عبرة به) وتحقيقه ان اللازم مما ذكره نقط موهومة غير متناهية في خط موهوم غير متناه والكلام في تنامي الابدان الموجودة في الخارج دون الموهومة الصرفة الوجه (الثاني وهو عكس الأول) في انه فرض فيه أولا المسامنة والتقاطع بين الخطين وثانيا الموازاة وعدم الملاقات واعتبر فيه آخر تقاطع (و) هو (لزيادة تقرير) وتحقيق (له) أي للوجه الأول (ان نفرض خطين غير متناهيين متقاطعين ثم نفرجان كأنهما مائلان الى الموازاة فلا بد في الموازاة (من ان يتخلص أحدهما عن الآخر ولا يتصور ذلك الا بنقطة هي نهايتهما ويلزم الخلف) وهو تناميها على تقدير اللانهاية وقد ذكره صاحب التلويحات واشهر يبرهان التخلص وانما يتضح اذا فرض كرة خرج من

مركزها خط غير متناه، تقاطع لا آخر غير متناه أيضا فإذا تحركت الكرة قبل تمام الدورة لا بد أن يصير الخط الخارج من مركزها موازيا للآخر فيلزم تناهيها وبرهان الموازاة على ما مر مأخوذه منه بفرض أحد الخطين متناهيًا ومسامتا أولًا فظهر أن براهين المسامطة والموازاة والتخلص راجعة إلى أصل واحد * الوجه (الثالث) أنا فرض من نقطة ما خطين يتفرجان كساقى مثلث متساوي الاضلاع بحيث يكون البعد بينهما بعد ذهابهما ذراعا ذراعا وبعد ذهابهما ذراعين ذراعين وعلى هذا) يزايد البعد بينهما بقدر ازديادهما ولو ترك ذكر تساوي الاضلاع واكتفى بالحقيقة المفسرة له لكان الكلام اخصر وأظهر ومحموله أن يكون الانفراج بينهما بقدر امتدادهما (فإذا ذهبا إلى غير النهاية كان البعد بينهما غير متناه) أيضًا (بالضرورة واللازم محال لأنه محصور بين حاصرين والمحصورين حاصرين يمتنع أن لا يكون له نهاية ضرورة وهذا) البرهان في الحقيقة (هو الذي يسميه ابن سينا البرهان السلي مع زيادة تلخيص عجز عنه الفحول البزل) واهتدى إليه صاحب المطارحات وذلك التلخيص هو فرض الانفراج بين الخطين بقدر الامتداد اذ قد سقط به مؤنات كثيرة يحتاج إليها في السلي الذي أورده في اشاراته كما تطلع عليها في شروحها (واعلم أن هذا) الوجه الثالث (يدل على بطلان عدم تنامي الابداد من جميع الجهات) كما هو مذهب الخضم ومن جهتين أيضًا لا من جهة واحدة اذ لا يمكن حينئذ فرض الانفراج بقدر الامتداد واليه الإشارة بقوله (ولو جوز مجوز اسطوانة غير متناهية) في طولها (لم يتم ذلك) في ابطالها بخلاف الأولين فانهما يبطلان لاتناهي الابداد على الاطلاق * الوجه (الرابع) وهو البرهان السلي على الاطلاق وقد خصه المصنف تلخيصا شافيا (فرض ساقى مثلث) خرجا من نقطة واحدة (كيف اتفق) أي سواء كان الانفراج بقدر الامتداد كما مر تصويره أو أزيد بآب يكون الانفراج ذراعين اذا كان الامتداد ذراعا أو أنقص كما اذا انعكس الحال بينهما (فللانفراج اليهما) أي إلى الساقين (نسبة محفوظة بالنسبة مابانغ) وذلك لأن الخطين مستقيمان فلا يتباعدان إلا على نسق واحد فإذا امتد عشرة أذرع مثلا وكان الانفراج حينئذ ذراعا فإذا امتد عشرين ذراعا كان الانفراج ذراعين قطعا وإذا امتد ثلاثين كان ثلاثة أذرع وعليه فقس وهذا معنى حفظ نسبة الانفراج اليهما وحينئذ تكون نسبة الامتداد الأول أعني المشرقة إلى الثاني أعني المشرين كنسبة الانفراج الأول أعني الذراع إلى الثاني أعني

الذراعين وكذا الحال في نسبة الثالث الى الثالث والرابع الى الرابع ومابعدهما (فلو ذهبنا)
 أي الساقان (الى غير النهاية لكان ثمة بعد متناه) هو الامتداد الأول (نسبته الى غير المتناهي)
 وهو الامتداد الذاهب الى غير النهاية كنسبة المتناهي) وهو الانفراج الأول (الى المتناهي)
 وهو الانفراج بينهما حال ذهابهما الى غير النهاية لما عرفت من ان نسبة الامتداد الى
 الامتداد كنسبة الانفراج الى الانفراج (هذا خلف) لأن نسبة المتناهي الى المتناهي
 المذكورين بحزئية معينة ويستحيل ذلك بين المتناهي وغير المتناهي لا يقال جاز أن يكون
 الانفراج الحاصل حال الذهاب غير متناه أيضا لانا نقول فيلزم انحصار ما لا يتناهي بين
 حاصرين ه الوجه (الخامس اما نقسم) جسما على هيئة الدائرة وليكن (توسا بستة أقسام)
 متساوية بان نقسم أولا محيط دائرته الى ست قطع متساوية ثم نصل بين النقط المتقابلة
 بخطوط متقاطعة على مركزه فينقسم حينئذ الى أقسام ستة متساوية (يحيط بكل قسم)
 منها (ضلعان ثم نخرج الاضلاع) بأسرها (الى غير النهاية) حتى تنقسم الابعاد كلها في
 طولها وعرضها أعني سمة العالم بهذه الاقسام ثم نرد في كل قسم فنقول هو (في عرضه
) اما غير متناه فينحصر ما لا يتناهي بين حاصرين ه الضلعان المحيطان به (واما متناه فكذا
 الكل) متناه أيضا (لأنه ضلع المتناهي) الذي هو أحد الاقسام (بمرات متناهية) هي
 الستة (وهذا) البرهان المسمى بالترسي (كاثمة والتوضيح للبرهان) الذي هو تلخيص
 (السلي لان كل قسم من الستة كثلت متساوي الاضلاع) لانك اذا فرضت على ضلعي
 كل قسم نقطتين متساويتي البعد عن المركز ووصلت بينهما بخط كان ذلك الخط مساويا
 لكل واحد من الضلعين وذلك لان الزاوية التي عند المركز ثلثا قائمة اذ المحيط بكل نقطة
 أربع قوائم وقد قسمت ههنا بست زوايا متساوية وكذا كل واحدة من الزاويتين الباقيتين
 ثلثا قائمة لانهما متساويتان لتساوي وتريهما واذا كانت زوايا الثلث متساوية كانت الاضلاع
 كذلك فظهر ان الانفراج بين كل ضلعين بقدر امتدادهما كما في ذلك البرهان الا ان ههنا
 تصورا ومزيد توضيح لامكان خروج خطين من نقطة بحيث يفرجان على قدر امتدادهما
 وكان يكفي ههنا أن يخرج من نقطة واحدة خطوط ستة على أن تكون جميع الزوايا متساوية
 الا ان في امكان ذلك نوع خفاء ففرض دائرة لا شبهة في امكان تقسيم محيطها الى أقسام ستة
 متساوية وحينئذ يلزم تساوي الزوايا المركزية وكون كل واحدة ثلثي قائمة فيكشف مساواة

البعد فيما بين الخطين لا امتدادها انكشافا تاما وهذه الوجوه أعني الثالث والرابع والخامس
 كما لا يخفى واجبة الى برهان واحد * الوجه (السادس التطبيق) الدال على تنامي الابعاد من
 جميع الجهات (وطريقه) ههنا (ان نفرض من نقطة مالى غير النهاية خطأ و) نفرض (من
 نقطة قبلها بمتناه خطا آخر) الى غير النهاية أيضا (ثم نطبق الخطين فالناقصة امام مثل الزائدة)
 واستحالته ظاهرة (أو تقطع فينقطعان) فلا يكونان غير متناهيين (كما تقدم مرتين) مرة
 في بطلان التسلسل ومرة في تنامي القوى الجسائية * الوجه (السابع) انا نفرض خطا غير
 متناه من الجانبين ثم نعين عليه نقطتين بينهما بعد متناه ونشير الى نقطة ما (من هاتين
 النقطتين) فقول هي اما المنتصف أولا فان كانت المنتصف كان منها في الجانب الآخر
 مثله فيكون من النقطة الاخرى في ذلك الجانب أقل منه فنطبق أحدهما بالآخر ونتم
 الدليل وان لم تكن المنتصف كان أحدهما أقل من الآخر ونغضى (في اتمام الدليل ولا يذهب
 عليك ان هذا تقرير آخر للتطبيق فقد عادت الوجوه السبعة الى أدلة ثلاثة اثنان منها يدلان
 على امتناع اللاتناهي مطلقا وواحد على امتناؤه في جهتين أو أكثر (احتج الخصم) على
 عدم التناهي (بوجوه * الأول) ان (ما وراء العالم متميز فان ما يلي بمينه) أى يمين العالم (غير
 ما يلي يساره ضرورة) الا ترى ان بديهة العقل شاهدة بان ما يلي القطب الشمالى غير ما يلي
 القطب الجنوبي وما يلي المشرق غير ما يلي المغرب الى غير ذلك (وللتميز لا يكون عدما محضا
 فهو أذن) موجود و (بعد) لقبوله انتقير سواء كان ماديا أو مجردا (والجواب منع) ثبوت
 (التميز) فيما وراء العالم بحسب نفس الامر (وانما ذلك) التميز الذى ذكرتموه (وهم)
 محض لا عبرة به أصلا * (الثانى انه) أى ما وراء العالم (متقدر فان ما يوازي ربع العالم أقل
 مما يوازي نصفه وكل متقدر فهو) موجود و (كم والجواب ان المتقدر) الذى صورتموه
 (وهم) باطل لا يلتفت اليه قطعا * (الثالث انا لو فرضنا واقفا على طرف العالم فان أمكنه
 مديده فيما وراءه فتمه فضاء) موجود لاستحالة مدايد في العدم الصرف (متقدر اذا ما يسع)
 منه (أصبعا أقل مما يسع اليد كلها وان لم يمكنه) مديده فيه (فتمه جسم مانع) لليد من النفوذ
 (وعلى التقديرين فتمه بعد) اما مجرد أو مادي (والجواب لا نسلم انه لو لم يمكنه مديده فيه
 فتمه جسم مانع لجواز ان يكون ذلك لا لوجود المانع بل لعدم الشرط وهو الفضاء الذى
 يمكن مديده فيه * الرابع الجسم ماهية كلية فيمكن لها افراد غير متناهية عقلا) فاذا

وجدت تلك الافراد كانت الابداد غير متناهية (والجواب ان الكلية) وان لم تمتنع من وقوع جزئيات لا تنهاى الا انها (لا تقتضي الوجود) أي وجود شيء من الجزئيات (ولا التعدد) في الجزئيات (ولا عدم التناهي) فيها بل يجوز ان يكون الكل ممتنع الوجود فلا يوجد شيء من افراده أو ممتنع التعدد فلا تعدد افراده أو ممتنع اللانهاى في افراده فلا يوجد له فرد غير متناهية كل ذلك لامور خارجة عن مفهوم الكلية وعدم تنهاى افراد الجسم ممتنع للدلالة السابقة * المقصد الثامن * يجوز المتكلمون وجود عالم آخر مماثل لهذا العالم لان الامور المتماثلة تتشارك في الاحكام واليه الاشارة في الكلام المجيد * أو ليس الذى خان السموات والارض بقادر على أن يخلق مثلهم * و (قال الحكماء لا عالم غير هذا العالم اعني ما يحيط به سطح محدد الجهات لثلاثة أوجه * الاول لوجود خارجه عالم آخر لكان في جانب من المحدود) كان (المحدود في جهة منه فتكون الجهة قد تحددت قبله) ليتصور وقوعه فيها (لانه) كما هو الواقع (هذا خلف والجواب ان الذي ثبت بالبرهان تحدد جهتي الملو والسفل بالمحدد) كما مر (واما تحدد جميع الجهات به فلا ولم لا يجوز ان يكون ههنا جهات غير هاتين الجهتين تحدد لاهذا المحدود) بل بمحدد آخر فيجوز وقوع هذا في جهة منها (فان حصر الجهات) المتحددة (في هاتين لم يبق عليه دليل * الثاني لو وجد عالم آخر لكان بينهما خلأ سواء كانا) مما (كرتين أولا) وذلك لان هذا العالم كرى فان كان الآخر كرى أيضاً لم يتصور الملاقة بينهما الا بقطعة فلا بد أن يقع بينهما خلأ سواء تلاقيا أولا وان لم يكن كرى وقع الخلأ أيضاً لان ملاقة الكرة للكرة لا تكون الامع فربما (والجواب) بعد تسليم امتناع الخلأ ان نقول (لا نسلم ذلك لجواز ان يملأها) أى يملأ ما بينهما (ملى ولو أردنا ذكر مستند للمنع تبرعاً فلنا قد يكونان) أى العالمان (تدويرين) مركوزين (في نحن كرة) عظيمه يساوي منحناها فطريهما أو يريد عليهما (وربما تضمنن) تلك الكرة (الوفا من الكرات كل واحدة) منها (أعظم من المحدود بما فيها) من الافلاك والناصر (ولا استبعاد) في ذلك (فانهم قالوا تدوير المريخ اعظم من ممثل الشمس بما فيها) من الافلاك الثلاثة والناصر الاربعة ثلاث مرات (واذا جاز ذلك فلم لا يجوز فيها هو أعظم منه ومن أين لكم أنه ليس في جوف تدوير المريخ عناصر ومركبات مماثلة لما عندنا) في الحقيقة (أو مخالفة له) فيها * (الثالث لو وجد عالم آخر لكان فيه عناصر لها فيه احياء طبيعية

فيكون لعنصر واحد) كالماء مثلا (حيزان طبيعيان) وقد عرفت بطلانه (والجواب منع تساوي عناصرهما وكائنتهما) المركبة منهما (صورة) أي لا نسلم تساويهما في الصورة النوعية وان كانت متشاركة في الآثار والصفات كاشتراك نارهما في الاحراق والاشراق (وان سئلنا) الاشتراك في الصورة النوعية (فلا نسلم تماثلها حقيقة) لجواز الاختلاف في الهيولى الداخلة في حقيقتيها (وان سئلنا) التماثل أيضا (فلم لا يجوز أن يكون وجوده في أحدهما) أي حصوله في أحد الحيزين (غير طبيعي) ولا نسلم ان القمر لا يكون دائما

﴿ المرصد الثالث في مباحث النفوس ﴾

المجردة وأحكامها * شرع في بيانها بعد القراع من مباحث الاجسام وعوارضها (وفيه مقاصد) أربعة ﴿ المقصد الأول ﴾ في النفوس الفلكية وهي مجردة عن المادة وتوابعها (لان حركات الافلاك ارادية فلها نفوس مجردة اما الأول) وهو كون حركاتها ارادية (فلانها اما طبيعية او قسرية او ارادية) لما مر من ان أقسام الحركة الذاتية منحصرة فيها (والأولان باطلان) فتمين الثالث (اما كونها طبيعية فلان الحركة الدورية كل ما وضع فيها فهو مطلوب ومتروك فلو كان ذلك) التحرك الدوري (مقتضى الطبيعة) ومستندا اليها (لكان الشيء الواحد) وهو الوضع المخصوص (مطلوبا بالطبع ومتروكا بالطبع وأنه محال) وقد وجه هذا الدليل بان كل وضع يتوجه اليه المتحرك بالاستدارة يكون ترك ذلك الوضع هو عين التوجه اليه فيكون المهروب عنه بالطبع بعينه مطلوبا بالطبع في حالة واحدة بل يكون المهرب عن الشيء عين طلبه وأنه محال بديهية ورد عليه بأنه ترك وضع ليس توجها اليه بعينه لانعدامه بتركه بل غايته انه توجه الى مثله فلا يكون المتروك نفس المطلوب فالاولى أن يوجه بان المتحرك بحركته المستديرة يطلب وضعا ثم يتركه وله لا يتصور من فاقده الارادة لان طلب الشيء المعين وتركه لا يكون الا باختلاف الأغراض الموقوفة على الشعور والارادة (واما كونها قسرية فلما تقدم ان القسر انما يكون على خلاف الطبع وذلك) لانه تقدم في مباحث الاعتمادات ما هو بمعناه أعني (ان عديم الميل الطبيعي لا يتحرك) قسرا (وهنا لا طبع فلا قسر وأيضا فلو كان) تحرك الافلاك على الاستدارة (بالقسر لكان على موافقة القاسر فوجب تشابه حركاتها) في الجهة والسرعة والبطء وتوافقها في المناطق والاقطاب اذ لا يتصور هناك قسر الا من بمضاهي بعض لكن حركاتها كما شهدت به الارصاد ليست متشابهة

ولا متوافقة (وأما الثاني) وهو أنه إذا كانت حركاتها ارادية كانت لها نفوس مجردة (فلأن ارادتها) المتعلقة بحركاتها (ليست) ناشئة (عن تخيل محض) من قوة جسمانية تدرك أموراً جزئية (ولا امتنع دوامها) أي دوام الحركات الفلكية (على نظام واحد دهر الداهرين) أي أزلاً وأبداً (لا يختلف ولا يتغير) لافي الجهة ولا في السرعة الا ترى ان الحركات الحيوانية المستندة الى الادراكات الجزئية تختلف وتنقطع (فهي) أي ارادتها التي ترتب عليها الحركات السرمدية على وتيرة واحدة (اذن ناشئة عن تعقل كلي) يندرج فيه أمور غير متناهية (ومحل التعقل الكلي مجرد لما سيأتي في النفوس الانسانية برهانه والاعتراض) على هذا الدليل أن يقال (لانسلم انها ليست طبيعية وأنه يلزم) من ذلك (كون المطلوب بالطبع مهر وباعنه بالطبع لجواز ان يكون المطلوب) في الحركة الطبيعية (نفس الحركة) لا حصول وضع معين فان قيل حقيقة الحركة هي التآدي الى شيء آخر فلا تطلب لذاتها بل لغيرها قلنا الحركة عندنا عبارة عن كون الجوهر في آئين في مكانين فجاز كونها مطلوبة لذاتها (سلمناه) أي سلمنا ان الحركات الفلكية ليست طبيعية (لكن لانسلم انها ليست قسرية قولكم القسر على خلاف الطبع) أي ما ليس فيه ميل طبيعي لا يقبل حركة قسرية (ممنوع وقد مر ما في دليله) من الخلل على أنه ليس يلزم من عدم كون حركاتها المستديرة طبيعية ان لا يكون لها ميل طبيعي يخالف لهذه الحركة ولا نسلم أيضاً ان القاصر هناك منحصر في الافلاك حتى يلزم التشابه بل نقول الحركة الحاصلة من بعضها في بعض تكون حركة عرضية لا قسرية (سلمناه لكن لانسلم ان التخيل لا ينتظم) على حالة واحدة ولا يدوم سرمداً (ولم لا يجوز ان يكون تخيله) أي تخيل الفلك (خلاف تخيلنا) لا يختلف ولا ينقطع بل يستمر ازلاً وابدأ بتعاقب افراد غير متناهية متعلقة بحركات متوافقة تماماً فان قيل القوى الجسمانية كما سر متناهية مدة وعدة وشدة فلا تستند اليها الحركات في لا تنامي قلنا قد مر أيضاً ما فيه ولو صح ذلك أئذ عليكم اثبات النفوس المنتظمة في اجسام الفلكية (سلمناه لكن لانسلم ان محل العقل مجردو) ما سيأتي من برهانه سنكلم عليه) هناك (تفريمان) على القول بان الافلاك نفوساً مجردة وانها احياء ناطقة الاول لها مع القوة العقلية التي نسبتها اليها كنسبة النفس الناطقة اليها (قوى سمانية هي) بتخيلاتها (مبدأ للحركات الجزئية) المصادرة عنها (فان التعقل الكلي لا يصلح

لذلك) أى لكونه مبدءاً لوقوع الحركة الجزئية (فان نسبته الى جميع الجزئيات سواء فلا
 يصلح مبدءاً لتخصيص البعض) بالوقوع (دون البعض) بل لابد في وقوعه من ارادة
 جزئية متفرعة من ادراك جزئى لا يتصور الامن قوة جسمانية وهذه القوى في الافلاك
 كالخيال فينا الا انها سارية في جميع اجزائها بسيطة وتسمى نفوساً منتظمة (الثانى ليس
 للافلاك حس) من الحواس الظاهرة (ولا شهوة ولا غضب لان الاحتياج اليهما لجلب
 النفع ودفع الضرر المقصود بهما حفظ الصورة عن الفساد وصورها) الجسمية والنوعية
 (لا تقبل ذلك) لامتناع الخرق والالتئام والكون والفساد عليها (والمقدمات) المذكورة
 (كلها متنوعة) اذ لا نسلم ان هذه القوى انما خلقت لما ذكرناه يجوز أن يكون خلقها
 لكونها كما لا للجسم ولا نسلم أيضاً انحصار النفع والدفع في حفظ الصورة عن الفساد ولئن
 سلم فلا نسلم ان صورة الفلك لا تقبل الفساد وما استدل به عليه مدخول وفي الملخص ان
 كلام ابن سينا اضطررب في الحواس الباطنة فحيث نفاها استدل عليه بانها متعلقة بالحواس
 الظاهرة لان التخييل لحفظ صور المحسوسات والتوهم لدرك أحوالها الجزئية والتفكير
 للتصرف فيها فاذا لم يوجد الاصل وجب أن لا يوجد التبع ويرد على هذا الاستدلال أنا
 لا نسلم انحصار فائدتها في حفظ صور المحسوسات وأحوالها الجزئية والتصرف فيها اذ يجوز
 أن يكون فيها فوائد أخرى وان سلم فلا نسلم انه لا معطل في الوجود (المقصد الثانى)
 في ان النفوس الانسانية مجردة) أى (ليست) قوة (جسمانية) حالة في المادة (ولا جسماً)
 بل هي لامكانية لا تقبل اشارة حسية (وانما تعلقها بالبدن تماق التدبير والتصرف) من غير
 أن تكون داخلية فيه بالجزئية أو الحلول (هذا مذهب الفلاسفة) المشهورين من المتقدمين
 والمتأخرين (ووافقهم على ذلك من المسلمين الغزالي وراغب) وجمع من الصوفية المكاشفين
 (وخالفهم فيه الجمهور بناء على ما مر من نفي المجردات على الاطلاق) عقولاً كانت أو نفوساً
 (احتجوا) أي المبتنون لتجربتها (بوجوه) خمسة (الأول) انها تعقل البسيط (الذى لا جزء
 له بالفعل) فتكون مجردة اما الاول فلانها تعقل حقيقة ما (من الحقائق أى معنى مامن
 للمعاني) فان كانت) تلك الحقيقة (بسيطة فذلك) أي ثبت المطلوب اعني تعلقها بالبسيط
 (والا كانت) تلك الحقيقة (مركبة من البسائط) بالفعل لان الكثرة متناهية كانت أو
 غير متناهية يجب فيها الواحد بالفعل لانه مبدءها (وتعقل الكل بعد تعقل اجزائه)

بالضرورة لا يقال هذا اذا كان الكل معقولا بالكنه فان تعقله بوجه مالا يستلزم تعقل شئ من أجزائه لانا نقول كلامنا في ذلك الوجه المعقول فان كان بسيطا فذلك وان كان مركبا كان له بسائط كل واحد بالفعل (واما الثاني) وهو انها اذا تعلق بالبسيط كانت مجردة (فلان محل البسيط لو كان جسما أو جسمانيا) أي لو كان ذا وضع اصاله أو تبعا (لكان منقسما وانقسام المحل يوجب انقسام الحال فيه لان الحال في أحد جزئية غير الحال في) الجزء (الآخر وانه) أي انقسام الحال الذي هو العلم (ينافي البساطة) في المعلوم اذ يجب ان يكون العلم مطابقا للمعومه (اجيب عنه بأنه مبني على ان النفس محل للمعقول) لان الثقل عبارة عن حصول الصورة في القوة العاقلة (وهو ممنوع فان العلم) عندنا (مجرد تعلق) بين العالم والمعلوم يمتاز به المعلوم عند العالم وذلك التعلق أمر اعتباري اتصف به العالم لا امر موجود جال فيه (وان سلم) ان العلم بمحصول صورة المعلوم (فحل) أي فالنفس حينئذ محل (لصورة البسيط) الذي تعلقه لالذات البسيط (ولا يلزم المطابقة) بين الصورة وذى الصورة (من جميع الوجوه فقد لا تكون) صورة البسيط (بسيطة) الا ترى الى ما قالوه من أنه يجوز ان يكون للبسيط الخارجى صورتان عقليتان أو أكثر كما مر في مباحث الحال (وان سلم) ان صورة البسيط يجب ان تكون بسيطة (فلا نسلم ان كل ذي وضع منقسم فانه بناء على نفي الجزء الذي لا يتجزى) وهو ممنوع وحينئذ جاز ان نكون النفس جوهر افردا كما قال به بعض (وان سلم) ان كل ذي وضع منقسم (فلا نسلم ان الحال في المنقسم منقسم كالسطح) الحال عندكم في الجسم المنقسم في جميع الجهات مع أنه لا ينقسم في العمق واخلط الحال في السطح مع عدم انقسامه في العرض والكنة لخاله في الخط مع انها لا تنقسم أصلا وبالجملة انما يلزم انقسام الحال اذا كان الحلول سريانيا هو فيما نحن بصدد غير مسلم (وان سلم أنه) أي الحال في المنقسم (منقسم بالقوة الجسم لا بالفعل وانه لا ينافي البساطة لجواز ان تكون جهة انقسامه غير جهة بساطته) الجسم البسيط عندكم منقسم بالقوة الى مالا يتناهى مع كونه بسيطا بالفعل اذ ليس فيه صل متحققة فليس فيه انقسام فعلي ولا منافات بين الانقسام وعدمه من جهتي القوة بل لانها جهتان متغايرتان (الثاني) من الوجوه الخمسة (انها) أي النفس الانسانية نل الوجود وانه بسيط لما مر (في مباحثه من ان أجزائه وجودات أو عدمات الى

آخر الكلام (والجواب ما تقدم) من المتنوع الواردة على مقدمات أدلة بساطته والتنوع
للمذكورة في الوجه الأول الذي هو أهم منه (الثالث) من تلك الوجوه (أنها تعقل
المفهوم الكلي فتكون مجردة اما الأول فظاهر) لأنها تحكم بين الكليات أحكاما إيجابية
وسلبية فلا بد لها من تعقلا (واما الثاني فلان) النفس اذا كانت ذات وضع كان المعنى
الكلي حالا في ذي وضع ولا شك ان (الحال في ذي الوضع يختص بمقدار) مخصوص
(ووضع) معين ثابتين لمحل (فلا يكون) ذلك الحال (مطابقا لكثيرين مختلفين بالمقدار
والوضع بل لا يكون مطابقا الا لماله ذلك المقدار والوضع) فلا يكون حينئذ كليا هذا
خلف لان المقدار خلافه (والجواب يعرف مما مر) اذ لانسلم ان عاقل الكلي محل له
لا يثنائه على الوجود الذهني وأيضا الحال فيما له مقدار وشكل ووضع معين لا يلزم ان يكون
متصفا بها لجواز ان لا يكون الحلول سريانيا (ويرد ههنا منع عدم مطابقتها لكثيرين اذ
قد يخالف الشيخ لماله الشيخ في الصغر والكبر) كالصور المنقوشة على الجدار وكصورة
السماء في الحس المشترك مع وجود المطابقة بينهما وتحقيقه ان معنى المطابقة هو ان الصورة
اذا جردت عما عرض لها بتبعية المحل كانت مطابقة لكثيرين ألا ترى أنه يجب تجزئتها
عن الشخص العارض لها بسبب المحل (الرابع) منها (أنها تعقل الضدين) اذ تحكم بينهما
بالتضاد (فلو كان) مدركها (جسما أو جسمانيا لزم اجتماع السواد والياض مثلا في جسم
واحد وأنه محال) بديهية (والجواب ان صورتى الضدين لا تضاد بينهما لانها يخالفان الحقيقة
الخارجية) فليس يلزم من ثبوت التضاد بين الحقيقتين ثبوت بين الصورتين (ولولا ذلك
لما جاز قيامهما بالجرد) أيضا لان الضدين لا يجتمعان في محل واحد ماديا كان أو مجردا
(وان سلنا) تضاد صورتى الضدين (فلم لا يجوز ان يقوم كل) منهما (بجزء من الجسم)
الذي يعقلهما معا غير الجزء الذي قام به الاخرى فلا يلزم اجتماع المتضادين في محل واحد
(الخامس) منها ان يبطل (كونها جسما بما مر ثم نقول) (لو كان العاقل منها جسمانيا) حالا
في جميع البدن أو في بعضه (لعل محله دائما أو لم يعقله دائما والتالي باطل اما الملازمة
فلان تعقله محله ان كفى فيه حضوره لذاته كان حاصله دائما) يعني ان الصورة الخارجية التي
للمحل حاضرة بذاتها عند العاقل دائما فلو كفى ذلك في تعقله اياه كان تعقله مستمرا دائما
(والاحتاج) تعقله له (الى حصول صورة أخرى) منتزعة (منه) حاصلة فيه (وانه محال

لانه يقتضى اجتماع المثلين) لان الصورتين متماثلتان في الماهية (فلا يحصل) ذلك التثقل دائما (وأما بطلان التالى فبالوجدان اذا من جسم فينا يتصور انه محل للعلم) والقوة العاقلة (كالقلب والدماغ وغيرهما) من أجزاء البدن (الا وبقوله تارة ونفعل عنه أخرى والجواب منع الملازمة) بمنع ما ذكر في بيانها (لجواز أن لا يكون) في تثقله (خضوره) بصورته الخارجية (ولا يحتاج) أيضا (الى حصول صورة أخرى بل يتوقف على شرط غير ذلك) لان كون التثقل بحصول الصورة ممنوع عندنا (سلبناه لكن لانسلم أن حصول صورة أخرى فيه اجتماع للمثلين وانما يلزم ذلك ان لو تماثل الصورة الخارجية والصورة الذهنية وهو ممنوع) سلبنا تماثلهما لكن لا اجتماع بينهما في محل واحد لان احدهما محل للماقلة والاخرى حالة فيها (خاتمة) في رواية مذاهب المنكرين لتجرد النفس الناطقة (التي يشير اليها كل أحد بقوله انا) وهي (كثيرة لكن المشهور منها) (تسعة الأول لابن الراوندى انه جزء لا يتجزى في القلب لدليل عدم الانقسام مع تقي المجردات) يعني انها جوهر لظهور قيامها بذاتها وغير منقسمة لما مر من تثقلها للبسائط وليست مجردة لامتناع وجود المجردات الممكنة فتكون جوهر فردا هو في القلب لانه الذى ينسب اليه العلم (الثاني للنظام انه اجزاء) هي اجسام (لطيفة سارية في البدن) سريان ماء الورد في الورد (باقية من أول العمر الى آخره لا يتطرق اليها تخلل وتبدل) حتى اذا قطع عضو من البدن انقبض ما فيه من تلك الاجزاء الى سائر الاعضاء (انما التخلل والتبدل) من البدن (فضل ينضم اليه وينفصل عنه اذ كل أحد يعلم انه باق) من أول عمره الى آخره ولا شك انه المتبدل ليس كذلك (الثالث انه قوة في الدماغ وقيل في القلب الرابع انه ثلاث قوى احدها في القلب وهي الحيوية والثانية في الكبد وهي النباتية والثالثة في الدماغ وهي النفسانية الخامس انه الهيكل المخصوص) وهو المختار عند جمهور المتكلمين (السادس انه الاخلاط) الاربعة (المعتدلة كما وكيفا) السابع انه اعتدال المزاج النوعى الثامن انه الدم المعتدل اذ بكثرته واعتداله تقوى الحياة وبالعكس التاسع انه الهواء اذ باقضاءه طرفه عين تنقطع الحياة) فالبدن بمنزلة الرق المنفوخ فيه (واعلم ان شيئا من ذلك) الذي روينا (لم يبق عليه دليل وما ذكره لا يصلح للتحويل) عليه (للقصد الثالث) في ان النفس الناطقة حادثة اتفق عليه المليون اذ لا قدیم عندم الا الله وصفاته) عند من أثبتوا زائدة على ذاته (لكنهم اختلفوا في انها هل تحدث

(مع) حدوث (البدن أو قبله فقال بعضهم تحدث منه لقوله تعالى بمد تمداد اطوار البدن ثم أنشأناه خلقاً آخر والمراد بهذا الانشاء (افاضة النفس) على البدن (وقال بعضهم بل قبله لقوله عليه الصلاة والسلام خلق الله الارواح قبل الاجساد بالني عام وغاية هذه الادلة الظن) دون اليقين الذي هو المطلوب (اما الآية فاجواز أن يريد بقوله ثم أنشأناه جعل النفس متماثلة به وإنما يلزم) من ذلك (حدوث تعلقها لاحداث ذاتها وأما الحديث فلأنه خبروا حد فتعارضه الآية وهي مقطوعة المتن مظنونة الدلالة والحديث بالعكس) فلكل وجهان من وجه فيتماومان (هذا) كما ذكرناه (و) اما (الحكماء) فانهم (قد اختلفوا في حدوثها فقال به ارسطو ومن تبعه ومنعه من قبله وقالوا بتقديمها احتج ارسطو بانها لو قدمت فاما أن تكون قبل التعلق بالبدن) متعددة (متمايزة أولاً فان كانت متمايزة فيما بينها) وتعيينها (اما بذواتها أولاً بذواتها فان كان بذواتها) أو بلوازمها (فتكون كل نفس) من النفوس البشرية (نوعاً منحصراً في الشخص) الواحد (فيلزم اختلاف كل نفسين بالحققيقة وانه باطل اذ لو لم تقل بان كلها متماثلة فلا أقل من أن يوجد) فيما بين الجميع (نفسان متماثلان وان كان) تمايزها (لابذواتها كان بالقابل وما يكتنفه كما تقدم) من ان تعدد افراد النوع الواحد معلل بقباله والاعراض الكتنفة به (ومادتها البدن فتكون متعلقة قبل هذا البدن ببدن آخر ويلزم التماسخ) أي انتقالها من بدن الى آخر (وسنبطله وان لم تكن) قبل التعلق (متمايزة) بل كانت واحدة (فبعد التعلق ان بقيت) على وحدتها (كما كانت كانت نفس زيد هي بعينها نفس عمرو ويلزم أن يشتركا في صفات النفس من العلم والقدرة واللذة والالم) وسائر الصفات وانه باطل بالضرورة (وان لم يبق كما كانت) بل تكثرت (لزم التجزي والانقسام ولا يتصور هذا الا في له مقدار) وحجم فلا تكون مجردة بل مادية (وأيضاً فقد عدت) بذلك التجزي والانقسام (تلك المادية) الواحدة القديمة (وحصلت هويتان أخريان حادثتان ويلزم المطلوب) وهوان النفوس المتعلقة بالابدان حادثة (احتج الخصم) على قدمها (بوجوه) ثلاثة (الأول ان كل حادث له مادة) فلو كانت النفس حادثة كانت مادية لا مجردة (قلنا) بعد تسليم الملازمة تلك المادة التي يستلزمها الحدوث (أعم من مادة يحل) الحادث (فيها أو يتعلق بها) والمتعلق بالمادة يجوز أن يكون مجرداً بحسب ذاته (الثاني لو لم تكن) الناطقة (أزلية لم تكن أبدية) أيضاً والثاني باطل اتفاقاً وأما الملازمة فلانها اذا

كانت جادة يزول وجودها لأن كل كائن فاسد (والجواب المنع) ومعنى القضية
للمد كورة ان كل حادث فهو في حد ذاته قابل للمدم وليس يلزم منه طريانه عليه لجواز أن
يتمتع عدمه لعبيره أبدا (الثالث يلزم عدم تناهي الابدان) والصواب عدم تناهي النفوس
وذلك لانها اذا كانت حادثة كان حدوثها بمحدث الابدان التي هي شرط فيضائها من
المبدأ القديم والابدان غير متناهية لاستنادها الى اقتضاء الادوار الفلكية التي لا تنتهي
فتكون النفوس البشرية غير متناهية أيضا لكن لاستحالة في لا تناهي الابدان والادوار
لانها متعاقبة بخلاف النفوس فانها باقية بمد المفارقة فيلزم اجتماع أمور موجودة غير متناهية
وهو محال بالتطبيق (والجواب بشرط امتناع الترتيب) الطبيعي أو الوضعي (كأمر) والنفوس
الناطقة وان كانت موجودة مجتمعة لانها غير مترتبة فيجوز لا تنهايتها (تنبيه) قال
ارسطو كل حادث لا بد له (من استناده الى المبدأ القديم الواجب (من شرط حادث)
قوله (دفعاً للدور والتسلسل) تليل لما هو المقدر في الكلام واما الاحتياج الى الشرط
فلأن يلزم تخلف المعلول عن عاته التامة (فلحدوث النفس) من المبدأ المفيض (شرط
وهو حدوث البدن) لانه القابل المستعد لتدبيرها وتصرفها (فاذا حدث البدن فاضت
عليه نفس من المبدأ الفياض ضرورة عموم الفياض ووجود القابل المستعد وبه أبطل
التناسخ) حيث قال ان صبح التناسخ (فاذا حدث بدن تعلق به نفس متناسخ وفاض
عليه نفس أخرى) حدث الآن (لما ذكرنا من حصول العلة) المؤثرة (بشرطها كمالا
فتكون للبدن الواحد نفسان وهو باطل بالضرورة فان كل أحد يجد ان نفسه واحدة واعلم
ان هذا) الذي ذكره ارسطو في حدوث النفس وبطلان التناسخ (دور صريح فانه بين
حدوث النفس بلزوم التناسخ) على تقدير قدمها (وابطاله ثم بين بطلان التناسخ
بحدوث النفس وانما يصح له ذلك لوبين أحدهما بطريق آخر مشل ما يقال في ابطال
التناسخ انه يلزم تذكرها لاحوالها في البدن الآخر أو ان استعداد الابدان للنفوس
وتكونها) أي حدوث النفوس (على وتيرة) واحدة فانه كلما استعد بدن حدث نفس
(بخلاف مفارقة النفوس) مع حدوث الابدان (اذ قد يتفق وباء) أي فساد هواه (أو جايحة)
أي حادثة مستأصلة كالطوفان (أو قتل عام يهلك فيها من النفوس) دفعة (ما يعلم بالضرورة
انه لم يحدث في ذلك الزمان بخلاف العادة ذلك المبلغ من الابدان) كما نقل من انه وقع حرب

في أرض يونان قتل في يوم واحد مائتا ألف من الجائنين ومن المعلوم أنه لم يحدث في
 ذلك اليوم أبدان بهذا العدد في جوانب العالم لتعلق بها تلك النفوس المفارقة عن أبدانها
 فلو كان تعلق النفوس على طريقة التناسخ لزم تطل بعضها إلى أن يحدث بدن تتعلق به
 (وليس شيء منها) والظاهر منهما أي من هذين الطريقين الآخرين (بصلاح للتحويل)
 إذ لا نسلم لزوم التذكر لحواله في البدن السابق لجواز كونه مشروطا بالتعلق به على أنه
 قد نقل عن بعضهم أنه قال اني لا تذكر كوني في صورة الجمل ولا نسلم ان عدد أبدان
 الحيوانات الصغيرة والكبيرة في البحور والبراري لا يساوي عدد تلك النفوس المفارقة
 (وعلى أصل الدليل) الذي أبطل به التناسخ (اعتراضات تعرفها ان كان ما سجد تلك من
 الاصول على ذكر منك فلا نعيدها حذرا من الاطناب) مثل ان يقال لا نسلم ان كل
 حادث لا بدله من شرط حادث فان الفاعل المختار له ان يخصص الحوادث بأوقاتها من غير
 ان يكون هناك داع وليس هذا مستلزما للتخلف عن العلة المستلزمة لسلامته لكن لا نسلم
 ان شرط حدوث النفس هو البدن ولم لا يجوز ان يكون له شرط غيره سلامته لكن لا
 نسلم أنه اذا حدث بدن وجب أن يفيض عليه نفس انما يجب ذلك اذا لم يتعلق به نفس
 مستنسخة وقد يقال أراد بأصل الدليل ما ذكره ارسطو على حدوث النفس فانه أصل لدليله
 على إبطال التناسخ فيعترض عليه بان لا نسلم ان علة التمايز اما الذات أو غيرها لان التمايز
 أمر عديم فلا يحتاج الى علة ولا نسلم تماثل النفوس كلها ولا تماثل نفسيين منها والاستعداد
 لا يجدي نفعا ولا نسلم ان تمايز افراد نوع واحد انما يكون بالقابل وما تقدم في بيانه قد ظهر
 لك هناك فساد الى غير ذلك مما لا يخفى على الفطن (المفصل الرابع) تعلق النفس
 بالبدن) ليس تعلقا ضميما يسهل زواله بآدني سبب مع بقاء المتعلق بحاله كتمتاع الجسم بمكانه
 والآن تمكنت النفس من مفارقة البدن بمجرد المشيئة من غير حاجة الى أمر آخر وليس
 أيضا تعلقا في غاية القوة بحيث اذا زال التعلق بطل المتعلق مثل تعلق الاعراض والصور
 للمادية بحالها لما عرفت من انها متجردة بذاتها غنية عما تحل فيه بل هو تعلق متوسط بين
 بين كتمتاع الصانع بالآلات التي يحتاج اليها في افعاله المختلفة ومن ثمه قيل هو (تعلق
 العاشق بالمشوق) عشقا بجلبها الهاميا فلا ينقطع ما دام البدن صالحا لان تعلق به النفس
 لا يرى انها تحبه ولا تله مع طول المسجبة ولا تكره مفارقتها وذلك (لوقت كمالها)

ولذاتها) العقلية والحسية (عليه) فانها في مبدأ خلقها خالية عن الصفات الفاضلة كلها
فاحتاجت الى آلات تعينها على اكتساب تلك الكمالات والى ان تكون تلك الآلات
مختلفة فيكون لها بحسب كل آلة فعل خاص حتى اذا حاولت فعلا خاصا كالبصار مثلا
التفت الى العين فتقوي على الابصار التام وكذا الحال في سائر الافعال ولو اتحدت
الآلة لا اختلطت الافعال ولم يحصل لها شئ منها على الكمال واذا حصلت لها
الاحساسات توصلت منها الى الادراكات الكلية ونالت حظها من المعلوم والاخلاق
المرضية وترقت الى لذاتها العقلية بعد احتفاظها بالذات الحسية فتعلقها بالبدن على وجه
التصرف والتدبير كتملق العاشق في القوة بل اقوي منه بكثير (و) انما تعلق من البدن
(أولا بالروح القلبي المتكون في جوفه الايسر من بخار الغذاء ولطيفه) فان القلب له
تجويف في جانبه الايسر يجذب اليه لطيف الدم فيخمره بحرارته المفرطة فذلك البخار هو
المسمى بالروح عند الاطباء وعرف كونه أول متعلق للنفس بان شد الاعصاب يبطل قوى
الحس والحركة مما وراء موضع الشد ولا يبطلها مما يلي جهة الدماغ وأيضا التجارب الطبية
تشهد بذلك (وتفيد) أي تفيد النفس الروح بواسطة التعلق (قوة بها تسري) الروح الى
جميع البدن (تفيد) الروح الحامل لتلك القوة (كل عضو قوة بها يتم نفعه من القوى التي
فصلناها فيما قبل وهذا كله عندنا للقادر المختار ابتداء ولا حاجة الى اثبات القوى) كما
مر مرارا

﴿ للمرصد الرابع في العقل ﴾

والمراد به كما مر موجود يمكن ليس جسما ولا حالا فيه ولا جزأ منه بل هو جوهر مجرد في
ذاته مستغن في فاعليته عن الآلات الجسدية (وفيه مقاصد) ثلاثة ﴿ المقصد الأول في اثباته ﴾
قال الحكماء أول ما خلق الله تعالى العقل كما ورد نص الحديث (قال بعضهم وجه الجمع بينه
وبين الحديثين الآخرين أول ما خلق الله القلم وأول ما خلق الله نوري ان الملول الأول من
حيث انه مجرد لعقل ذاته ومبدأه يسمى عقلا ومن حيث انه واسطة في صدور سائر الموجودات
ونفوس المعلوم يسمى قلما ومن حيث واسطته في افاضة انوار النبوة كان نور السيد
الانبياء (واحتجوا عليه) أي على اثبات العقل (بوجهين * الأول الله تعالى واحد) حقيقي
لا يتكرر فيه أصلا بوجه من الوجوه (فلا يصدر عنه ابتداء الا الواحد ويمتنع ان يكون ذلك)

الصادر عنه (جسم التركبه) فلو صدر أولا لزم تعدد الصادر في المرتبة الاولى (ولتقدم الهيولى والصورة عليه ضرورة) لان الجزء متقدم على الكل فلو كان هو الصادر الاول لتقدم على اجزائه (ولا) يجوز ايضا ان يكون الصادر الاول (أحد جزئيه اذ لا يستقبل بالوجود دون الآخر) فلا يستقبل بالتأثير ايضا والصادر الاول مستقل بالوجود والتأثير معا (ولا عرضا اذ لا يستقبل بالوجود دون الجوهر) الذي هو محله فكيف يوجد قبله (ولا نفسا اذ لا يستقبل بالتأثير دون الجسم) الذي هو آلتها (فيمتنع ان يكون سببا لما بعده) ويجب ذلك فيما صدر أولا (فتمين ان يكون الصادر الاول (هو العقل) تلخيصه أول صادر عنه تعالى واحد مستقل بالوجود والتأثير وغير العقل ليس كذلك لانفاء القيد الاول في الجسم والثاني في الهيولى والصورة والعرض والثالث في النفس الثاني الموجد للجسم) كالفلك مثلا (لا يجوز ان يكون هو الواجب لذاته والا لا وجد جزئيه) لان موجد الكل حقيقة يجب ان يكون موجد الكل واحد من اجزائه (فيكون) الواجب تعالى (مصدر الاثرين) في مرتبة واحدة (ولا جسما الاخر اذ الجسم انما يؤثر فيها له وضع) مخصوص (بالقياس اليه) اما بالمجاورة والقرب أو المحاذاة والمقابلة علم ذلك (بالتجربة) فان النار لا تسخن أى جسم كان بل ما يقاربها والشمس لا تضئ الا ما يقابلها (فلو) أوجد جسم جسما آخر لوجب أن يفيض ضوؤه على هيولاه ولو (أفاض الصورة على الهيولى لكان للهيولى وضع قبل الصور وأنه محال) لأن وضع الهيولى مستفاد من الصورة التي هي ذات وضع بالذات لكونها في حد نفسها ممتدا في الجهات (ولا نفسا لتوقف تأثيرها عليه) فان النفس لا تؤثر الا بالآلات جسمانية فيكون تأثيرها متأخرا عن الجسم فكيف يتصور إيجادها اياه (ولا أحد جزئيه والا لكان) ذلك الجزء الموجد للجسم (علة للآخر وقد أبطلناه لعدم استقلاله بالوجود) دون الآخر فلا يتصور كونه علة موجدة للآخر (ولا عرضا لتأخره عنه) في الوجود (فهو) أى الموجد للجسم (العقل) الاعتراض بناء على (تسليم) ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد اما على الوجه (الأول فلم لا يجوز أن يكون أول صادر هو الجسم بان يصدر أحد جزئيه) عن الواجب تعالى ابتداء (وبواسطة يصدر الآخر) وقد صرحوا بان الصورة جزء لملة الهيولى وليس يلزم من كونها غنية في مدخلية التأثير عن الهيولى كونها غنية في وجودها متشخصة عنها (وان سلم) ذلك (فلم لا يجوز أن يكون) الصادر الأول (نفسا ولا يلزم

من توقف تصرفها في البدن على تماثلها به توقف إيجادها مطلقاً) على ذلك التماثل فيجوز أن يوجد الجسم بلا تدلى هو منشأ للتصرف والتدبير (وان سلم فلم لا يجوز أن يكون) المصادر الأول (صفة قائمة بذات الله تعالى ودليلهم على عدم زيادة الصفات سببطه وأما على) الوجه (الثاني فلم لا يجوز أن يكون الوجد للجسم جسماً قوله انما يؤثر) الجسم (فيما له وضع بالنسبة اليه ممنوع والاستقراء) على سبيل التجربة كما ذكرتم (لا يفيد العموم) لانه استقراء ناقص (سلمناه لكن قد يكون الوجد نفساً توجد أولاً ثم تتماثل به سلمناه لكن قد يكون هو الواجب) بان يوجد أحد جزئيه ابتداءً وبتوسطه الجزء الآخر (لما صر) في الاعتراض على الوجه الأول (المقصد الثاني) في ترتيب الموجودات على رأيهم قالوا اذا ثبت ان الصادر الأول عقل فله اعتبارات ثلاثة وجوده في نفسه ووجوبه بالغير وامكانه لذاته فيصدر عنه بكل اعتبار أمر فباستقراء وجوده (يصدر) عقل وباستقراء وجوبه بالغير (يصدر) نفس وباستقراء امكانه (يصدر) جسم (هو الفلك الأول وانما قلنا ان صدورها عنه على هذا الوجه (اسناد للاشراف الى الجهة الاشراف والاخص الى الاخص فانه أخرى وأخلق وكذلك) يصدر (من) العقل (الثاني عقل) ثالث (ونفس) ثانياً (وفلك) ثانٍ وهكذا (الى) العقل (العاشر) الذي هو في مرتبة التاسع من الافلاك أعني فلك القمر (ويسمى العقل الفعالي) المؤثر في هيولى العالم السفلى (المنبسط للصور) والنفوس (والاعراض على العناصر) البسيطة (و) على (التركيبات) منها (ينتج ما يحصل لها من الاستعدادات المسببة عن الحركات الفلكية) والاتصالات الكوكبية (وأوضاعها) الاعتراض) أن يقال (هذه الاعتبارات ان كانت وجودية فلا بد لها من مصادر) متعددة (والابطال قولكم الواحد لا يصدر عنه الا الواحد فيبطل) حينئذ (أصل دليلكم وان كانت اعتبارية امتنع ان تصير جزءاً مصدر الامور الوجودية) وقد يجاب عنه بأنها ليست جزءاً من المؤثر بل هي شرط للتأثير والشرط قد يكون أمراً اعتبارياً لكن مثل هذه الاعتبارات من السلوب والاضافات عارضة للمبدأ الأول فيجوز أن تكون بحسبها مصدراً لأمور متعددة كالملول الاول وذلك مناف لمذهبهم الذي بنوا عليه كلامهم في ترتيب الموجودات (وحديث اسناد الاشراف الى الاشراف خطابي) لا يلتفت اليه في المطالب العلمية (واسناد فلك الثامن مع ثانياً من الكواكب المختلفة) المقادير المتكثرة كثرة لا تحصى (الى جهة

واحدة) في العقل الثاني كما زعموه (مشكل) جدا (وكذلك اسناد الصور والاعراض التي في عالمنا هذا مع كثرتها) القائمة عن المحصر (الى العقل الفعال) مشكل أيضا (وبالجملة فلا يخفى) على الفطن المنصف (مضاف ما اعتمدوا عليه في هذا المطلب السالى) وفي الماخص انهم خبطوا فتارة اعتبروا في العقل الاول جهتين وجوده وجملوله علة العقل وامكانه وجه لوله علة الفلك ومنهم من اعتبر بدلها تمقله لوجوده وامكانه علة لتقل وفلك وتارة اعتبروا فيه كثرة من ثلاثة اوجه كما ذكر في متن الكتاب وتارة من أربعة اوجه فزادوا عليه بذلك الغير وجملوا مكانه علة لهيولى الفلك وعلة علة لصورته فظهر ان المقول عاجزة عن ادراك نظام الموجودات على ما هي عليه في نفس الامر * المقصد الثالث * في احكام المقول وهي سبعة * الاول انها ليست حادثة لما تقدم ان الحدوث يستدعى مادة * الثاني ليست كائنة ولا فاسدة اذ ذلك عبارة عن ترك المادة صورة وابسها صورة اخرى (فلا يتصور الا في المركب المشتمل على جهتي قبول وفعل) (واما البسيط فلا يكون فيه جهتا قبول وفعل) فلا تكون المقول لبساطتها فاسدة بل أبدية (الثالث نوع كل عقل منحصر في شخصه اذ تشخصه بما هيته ولا لكان بالمادة وما يكتنفها كما تقدم * الرابع ذاتها جامعة لكلها لانها أي ما يمكن لها فهو حاصل) بالفعل دائما (وما ليس حاصلها فهو غير ممكن لما علمت ان الحدوث يستدعى مادة يتجدد استعدادها بحركة دورية سرمدية فلا يتصور الا في مادي هو تحت الزمان) والمقول مجردة غير زمانية (الخامس انها عاقلة لذواتها اذ التمثل حضور الماهية المجردة) عن النواشي الغريبة (عند الشيء) المجرد القائم بذاته (ولا شك ان ماهيتها حاضرة لذواتها فان حضور الماهية أهم من حضور الماهية المتغيرة وغير المتغيرة) والتأثير الاعتباري كاف في تحقق الحضور (وفيه نظر لجواز ان يكون شرط التمثل حضور الماهية المتغيرة كما في الحواس) فان الاحساس انما يكون بحصول صورة متغيرة عند الحاسة لا بحصول صورة مطلقة والا كانت الحواس مدركة لصورها الخارجية وهو باطل (السادس انها تعقل الكليات وكذا كل مجرد) من المجردات القائمة بذواتها فانه يعقل الكليات (اذ كل مجرد كذلك) (يمكن ان يعقل) لان ذاته منزّه عن الملائق الغريبة عن ماهيته والشوايب المادية المانعة عن التمثل فاهيته لا تحتاج الى عمل يعمل بها حتى تصير معقولة فان لم تعقل كان ذلك من جهة العاقل فكل مجرد فهو في حد نفسه يمكن ان يعقل (وكل ما يمكن ان يعقل فيمكن

ان يعقل مع غيره اذ) نعلم بالضرورة انه (لا تضاد في التمثلات) فكل مقول يمكن ان يعقل مع كل واحد من سائر المقولات وأيضا كل ما يعقل فانه لا ينفك عن صحة الحكم عليه بالامور العامة كالوحدة والامكان وغيرها والحكم بين شيئين يستدعي تعقلا معا فكل مقول يمكن ان يعقل مع غيره في الجملة وحينئذ (فيمكن ان يقارنه) أي المجرد (الماهية المجردة) أي الماهية الكائنة التي (للغير في العقل) لان التمثل عبارة عن حصول ماهية المقول في العاقل فاذا تعقل المجرد مع ماهية غيره كانا معا حاصلين في العقل فيكون كل منهما مقارنا للآخر فيه فاذا أمكن ان يقارن ماهية الغير المجرد في العقل (فيمكن أيضا ان يقارنها) أي يقارن ماهية الغير ماهية المجرد (مطلقا) أي سواء كان المجرد موجودا في العقل أو في الخارج (اذ كونها) أي حصول ماهية المجرد (في العقل ليس شرطا للمقارنة) المطلقة وصحتها (لانه لو كان شرطا) للمقارنة على الاطلاق وصحتها (لكان مقارنته) أي مقارنته المجرد (للعقل) التي هي أخص من مطلق المقارنة (مشروطة) أيضا (بكونها) أي بكون ماهية المجرد (في العقل) لان الاخص لا بد ان يكون مشروطا بما شرط به الاعم (و) حينئذ (يلزم الدور) لان كون ماهية المجرد في العقل هو عين مقارنته له المشروطة به (واذا لم يكن كون المجرد في العقل شرطا للمقارنة بينه وبين ماهية الغير جازت المقارنة بينهما اذا كان المجرد موجودا في الخارج (واذا جاز مقارنته) الماهية الكلية (المجردة) التي للغير (اياها) يعني ماهية المجرد حال كونها موجودة في الخارج (أمكن تعقلها) أي تعقل الماهية الكلية (له) أي للمجرد اذ لا معنى لتعقله للماهية الكلية الا مقارنته تلك الماهية له في وجوده الخارجي (وكل ما هو ممكن له فهو حاصل له بالفعل) دائما لما عرفت (فاذا هو عاقل لكل ما ينافيه) من الكليات (بالفعل وهو المطلوب) وحصول الكلام ان المجرد يصح ان يكون مقولا اذ لا مانع فيه من تعقله وكل ما يصح ان يكون مقولا يصح ان يعقل مع كل واحد مما ينافيه من المفاهيم وكل ما أمكن ان يعقل مع غيره أمكن ان يقارن ماهيته ماهية غيره لان تعقل الشيء عبارة عن حصول ماهيته في العقل ثم ان امكان مقارنته المقول المجرد الماهية مقول آخر ليس متوقفا على حصول المجرد في العقل لان حصوله فيه نفس المقارنة فلو توقف امكان المقارنة عليه كان امكان الشيء متوقفا على وجوده وتأخرا عنه وانه محال واذا لم يتوقف امكان المقارنة على وجود المجرد في العقل

أمكن المقارنة حال كون المجرد موجودا في الخارج ولا يتصور ذلك الا بحصول النيز في
 المجرد وحلوله فيه وهو عين تمقله اياه واذا أمكن تمقله له كان حاصله بالعمل لان التغير
 والحدوث من توابع المادة (الجواب لانسلم ان كل مجرد يمكن تمقله كالباري) تعالى فان
 حقيقته مجردة مع انه لا يمكن تمقلها للبشر عندكم (وحقيقة العقول والنفوس) فانها غير
 معقولة لنا أين الجزم بإمكان تمقلها ولا نسلم ان المجرد في صيرورته معقولا لا يحتاج الى عمل
 يعمل به انما يصح ذلك اذا انحصر المانع من التمقل في المادة وتوابعها هو ممنوع (وان سلمنا
 فلا نسلم ان كل ما يمكن تمقله يمكن تمقله مع الغير وما الدليل عليه والوجدان) الشاهد بعدم
 التضاد والتنافي بين التمثلات (لا يعم) شهادته لعدم تعلقه بجميع المفهومات (كيف والغير
 قد يكون مما لا يجوز تمقله) كما اثبتنا اليه (وان سلم فلا نسلم انه) أي تمقله مع الغير
 (يقضى مقارنة الماهية المجردة) التي لذلك الغير (للعقل) أي للمجرد المعقول (وانما يصح)
 ذلك (لو كان العلم حصول الماهية المجردة في العقل) حتى اذا تمقلا مما كانا موجودين
 متقارنين فيه (وقد تكلمنا فيه) حيث بينا ان للعلم تعلق خاص بين العالم والمعلوم (وان
 سلمنا) ان تمقلهما يستلزم تقارنهما في الوجود الذهني (فلا نسلم انه يلزم من جواز المقارنة)
 بينهما في العقل (جواز مقارنته) أي مقارنة المجرد (لغير مطلقا قوله والا لكان مقارنته
 للعقل مشروطة بكونها في العقل) ويلزم الدور (قلنا انما يلزم ذلك ان لو كانت للمقارنتان
 أي مقارنة أحد المعقولين للآخر في العقل ومقارنة أحدهما للعقل (مثلين) حتى يلزم من
 اشتراط للمقارنة الأولى بكون المجرد في العقل اشتراط الثانية به أيضا فيدور (وهو) أي
 كونهما مثلين (ممنوع فان حصول الشئيين) كالمجرد وماهية النيز (في ثالث) هو العقل
 (مخالف لحصول أحدهما) أي أحد الشئيين كالمجرد (في الآخر) كالعقل فان الأول
 مقارنة أحد الحالين في محل للحال الآخر والثاني مقارنة الحال للحل فابن أحدهما من الآخر
 فلا يلزم من كون المقارنة بين المجرد وماهية الغير مشروطة بكون المجرد في العقل كون
 المقارنة بين المجرد والعقل مشروطة به ليكون من قبيل الاشتراط الشئ بنفسه لا يقال
 قد لزم من تمقلهما معا المقارنة بينهما في العقل قلنا ليست المقارنة مطلقا مشروطة بكون
 المجرد في العقل والادار كما عرفت لانا نقول ليس يزعم الخصم ان كل ما يطلق عليه المقارنة
 بالنسبة الى المجرد مشروط بكونه في العقل حتى يتم ما ذكرتم بل يزعم ان المقارنة بين المجرد

وغيره من المقولات مشروطة بكونها في العقل حتى اذا وجد المجرد في الخارج فان شرط
 المقارنة بينها فلم يمكن أن يقارنه غيره فلا يصح تعقله اياه (وان سلم) تماثل المقارنتين وأنه
 يمكن مقارنة كل واحد من المقولات للمجرد في الوجود الخارجى (فلا يلزم) من ذلك
 (امكان تعقله) للمقولات المقارنة له (وانما يلزم هذا لو كان هو) أي المجرد (قابلا للتعقل)
 أي لكونه حائلا وهو ممنوع (لا يقال التعقل نفس هذه المقارنة) فاذا أمكنت المقارنة فقد
 أمكن التعقل قطعا (لأننا نعلمه) أي نعلم اتحادهما (لجواز أن يكون) التعقل (أمرا متغيرا)
 للمقارنة (مشروطا بها) وليس يلزم من إمكان الشرط في مريض إمكان المشروط فيه
 (السابع) أنها لا تعقل الجزئيات من حيث هي جزئية (لأنها تحتاج الى آلات جسمانية) لتدرك
 بها (ولأنها) أي الجزئيات (متغير) فالعلم بها يكون متغيرا فلا يثبت لما لا يجوز عليه التغير
 (والاعتراض عليه مرفوع في بحث صفات الباري) سبحانه (في مسألة العلم) فان علمه تعالى
 محيط بها من غير أن يكون هناك آلة جسمانية أو تغير في ذاته أو صفاته الحقيقية (خاتمة)
 لمباحث العقول (في الجن والشياطين) فإنها أيضا من الجواهر الغائبة عن حواسنا (وهي
 عند الملائكة أجسام تتشكل بأي شكل شاءت) وتقدر على أن تتولج في بواطن الحيوانات
 وتنفذ في منافذها الضيقة نفوذ الهواء المستنشق واختلوا في اختلافهما بالتنوع مع الاتفاق
 على أنها من أصناف المكنين كالملاك والانس (ومنعه الفلسفة لأنها إما أن تكون)
 الاجساما (الطينة أولا وكلاهما باطل اما الأول فلانه يلزم أن لا تقدر) هي (على الافعال الشاقة
 وتلاشي يادني قوة) وسبب من خارج يصل اليها (وهو خلاف ما يمتدونه وأما الثاني
 فلانه يوجب أن ترى ولو جردنا اجساما كشيئة لانراها لجاز أن يكون محضتنا جبال
 وبلاد لانراها وبواطن وطبول تسمعها وهو منسطة) محضة (والجواب ان لطيفها بمعنى
 الشفافية) أي عدم اللون (فلا يلزم أحد الامرين لجواز ان يقوى الشفاف) الذي لا لون له
 (على الافعال الشاقة ولا ينفعل بسرعة ومع ذلك فلا تراها وبالجملة فان أردتم بالطاقة الشفافية
 فتختار أنها الطينة ولا يلزم عدم قوتها) على تلك الافعال (وان أردتم) بها (سرعة الافعال
 والانقسام الى أجزاء) متصرفة (ووزن الذوم) فان الطاقة تطلق على هذه المعاني فتختار أنها غير
 لطيفة ولا يلزم رؤيتها كالسماء) الا أنه يشكك بسهولة تشككها بأي شكل شاءت فلهذا قال
 (كيف وقد يفيض عليها انما قدر المختار مع لطافتها) وقوتها (قوة عظيمة فان القوة لا تخلق

بالقوام في الرقة والقلظ ، لا باحث في الصغر والكبر (لا ترى ان قوام الانسان ذو قوام الحديد
 والحجرو ترى بعضهم قتل الحديد ويكسر الحجر ويصدر منه ما لا يمكن ان يسند الى غلط
 القوام وتري الحيوانات مختلفة في القوة اخلافا ليس بحسب اخلاف القوام) والجنة (كما
 في الاسد مع الحمار فان قوم هي النفوس الارضية) فان النفس ان كانت مدبرة للاجرام
 العلوية فهي النفس الممكة وان كان مدبرة للعناصر فهي النفس الارضية أي السفلية (وهي
 مختلفة فيها للملائكة الارضية) والها أشار عليه السلام بقوله اناي ملك الجبال وملك
 الامطار وملك البحار وقد وقع في بعض النسخ بدل الارضية الكروية بتخفيف الراء أي
 الملائكة للتقربون ورد بانه غير مناسب لان الكروية من الملائكة هم المهيمنون المسترقون
 في أنوار جلال الله سبحانه وتعالى بحيث لا يتفرغون معه لشيء أصلا لا لتدبير
 الاجسام ولا للتأثير فيها (ومنها الجن ومنها الشياطين وغير ذلك فهذه
 جنود ربك) لا يملها الا هو وقال قوم هي النفوس الناطقة للمفارقة
 فالخيرة) من المفارقة عن الابدان (تتعلق بالخيرة) من
 المفارقة لها نوعا من التعلق (وتعاونها على الخير) والسداد
 (وهي الجن والشريرة) منها (تتعلق بالشريرة
 وتعاونها على الشر) والفساد (وهي
 الشياطين والله أعلم
 بمقتضى الامور

٥ تم الجزء السابع ويليه الجزء الثامن وأوله الموقف الخامس في الالهيات ٥

فهرست الجزء السابع من كتاب المواقف

صحيفة	صحيفة
١٧٣ الفصل الثالث في المركبات التي لها نفس	٢ المقصد الثاني ٥ المقصد الثالث
١٩٢ القسم الثاني في النفس الحيوانية	٧ المقصد الرابع ٢٠ المقصد الخامس
٢٠٤ النوع الثاني القوة المدركة الباطنة	٣٢ ٤٤ السادس
٢١٢ المقصد الخامس	٧٨ القسم الاول في الافلاك وفيه مقاصد
٢٢٠ المرصد الثاني في عوارض الاجسام	٧٨ المقصد الاول ٩٨ المقصد الثاني
المقصد الاول في ان الاجسام محدثة	١٠٨ ٤٤ الثالث ١١٢ المقصد الرابع
٢٣١ المقصد الثاني في صحة فناء العالم	٣٠ القسم الثاني من اقسام الكواكب
٤٤ الثالث	٣١ المقصد الاول ١٣٢ المقصد الثاني
٢٣٢ ٤٤ الرابع	٣٣ المقصد الثالث ١٣٥ المقصد الرابع
٢٣٣ ٤٤ الخامس	٣٦ ٤٤ الخامس
٢٥٤ المرصد الثالث في مباحث النفس	٣٧ القسم الثالث في العناصر وفيه مقاصد
٤٤ الاول	٣٧ المقصد الاول ١٤١ المقصد الثاني
٢٤٧ المقصد الثاني	١٤٣ المقصد الثالث ١٤٣ المقصد الرابع
٢٥٠ ٤٤ الثالث	١٤٤ ٤٤ الخامس ١٤٧ ٤٤ السادس
٢٥٣ ٤٤ الرابع	١٤٩ ٤٤ السابع ١٤٣ المقصد الثامن
٢٥٤ المرصد الرابع في العقل	١٥٤ المقصد التاسع ١٥٥ المقصد العاشر
المقصد الاول في اياته	١٥٥ المقصد الحادي عشر
٢٥٦ ٤٤ الثاني	١٥٧ ٤٤ الثاني عشر
٢٥٧ ٤٤ الثالث في احكام العقل	١٥٧ ٤٤ الثالث عشر
(٢٥٨) ٤٤	١٥٩ القسم الرابع في المركبات وفيه مقاصد
	١٥٩ المقصد الاول
	١٦٥ ٤٤ الثاني
	١٧١ الفصل الثاني